١٢٢٢

التقريب

يحيى جحاف



التقريب، تأليف الجحافي، يحيى بن ابراهيم

- نحو ١١٠٣هـ. بخط علي بن سعيد بن جميل اليعمري

- ١٠٧٣هـ.

٢٣٧ ق   ٢٤ س   ٣٠x١٩سم

١٢٢٣ نسخة جيده، خطها نسخ معتاد.

الاعلام ٩ : ١٦١، معجم المؤلفين ١٢: ١٨٢

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ

ج- تاريخ النسخ د- مختصر شرح الكافية.

لمولف الهداية وذلك السيد الفاضل صارم الدين ابراهيم بن محمد اعاد الله
من بركاته جواب على الفقيه اسمعيل بن ابي بكر المقري في الرد عليه في تسميته
امهات اولاد السلطان الاشرف امهات المومنين حيث قال

قطع الرمان يمينه بيمينه … وفقى باصبعه عيون عيونه
اعرابأم المومنين صرفته … عمدا وجرعها كوس منونه

فاجابه السيد صارم الدين فقال

ما بال اسمعيل ظل عن الهدى … واتى بفاصمة المطا من عنده
قال الجواري امهات مثل من … ملك الرسول نكاحهن بعقده
ونكاحها بعد الملوك محرم … وكتابنا قاض عليه بضده
ما قال هذا قبله متفقه … يدري النصوص مع الوجوه بجهده
ولغاه في تكذيبه وضلاله … ارشاده وبزيغه عن رشده
ابدا لنا بين قول الهدى … لا تنكحوا ازواجه من بعده
لو كان اسمعيل حي لداوه … كلفت ادبحه اذا لم افده
ذم الائمة واغتنى في شعره … واطال في مدح الغوي وعبده
مدحا وتهنية وتابينا له … له في موته في عرسه في عيده
ان لم يتب نفقه بو عبد الهدى … وعمومه ارداه بض وعيده
لا خير في علم بلا ورع ولو … كان الذي يحويه عين وجوده
سحقا لمادح ظالم متغلب … ولعالم يثني عليه بجوده
متورط في كل ضلاله … متوسط بين اللحا وعوده
عاش عن الذكر الحكيم مطوع … شيطان سعر تابع لمريده
من لم يكن في حشو ... … حظر الاله عليه جنة خلده

قد يدرك الشرف الفتى ورداؤه خلق وجيب قميصه مرقوع

هذا الكتاب الموسوم بالتقريب مؤلف السيد الهمام
العلم العلامة الحبر الفهامة عبد الرحمن المبرز
في كل فن عماد الدين وسحاك الملحدين بن الإمام
الموجد بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى جحاف
اختصره من شرح نجم الأئمة الرضي
اختصاراً عجيباً مع المحافظة
على ألفاظه كما هو مذكور
في خطبته جزاه الله
عنا وعن الإسلام
خيراً بحق محمد
وآله

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

[redacted]

الحمد لله رب العالمين

سؤال أورد إلى سيدي حفظه الله سلام عبد الله بن الحسين متع الله بحياته آمين وهو أنه لما قال النحاة
إن خضاجر علم الجنسية للكل فرد من أفراد الضبع وقالوا في أسود إنه اسم للحية ولم يقولوا إنه علم
لما علم الجنسية فما الفرق بينهما أي فأجاب سيدي يحيى بن الحسين بن القاسم
إنما حكم بعلمية خضاجر دون أسود لأن الأحكام دلت على ذلك فلما جاءت خضاجر أحكام الأعلام
من تعريف الصفة ومجيئها صاحب حال وعدم تعريفها باللام تقول هذه خضاجر مقبلة وهذه
خضاجر الخبيثة ولا تقول الخضاجر فلما كان حكمها حكم أسامة العلم لماهية الأسد فإنك لا تقول مررت
بأسود الخبيث بل بأسود خبيث تقول الترب أسود سالخ بتنكير الصفة ولا يجيء صاحب حال
مع عدم الاختصاص الأولي لا يعرف باللام تقول مررت بالأسود السالخ فعرفت أنه اسم
جنس نكرة لا علم والله أعلم

صفة دهان لوجع الركب يؤخذ من لحم الغنم ...
ومن دقيق العترة ويخلط ويطبخ بخل وزيت ويوضع على الألم وإن كان ...
والبنفسج يؤخذ من شحم الحمار ومن سمن البقر وفيه وعسل وفيه وخل بصفة فيه
لله من شحم الحمار وهو كريه ويخلط الجميع بعضه في بعض ويطلى به على موضع الوجع

للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى رضوان الله عليه

فرج الهموم مولى يا مفرج كل هموم ... واكشف الغموم ...
جد بما نروم يا غوث يا موجد كل معدوم
وارفع الدرج واجعل العبد كريم ...
ما لنا سواك ... حد بما نروم يا غوث يا موجد كل معدوم
... يا موجد كل معدوم

[redacted]

لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

فرج الهموم مولى يا مفرج لكل هموم واكشف الغموم ... وامحق ...
والهموم من بها علوم سواك يا من ... الله ... حد بما
يا غوث يا موجد لكل معدوم عن الفرج فأنت الكريم ... واسمح
من أجل هذي الكروب وارفع الدرج واجعل العبد كريم ... حد بما نروم
يا غوث يا موجد لكل معدوم يا كاشف الكرب ويا ... والجود ...

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد حمد الله رب العالمين الذي هدانا من دينه القويم اوضح
سبيل والصلوة والسلام على سيدنا محمد نبي الرحمة المكتوب
في التورات والانجيل وعلى اله الهادين الموضحين ببيانهم وجوه
الترجيح والتاويل ٥ فانه لما كان علم النحو العربيه
من اجل العلوم فايدة وانفعها على ذوي الفطن والبصاير عايدة
اذ به يعرف الحق والصواب من الاقاويل المذكورة في بيان معاني
الكتاب وكانت كافية الشيخ ابن الحاجب كافية للمحيط بمعانيها
المطلع على اصول قواعدها ومبانيها ولم يبين ما خفي من مرادا
تها ويوضح الغامض من معاني عباراتها مثل شرح نجم الايمه
الرضي رضي الله عنه ولكنه بحر لجي لا ينتفع به الا من اكثر ممارسته
واطال في الخلوات مجالسته استخرت الله تعالى وقربت الاخذ
منه لحاشية منتزعة منه كلها موضوع فيها بازا كل لفظة ما
يفسرها منه ويحلها ليكون ذلك معاونة للاخوان من المؤمنين
وتعرضا لصالح دعاء الصالحين وانا اسال الله ان يجعلني
من المخلصين له بالقول والعمل وان يعصمني برحمته ولطفه
من الخطاء والخطل وان يثبتني على صراطه القويم من
الخوض والزلل وان يجعل ذلك موجبا لغفرانه عايدا علي
بفضله ورحمته ورضوانه هو حسبي عليه توكلت واليه
متاب ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ٥
قوله **الكلمة** هي واحدة الكلم مثل تمرة وتمر وليس
المجرد من التا من هذا النوع جمعا لذي التاء بل هو
جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والما
لكن الكلم لا يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو ضرب

وتمر واللام فيها لام الحقيقة مثلها في اشتر اللحم فهي
عند المصنف للعهد الذهني وعند الرضي التعريف لفظي
لا معنى له • قوله **لفظ** هو في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى
الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول
واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ
الله كما يقال كلام الله وقوله لفظ جنس الحد وقد احترز
به عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما
دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات • قوله
وضع المقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا للمعنى
من المعاني مع قصد ان يصير متواطيا عليه بين قوم
فعلى هذا لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون
الا لمعنى وكانه اتى به ليصفه بقوله مفرد واحترز بقوله
وضع عن لفظ دال على معنى بالطبع لا بالوضع كاح
الدال على السعال ونحو ذلك وعن محرفات العوام
لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ فيها وعن المهمل
لانه دال على معنى لحياة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا
واعلم ان الوضع على ضربين لان الواضع اما
ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج
في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا
تعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما
ان يكون يعرف به المفردات القياسية وذلك كما يبين ان
كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن
باب افعل على مفعل وكذا حال اسم الفاعل والمفعول
والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في

معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب وفي بعضها الى غيره
من علم النحو كما ذكرنا. قوله لمعنى معنى اللفظ ما يعنى به اي يراد
بمعنى المفعول مفرد يعني به الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه
سوى كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر
والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب على هذا
هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله
اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد فكذا
لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه
وهما كذلك واللفظ المركب لفظ يدل جزؤه على جزء معناه
والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب
صفة اللفظ فلو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع لكان اولى
واحترز بقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات وقد
مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ
وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين
قوله وهي اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف
لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قايم
والمقصود من معرفة الكلمة الكلام وما يعرض له
من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه يكون
احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه
كلمة لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام وانقسمت
الكلمة الى هذه الثلاثة انقسام الكلي الى جزئياته نحو
قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك و
يريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا
عنه نحو الانسان حيوان والاسم كلمة قوله لانها الضمير

اسم ان

اسم ان وهو عايد الى الكلمة وهي عين والخبر اما ان تدل
وهو معنى فالمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي
لان حالها اما دلالة او لا اما ذات دلالة واللام في لانها متعلق
بما دل عليه قوله هي اسم وفعل وحرف لان المعنى محصور في
هذه الاقسام واستدل على الحصر بقوله لان الكلمة اما
ان تدل على معنى في نفسها او على معنى لا في نفسها الثاني اي الكلمة الدالة
على معنى لا في نفسها الحرف والاول اي الكلمة الدالة على معنى
في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا اي الكلمة الدالة
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم
والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد
الازمنة الثلاثة الفعل وهذه قسمة دايرة بين نفي واثبات
فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها والنقصان قوله
وقد علم بذلك اي بدليل الحصر حد كل واحد منها اي من الاقسام الثلاثة
لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من
الجنس والفصل هو الحد. قوله الكلام هو موضوع في اصل اللغة
لجنس ما يتكلم به سوى كان كلمة على حرف كواو العطف او اكثر
من كلمة وسواء كان مهملا او لا فالقول والكلام واللفظ من
حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم
كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان
او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام
لم يوضع في الاصل مصدرا ثم قد استعمل استعمال المصادر
فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه اسم لما يعطى واختص
الكلام في اصطلاح النحاة بما ذكر المص وانما قدم حد
الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من وضع علم

اي وقد تقرر انه لا يخبر باسم المعنى عن اسم العين فلا بد من تأويل

النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب
لتوقف الكلام على الكلم توقف المركب على جزائه ما اي لفظ
او قول تضمن كلمتين اي تركب منهما وصارا جزئيه وانما قال تضمن
لان دلالة المركب على كل من اجزائه دلالة تضمن وهي احد
الدلالات الثلاث وجزءا الكلام قد يكونان ملفوظين كزيد
قايم ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قام او قام
زيد واحدهما مقدر دون الاخر وهو اما الفعل في ان زيد
قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدا او الخبر كما في قوله
تعالى فصبر جميل. قوله بالاسناد البا للاستعانه والمراد بالاسناد
ان تخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان
يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر واخص به
فقولنا ان تخبر احتراز عن النسبه الاضافيه وعن التي
تقع بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في
زيد قايم وقام زيد وقولنا في الاصل ليشمل الاسناد الذي
في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر والطلبي نحو هل
انت قايم وليتك ولعلك قايم وكذا نحو اضرب وقولنا بكلمه
كما في زيد قايم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قايم وقولنا
على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل
خبرا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا
امامك يوم الجمعه ضربة وضرب زيد يوم الجمعه امامك ضربة
فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات
وكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به
لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست

2

بكلام وبقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في
خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف
اليه اذا كانت جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة
القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها
قيد في الجزا اعني الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة
الشرطية والقسمية. والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن
الاسناد الاصلي سوى كانت مقصودة لذاتها او لا والكلام
ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة
ولا ينعكس قوله لا يتاتى اي لا يتيسر ولا يتحصل ذلك الاسناد الا في اسمين لوجود
المسند والمسند اليه لصلوح الاسم لهما او في فعل لصلوحه
لكونه مسندا واسم لصلوحه لكونه مسندا اليه اما
الاسم مع الحرف فلم يوجد ما يصلح مسندا اليه والحرف مع الحرف
فلم يوجد ما يصلح مسندا ولا مسندا اليه قوله الاسم ما
اي كلمة والا ورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة
دل اي دلت وذكر الضمير باعتبار لفظ ما على معنى في نفسه
الجار والمجرور مجرور المحل صفة لمعنا والضمير البارز في نفسه
لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل في نفسها
للكلمة ومعنى الكلام الاسم كلمة دلت على معنا في نفس تلك
الكلمة ولا حرج بقوله في نفسه ضمير الغايب والاسما الموصولة
وكاف التشبيه الاسميه وكم الخبريه واسما الشروط والاستفهام
لان الضمير والاسما الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر
لكن لا ليفيد امعناها الذي هو الشي المبهم وجد ثابت في ذلك اللفظ
بل لكشف الابهام الذي فيهما ورفعه فهما مبهمان لكن اشترط فيهما
من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا غدا

من المعارف وكذا الكاف اسم الاشاره الا انه كثيرا ما يكتفى بعرسه عن لفظيه للتخصيص واما الكاف الاسميه فمعناه المثل لا التشبيه الذى هو معنى فى غيره وكذا معنى كم كثير لا الكثره الذى هو معنى فى ما بعدها اما اسما الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره والجواب عنهما بما قال ش إن حرفي الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وإنْ حذفنا وجوبا قبل في هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أأيهم ضربت وان ايهم ضربت اضرب تم نصمرا اى معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيها واخ كانا لازمين وكذا ماسوى اى من اسما الاستفهام والشرط قوله غير مقترن صفه بعد صفه لقوله معنى وتبيين معناه بحيان قوله فى حد الفعل على معنى مقترن باحد الازمنه الثلاثه اى على معنى واقع فى احد الازمنه الثلاثه معيّنا بحيث يكون ذلك الزمان ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوصعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع الاولى فخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه فى احد الازمنه الثلاثه معينا فى نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر باحد الازمنه الثلاثه اذا دبه الماضي والحال والمستقبل فلا يخرج من حد الاسم نحو الصبوح والغبوق والسرى لان اللفظ وان دل على معنى فى زمان لكنه ليس احد الازمنه الثلاثه وكذلك لا يخرج نحو خلق السموات وقام الساعه لانه وان امرن الحدثان كل واحد باحد الازمنه الثلاثه معنا عند السامع لكن لا يدل اللفظ عليه

وضعا وكذلك لا يخرج اسم الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول العارض لا مدلولهما وضعا وكذلك لا يخرج اسما الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني قوله ومن خواصه الفرق بين الحد والخاصه ان الحد مطرد منعكس والخاصه مطرده غير منعكسه والمراد بالاطراد ان نضيف لفظ كل الى الحد فنجعله مبتدا ونجعل المحدود خبره كقولك في قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذلك تقول في الخاصة كلما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان نجعل مكان هذين نقيضهما فتقول كلما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفيه بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صوره الاسم كما جي في الموصولات وكذا سائر اللامات وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه قوله والجر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا المضارع الذي هو فيه فرع واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب قوله والتنوين والمختص من جملة اقسامها الخمسه ما ليس للترنم فهي اذا اربعة اقسام تنوين التنكير واختص بالاسم لمثل ما ذكرنا في لام التعريف

والصحيح ان يقول فالخاصة كلما لم يدخل لام التعريف فليس باسم

وقد يقال العكس لجعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد للحد والمحدود وكلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وكذا نقيضه للخاصة نحو كل ما دخله اللام اسم ولا ينعكس كلية ولا يقال كل اسم يدخله اللام عنه

فوعلى الفرق الحد والخاصه

اعني انها لتنكير الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال وتنوين
التمكين ومعناه كون الاسم معربًا فلا تمكن الا في الاسم وتنوين العوض
عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكلٍ قائمًا والمضاف لا يكون الا اسما وتنوين
المقابلة لانه لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المونث السالم نحو مسلمات
على الاعرف ولا معنى لهم الا في الاسم قوله والاسناد اليه واما اختص كون الشيء مسندًا
اليه بالاسم لان المسند اليه يكون مخبرًا عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا
ولا يخبر الا عن لفظ دال على معنى في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على
الذات الا صمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص
التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والندا بالاسم قوله
والاضافة يعني كون الشيء مضافًا واختص بالاسم لان
المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام
زيد والتعريف والتخصيص من خصايص الاسم والاضافة اللفظية
فرع المعنوية فلا يكون المضاف في مثلها الا اسما وعد
بعضهم من خواصه كونه مضافًا اليه واعتذر عن نحو قوله
تعالى يوم يجمع الله الرسل بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر اي
يوم جمع الله قال الرضي والظاهر ان المضاف اليه لفظًا في نحو يوم قدم
زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في نحو اتيتك زمن
الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو
المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو اي الاسم معرب و
مبني فالمعرب اي الاسم المعرب المركب اي مع عامله فيدخل المضاف
اليه في تركيب الاضافة لانه فيه مركب مع عامله وهو المضاف على قول
او الحرف المقدر على اخر ويخرج المضاف فيه اذ لا يستحق بهذا التركيب
اعرابًا معينًا وكذلك التابع مع متبوعه وكذا اسما الحروف الموجودة
في اوايل السور نحو حم ويس فقوله المركب جنس الحد وقد احترز به

عن احد قسمي المبني وهو ما لا تركيب فيه من الاسما وذلك لان الاسم
انما يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة فيه على اسم
واحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهي الاسما المعدودة تعديدًا
كزيد عمرو والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند
تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب
الذي لم يشبه مبني الاصل يعني بمبني الاصل الحرف والفعل الماضي
والامر على ما قرره في الشرح وهذا فصل الحد واحترز به
عما وجد فيه موجب الاعراب من الاسماء اعني التركيب مع
العامل ولم يعرب لوجود المانع منه والمانع مشابهته الحرف
او الفعل على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسما
الافعال والمركبات وبعض الظروف قوله وحكمه اي ما يقتضيه
وصف كونه معربًا ان يختلف اخره لاختلاف العامل لفظا
نحو هذا زيد او تقديرًا نحو هذه عصى فان قيل
اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف
تقديرًا في نحو جاءني هولا فهو نحو جاءني قاض فالجواب
ان المعرب يختلف اخره تقديرًا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير
ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص
بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من
الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في اخره نحو هولا
وامس فلهذا يقال في نحو هولا انه في محل الرفع اي في موضع
الاسم المرفوع بخلاف المقصور في نحو جاءني الفتى فانه يقال
ان الرفع مقدر في اخره وقوله لفظا او تقديرا مصدر بمعنى
المفعول صفة للمفعول المطلق اي اختلافا ملفوظا او مقدرا
ويجوز ان يكون المضاف مقدرًا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله والاعراب

ما اي حركات وحروف اختلف اخره اي المعرب به اي بالحركات او الحروف وذكر الضمير باعتبار لفظ ما ولا يقال لان الحد غير جامع لبين التغيير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك ان النون فيهما كالتنوين وكما ان التنوين لعروضه لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف وكذا النونان واختلاف الاخر هو انتقاله من السكون الثابت له قبل التركيب الى الرفع او الى النصب او الى الجر ليدل متعلق باختلف وهو تعليل لوضع الاعراب في الاسماء وفاعله ضمير الاختلاف او ضمير ما على المعاني وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة اي المتعاقبة المتداولة عليه اي على المعرب قوله وانواعه اي الاعراب رفع وهو ثلاثة ضم وواو والف ونصب وهو اربعة فتح وكسر والف ويا وجر وهو ثلاثة كسر وفتح ويا وانما سمي علامة الاعراب رفعا ونصبا وجرا لان اصل علاماتها الضمة والفتحة والكسرة وانت اذا ضممت الشفتين لاخراج الضمة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البنا ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنا تابع لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كأن الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البنا فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل وخفضه فهو ككسر الشي اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البنا كسرا لان الاولين اوضح واظهر في المعنا المقصود من صورة الفم من الثالث قوله فالرفع علم الفاعلية اي الفاعل وما اشبهه لان الاصل الرفع عند المصنف للفاعل وحمل عليه ما اشبهه من العمد واعترضه الرضي وقال لا دليل على ذلك قال والاولى

ان

ان يقال الرفع علم العمدة ولا يكون في غير العمدة والنصب علم المفعولية اي المفعول وما اشبهه وقال الرضي والاولى ان يقال النصب علم الفضلة في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كاسم ان وخبر كان ونحوهما والجر علم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف فهو علامة لما هو فضلة بواسطة حرف فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة اي النصب نحو الله لا فعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة فان النصب المقدر كما سيجي قوله والعامل اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كانه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه بواسطته صار احد جزئي الكلام ونحو ذلك ما به اي بسببه فالبا للاستعانة نظرا الى انه المسمى عاملا في الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم يتقوم اي يصير قائما بالاسم اي وصفا يتصف به الاسم من قولهم قام العرض بالجسد المعنى المقتضي للاعراب اي الفاعلية والمفعولية والاضافة واعلم انهم اختلفوا ان العامل في المضاف اليه هو اللام ومن المقدران او المضاف فمن قال انه الحرف نظر ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف ومن قال ان عامل الجر هو الاولى المضاف اليه هو الاولى قال ان حرف

ساطقدن

الجر بعده منسوخه والمضاف مفيد معناه بمعنى كون الثاني
مضاف اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجاز بنفسه
ثم إن المصنف شرع في تقسيم الاسما المعربه بحسب
اعراباتها المختلفه لان الرفع بثلاثه حركه وواو والف والنصب
باربعه فتح وكسر والف ويا والجر بثلاثه كسر وفتح ويا فاراد بيان
محالها فبدا بمعرباتٍ اعرابها بالحركات لانه الاصل وبدا
منها بما استوفى الحركات كل واحده في محلها الجريه على
القياس فقال فالمفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعًا
سوى كان مضافًا او لا المنصرف احتراز من غير المنصرف
وكان عليه ان يقول غير الاسما السته والجمع احترازٌ عن
المثنى اذا اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره المكسر
احتراز عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمونث
غير مستوف للحركات المنصرف احتراز عن غير المنصرف
نحو مساجد بالضمة خبر المبتدا وهو قوله فالمفرد والجمع
والبا بمعنى مع اي هما مع هذه الحركه في حال الرفع ويحتمل
ان يكون المعنى ملتبسان بالضمه رفعًا مصدر بمعنى المفعول
وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار و
المجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه وكذلك الكلام في
قوله والفتحه نصبًا والكسرة جرًّا ٥ **قوله جمع
المونث** احتراز عن جمع المذكر السالم احتراز عن
المكسر كهنود وزينب وقد تبين تمام شرح قوله
بالضمه والكسره وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر
اجراءً له مجرا أصله اعني جمع المذكر السالم كما يجي بعد قوله
غير المنصرف مفردًا كان او مجموعًا مكسرًا نحو احمد ومساجد

وقد عرف تمام شرح قوله بالضمه والفتحه وانما نقص الكسر
واتبع الفتح لما يجي في بابه **و لما فرغ المص** مما يعرب بالحركات
ذكر ما يعرب بالحروف وقسمها ثلاثه اقسام وبدا بما استوفى فلها
كل حرف في محله لانه الاصل فقال اخوك وابوك وحموك
وهنوك وفوك وذو مال ويقال لها الاسما السته و
يشترط افرادها اذا ثنيت او جمعت كان اعرابها اعراب
سائر المثنيات والمجموعات وتكبيرها لانها اذا صغرت
اعربت بالحركات كابيه ونصريحه بالفاظها اعني عن الاحراز
عن تثنيتها وجمعها مضافه وتصغيرها مضافه لانها
اذا اقطعت عن الاضافه اعربت بالحركات الى غير يا المتكلم
لان المضاف الى اليا لا يظهر اعرابه كما سيجي بالواو والالف
واليا اي رفعًا ونصبًا وجرًّا قال الرضي رحمه الله ولهم
في اعراب هذه الاسما اقوال هذه الاسما الاقرب عندي ان
اللام في اربعه منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلا
للمعالي المتناوبه كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني
فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمه او عينها وعلم العمده
وفي النصب والجر علم الفضله والمضاف اليه مع كونها بدلا
من لام الكلمه وعينها وجعلوا الواو التي هي الذي هو
فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب وجعلوا
الواو يا في الجر والفًا في النصب ليكون الالف اعرابًا مثل
الفتح واليا مثل الكسر قوله المثنى هو كل اسم كان له مفرد ثم
الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه
فلم يكن كلا واثنان داخلين فيه فمن ثم افردها بالذكر
وكذلك هذان واثنان وثنايان وكلا انما اعرب اعراب

المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون اخره الفا ولا ينفك عن
الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى
المعنى وخص ذلك بحال كونه **مضافا الى مضمر** وهو كلا نذاشيا
كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر والاغلب
كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاني الرجلان كلاهما و
حينا كلانا وحيهما كلاهما واذا كان في الاغلب جاريا على
المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر تاكد فيه معنى
التثنيه فاعرب اعراب المثنى واما اذا اضيف الى المظهر
فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقول جاني اخواك كلا
اخويك وكانه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب
المثنى و**اثنان** هو وان لم يكن مثنى لكن وضعه وضع المثنى
اذ هو كقولك ابنان واسمان **بالالف** اي رفعا **والبا** اي نصبا
وجرا وانما اعرب الثلاثة بهما لان الحركات استوعبتها المفردات
ووحدوا في اخر المثنى واثنان الف المثنى تصلح لان تكون اعرابا
وكذلك التي هي لام الكلمة في كلا والف التانيث في كلتا فجعلوها
علامة للرفع لانه اسبق الاعراب وقلبت في الجر يا ولم يبق للنصب
حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات قوله
جمع المذكر السالم وهو ما لحق اخر مفرده واو ونون
ليدل على ان معه اكثر منه وليس اولو وعشرون
واخواتها كذلك اذ لم يوجد لها مفردات من لفظها
ثم افردها بالذكر فقال **واولو وعشرون واخواتها**
من ثلاثين الى تسعين **بالواو** رفعا **واليا** نصبا وجرا اي
انما اعربت بالواو واليا لان الحركات استوعبتها المفردات
ووحدوا في اخرها حرفا صالحا لان يكون اعرابا وهو الواو

فجعلوه لاسبق الاعراب وهو الرفع وقلبوه في الجر يا وحملوا النصب
عليه لاستحقاق الالف لرفع المثنى والجر اقرب اليه من الرفع لانهما
علم الفضله **ثم ان المص** اراد ان يبين ان الاعراب المذكور
في اي الاسما المعربه يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا فقدم
الاسما المقدره الاعراب لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها
ظاهر الاعراب فقال **التقدير فيما تعذر** اي في معرب تعذر
اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني
الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل وتعذر الاعراب
اي استحالة النطق به في بابين **الاول** ما اشار اليه
بقوله **كعصى** يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه
لفظا لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب
حرفا اخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقايه الفا
والثاني ما اشار اليه بقوله **وغلامي** يعني كل اسم مفرد
احترازا عن نحو علاماي ومسلمي وكذلك الجمع المكسر
نحو علماني وجمع سلامة المونث نحو مسلماتي مضاف
الى يا المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه ايضا لان
اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم
انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامل كما تعرف ففي نحو
جا علامي مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا
اليه وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه
والمسند اليه في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف
بصفة الاضافة الي المتكلم فالاعراب مسبوق بالاضافة
فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب
ثم نقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى يا المتكلم الزموا

ان يكون حركة ما قبل اليا كسره لتوافقها فلما ارادوا الاعراب
بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلاً بحركة لازمه
واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متوافقتين
مستحيل ضروره قوله **مطلقا** اي ستحيل الاعراب في كل واحد
من البابين رفعاً ونصباً وجراً قوله **او استثقل** اي اعرابه
كقاض اي الاسم المنقوص الذي حرف اعرابه يا قبلها كسره فيستثقل
الضم والكسر على اليا المكسور ما قبلها وذلك محسوس
لضعف اليا وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيله
فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركتان
عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي **رفعاً وجرا** لا نصبا لان الفتحه
لخفتها لا تستثقل على اليا نحو رايت القاضي وسمي هذا النوع
منقوصاً لانه نقص حركتين وسمي نحو العصا مقصوراً لانه
ضد الممدود قوله **ونحو مسلمي** اي كل جمع مذكر سالم مضاف
الى يا المتكلم **رفعاً** اي رفعه وحده مقدر وذلك نحو جاني
مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع ما تلقتهما
واو لاهما ساكنه مستعده للادغام فقلبت اثقلهما الى اخفهما
اعني الواو الى اليا اذ المراد بالادغام التخفيف وكسر ما قبل
اليا لتمام ما شرعوا فيه من التخفيف فثبت ان الواو الذي هو
علامه الرفع مقدر في جاني مسلمي واما في حالة النصب
والجر فاليا باقيه الا انها ادغمت والمدغم ثابت **ولما**
بين مقدر الاعراب اشار الى ان ما عداه ملفوظ الاعراب
بقوله **واللفظي فيما عداه** وكان عليه ان يجب في قسم متعدد
الاعراب المحلي في نحو من زيد ومن زيداً ومن زيد
لكونه معرب مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية

قوله **غير المنصرف** **اعلم** ان اصل الاسما الاعراب ثم قد
يتفق لها مشابهة الفعل اما مشابهة قويه كما في اسما
الافعال فيبنى الاسم نظراً الى اصل الفعل الذي هو البنا واما
مشابهة ضعيفة وذلك ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه
ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعاً لاصل كما ان الافعال فرع
الاسما افادةً واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه
جزء كلام الى اسم واستغنا الاسم فيه عنه واما الاشتقاق
فيجي في باب المصدر ان شا الله تعالى فلا يبنى بهذه المشابهة
لضعفها مع ضعف الفعل في البنا بل ينزع بهذه المشابهة
منه علامة الاعراب اي التنوين فيكون اسم معرب بلا
علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع الكسر والتنوين
معاً على قول **ما فيه علتان من تسع او واحدة منها**
اي من التسع **تقوم مقامهما** اي العلتين فيدخل في
هذا الحد ما دخله الكسر والتنوين للضروره او التناسب
وكذا المجموع بالالف والتا علماً والمجموع بالواو والنون
علماً للمونث كعلامات ومسلمون وان لم يحذف الكسر والتنوين
لثبوت العلتين في جميع ذلك وكذا يدخل فيه ما دخله
اللام والاضافة مما فيه علتان من تسع فيكون غير منصرف
وعلى ما حب النجاه غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله
الكسر والتنوين للسببين يخرج كل ذلك من غير المنصرف
وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع سلامة المذكر
مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علماً للمونث
لان النون فيهما ليس للتمكين حتى يحذف فيتبعه الكسر ايضا
فان النصب فيهما تابع للجر فلا يتبع النصب الجر بل

ان سمي بهما واعرب باعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لين فيهما اذ التنوين التمكين ولا يتبع نصبهما الجر **وانما احتيج** في هذا الحكم الى كون هذا الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المناسبة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجي فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين قوله **وهي** اي العلل التسع **عدل** وهو فرع بقا الاسم على حاله **ووصف** وهو فرع الموصوف **وتانيث** وهو فرع التذكير **ومعرفة** وهي فرع التنكير اذ كل ما تعرف فقد كان مجهولا في الاصل عندنا **وعجمة** وهي فرع العربية في كلام العرب اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر **ثم جمع** وهو فرع الواحد **ثم تركيب** وهو فرع الافراد **والنون زائدة** انتصب زائدة حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل الى اخره يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زائدة **من قبلها الف** حال اخرى من النون والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجي بعد ان شا الله تعالى وفرع ما زيدا عليه **ووزن فعل** وهو فرع الاسم اذ الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره **وهذا القول تقريب** اي جمعها نصما تقريب لحفظها ونسيانها تفصيلها وبيان شروطها ان شا الله تعالى **مثل عمر** مثال العدل **واحمر** مثال الوصف **وطلحة** مثال التانيث باللفظي **وزينب** مثال المعنوي **وابراهيم** مثال المعرفة والعجمة **ومساجد** مثال الجمع **ومعدي كرب** مثال التركيب **وعمران** مثال الالف والنون **واحمد** مثال وزن الفعل **وحكمه** اي ما تقتضيه العلتان **ان لا كسر**

ولم نقل ان لا جر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني لخفته وذلك لان مشابهته للفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبنا في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر **ولا تنوين** اي تنوين تمكين اما تنوين التنكير فقالوا انه يختص الصوت واسم الفعل وان كان الرضي قد اختار في تنوين نحو رجل انه للتمكين والتنكير واما تنوين العوض والترنم فقياسهما ان يدخلاه وان لم ينصوا على ذلك واما تنوين المقابلة نحو مسلمات علم امراة فيدخله قال الرضي والاولى عندي ان يقال ان التنوين في جمع المونث السالم للصرف والتمكين وانما لم يحذف لمنع الصرف لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع المونث السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع قال هذا مع انه جوز المبرد والزجاج هاهنا حذف التنوين وابقا الكسر ويروى بيت امرء القيس ۞ تنورتها من اذرعات واهلها ۞ بيثرب ادنى دارها نظر عالي ۞ بكسر التا بلا تنوين وبعضهم بفتح التا في مثله فيروي من اذرعات كنا بما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقا التنوين في مثله مع العلمية ايضا **واعلم** ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين قالوا ثم تبعه الكسر والتنوين معا لمنع الصرف والاقرب الاول لان الكسر يعود في حالة الضرورة تبعا للتنوين مع انه لا حاجة

وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زايدة في اخر الاسم العلم سوا كانت للالحاق كالف ارطى وذفرى او لا كالف قبعثرى ...

داعيه الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده
ولا يرتكب للضرورة الا قدر الحاجة وانما يتبعه الكسر في الحذف
لان التنوين يحذف لمنع الصرف فاذا رد التنوين من اول الامر
علي انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا لشيء اخر يحذفوا
معه ضرورة الكسر التي لا تدخل الفعل وقوله **ويجوز صرفه للضرورة**
كان الوجه نظراً الى حده غير المنصرف بانه ما فيه علتان الخ ان تقول
ويدول حكمه لان حكم غير المنصرف قد يتخلف عن العلة وذلك كان
الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين وعن السبب
القايم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير
مجرد عنهما وعلى ما حده النحاة غير المنصرف يجوز ان يقال
يجوز صرفه **للضرورة** اي لاقامة الوزن **والتناسب** اي مناسبة
الالفاظ بعضها بعضاً **مثل سلاسلاً** فانه صرف ليناسب
المنصرف الذي يليه **وهو اعلالاً وقواريراً** الاول صرف
ليناسب اواخر الاي في هذه السورة لان اواخر الاي كالقوافي
يعتبر توافقها وتجانسها وكذلك كل كلام مسجع **وقوا
ريراً** الثاني صرف ليوافق الاول قوله **وما يقوم مقامهما الجمع**
اعلم ان الاكثرين على ان يقام الجمع الاقصى مقام سببين وقوله
لكونها انه لا نظير له في الاحاد العربية دما اوهم ذلك منا
وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير وقيل
انه لما لم يكن له في الاحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في
كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة فحلا هذا فيه سببان لا
سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد
وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل ففيه ايضا عنده سببان
وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع حقيقة كالكلب واناعيم

لتكرير الجمع

اوكونه

اوكونه على وزن جمع الجمع كمساجد ومصابيح فلا اثر عنده لكونه
اقصى جموع التكسير **والفا التانيث** المقصورة كحبلى والممدودة
كحمرا دقيامهما مقام السببين للزومهما للكلمة وبنا الكلمة عليهما الف
تانيث التانيث فان بناها على العروض وان اتفق لزومهما في بعض
الاسما فعارض **ثم شرع المص** في تفصيل الاسباب
وبيان شرايط كل واحد منها فقال **فالعدل خروجه**
اي الاسم **عن صيغته الاصلية** بان لغير القلب ليخرج ايس في
ياس ولا للتخفيف ليخرج نحو مقام ومقول وفخذ وعنق
ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال
قوله **تحقيقاً** نصب على المصدر اي خروج تحقيق بحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اي خروجاً محققاً ونعني
به ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف
بحيث لو وجدناه منصرفاً لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولاً
كثلاث ومثلث فانا وجدنا ثلاث وثلثة ثلثة بمعنى واحد
دفاندتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين
ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب
نحو قرات الكتاب جزءاً جزءاً اوكان القياس في باب العدد ايضا
التكرير فلما وجد غير مكرر لفظاً حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات
لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله وقيل جا فعال
ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقاً وجا فعال الى عشرة
في قول الكميت رحمه الله خصالاً عشاراً **واختلف**
هل يقاس البقية عليها ام لا وعند س ان منع الصرف في هذا للعدل
والوصف **فان قيل** الوصف في هذا المكرر عارض فلم اعتد به
فالجواب ان هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفاً

ولم يسمع الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع العدل
غير وضع المعدول عنه قوله **واخر** هو جمع اخرى مؤنث
اخر وهو افعل تفضيل بشهادة التصرف نحو اخران
اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واُخَر
كان معنى جاءني زيد ورجل اخر رجل اشد تأخرا من
زيد في معناه من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل اخر
رجل غير زيد فلما ثبت انه في الاصل مؤنث افعل التفضيل وليس
معه احد لوازمه علم انه معدول عن ما معه احدها فقيل
انه معدول عما فيه اللام **وادرب** عليه سؤال واجيب
عنه وقال ابن جني عن اخر من واستبعد قال الرضي
والاولى ان لا ندعي كون اخر معدولا عن احد لوازم
افعل التفضيل على التعيين بل نقول هو معدول عما كان حقها
ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا
لا على التعيين وانما عدل عنه لتغيره عن معنى التفضيل
الذي هو المستلزم لاحدها وذلك لانه صار بمعنى غير كما
ذكرنا فعلى هذا الاولى ان نقول العدل اخراج الاصل
اللفظ عما الاصل ان يكون عليه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى
فيدخل فيه سحر وامس وعوضي وغيرها ومتى ذكر معينا
لان الاصل في تخصيص اللفظ الاول المطلق بشيء معين مما
كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة فاذا كان المعدول
معرفا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع اخو
ضحى واخواته لا عتبار لعدم اعتبار العلمية فيها كما
اعتبرت في سحر قوله **وجمع** ومثله اخواته من كتع وبصع
وبتع فالاكثرون انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس

جمع فعلاء افعل فعل كحمر في حمراء قال الرضي والاولى ان يقال
انه في الاصل افعل تفضيل لشهادة اجمعون وجمع فكان
معنى قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في
قراءتي من كل شيء ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل
فهو كما قلنا في اخر معدول في اللفظ عن احد لوازم افعل التفضيل
الثلاثة فاخر وجمع فيهما العدل والوصف قوله **او تقديرا** اي خروج
تقديري يعني به الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف
وفقدان سبب اخر غير العدل **كعمر** فانا لو وجدناه منصرفا لم نحكم
قط بعدله عن عامر بل كان كادد **فكل فعل** علم جامع
للشرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية يحتمل كونه في كلامهم منصرفا
او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا
للمشكوك فيه بالاغلب لكثرة منع صرف ما جمع الشرطين الا ما سمع
منصرفا كادد وان اختل احد الشرطين او كلاهما لم يمنع صرفه
الا ما سمع ممنوع الصرف كعمران وزحل علمين قوله **وقطام** يعني
ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة **في تميم**
اي في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها عدل مقدر عند
النحاة لكنها مبنية وكلامنا في المعربات وبنو تميم افترقوا
فرقتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية للوزن
والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا
للكسر اللازم بالبناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة
عندهم وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث
والعلمية وبعض النحاة يقدرون العدل فيه من غير ضرورة لانه
من باب حضار طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير
منصرف كانت من ذوات الراء ام لا قوله **الوصف** وحقيقته

اسم دال على معنى وصاحبه صحيح التبعية لما تخصص بذلك الواحد
الصاحب **شرطه ان يكون في الاصل كذلك فلا تضره الغلبة**
فلذلك اي لاجل شرط الاصلية فيه **صرف مررت بنسوة اربع** لان
اربع وضع اسم عدد ثم وصف به فالوصف فيه عارض قال الرضي وانا
الى الان لم يتم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في
منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان تكون
الصرف لعدم شروط وزن الفعل على ما ذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه
يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم الا لاصالة الوصف قوله **وامتنع اسود**
وارقم للحية وادهم للقيد اي ولين الغلبة لا تضر الاسم الوصف الاصلي
اذ معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشيا ثم يصير
بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشي الى قرينة
بخلاف سائر ما كان واقعا عليه فاسود كان عاما في كل محل فيه سواد
فلكثرة استعماله في الحية السودى حتى لا يحتاج فيها الى قرينة اذا عنيت
به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منهما
اذا قصد به من قرينة اما الوصف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي
اسود من الرجال فعرفت ان الغلبة لا تخرج الاسم عن معنى الوصف
وانما تخصصه ببعض ما وضع له فلم تضر الوصفية الاصلية اذ هي معها
باقية وكذلك معنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد
فيه دهمة اي قيد من حديد لان الحديد اسود قوله **وضعف** اي
ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف **منع افعى للحية** لانه لم يتحقق كونه
وصفا في اصل الوضع ولا ثبت استعماله نعتا بل توهم انها موضوعة
للصفة لما ان الافعى للحية الخبيثة الشديدة السم من قولهم فعوة
السم اي شدته **وكذلك توهم في اجدل للصقر** انه موضوع
في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام **وكذلك**

توهم

توهم **في اخيل للطاير** ان معناه الاصلي طاير ذو خيلان ولم يثبت
ما توهموه تحقيقا ومنع صرف مثله غلط ووهم **التانيث** على ضربين
بالتا ملفوظة وهي تا تبدل في اخر الاسم مفتوح ما قبلها تشتغل
في الوقف هاء نحو احت وبنت ليس مونثا بتا ملفوظة بل التا بدل
من لام الكلمة لكنه احتص هذا الابدال بالمونث لمناسبة التا
للتانيث فلو سميت به مذكرا لصرفته **شرطه العلمية** وذلك لان
اصل تا التانيث العروض والانفكاك ما دامت في الجنس فلم يعتد
بالعارض فاذا سميت بما فيه التا فقد وضعته مع التا لان العلمية
وضع مستانف وكل حرف توضع الكلمة معه لزم فلم يجز حذفه فتا عايشة
مثل را جعفر صارت لازمة لا تحذف الا للترخيم **فان**
قيل فاذا صار التا بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة
انه قايم مقام السببين كالالف فتكون العلمية شرط قيامه
مقام السببين ولا يكون سببا **قلت** لما ذكرنا من ان وضع
التا في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم تبلغ مبلغ الالف
التي وضعها على اللزوم **والمعنوي** وهو الذي التا فيه مقدرة
ولا تقدر الا التا اذ الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر **كذلك**
اي شرطه العلمية وانما شرطت فيه لان المقدر عندهم اضعف
من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير
التا الظاهرة محتملة التاثير مطلقا واما التا المقدرة فضعيفة
فان سد مسده في اللفظ حرف اخر وجوبا والا ففيه
الخلاف كما يجي **وشرط تحتم** اي وجوب **تاثيره** اي المعنوي سواء
كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب **زيادة على الثلاثة** الاحرف
لان احد حروف الزايد على الثلاثة تقوم مقام التا بدليل تصغيرهم
عقربا على عقيرب من دون التا بخلاف قدر فانه يصغر قديرة

او تحرك الاوسط لقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع القايم مقام التاء بدليل انك تقول في النسبة الى جمزى جمزي وحبلوي ولا تقول في جمزى الاجمزي كما لا تقال في جمادا الا جمادي او العجمة لانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد التاء المذكور دليست ايضا سببا في الثلاثي ساكن الاوسط لكنها مقويه للتانيث لضعف تاثيره فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرايط التحتم الثلث وزينب للزياده وسقر للتحرك وماه وجور للعجمة ممتنع اي كل واحد قوله فان سمي به اي المعنوي مذكر فشرطه الزياده على الثلاثه ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف من التانيث في الاصل لفقد علامته فيزيله التذكير الطاري في الوضع العلمي الا اذا سد مسد علامته حرف فقدم اذا سمي به مذكر منصرف وان تحرك وسطه وعقرب اذا سمي به مذكر ممتنع لزيادته على الثلاثه

اما اسما القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلميه سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها وان لم يكن فالاصل فيها الاستقرا فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحده فلا تخالفهم فالصرف في القبايل بتاويل الاب ان كان اسمه او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبايل بتاويل الام ان كان في الاصل لخندف او القبيله وفي الاماكن بتاويل البقعه والبلده ونحوها وان جوزوا صرفها وترك صرفها فجوازهما على التاويل قوله المعرفه شرطها ان تكون علميه وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان وما ذو اللام والمضاف فلا يظهر فيهما منع الصرف اذ التنوين حذف للام والاضافه والكسر يدخلهما فلم يبق من جمله المعارف الا العلم قوله العجمة شرطها علميه في العجميه اي كون الاسم قبل استعمال العرب له علما في اللغة العجميه

قال الرضي رحمه الله وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في الكلام العرب اولا الا مع العلميه سوى كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع راويه عيسى لجوده قرائته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلميه لانه اذا وقع فيه اولا لا مع العلميه وهي منافيه للام والاضافه فامتنعا معها جاز ان يمتنع ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعايه لحق العجمه حين امكن الرعايه فان من حقهما ان لا يتصرف في الاعجمي تصرف كلام العرب فتبع الكسر التنوين على ما هو عادته واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلميه قبل اللام والاضافه اذ لا مانع فيقبل التنوين مع الكسر مع ساير التصرفات فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعل الكلمه العربيه علما فان كان فيه مع العلميه سبب اخر غير العجمه منع والا صرف كلجام قوله

وتحرك الاوسط او زياده على الثلاثه قال المص لا بد من مجموع الشرطين العلميه في العجميه مع احد الشرطين الباقيين اما الزياده او تحرك الاوسط قال الرضي وعند بعض واكثر النحاه تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمه فنحو لمك عندهم منصرف وهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزياده على الثلاثه وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المونثه انما اثر لقيامه مقام التاء مسد علامة التانيث فاما العجمه فلا علامه لها حتى يسد شي مسدها بل الاعجمي المجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحركه يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول فنوح منصرف لكونه ثلاثيا ساكن وسطه والتحري

جوز صرفه جوزه وترك صرفه مع ترجيح الصرف قال الرضي والقياس
ليس شيئ اذا لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيئ من الكلام والعبارة
المذكور بمنعه **وشتر** وهو حصن بأران ممتنع للعلمية والعجمة
قال الرضي ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله
بالقلعة والقلعة ممتنع وابراهيم لزيادته على الثلاثة **ممتنع** قوله **الجمع شرطه**
صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع جمع التكسير
لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعاً بعد جمع فاذا انتهى الى هذا
الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع
اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على
اناعيم وانما قيد بالجمع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان
لم يكن قياساً مطرداً **وضابط** هذه الصيغة ان يكون
اولها مفتوحاً وثالثها الفاً بعدها حرفان ادغم احدهما
في الآخر او ثلاثة اوسطها ساكن والحرف الذي بعد
الالف مكسور وضعاً **بغير هاء** احترز به عن نحو مليكة لان
التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواغية وعلانية
فتكسر من قوة جمعيته وكذلك يشترط ان لا يلحق هذا الجمع بعد
تمامه ياء النسبة نحو مدايني فانه ينصرف بخلاف ما اذا لم تكمل هذه
الصيغة الا بالياء كما في كراسي وبخاتي جمع كرسي وبختي فانه يمتنع **كمساجد**
ومصابيح ودواب **واما نحو فرازنة فمنصرف** لان فيه تاء التانيث
ولا يلزم منع صرف نحو ثمان ورباع وجواب وان حصلت فيه صيغة
منتهى الجمع الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والموثر هو المشروط
مع الشرط ولما كان الموثر معنى الجمعية كما عرفت والصيغة انما
هي شرط وكان حضاجر علم جنس للانثى من الضباع ولا
معنى للجمعية فيه وهو مع ذلك ممنوع الصرف استشكل منع صرفه

وضابط صيغة منتهى الجموع

١٥

فاشار المص الى الجواب بقوله **وحضاجر علماً** انتصب على انه
حال من الضمير في قوله غير منصرف يعني الاشكال فيه حال كونه
علماً لا جمعاً لحضجر فلا اشكال **للضبع** اي الانثى والذكر ضبعان
غير منصرف لانه منقول عن الجمع يعني ان المعتبر كون الاسم
وضع جمعاً ولا يضر زوال الجمعية بالعلمية بعد ذلك فلا اثر
على هذا القول للعلمية في منع مساجد علماً بل الموثر الجمعية
الاصلية القايمة مقام سببين قال الرضي والاولى في منع مساجد
علماً كما قال ابو علي ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له
في الآحاد نظير كما ان الاعجمي ليس يشبه العربي وعند الجزولي
فيه سببان تامان غير مبني احدهما على سبب اخر وهما العلمية
وعدم النظير في الآحاد لانه يعد عدم النظير في الآحاد سبباً
من الاسباب ولم يجعله شرط السبب كما فعل غيره **وسراويل**
اذا لم ينصرف وهو ~~الاكثر~~ اي عدم صرفه **الاكثر** وقال
ابو الحسن الاخفش ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفرداً ونسب
بعضهم الى س انه يقول بصرفه وهو غلط ووهم **فقد قيل** في
تعليله والقايل س وتبعه ابو علي انه اسم **اعجمي** مفرد عرب
كما عرب الآجر لكنه **حمل على موازنه من الاسماء في العربية**
نحو قناديل ومصابيح لما كان جميع ما على هذا الوزن في العربية
ممنوع الصرف فهو عند س ممنوع الصرف لا لسبب بل الحمل على غيره
وقيل والقايل المبرد هو **عربي جمع سروالة** والسروالة قطعة
خرقة قال الشاعر عليه من اللوم سروالة ويشكل عليه بان اطلاق لفظ
الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس وجوابه ان الجمع فيه
مقدر لا محقق فهو جمع سروالة **تقديراً** كعدل عمر لان لنا
قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا يمتنع الا للجمعية ولم
يتحقق فيه لكونه مفرداً له فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة **واذا صرف**

فلا اشكال لان السبب غير حاصل فلا يفيد الشرط وجده
وهو جوار اي المنقوص من هذا الجمع رفعًا وجرًا
اي في حالتي الرفع والجر فيكون ظرفًا او مرفوعًا ومجرورًا فيكون
حالا من ضمير قوله كقاض اي في اللفظ بكسر الحرف الاخر وبعده
تنوين • واختلف في هذا التنوين اهو للصرف او
للعوض والحق فيه ما فسره السيرافي في كلام س ان اصله جواري
بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه
قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف
سببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة كما مر فحذف الحركة من
اليا فالتقى ساكنان اليا والتنوين فحذف اليا ثم وجد واصيغة
الجمع الاقصى حاصلة تقديرًا لان المحذوف للاعلال كالثابت فحذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف
المستثقل لفظًا بكونه منقوصًا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين
من اليا لانه اخف منها بخلاف اجوي فان اجوى بالالف اخف منه
بالتنوين والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر
ما يمكن وكل غير منصرف منقوص كقاض علم امراة حكمه حكم جوار
فيما ذكرنا ويجي فيه الخلاف الذي فيه قوله التركيب شرطه العلمية
وانما اشترطت فيه لان الكلمتين معًا يدخلان في وضع العلم فيؤمن
حذف احدهما اذ العلمية تؤمن من النقصان ولولاها لكان
التركيب عرضة للانفكاك والزوال وان لا يكون باضافة ولا
اسناد لانه لو كان احدهما وجب ابقا الجزئين على حالهما قبل
العلمية وكان عليه ان يقول ولا مُعرِبًا جزءه الاخير قبل العلمية ليخرج
نحو ان زيدًا علمًا وكذلك نحو ما زيد ويقول ايضًا وان لا يكون
الثاني من ما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر
علمًا فان الافصح اذن مراعاة البناء الاول مثل بعلبك

قوله ما فيه الف ونون اي زايدتان في اخره ان كان اسمًا
اي غير صفة فشرطه العلمية وانما شرطت فيه ليؤمن معهما من
دخول التا لان العلم امن من النقصان منه والزيادة عليه وذلك
لان الف والنون انما يؤثران لمشابهتهما الفا التانيث الممدودة
من جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما معا وبفوات هذه
الجهة سقط الالف والنون عن التاثير • وتشابههما ايضا بوجوه
اخر لا يضرنا فواتها كعمران قوله او صفة فانتفا فعلانة اي فشرطه
ان لا يكون له مونث بالتاء وقيل وجود فعلى اي يكون له مونث على
وزن فعلى كسكرى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودًا لذاته
بل المطلوب منه انتفى التا لان كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغة اكثرهم
قوله ومن ثم اي ومن اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن
فمن قال الشرط انتفا فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم •
لحصول الشرط اذ لا يجي رحمانة لانهم خصصوا هذا اللفظ بالباري
تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يصوغوا منه مونثًا لا على فعلانة
ولا على فعلى • ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى •
وهكذا الخلاف بينهم في كل فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه
فعلانة او لا وهل وجد فيه فعلى او لا فبعضهم يصرفه لان
الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان
دون سكران فلم يختلف في منع صرفه لحصول الشرط على
المذهبين وندمان فلم يختلف في صرفه لانتفا الشرط على
المذهبين قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر
فان هذا الوزن لم يات في الاسما الا اعجميًا نحو بقم لصبغ وشلم
لبيت المقدس وكلاما في كلام العرب او منقولًا عن الفعل نحو شمر
لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال

اشارة الى لغة بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه
فعلى فعلانة ايضا فعوضنا نحو سكرانة
وسكرى فيصرفون سكران اذا لفعلان
فعلى وهو ادل دليل على ان المعتبر
في تاثير الالف والنون انتفا التا
لا وجود فعلى منه رضي

وضرب فانه لم يات فعل في اسما الاجناس الا دئل لدويبة وقد
قيل فيه انه منقول من الفعل قوله او يكون اوله زيادة كزيادته
اي اول وزن الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين فنون
نهشل اصليه لصرفه مع العلمية غير قابل للتا اي بشرط ان يكون
اللفظ لا تلحقه تا التانيث ولا يكون عوضه لم لان الوزن بعده التا
يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا تلحقه هذه التا فكانها تخرج الزيادة
المصدره والوزن الى جانب الفعل لخروه التا الى جانب الاسم وتترجح التا في الجر
اذ الوزن في الاسم ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التا
امتنع احمر لان مذكرا افعل فعلا لا تلحقه التا لان مونثه صيغه مستقله كحمر
وحمرا واسود وسودى واما الحاق التا باسوده في الحية فلا يصر لانه
عارض لسبب غلبه هذا اللفظ في الاسما وانصرف يعمل ومثله ارمل
لجواز الحاق التا نحو ارمله ويعمله قوله وما فيه علمية موثره
اي يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب
لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا و
سببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع
العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر والثاني ان يكون مع الوزن
سوى كان الاسم ممنوع الصرف قبلها كاحمر او لا كاصبع
وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان
العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والثاني كل عدل كان
قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث واخر وجمع فان
العلمية سبب فيه عند س والجرمي وابن بابشاذ والثاني
اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف
وهو الالف والنون فانه سبب يقوم مقام سببين عند
بعضهم والعلمية شرطه والثالث اعني كونها شرطا وسببا

في

١٧

في اربعة مواضع اتفاقا في المونث بالتا لفظا او تقديرا او في
الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزايدة المقصوره وفي الالف
والنون في الاسم عند الاكثر اذا نكر صرف لما تبين من انها
من بيان لما في لما تبين لا تجامع سببا من الاسباب موثره انتصب
حالا من ضمير تجامع الا ما هي اي السبب الذي هي اي العلميه
شرط فيه وهو الضرب الثالث الا العدل ووزن الفعل
فهي تجامعهما موثره وليست بشرط وهو استثنا مما بقي
من المستثنى منه المقدر بعد اخراج المستثنى الاول اي
لا تجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل
وكلا السببين من ذلك المقدر واستشعر سوالا وهو
ان العلمية اذا لم تكن شرطا في العدل ووزن الفعل ثم الجائز
ان يجتمعا معا في اسم فاذا نكر بقي بعد العلمية فيه سببان فيمنعان
الصرف فلا يصح حكمك بان ما فيه علمية موثره اذا نكر صرف
فاجاب بقوله وهما متضادان وبيان تضادهما ان اوزان
العدل اما فُعال او مَفعَل او فُعَل او فَعَل او فُعْل او فَعال
وليس شي منها وزن الفعل فلا يكون معها الا احدهما
واذا ثبت ان العلمية الموثره تكون مع غير العدل ووزن
الفعل شرطا في تاثيره وانه لا يكون معها الا احدهما فاذا
نكر ما فيه علمية موثره بقي بلا سبب وذلك اذا كانت مع
غير العدل والوزن وذلك لذهاب العلمية بالتنكير
وذهاب السبب الاخر بزوال شرطه وخالف س الاخفش
في مثل احمر يعني ما كان من باب افعل فعلا وكذلك
فعلان فعلا نحو سكران اما افعل التفضيل فان
كان مع من امتنع اجماعا وان كان مجردا عنها انصرف اجماعا

اجماعا وان كان بجرد ًا عنهما اصرو وجه الاتفاق مذكور في شرح
الرضي وكذلك قياس قول س ان لحي في ثلاث ومثلث مما فيه قبل
العلمية عدل ووصف اذا سمي به ثم نكر واما الاخفش وابو علي
والكثر النحاه فانهم يصرفونه في حال العلمية لكد لك بعدها قوله
علماً حال من نحو احمر اذا نكر اما في حال العلمية ففي احمر العلمية
والوزن وفي سكران الالف والنون مع العلمية فمنع صرفهما
متفق عليه وفي ثلث ومثلث عند من منعه في حال العلمية وهو
الجرمي وان باب شاذ وقواه الرضي قال وهو قياس قول س
في باب احمر المنكر بعد العلمية فنبيها عند المانع العدل
الاصلي والعلمية قوله اعتباراً انتصب حالاً من س اي
خالف معتبرا او مصدراً لان معنى خالف اعتبر س بخلاف
الاخفش للصفة بعد التنكير ومعنى اعتبار الوصف بعد
التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصلياً ولزوال مايضاده
وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف
الاصلي لجاز لزوال المانع وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى
الوصف الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه
معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى باحمر سوى
كان اسود او ابيض او احمر والزم الاخفش س على
قوله باعتبار الصفة الاصلية الزاماً وتقريره ان الوصف الاصل
لو جاز اعتباره بعد زواله حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية
الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص عن س بقوله ولا
يلزم باب حاتم يعني به كل وصف لم يكن فيه قبل العلمية مع
الصفة سبب اخر لما يلزم من ايهام اعتبار متضادين
وهما الوصف والعلمية لان الوصف يقتضي العموم والخصوص

في حكم واحد وهو منع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم
الى اجتماع سببين فاذا اعتبرت المتضادين فيه اوهم
اعتبارهما اجتماعهما فمعمول ايهام محذوف تقديره اجتماعهما
في حالة واحدة واما لو لم يكن اعتبار المتضادين في
حكم واحد جاز اذ لا يلزم ايهام اجتماعهما في حالة واحدة كما
اذا حكمنا الجمع احمر على حمر لانه اصله صفة وعلى احامر لاجل
العلمية فقد حصل في هذه اللفظة اعتبار متضادين لكن
لحكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة واعلم ان التصغير يخل من
اسباب منع الصرف بالعدل عن وزنين والجمع مطلقاً وبالالف
والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية
والتانيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام والاضافة
اي اضافته الى شيء اخر ينجر بالكسر اي كان قبلهما ينجر
بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر وانما لم يحذف الكسر مع اللام
والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى
يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما ويجوز ان يقال لما
عاقبت اللام والاضافة التنوين صار كالعوض منه
فكانه ثابت فلم يحذف الكسر واما هل الاسم معهما ممتنع
او منصرف فمترتب على حد غير المنصرف فعلى حد
المص له ما فيه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما
يكون ممتنعاً وعلى حد النحاه وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين
للسببين يكون منصرفا لان التنوين لم يحذف منه للسببين
بل للام والاضافة والكسر يدخله ⊙ قوله ⊙
المرفوعات قدم المرفوعات على المنصوبات
والمجرورات لان المرفوعات عمدة الكلام والمنصوبات

والمجرورات فصلات هو ذكر الضمير مع رجوعه الى المونث
نظرًا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقته
له كمطابقته للمعود اليه ما اشتمل على علم الفاعلية اي الرفع
ومعنى اشتماله عليه تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية اجبر
احرائه فمنه اي من ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وهو
ما اسند اليه الفعل قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد او
شبهه نعني به اسم الفاعل و الصفة المشبهة و المصدر
و اسم الفعل و لم نعل او معناه فيدخل فيه الظرف و الجار والمجرور
المرتفع بعدهما الضمير في نحو زيد قدامك او في الدار او الظاهر
نحو زيد امامك علامه لكون الرافع عنده في الحقيقة الفعل
او اسم الفاعل المقدر خلافًا لمن قال انه الظرف او الجار
والمجرور اليه و قدم عليه اي المسند عليه اي المسند اليه و
احترز به عن توهم متوهم يظن ان زيد في نحو زيد قام
مسند اليه قايم لانه مسند الى الضمير الراجع اليه و قايم
في قايم زيد موخر في الحقيقة و تقدمه عارض لان الخبر اصله
التاخير كما يجي على جهة قيامه به اي الفعل و شبهه و هو
متعلق باسند به اي بما في قوله ما اسند اي على طريقة قيامه
به و شكله سوى كان قايمًا به حقيقة نحو ظرف زيد او لا نحو قرب
و بعد زيد من الامور النسبية و كذا الافعال المتعدية
نحو ضرب و قتل لان الضرب نسبة بين الضارب و المضروب
لا تقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما
و وقوعه على الاخر و نعني بتلك الجهة ان لا تغير صيغة الفعل الى
فعل و يفعل و اشباههما و ذلك ان طريقة اسناد الفعل القايم مصدره
بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير و بقوله على جهة قيامه

في اذ بعض مواضع الفاقا في المونث بالتا لفظا او تقديرا و في الاعجمي و
في المركب و في ذي الالف الزايدة المقصورة و في الالف و النون في الاسم
عند الاكثر اذا نكر صرف لما تبين من انها
به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله مثل زيد قام مثال ما
اسند اليه الفعل و زيد قايم ابوه مثال ما اسند اليه
شبه الفعل و العامل في الفاعل المسند خلافا لخلف الاحمر فانه قال هو
الاسناد قوله و الاصل ان يلي اي الفاعل الفعل اي يكون
بعده بلا فصل فلذلك اي لكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل
جاز ضرب غلامه زيد باتصال ضمير الفاعل الموخر لفظا بالمفعول
المقدم لفظا لان الفاعل مقدم تقديرًا و امتنع ضرب غلامه
زيدًا باتصال ضمير المفعول الموخر لفظًا بالفاعل المقدم لفظا
لكونه مقدمًا اصلاً ايضا قال الرضي رحمه و قد جوز الاخفش
و تبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدًا اي اتصال ضمير المفعول به
بالفاعل و استشهد اي الاخفش بقوله ۞ جزى ربه عني عدي بن حاتم جزا
الكلاب العاويات و قد فعل ۞ و بقوله ۞ لما عصى اصحابه
مصعبًا ادى اليه الكيل صاعًا بصاع ۞ و يجوز التاويل بربّ
الجزاء و اصحاب العصيان و بقوله ۞ الا ليت شعري هل يلومن
قومه زهيرًا على ما جر من كل جانب ۞ و الاولى تجويز ما ذهبا
اليه لكن على قلة و ليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع
بما قالوا و كذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدًا لان مرتبة
المفعول الاول قبل الثاني و ان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى
كما يجي في مفعول ما لم يسم فاعله و يقل نحو اعطيت صاحبه
الدرهم قلة ضرب غلامه زيدًا و كذا اذا كان للفعل مفعول
ينتعد اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما ينتعد اليه الفعل

بحرف الجر ظاهراً نحو قتلت باخيه زيداً او مقدراً نحو احترت قومه زيداً اي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتأخر عند في المثلين والعلة في جميع هذا ان طلب الفعل للمسند اليه الذي لا يتم الا به اتم من طلبه للفضلات وطلبه لما يعمل فيه بنفسه اشد من طلبه لما يعمل فيه بواسطة ۞ **ثم انه قد يعرض** مايوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه فاشار المصنف الى بيانه بقوله **واذا انتفى الاعراب لفظاً** منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره **فيهما** اي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام **والقرينه** اللفظيه كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف وضرب موسى الجاهل عيسى وضرب موسى الجاهل عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنويه نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليهما و نحو ذلك لانه اذا انتفت العلامه الموضوعه للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقراين اللفظيه والمعنويه التى قد توجد في بعض المواضع داله على تعيين احدهما من الاخر فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي **او كان** اي الفاعل **مضمراً متصلاً** سوى كان المفعول مظهراً ظاهراً او مضمراً منفصلاً او متصلاً فيجب تقديمه لئلا يصير المتصل بشدة الاتصال منفصلاً **او وقع مفعوله** اي الفاعل **بعد الا** نحو ما ضرب زيد الا عمراً فانه يجب تقديمه وذلك لانك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعليه او المفعوليه او الحاليه او غير ذلك محصوراً في المتاخر

ومالذلك المتوخر من تلك المعاني باق على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم فضاربيه زيد في مثالنا محصورة في عمرو اي ما ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبيه عمرو فعلى الاحتمال يجوز ان يكون مضروباً لغير زيد ايضاً فلو قدمت عمراً على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمراً الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبيه خاصه والضاربيه باقيه على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمراً زيد وفيه وجهان من التقدير يختل في احدهما اللفظ والمعنى وفي احدهما اللفظ كما هو مبين في شرح نجم الائمه الرضي رحمه الله فخذه منه ان شئت وانما قال في اول المسئله معمولاً خاصاً لانه اذا كان المعمول عاماً نحو ما ضرب احد الا زيداً فلا يقال ان مضروبيه زيد باقيه على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيد الا كما كان فيما ضرب زيد الا عمراً امكن ان يضرب عمراً غير زيد ايضاً **او معناها** يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاه والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمراً ما ضرب زيد الا عمراً فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيد الا عمراً قوله **وجب تقديمه** جواب الشرط وقد عرفت علته مما مر ● **وقد يعرض** ما يوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل على المفعول فاشار المصنف الى بيانه بقوله **واذا اتصل به** اي بالفاعل **ضمير مفعول** اي ضمير راجع الى المفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيداً غلامه اذ لو قدمته وقلت ضرب غلامه زيداً لكان اضماراً قبل الذكر لفظاً واصلاً وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل

يعني باب اعطيت وباب ما تعدى اليه الفعل بحرف الجر مع ما تعدى اليه بنفسه

بشدة الاتصال عبارة الرضي وانما عبارته لئلا يصير المتصل منفصلا وعبارة السيد اعني شدة الاتصال ان تعز انا الرفع على انه صفة للمفصل وهو مشكل اذ هو صفة مشبهة اضيفت الى معمولها فلا يكون اضافة مثله الا لفظيه غير مفيدة للتعريف فلا يحصل التطابق بين الصفة والموصوف

او صفته نحو ضرب زيدًا الذي ضرب علامه واكرم هند اجل
ضربها او وقع اي الفاعل بعد الا نحو ما ضرب عمرًا الا زيد فمضروبيه
عمرو مقصوره على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربيه زيد باقيه
على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربًا لغير عمرو ايضًا فلو قدمت
الفاعل بلا الا انعكس المعنى ولو قدمته معها لجا المحذور الذي
تقدمت الاشاره اليه او معناها وهو انما نحو انما ضرب عمرًا زيد
لمثل ما تقدم او اتصل مفعوله اي الفاعل وهو اي الفاعل غير متصل
اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد
اما لو كانا معًا متصلين نحو ضربتك وجب تقديم الفاعل كما
ذكرنا قوله وجب تاخيره جواب الشرط وقد عرفت علله مما من
قوله وقد يحذف الفعل اي الرافع للفاعل لقيام قرينه لا لحذف
شي من الاشيا الا القرينه سوى كان الحذف جايزًا او واجبًا الا ان
الواجب الحذف لا بد فيه من لفظ هو كالبدل من المحذوف مفسر له
خلاف الجايز جوازًا مثل زيد لمن قال من قام اي قام زيد لقرينه
السؤال الملفوظ به وقد يكون السول الذي هو القرينه مقدرًا كما في
قول الحارث بن نهيك ٥ ليبك يزيد ضارع لخصومة ٥
ومختبط مما تطيح الطوايح ٥ كانه لما قال ليبك يزيد سال
سايل من يبكيه فقيل ضارع ووجوبًا انتصب جوازًا ووجوبًا
على انهما مصدران لقوله يحذف اي حذفًا جايزًا او واجبًا في
مثل وان احد من المشركين استجارك انما كان الحذف واجبا مع وجود
المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر
تفسيرا المقدر فلو اظهرته لم تحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى
التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الظاهر الاظهار لا ابهام
والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفس لذلك

المبهم

لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم مع

المبهم الى العلم بالمقصود منه وايضًا في ذكر الشي مرتين مبهمًا ثم
مفسرًا توكيد ليس في ذكره مره ومفسر الفعل المقدر اما فعل
صريح كما مر او حرف يودي معنى الفعل مثل أنّ الموضوعه للثبوت
والتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا ليكون أنّ مشعرًا
بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صوره ذلك الفعل اعني الفعل الماضي
فيكونا معًا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصه نحو
قوله تعالى لو انهم صبروا اي لو ثبت وتحقق انهم صبروا
فأنّ مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر وقد يحذفان
اي الفعل والفاعل في مثل نعم لمن قال اقام زيد لان نعم
حرف لا يفيد معنى الا بضمه وقد افاد هاهنا المعنى الكلامي
المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينه الكلام
الذي صدقته لفظه نعم وذلك الكلام في مثالنا جمله فعليه
مقدر بعد نعم جمله فعليه اي نعم قام زيد واذا كان السوال
جمله اسميه كان المقدر بعد نعم اسميه كما يقال ازيد قايم فيقول
نعم اي نعم زيد قايم وحذف الجملتين الفعليه والاسميه بعد حرف التصديق
جايز لا واجب قوله واذا تنازع الفعلان لو زاد
فصاعدا وشبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفه
المشبهه نحو انا قاتل وضارب زيدًا ليشمل ايضا الكثر من
عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدًا لكان اعم ظاهرًا
انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه اتفاقا و
بعضها على الراجح بعدها اذ لا يتنازعان ما قبلهما فقد
يكون اي التنازع في الفاعليه اي يجب نحو ضربني واكرمني
زيد وفي المفعوليه اي يجب نحو ضربت واكرمت زيدا
ويتبين من ذكر هذين القسمين قسم ثالث وهو

ان يتنازعا في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد
عمرا فمن ثم لم يذكره المص صريحا **و في الفاعلية والمفعولية**
مختلفين وهو على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية
والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس
نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين
لان معنى قوله فقد يكون اي فقد يتنازع الفعلان واحترز
بقوله مختلفين عن القسم الثالث المفهوم من الاولين
لئلا يتكرر **ويختار البصريون اعمال الثاني** مع
تجويز اعمال الاول ايضا وذلك لانه اقرب الطالبين الى
المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعمل
الاول مع العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل
والمعمول باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت
منه بقية وكلاهما خلاف الاصل والكوفيون يختارون
اعمال **الاول** مع تجويز اعمال الثاني وذلك لانه اول الطالبين
واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني قال
الرضي ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم
ثم اخذ المص يبين حال الفعل الملغى فقال **فان**
اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين **اضمرت الفاعل في**
الاول ويلزم منه الاضمار قبل الذكر لكنه اغتفر لان الفاعل
لا يحذف **على وفق الظاهر** في الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث فتقول ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت
الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربتني واكرمت هندا
ضربتاني واكرمت الهندين ضربنني واكرمت الهندات
دون الحذف فلا يحذف الفاعل **خلافا للكسائي** فانه يحذف

الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر فارتكب محذورا اشنع
من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وان لم
يجي لحصن التفسير فهو يقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين
او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات **وجاز**
اي اعمال الثاني مع طلب الاول للفاعل **خلافا للفراء في مثل ضربني**
وضربت زيدا قال الرضي رحمه الله ثم نقل المص عن الفراء منع هذه
المسئلة وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح
عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو
ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع فيكون
الاسم الواحد فاعلا لفعلين وفيه نظر قال وجاز ان
تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني
زيد هو وان طلب الثاني للمفعولية تعين عنده الاتيان
بالضمير بعد المتنازع نحو ضربني واكرمت زيدا هو كل هذا
حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر و
حذف الفاعل **وحذفت المفعول** يعني اذا اعملت الثاني وطلب
الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول اذ لا ضرورة لان المفعول
يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج **ان استغنيت عنه**
يعني في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد
وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قال ۞
• اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب • جهارا فكن في الغيب احفظ للود •
والا اي وان لا استغني عنه لكونه احد مفعولي باب علمت مع
ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم
وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم
في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول

اي علمت قيام زيد ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل
الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف
والاضمار الا الاظهار وهو معنى قوله **اظهرت** اي جئت
به اسما ظاهرا نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
وللرضي على هذا اعتراض لخذه من شرحه ان اردت
وان اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفية **اضمرت الفاعل**
في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس
اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول
متقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان موخرا لفظا
تقول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين
وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت
وضربتاني الهندين وضربت وضربني الهندات **والمفعول**
نحوه ايضا تقول ضربني وضربته زيد **على المختار** لان الثاني
اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يخط بمطلوبه مع الامكان
ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك
المطلوب للابعد وحتى لا يبطل بسبب عدم تاثيره فيه
مع القرب انه ليس بمطلوب وانه موجه الى غيره **الا ان**
يمنع مانع من الاضمار وذلك اذا كان المفعول احد مفعولي
باب علمت ويلزم مما من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة
بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
او التانيث **فتظهر** اي تاتي به اسما ظاهرا نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المص ولم
يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي باب حسبت وللرضي
كلام موضح في شرحه خذه منه ان اجبت

واعلم

ان الكوفيين استدلوا على اختيار اعمال الاول بدليل
اشار اليه المص بقوله **وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب**
قليل من المال وصدره ولو انما اسعى لادنى معيشة
وتقرير الاستدلال به ان الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة
اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن فعلمنا ان المختار
اعمال الاول وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور
اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال
الاول مع انه لزم شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف
المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول
مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين
مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر
الاخر الا لزيادة ذلك الشيء في الحسن **اجاب** البصرية
بما اشار اليه بقوله **ليس منه** اي من باب التنازع **لفساد**
المعنى لو كان منه وبيانه ان لو تنفي شرطها وجزاءها
سوى كانا مثبتين او منفيين او احدهما مثبتا والاخر
منفيا ونفي النفي اثبات فقوله انما اسعى لادنى معيشة
شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون
منفيا فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة
اي لم يثبت ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو
وقوله ولم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون
حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا
اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه
بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى
واذا لم يكن من باب التنازع فالراجح ان يكون مفعول

له اطلب محذوفًا نسيًا منسيًا فيكون منزلًا منزلة اللازم اي
ولم يكن مني طلب وسعي بل كنت اطمان واستقر لوجدان الغليل
الكافي كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط
قوله مفعول ما اي الفعل الذي لم يسم اي لم يذكر فاعله كل مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل
الى فُعِل ونظيره مما يضم اوله ويكسر ما قبل اخره ويُفعَل ونظيره مما
يضم اوله ويفتح ما قبل اخره لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي
وذي الزيادة ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث
من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب
علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث
مفاعيل اعلمت ه فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير
متصرف نحو عندك او جارا او مجرورا او جملة فلا كلام في امتناع
قيامها مقام الفاعل والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت
سواء كان احد الاقسام الثلاثة
مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى الفاعل المفعول
الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة
مسندا او مسندا اليه فلا يجوز ونظر الرضي رحمه الله تعليلهم
وخالفهم فيما قالوا على تفصيل مبسوط في شرحه ه ثم قال
في اخر كلامه هذا مع انه لا شك مع هذا كله ان قيام الاول
في علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما في علمت فلكونه بعد
الفاعل بلا فصل والجار والمجرور احق بصفته واما في اعلمت
فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثاني والثالث لانه عالم
وقيام الثاني في اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا لبس
مع لزوم مرتكزه نحو أُعلِمَ زيدٌ اباك والمفعول له والمفعول
معه كذلك اي لا يقعان موقع الفاعل لان النائب منابه

معنى غير متصرف هو الذي لا يكون الا منصوبًا بتقدير في او مجرورًا بمن

ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث
المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا
شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من
زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث المعنى من مفعول
به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر واما
المفعول له فمخصوص اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا ومن ثم لم
يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقع المفعول معه مقامه
اذ هو مصاحب ورب فعل يُفعل بلا مصاحب وكذلك التمييز و
المستثنى ليستا من ضرورياته واما الحال وان كانت من ضروريات
الفعل لكن قلت مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل
الذي لا بد لكل فعل منه واذا وجد المفعول به تعين له اي
للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به
بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين
اما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام
المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب تقول ضُرِب زيدٌ
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا انما قال شديدا لانه
يشترط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان لا يكون
لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة
ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير تاما
كلاما فلو قلت ضُرِب ضربٌ لم يجز لان ضَرْبٌ مستغني بدلالته
على ضَرَبَ عن قولك ضَرْبٌ بل يقال ضُرِب ضربا به او الضرب
الفلاني في داره فيتعين زيد للنيابة عن الفاعل فان لم
يكن المفعول به فالجميع سواء عند الاكثرين قال الرضي
والاولى ان يقال كلما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره

ولخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذا الى احتياره والاول من باب اعطيت اي مماله مفعولان اولهما ليس مبتدأ اولى من الثاني لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي اخذ والدرهم معطو قوله ومنها اي مما اشتمل على علم الفاعلية وانث الضمير لان ما عبارة عن المرفوعات المبتدا والخبر فالمبتدا هو ضربان الاول ما اشار اليه بقوله الاسم ولا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي لا ان تراه لتاويله بالاسم اي سماعك المجرد عن العوامل اللفظية فسرها الزمخشري رحمه الله والمص بنواسخ المبتدا وهي كان وإن وظن واخواتها وما ولا مسندا اليه الخبر احتراز عن اسم لجرد عن العوامل ولم يسند اليه ككل اسم قبل التركيب وبه يخرج الضرب الثاني من المبتدا فاشار اليه بقوله والصفة اي اسم الفاعل او اسم المفعول والصفة المشبهة الواقعة بعد حرف النفي نحو ما قايم الزيدان وان قايم الزيدان واجري غير قايم الزيدان مجرى ما قايم لكونه بمعناه قال

غير ماسوف على الزمن • ينقضي بالهم والحزن

والالف الاستفهام نحو اقايم الزيدان وكذا بعد هل نحو هل قايم الزيدان رافعة لظاهر يريد به ما كان بارزا غير مستكن سوى كان مظهرا نحو اقايم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايم هما قال

خليلي ما واف بعهدي انتما • اذا لم تكونا لي على من اقاطع

قال الرضي رحمه الله وفالنحاة يتكلفوا لادخال هذا ايضا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشي بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى

لحذف

لحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ص ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث قال ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجي في باب الاستثنى وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه فهذه كلها مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل مثل زيد قايم هذا مثال الضرب الاول وما قايم ابواك مثال الصفة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثالها بعد حرف الاستفهام فان طابقت مفردا جاز الامران كونها مبتدا اما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها او ان طابقت مثنا او مجموعا فالاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا اما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثاني والاسما المعدودة المسند اخرج منه المبتدا الاول والاسما المعدودة المغاير للصفة المذكورة اخرج المبتدا الثاني اما العامل في المبتدا الاول فقال البصريون هو الابتدا وفسروه بتجريده عن العوامل للاسناد اليه فيكون معنى الابتدا في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شي ثم قال المتاخرون هذا الابتدا هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على سوى ونقل الاندلسي عن س ان العامل في الخبر هو المبتدا وحكا هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفرا هما يترافعان قال الرضي وقد قويناه هذا في حد العامل وقال في عامل المبتدا الثاني ما لفظه وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدا الاول

وخبره لان كون كل واحد منهما عمله يقوم بالاخر كالمبتدا او الخبر قوله
وامل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل
الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه
ومن ثم اي ومن جهة اصل كون اصل المبتدا التقديم جاز
في داره زيد مع ان فيه اضمار قبل الذكر لان التقدير زيد
في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا وامتنع
صاحبها في الدار اي اذا اتصل ضمير الخبر بالمبتدا المقدم
فيكون الضمير في صاحبها يعود الى الدار المؤخر عنه لفظا
واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز قوله وقد يكون
المبتدا نكرة اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدا
معرفة او نكرة فيها تخصيص قال الرضي رحمه الله وقال
ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي
نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا
حصلت جاز الحكم سوى تخصص المحكوم عليه بشي او لا فضابط
تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل شي واحد وهو عدم
علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة
ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قايم عد لغوا
ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك
ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تتخصص النكرة بوجه
اما الجمهور فلا يجوزون الابتدا بالنكرة الا اذا تخصصت بوجه ما
اي وجه اي وجه من وجوه التخصيص التي اشار اليها بقوله
مثل ولعبد مومن اخص بالصفة وارجل في الدار ام امراه قال المص
اخص لعلم المتكلم بثبوت احدهما في الدار وانما يطلب التعيين
ونظره الرضي وما احد خير منك قال المص ان وجه التخصيص فيه

ان النكره في سياق العموم فقولك احد عم جنس الانس
حيث لم يبق منهم احد قال الرضي فيه نظر وبين وجهه قال بل
الوجه ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه
وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا
لحصول الفائدة فيهما بسبب التعيين الحاصل في العموم
لا بسبب تخصيصها بشي وقد اضطرب اقوالهم فيها
فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزا لان
الجزا خلو من الضمير بخلاف الشرط وقيل الخبر هو
الشرط والجزا معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط
كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له
قال اي الرضي هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب
س وذكر وجها حاصله انها اما فاعل لفعل مقدر او
مفعول له او للظاهر قال وكذا في كلمات الاستفهام فان
اردت ذلك فعليك بشرحه وشر اهر ذا ناب قال المص
اختص لما كان في المعنى فاعلا والفاعل اختص بالحكم المتقدم
عليه فكذلك اختص هذا ايضا واعترضه الرضي وبين وجهه
وفي الدار رجل اختص عند المص لتقدم حكمه كالفاعل
واعتراض الرضي عليهما واحد وسلام عليكم
قال المص انه اختص بنسبته الى المتكلم لان اصله سلمت
سلاما فسلام المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته
فهو باق على ما كان عليه في حال النصب ونظره الرضي
وقد بسط الكلام على جميع ذلك في شرحه فراجعه
ان احببت قوله والخبر قد يكون جملة اما الخبرية فباتفاق
واما الطلبية والقسمية فعلى الصحيح وانما جاز ان يكون

جملة لنه منها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المعرد له نحو زيد
ابوه قايم مثال الجملة الاسمية الواقعة خبرا فزيد مبتدا وابوه
مبتدا ثاني وقايم خبر ابوه وابوه وخبره خبر زيد وزيد
قام ابوه مثال الفعلية الواقعة خبرا فلا بد من عايد لان
الجملة في الاصل كلام مستقل واذا قصدت جعلها جزء كلام
فلا بد من رابطة وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع
لمثل هذا الغرض ومن ثم قيل في بعض الاخبار ان الظاهر
قايم مقام الضمير وهو ان كان في معرض التفخيم جاز قيامه
مقامه قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم
يكن بعد بش يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول
نحو لا ارى الموت يسبق الموت شي وقال الاخفش يجوز
وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر المحسنين من
احسن عملا وقد يحذف قياسا وسماعا فالقياس اذا
كان الضمير مجرورا والجملة الخبرية ابتداية والمبتدا فيها
جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر
منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا
والسماع في غير ذلك وما وقع من الخبر ظرفا او جارا او
مجرورا فالاكثر انه مقدر بجملة لانك تحتاج الى ذلك المحذوف
للتعلق واما تعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار
بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل
اولى والخلاف في ذلك لابن السراج وابن جني ثم انه ذهب
ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الضمير من المتعلق لما حذف
الى الظرف لانه يؤكد كقوله فانه فؤادي عندك الدهر اجمع

ويعطف عليه كقوله عليك ورحمة الله السلام ويتنصب
عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قوله واذا
كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام وذلك
اسما الاستفهام والشرط وما اضيف اليها فحكمه حكمهما
نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الاستفهام
والشرط يسري الى ذلك المضاف والالم يجز تقديمه على
ما له صدر الكلام نحو من ابوك مبني على مذهب
س وذلك انه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما
او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة على ما
قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعند س على
ان مثل هذين خبر ان مقدمان والمثال المتفق
عليه في مثل هذا من قام وما جابك وايهم قايم و
من قام فمت او كانا معرفتين نحو زيد الفاضل او متساويين
في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فانه يجب تقديمه
ليعرف كل واحد منهما بمحله لئلا يلتبس قال الرضي ليس
على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدا عن الخبر معرفتين او
متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعين
المبتدا كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفايدة فما يكون فيه
التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر اي بنو ابنائنا
مثل بنينا او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير
المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم الخبر اشتبه المبتدا
بالفاعل قوله وجب تقديمه جواب اذا وقد عرفت
العلل مما مر قال الرضي رحمه الله وجب ايضا تاخير الخبر اذا

اقترن بالفا نحو الذي ياتيني فله درهم نظرًا الى اصل الفا وهو التعقيب
ولجب تاخير الخبر ايضًا اذا جا بعد الا لفظًا او معنى نحو ما زيد
الا قايم وانما زيد قايم لمثل ما ذكر في باب الفاعل ولجب ايضا تاخير
اذا اقترن المبتدا بلام الابتدا نحو لزيد قايم او كان ضمير
الشان للزوم تصدرهما ۝ ولما بين المص اي يلزم الاصل وهو
تقديم المبتدا ذكر بعده اين يجب مخالفته بتقديم الخبر فقال
واذا تضمن الخبر المفرد قيد به لانه اذا كان الخبر جملة متضمنة
لما له صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام
وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل
بحيث لا يتقدمها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامهما
من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنا
من المعاني في الجملة التي يدخلها **ما له صدر الكلام** وذلك
كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد
لا غير **مثل اين زيد** فاين مفرد اللفظ واقع موقع الجملة على الاصح
فيصح ان يقال انه خبر مفرد واذا كان الاستفهام ظرفًا متعلقا
بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر
نحو غلام راكب زيد او بدونه نحو غلام زيد راكب **او كان** اي
الخبر اي تقديمه **مصححا له** اي لمجي المبتدا نكرة **مثل في الدار رجل**
بنا على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها
خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا قال الرضي وقد قلنا عليه
ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرًا عن
المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعا ان العلة فيه
خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة وقوع الظرف خبرًا **او لمتعلقه**
اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة

خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المفرد **ضمير في المبتدا** يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى الخبر
وجب تقديمه لئلا يلزم ضمير قبل الذكر **مثل على التمرة مثلها**
زبدا فلو قلت مثلها زبدًا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار
وقد تقدم امتناعه **او عن ان** يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدا
وجب تقديم خبر هذا المبتدا عليه **مثل عندي انك قايم** لئلا
تلتبس بان المكسورة لان المكسورة لا يصح ان تكون مع اسمها وخبرها
مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد فاذا تقدم الخبر عرف من اول
الامر ان الذي يجي بعده انّ المفتوحة لان الخبر لا بد له من المبتدا
ولا يصلح له الا المفتوحة واما اذا قلت أنّ زيدًا قايم عندي
فربما التبست المفتوحة بالمكسورة واذا كان ان المفتوحة مع
صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تقدم
على خبرها لما نذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين
اما وفايها فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة قوله **وجب تقديمه**
اي الخبر وقد عرفت علته مما سبق ويجب ايضا تاخير المبتدا الذي
بعد الا لفظا نحو ما قايم الا زيد او معنى نحو انما قايم زيد لمثل
ما مر في باب الفاعل **وقد يتعدد الخبر** اي عن شي واحد ويكون
بعطف وبغيره سوى ان تصف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين
مثل زيد عالم عاقل ويجوز عالم وعاقل وهو مثال غير المتضادة
ومثال المتضادة هذا حلو حامض اذ المعنى في جميع اجزايه
حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزاج الطعمان في جميع
اجزايه وانكسر احدها بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة
بينهما وفي هذا القسم اعني ما تصف مجموع المبتدا بكل واحد
من الخبرين يكون في كل خبر ضمير يرجع الى مجموع المبتدا ولا

او انصف جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر
كقولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر
عن شي واحد لان المتصف بالبياض غير المتصف بالسواد لكن لما اسند
اتصال الجزئين ولم نفترقا جال اجري مجرى القسم الاول في عود الضمير
من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا او في العطف بالواو وتركه
اما اذا كان الخبر عند متعددا حقيقة واعتبارا كقولك بعد
ذكر الزيدين هما عالم وجاهل فليس لك فيه الا العطف بالواو
وضمير كل واحد من الخبرين عايد الى ما هو خبر عنه فقط لان
المبتدا معكوك تقديرا اي احدهما عالم والاخر جاهل **وقد يتضمن**
المبتدا معنى الشرط وهو لزوم شي لشي فيكون المبتدا ملزوما
والخبر لازما **فيصح دخول الفا في الخبر** على جهة الجواز **وذلك**
شيا ان احدهما **الاسم الموصول بفعل او ظرف** ويدخل
فيه اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا و
صلتها لا تكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول ما في
في الاسما الموصولة وحكم الموصوف بالموصول المذكور حكمه
كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكذلك
المضاف الى الموصول المذكور كقوله ﴿وكل الذي حملتنيه فهو حامل﴾
والاغلب الاعم الذي تدخل في خبره الفا ان يكون عاما وصلته مستقبلة
كما في اسما الشرط وفعل الشرط وقد يجي خلافه كما في ان الذين فتنوا
و الثاني الاخر **النكرة الموصوفة بهما** وحكم المضاف الى النكرة او
الموصوف بهما حكمها **مثل الذي ياتيني** فله درهم هذا مثال
الموصول العام بالفعل المستقبل **او الذي في الدار** او قدامك
فله درهم مثال الموصول بظرف اما جار ومجرور اذ هو يسمى ظرفا
اصطلاحا او ظرف صريح **فله درهم** بالفا ويجوز له درهم بحذفها

وكل رجل ياتيني مثال النكرة الموصوفة بالفعل والمبتدا هو ما
اضيف الى هذه النكرة وهو كل **او كل رجل في الدار** او قدامك
مثال الموصوف بالظرف **فله درهم** ويجوز له درهم وانما وصل
المبتدا الذي في خبره الفا او وصف بالفعل او الظرف فقط
لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله
الفا فاما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وقد تدخل الفا
على خبر كل وان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة نحو كل
رجل تقي فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام **وليت**
ولعل قال الرضي لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للمبتدا هكذا
سوى ان المكسورة والحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من
غير سماع بل لانه تعطف على محل اسمها على راي كما يجي كما تعطف
على محل اسميهما وانما منعت نواسخ المبتدا من دخول الفا
في خبر المبتدا المذكور لانه انما دخله الفا لمشابهة المبتدا المذكور
لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتدا **مانعان**
من دخول الفا في خبر المبتدا المذكور **بالاتفاق** بين سيبويه والاخفش
وغيرهما **والحق بهما** قال المص اتباعا لعبد القاهر **ان**
هذا الملحق س خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقا
وابن يعيش ان المجوز لدخول الفا مع ان س خلافا للاخفش
ان بهما اي في المنع من الفا ووجه الجواز مع ان عند مجوزه
ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان
يدخله ما لا يوثر في الجملة المتوجهة معنى ظاهرا وهو ان
ووجه الجواز مع لكن وان عند من جوز حملهما على ان
قوله **وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة** دال على تعيينه **جوازا** نصب على
المصدر وكذلك جواز الثاني ووجوبا **كقول المستهل**

اي المبصر الهلال **الهلال** و**الله** اي هذا الهلال لقرينة الحال

واعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع

نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم

انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم فلو

ظهر المبتدا لم يتبين ذلك **والخبر جوازا مثل خرجت فاذا**

السبع اي بالباب فحذف لقرينة المبتدا خرجت واذا في

قوله اذا السبع للمفاجاة والفا الداخلة عليها قيل فا السببية

وقيل زايدة وقيل هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت

ففاجات كذا قال الرضي وهو قريب **و وجوبا فيما اي في خبر**

التزم في موضعه غيره اي التزم العرب ذكر غير الخبر في موضع

لسد ذلك المذكور مسده مع قيام القرينة على تعيينه

وهو في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدا الذي بعد

لولا على مذهب البصريين **مثل لولا علي لهلك عمر** فقال

البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز ان يكون

جواب لولا خبره كما في اما زيد فقايم لكونه جملة خالية عن

العايد في الاغلب فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب

الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا

اذ هي موضوعة لتدل على انتفا الملزوم وهو انتفا وجود علي

مثلا ونفي النفي اثبات فمن هنا دلت على معنى الثبوت فلولا

دالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها موجود لا قايم ولا قاعد

ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر و

هو جواب لولا **و** ثانيها كل مبتدا يكون مصدرا صريحا او مولى

او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما

يضاف اليه كما يجي في بابه نحو اخطب ما يكون الامير اي كونه واكثر شربي

السويق

السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا

او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعده

ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قايمين او من

احدهما **نحو ضربي زيدا قايما** ويقع هذه الحال فعلا ايضا

خلافا للفرا نحو علمي بزيد كان ذا مال وان كانت الحال المذكورة

جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها الواو والحال قال صلى الله عليه وسلم

الله وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال

فضلة وقد وقع موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ

كل واقع غير موقعه ينكر **⊙** وفي خبر مثل هذا المبتدا اقوال

في كل منها مقال والذي ذهب اليه البصريون ان تقديره ضربي

زيدا حاصل اذا كان قايما فالقرينة الدالة على تعيين الخبر

الذي هو حاصل هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا

بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ

الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف

حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة مبقي اذا كان

قايما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان

في الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر

فيكون الحال قايما مقام الخبر بالواسطة قال الرضي وفيه تكلفات

كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا

المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى

التامة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له ثم ذكر

تقديرا مبسوطا في شرحه **و ثالثها** كل مبتدا عطف

عليه بالواو التي بمعنى مع **مثل كل رجل وضيعته** فقال البصريون

الخبر محذوف وجوبا اي كل رجل وضيعته مقرونان

قال الرضي وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد
مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر
مثنا فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف شي يسد
مسد الخبر ثم قال هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب
لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن واحد
فلا تكون اذن من هذا الباب ولا يرد اشكال **و رابعها**
كل مبتدا في الجملة القسمية متعين للقسم نحو **لعمرك لافعلن**
وايمن الله كما يجي في باب القسم فان تعينه للقسم دال على
تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم
ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا استعمل
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
قوله **خبر إن واخواتها** اي هو من جملة المرفوعات وعلى
قول المص الرفع علم الفاعلية وما اشبهه يكون وجه شبهه
لكون عامله اي ان واخواتها مشابها للفعل المتعدي
الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها على فرعية العمل على
فرعية العامل **هو المسند بعد دخول هذه الحروف**
يخرج خبر المبتدا وكل ما اصله ذلك سوى خبر هذه
الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان حسنا في قولك
ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد
دخول ان وليس خبرها ولو قال المسند بعد دخولها الذي
كان في الاصل خبر المبتدا لسلم من هذا **وامره** اي
حاله وشانه **كامر خبر المبتدا** اي في اقسامه من كونه مفردا او
جملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا او محذوفا
وغير ذلك وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الظهور ولا

لحذف الا اذا علم **الآتي بتقديمه** فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لانها لما كانت فروعا
على الفعل في العمل عملت العمل الفرعي وهو ان يتقدم المنصوب
على المرفوع ولم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل ومما
يخالف به خبرها خبر المبتدا انه لا يكون متضمنا ماله صدر
الكلام **الا ان يكون** اي الخبر **ظرفا** او جارا او مجرورا او ان
حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان نكرة نحو
قوله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة
وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لكثرتها
في الكلام واجري الجار والمجرور مجراه لكثرته في الكلام
مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولان الظرف في الحقيقة
جار ومجرور قوله **خبر لا التي لنفي الجنس** اي هو من جملة
المرفوعات ووجه مشابهته للفاعل على عينيا بالمص
مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل ووجه مشابهة
لا التبرئة لأن أن لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس
كما أن إن للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل
النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها إن لم يكن اسمها
مبنيا عند جميع البصريين وكذا عند غير س إن
كان اسمها مبنيا وعند س انه مرتفع مع بنا الاسم
بكونه خبر المبتدا اذ لا رجل مرفوع المحل بكونه مبتدا
هو المسند عم كل مسند **بعد دخولها** اخرج ما عدا المحدود
ويرد عليه نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار فان حسنا مسندا

الى علامه ولو زاد الذي كان في الاصل خبر المبتدا السلم
مثل لا رجل ظريف فيها قال الرضي لا فايده في ايراد هذا الظرف
بعد الخبر ولا معنا له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لعلام
رجل ظرافه في الدار وهذا معنى سمج فلو قال قايم فيها لكان
اولى وحذف كثير وبنوا تميم لا يثبتونه قال الرضي اقيد ا
فيه لحجازيين ثم قال قال الاندلسي والحق ان بني تميم يحذفونه
ان كان جوابا او قامت قرينه غير السوال داله عليه واذا لم
تقم لم يجز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز
في ايجاب الاثبات به قال الرضي فعلى هذا القول يجب اثباته
مع عدم القرينه عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف
عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم اسم ما ولا المشبهتين
بليس اي هو من جملة المرفوعات ووجه مشابهتهما للفاعل
على اعتبار المص مشابهتهما ولا لليس بالنفي ودخول
الجملة الاسمية وكونها في الاظهر لنفي الحال كليس هو المسند اليه
عم كل مسند بعد دخولهما اي دخول كل واحدة في مسئلتها
احرج ما عدا المحدود لكنه يدخل فيه نحو ما زيد الظريف علامه
في الدار فان علامه مسند اليه مع انه ليس من باب اسم
ما ولو قال الذي كان في الاصل خبر المبتدا السلم من هذا نحو ما
زيد قايما ولا رجل افضل منك وهو اي عمل ليس في لا شاذ
قال الرضي في الشعر فقط نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
ومنع الرضي عملها مطلقا وتاول ما تمسكوا به وكلامه مبسوط
في شرحه فراجعه ان شئت

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا

في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما ذكرنا في اول الكتاب
اربعة الفتحة والكسرة والالف واليا نحو رايت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين قال الرضي وقد قسم النحاه المنصوبات
قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا
عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك
ثم ذكر اعتراضا عليهم ثم قال والحق ان يقال النصب علامة
الفضلات في الاصل ويدخل فيه المفاعيل الخمسه والحال
والتمييز والمستثنى واما سا المنصوبات فمحمول شبهت
بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرية وخبر ما الحجازية
وخبر كان واخواتها فمنه اي فيما اشتمل على علم المفعولية
المفعول المطلق سمي مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا
بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه لكونه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل
المذكور وفعله وهو اسم ما اي حدث فعله اي اوجده
وليخرج به نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل
المذكور ههنا فعلا الا ان تقول النفي فرع الاثبات فجرا
مجراه والحق به وكذلك نحو مات موتا وفني فنا وجار مجرا
ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن
نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن
لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعل الضرب
هو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب ومذكور
صفة فعل وكذلك قوله بمعناه والضمير فيه عايد الى اسم
او الى ما واحترز به عن كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله
المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور ولكن ليس كرهت بمعنى قيامي

قال الرضي رحمه الله تعالى ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي
واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المصدر باب مفعول
بها ويكون للتاكيد وهو المصدر الذي هو مضمون
الفعل بلا زيادة شي عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة
تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا
للفعل توسعا والنوع ويعني به المصدر الموصوف وذلك
على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرا
والقرفصا وكالجلسة والركبة لان الفعل للمصدر المختص
بصفة من الصفات واما ان يكون موصوفا بصفة نحو
جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا ومنه
ضربت ضرب الامير اي ضربا مثل ضرب الامير واما ان
يكون اسما صريحا نحو ضربته انواعا من الضرب واي
ضرب واشد ضرب وكل الضرب وبعض الضرب وانواعا
واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان
الانواع نحو ضربته ضربين قال تعالى وتظنون بالله الظنونا
او معرفا بلام العهد نحو ضربته الضرب والعدد اي
ما دل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر
موضوع له نحو ضربته ضربة او ضربتين او ضربات او
موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح
مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات او مجردة عن التمييز
نحو ضربته الفا واما الة موضوعة موضع المصدر نحو
ضربته سوطا او سوطين او اسواطا وقد اجتمع فيما
قامت فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا
في نحو قولك ضربته ضربين او ضربا قاصدا الاختلاف

الانواع مثل جلست جلوسا مثال التاكيد وجلسة بكسر الجيم مثال
النوع وجلستين بفتح الجيم مثال العدد فالاول الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل
بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي
هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر
عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر
الى كثرتها فيتنافيان قطعا خلافا لاخويه وهما النوع والعدد و
ذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذلك قد يكون
العدد اثنين فصاعدا وقد يكون المصدر بغير لفظه اي الفعل
وذلك اما مصدر او غير مصدر فالمصدر نحو قعدت جلوسا
وتبتل اليه تبتيلا واما غير مصدر فقد ذكرنا طرفا منه في
قسمي النوع والعدد ومن جملته الضمير العائد الى مضمون عامله
نحو قوله ∴ هذا سراقة للقران يدرسه ◦ والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب
اي يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربي
فضربته ذلك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما
فانهما ليسا مصدرين لشي من الافعال وقد يحذف الفعل
لقيام قرينة اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائز من
القرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم اي قدمت
يحذف لقرينة الحال ووجوبا وهو على قسمين سماعا انتصب هو
وجوبا على المصدر بفعل محذوف اي بعضه يسمع حذفه
وجوبا سماعا فلا يقاس عليه نحو سقيا ورعيا وخيبة و
جدعا وحمدا او شكرا او عجبا وقال الرضي رحمه الله تعالى
واقول الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها
ما يبينها ويبين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف الجر

اذا اضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سقاك
الله سقيًا وحمدت حمدًا وفي نهج البلاغة في الخطبة الثمانية نحمده
على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدًا يكون
لحقه اداء ❁ واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وحنانيك
او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك
ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسًا لك اي شدة او بين
مفعوله بحرف جر نحو غفرًا لك وشكرًا لك وعجبًا منك فيجب
حذف الفعل في جميع هذه قياسًا ❁ والضابط ههنا ما ذكرنا من
ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافًا اليه او بحرف الجر
لا لبيان النوع احتراز عن نحو قوله تعالى مكروا مكرهم وسعى لها
سعيها وقياسًا اي وبعضه يقاس عليه وجوب الحذف قياسًا
والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابطًا كليًا لحذف الفعل حيث
حصل ذلك الضابط في مواضع منها ما اي مصدر وقع
او موضع وقع المصدر فيه مثبتًا بعد نفي او معنى نفي وهو انما
وانما شرطهما لانه لو كان منفيًا نحو ما زيد سيرًا او لم يكن
بعد نفي نحو زيد سيرًا لم يجب حذف العامل لعدم معنى
الحصر المفيد الدوام وقصد الدوام هو الموجب لحذف الفعل
❁ وذلك لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف
الشي بدوام حصول الفعل منه ولزومه له فحذف العامل لكونه
اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل
كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف داخل صفة لنفي
او معنا نفي على اسم لا يكون المصدر خبرًا عنه لكونه عينًا
والمصدر معنى الا مجازًا لكونه صاحبه او وقع اي المصدر
مكررًا قال الرضي رحمه الله فيه نوع اخلال لان مراده او وقع

مكررًا

مكررًا بعد اسم لا يكون خبرًا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله
تعالى دكت الارض دكًا دكًا ولا يعطي لفظه هذه الفائدة
الا بتكلف مثل ما زيد الا سيرًا وما انت الا سير البريد
وانما انت سيرًا وزيد سيرًا سيرًا ومنها ما وقع
تفصيلًا اي تبيينًا لانواع مجملة لاثر مضمون جملة المراد
بمضمون الجملة مصدرها مضافًا الى الفاعل او المفعول ونعني
باثر ذلك المضمون فايدته وغرضه المطلوب منه نحو قوله
تعالى فشدوا الوثاق فهذه جملة طلبية تتضمن شد
الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق
او من او فدا فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله ❁
فاما منًا بعد واما فداء وبقولك في الخبر به زيد يكتب قراءة
بعد او تبعًا وانما وجب حذف العامل لانه لما كررت
تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن
المصدر الذي هي اعراضه اعني الجملة المتقدمة مقام
متضمناتها لما صح ذلك لكون تلك الاغراض حصل من
ذلك المصدر المضمون ومنها ما وقع للتشبيه
اي لافادته علاجًا اي من افعال الاعضاء الظاهرة اي
بشرط ان يكون ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو
معنى المصدر المنصوب عارضًا لصاحبه غير لازم حتى
يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء
فان الثاني اذا يكون مرفوعًا لا غير لان الجملة المتقدمة
لا تدل على معنى الفعل اعني الحدوث بعد جملة نحو له صوت
مشتملة على اسم وهو المبتدا في له صوت بمعناه اي كاين
معنى ذلك الاسم المنصوب ومشتملة على صاحبه ايضا

اي صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له مثل مررت به
فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى قال الرضي
واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر دل عليه
الجملة المتقدمة دلالة تامة معينة عند فلهذا اوجب حذفه
فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي يصوت تصويت حمار
وظاهر كلام س ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل
مقدر قال المصنف س وانما انتصب لانك مررت به في حال
تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل
والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث
وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد وجد بالجملة ما دل
على زمان ذلك المصدر الحادث اي الحال الماضية
وهو لفظ مررت في مثلنا فالمجموع كالفعل والفاعل
وهذا وجه قوي وعلى هذا الوجه لا يكون من هذا
الباب لان عامله ظاهر قال الرضي ويجوز ان تدعى
هذا القول في نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله
وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه
المصادر منصوبة بالجمل المذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها
ومنها ما وقع مضمون جملة اي يستفاد من مجموع اجزائها
لا محتمل لها اي لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر غيره
نحو له علي الف درهم فهذه جملة من مبتدا وخبر ومضمونها
المفهوم من مجموع اجزائها الاعتراف فقوله اعترافا
يقرر ذلك المضمون وتوضح انه لا بد من اجزاء الجملة المذكورة غيره
ولهذا يسمى توكيدا لنفسه كما ان المصدر مؤكد لنفسه
في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ها هنا اي ضربت ضربا

مضمون

مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل وحده
يدل على الحدث والزمان واما في مثلنا فالاعتراف
مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد اجزائها ومنه
قولهم تعالى الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان
الذي هو الدعاء الحق اذ هو دعاء الى الصلوة قال الرضي
ولا يمتنع في كل ما هو توكيد لنفسه من المصادر ان تقال الجملة
المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها
معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من
المنصوب باللازم اضماره ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل
من المصادر غيره مثل زيد قائم فهذه جملة خبرية تحتمل
الصدق وهو الحق والكذب وهو الباطل فقوله حقا قرر
احد المحتملين ونفى الاخر ويسمى توكيدا لغيره قال
المص لدفع احتمال غيره ورده الرضي وقال انه في مقابلة توكيدا
لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس قال وانما قيل
لمثله توكيدا لغيره لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم
المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في
ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى
لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك
قيل مؤكد لغيره قال والمؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا
فليس بمؤكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا
لم يكن الشيء ثابتا فكيف تقوى واذا كان ثابتا فمكرره انما يؤكد
نفسه ثم بين ذلك بتفصيل مبسوط فعليك بشرحه ومنها
ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك قال الرضي ليس
وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله

بلغ

سوى كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين
اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله
اضافته الى الفاعل او المفعول ~~والمفعو~~ كما ذكرنا قبل **المفعول به**
اي الذي يفعل به فعل اي يعامل به ويوقع عليه يقال فعلت به
فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم فالضمير يرجع
الى الالف واللام وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه **ما وقع**
عليه فعل الفاعل مراده او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه
المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت
قتلا وكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب
كان شيئا اوقعت عليه الايجاد **نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا**
درهما واما ناصب المفعول به فالفعل عند البصريين او شبهه
نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقال الفراء هو الفعل مع الفاعل
اذ باسناد احدهما الى الاخر صار ما عداهما فضلة وقال هشام
بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل لانه جعل الفعل الذي هو
الجزء الاول بانضمامه اليه كلا تاما وصار غيره من الاسماء فضلة
قال الرضي وقول الكوفيين اقرب بناء على ان العامل ما به يتقوم
المعنى المقتضي للاعراب **وقد يتقدم على الفعل** هذا الحكم
ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سوى الا
المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف
موضعها اثناء الكلام ❁ ويجب تاخير منصوب الفعل
عنه ان كان الفعل بنون تاكيد فلا يقال زيدا اضربن
وكذا يجب تاخيره لو اشتبه المنصوب بغيره كما في ضرب
زيد عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب زيد لظن ان المقدم

مبتدا

مبتدا وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت
زيدا الا انه لا يفصل بين الحروف الموصولة وصلتها وكذا اذا كان
الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا الا انه لا يتصرف في
معموله كما يجي ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن
المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن
احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم
ضربت وغلام من لقيت فاكرمه **وقد يحذف الفعل لقيام**
قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب والقرينة
لفظية وهي السؤال وقد تكون حالية كما اذا رايت شخصا في
يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا **ووجوبا**
في اربعة مواضع الاول سماعي اي ليس له ضابط نعرف به
ثبوت علة وجوب الحذف وعلة وجوب الحذف في السماعيات
كثرة الاستعمال **نحو امرا ونفسه** اي دع والواو للعطف
وانتهوا خيرا لكم تفسيره انتهوا عن التثليث وايتوا
خيرا لكم وقرينته ايت في هذا وامرا به انك نهيت في
الاول عن شيء وجبت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يومر به
فيجب ان ينتصب بايت او اقصد او بما يفيد هذا المعنى **واهلا**
اي اتيت اهلا لا اجانب **وسهلا** اي وطيت مكانا سهلا
عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر واقيم
الاسم مقام المصدر ❁ **اعلم** ان المفعول به يحذف كثيرا
وما حذف منه فهو على ضربين اما منوي كما في قوله
تعالى لمن يشاء اي يشاءه او غير منوي وذلك اما لتضمن
الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون
وقول الشاعر ❁ يجرح في عراقيبها نصلي ❁ اي يوثر الجرح

واما للمبالغة بترك تقييد الفعل كما تقول فلان يعطي ويمنع قال
تعالى والله يقبض ويبسط •

الثاني المنادى

اي مما حذف فعله وجوبا وهو اول القياسي **المنادى**
وهو المطلوب اقباله اي الذي يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه
وبه يخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله **دعوه**
بحرف نائب مناب ادعو خرج نحو انا اطلب اقبال زيد
واصحاب **لفظا او تقديرا** اما على المصدر اي نيابة لفظ
او تقدير او على الحال من حرف اي لفظا ملفوظا او مقدرا
وانتصاب المنادى عند س على انه مفعول به وناصبه الفعل
المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا
لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده
مسد الفعل قال الرضي وليس ببعيد قال والاولى ان يقدر
بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان المقصود به الانشاء
والاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي

واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد
دعاء حقا واجاز المبرد نصبه الحال نحو يا زيد قائما اذا
ناديته في حال قيامه **ويبنى على ما يرفع به** عدل عن قولهم يبنى
على الضم لان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به
الضم والالف والواو **ان كان مفردا** اي الذي لا يكون مضافا ولا
مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان **معرفة** يعني به ما كان مقصودا
قصده سوى تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيضم **نحو يا زيد**
و يا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المقصور نحو يا فتى
ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء **و**يكون

مع الالف في المثنى ومع الواو المجموع نحو **يا زيدان ويا زيدون**
وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا و
معنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك ان زيد
بمثابة ادعوك وهذا الكاف مشابه للكاف في ذلك لفظا و
معنى واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا •
ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها واذا وقع
المضمر منادى جاز يا انت ويا اياك • واذا اضطر الى تنوين المنادى
المضموم اقتصر على القدر المحتاج اليه من التنوين • قال
• سلام الله يا مطر عليها • وليس عليك يا مطر السلام •
وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم
فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قومِ ويا قومَنا وحركة
المبني يا قومُ كما فعلوا ذلك في نحو قبلَكَ ومن قبلِكَ ومن قبلُ
ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد هذه اللام المفتوحة
تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء
او تهدد نحو قوله • يا لبكر انشروا لي كليبا • يا لبكر اين اين الفرار •
وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت
من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ المستغاث مخصوص
من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته
من بين امثاله فاللام متعلقة بادعو المقدر عند س او بحرف النداء
القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وانما فتحت لام الجر مع
ارادة احد المعاني الثلاثة [مشطوب] لوقوعه موقع الضمير
الذي يفتح حرف الجر معه مع قصد الفرق بين المستغاث به
والمستغاث له لانه قد يلي يا كل واحد منهما • فان
عطفت على المستغاث به بغير يا نحو قوله •

جاصل نعطف على المستغاث

• يا للكهول وللشبان للعجب • كثرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف نحو قوله

• يا لعطافنا ويا لرياح • وابي الحشرج الفتى النفاج •

ونتح لالحاق الفهما اي الاستغاثة فلا لام لان كل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان مثل يا زيداه وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة ياء ومرة واوا كزيادة المندوب وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وهو المضاف والمضارع له والمفرد النكرة مثل يا عبد الله مثال المضاف ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجي بعده شي من تمامه اما معمول الاول نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا خيرا من زيد واما معطوفا عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف والمعطوف عليه اسما لشي واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف على الراجح واما نعت هو جملة او ظرف فقط نحو قوله

• ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله • جرير ولكن في كليب تواضع •

وقوله

• اعبدا حل في شعبا غريبا • الوما لا ابا لك واغترابا •

وقوله

• الا يا نخلة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام •

٢٨

وقوله

• اذا ما الجرو اهجت للعين عبرة • فما الهوى يرفض او يترقرق •

وكل هذا مضارع للمضاف سوى جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما الا جاز ان يتعرف بالقصد وان لا يتعرف لعدم القصد ويا رجلا لغير معين مثال النكرة قال

• ايا راكبا اما عرضت فبلغن • ندامای من نجران ان لا تلاقيا •

قوله وتوابع المنادى المبني احترازا عن توابع المعرب سوى كان منصوبا نحو يا عبد الله الظريف او مجرورا نحو يا لزيد الظريف فانها لا تكون الا على وفق اعرابه وكان عليه ان يزيد غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا والحارثاه اجمعين ويا زيدا اخا ويا زيدا الظريف بل يجب نصبها لان المتبوع مبني على الفتح اي غير المضافة معنوية من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه وذلك ذو اللام ترفع على لفظه وكان القياس الا يتبع لفظه لانه مبني وتوابع المبني لا تتبع لفظه بل محله لا تقول جاني هولاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى لحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها فلما بها الضمة للرفعة جاز ان ترفع التوابع المفردة كالتابعة للمرفوع وفلل شيا من استكراه تبعية حركة الاعراب لحركة البنا التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك

بشبه الرفع اي الضم خلاف التابع المضاف اي المنادى المضاف
واجب النصب وينصب على محله على ماهو قياس توابع
المبنيات فانه يتبع المحل نحو يا زيد العاقلُ على اللفظ البيان
والعاقلَ على المحل وهذا في الصفة وتقول في عطف البيان
عبد النجاه يا عالم زيدٌ وزيدًا وقال الرضي انه عطف
البيان هو البدل وان حكمه حكمه قال ويجوز في البدل
ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيدٌ بالرفع كما يجي في
التوابع وفي التاكيد المعنوي يا تميم اجمعون واجمعين
واما التوكيد فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابًا اللفظي
وبناءً نحو يا زيد زيد لانه هو لفظا ومعنى فكان حرف
الندا باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعًا ونصبًا
قال روبه اني واسطارٍ سُطِرْنَ سطرًا لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرًا
وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارثُ والحارثَ
والخليل في المعطوف ذي اللام يختار الرفع وانما اختاره
مع تجويز النصب نظرًا الى المعنى لانه منادى مستقل
معنى وان لم يصح مباشرة حرف الندا له فالرفع اولى
تنبيهًا على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو العلا
يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فكان
فاستبعد ان تجعل حركته حركة ما باشره الحرف وكان
الوجدان ينظر الى كونه تابعًا والوجه في التوابع ان يتبع
متبوعاتها في الاعراب لا في البنا وابو العباس المبرد
فصل وقال ان كان المعطوف كالحسن في عروض اللام
وجوازه فهما كالخليل اي يوافق الخليل في اختيار
الرفع لانه اذا كالمجرد عن اللام والا تكن اللام فيه عارضه

بل كانت لازمة كما في الصعق فكابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
مباشرة حرف الندا له مطلقا فكيف يضم قال الرضي رحمه الله
ويحتاج هاهنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها
ثم ذكر تفصيلا مبسوطا في شرحه • ثم قال هذا ابطول
ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المص ولا يدل عليه
كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب
الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه فكانه مجرد عنهما
لان تعريفه بالعلمية وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب
ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها
فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق اختيار الرفع لان
اللام لا تفيد التعريف والمضافة اي التوابع المضافة اضافة معنوية
قيد به لان اللفظية نحو يا زيد الحسن الوجه وكذا المضاف مع
المضاف نحو يا هولاء العشرون رجلا حكمهما حكم المفردات
لان الاضافة اللفظية كلا اضافة تنصب وجوبا نحو يا زيد
ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم
كلكم في التاكيد وجاز ايضا يا تميم كلهم بضمير الغايب
نظرا الى لفظ تميم قبل الندا لان الخطاب فيه عارض و
عطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية
وانما وجب النصب فيها لانك لو تصورت وقوع التوابع
المذكوره مقام متبوعها لم يكن لها الا النصب لان المنادى
المضاف لا يكون الا منصوبا فلم يكن لرفعها وجه والبدل
والمعطوف غيرها ذكر اي غير ذي اللام حكمه حكم المستقل
مطلقا اي معربا ومبنيا كان او لا وكان متبوعها مضافا او لا
فتقول يا زيد رجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا

وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله
ورجلاً ورجل وكذا يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعاً
جبلاً وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ لان
البدل سادّ مسد المبدل منه والاول في حكم الساقط وعطف
النسق من حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ
ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء هذا ما نص عليه س
قال الرضي ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال
يا غلام زيدٌ بالرفع كما يجي في التوابع قال واجاز المازني يا زيد
وعمراً على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما
هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها
بدرهم وعلى ما اجاز لا يمتنع يا زيد وعمرٌ بالرفع حملا على
اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيداً بالنصب وكل ذلك
بناءً على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع قوله والعلم
احتراز عن نحو يا رجل ابن زيد الموصوف بابن احتراز عن
نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدا ويشترط كون
ابن متصلاً بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو
فانه لا يفتح المنادى في مثله وحكم ابنة حكم ابن فيما ذكر الى علم
مضافاً ابن الى علم انتصب مضافاً حالاً من ابن احتراز
عن نحو يا زيد ابن اخينا يختار فتحه ولا يجب وانما اختير
فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً
لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظاً بفتحه وذلك لكون
الفتحة حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولاً قوله واذا نودي
المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه وهو ممتنع مباشرة حرف

النداء

اي الكتب المبسوطة منه

النداء له لعلّه تذكر في البسائط فلا بد من وصلة تقع النداء
عليها في الظاهر ولا بد ان تكون شديدة الطلب لذي
اللام ليذكر بعدها لانه المقصود فلا بد من ذكره فطلبوا
اسماً مبهماً غير دال على ماهية معينة محتاجاً بالوضع في الدلالة
عليها الى شيء اخر فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايّاً
بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو ايّ رجل وابدل
ها التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه
او من تنوين قائم مقامه نحو ايّما تدعوا وليس هذا موضع
التنوين وها التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا
تنبيه ووجدوه ايضا اسم الاشارة فمن ثم قيل يا ايها الرجل
ويا ايها ذا الرجل توصلوا ايضا الى نداء اسم الاشارة باي لان
اسم الاشارة في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا ابوتي فيه
حرف الخطاب فجوّز في بعض الاماكن من ان يدخله حرف
يجعله مخاطباً اي حرف النداء ففصل بينهما باي لتناكرهما
في الظاهر وجعل اسم الاشارة صفة له ثم قد يوصف هذا
الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل قال الرضي فعلى ما
ذكرنا ليس هذا التركيب موضوعاً لاجل نداء المعرف باللام
على ما اوى اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم
كثيراً على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وباسم الاشارة
الرجل واسم الجنس بعد اي واسم الاشارة صفة لهما
ولما كان صفة مفردة لمنادى مضموم كان يتوهم
انه يجوز رفعه ونصبه مع انه يجب رفعه عند الاكثرين فاشار
المص الى ذلك وعلّته بقوله والزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع
صفة لهما لانه المقصود بالنداء فنبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً

بالندا وكانه باشره حرف الندا واما الظريف في يا زيد الظريف بعضهم
بالنصب فليس مقصودا بالندا بل المقصود به زيد **و** التزموا
رفع نحو ابعد **لانها توابع معرب** وتوابع المعرب تتبع لفظه فلا
يقال اذا كان هو المنادى في الحقيقة يجوز في تابعه الرفع
والنصب **و قالوا يا الله خاصة** يعني لم يدخل حرف الندا من جملة
ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع سببين في
هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا وكونها بدلا
من همزة الاه فلا يجمع بينهما الا قليلا ❖ والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك
للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه
في الاصل وصارا جزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يا واللام فلو
كانا باقيا على اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام
المعرفة همزة وصل ❖ وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل • وقد
يقال في قطع الهمزة واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشيا
لا يجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى • ومن خواصه اللهم
بتعويض الميمين من يا واخرتا تبركا بالابتدا باسمه تعالى
ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال
اني اذا ما حدث الما • اقول يا اللهم يا اللهما •
وقد ترادُ ما قال •
وما عليك ان تقولي كلما • سبحت او هللت يا اللهما •
ولا يوصف اللهم عند س كما لا يوصف اخواته اعني الاسما المختصة
بالندا نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل • وقوله تعالى
قل اللهم فاطر السموات والارض عند س على الندا المستانف
قوله **وذلك في مثل يا تيم تيم عدي** يعني مثل المنادى المفرد اذا
تكرر لفظه وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب

وذلك في الاول **الضم والنصب** قال جرير ❖
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم • لا يلقينكم في سوءة عمر • وقال الاخر
يا زيد زيد اليعملات الذبل • تطاول الليل عليك فانزل •
اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف
بيان وهو البدل على ما يأتي في بابه ❖ واما نصب الثاني الاول
فقال س ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد
لفظي لتيم الاول وقد مر ان التأكيد اللفظي حكمه حكم الاول وحركته
حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين
للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه س باللام
المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتأكيد اللام
المقدرة وانما جي بتأكيد المضاف لفظا بين المضاف والمضاف
اليه لئلا يستنكر بقا الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض
عنه ولا بنا على الضم وجاز الفصل بينهما في الشعر لانه لما
كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني
هو الاول وكانه لا فصل هناك وقال المبرد ان تيم الاول مضاف
الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من
المضاف اليه التنوين لان القرينة الدالة على المحذوف موجوده
بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه
تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف فهو عند المبرد
مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند س ليس الاضافة
مكرره **و المضاف الى يا المتكلم يجوز فيه** خمسة اوجه
يا علامي و يا علاميَ باسكان اليا وفتحها وهما مطردان
ايضا في غير الندا نحو جاني علاميْ **و يا علامِ** بحذف اليا وابقا
الكسرة دليلا عليها لان الندا موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم

وذلك لان المقصود غيره فتقصد الفراغ من النداء بسرعه ليتخلص الى المقصود من الكلام ويا غلاما بقلب اليا الفا
لان الالف والفتحه اخف من اليا والكسره وهذان الوجهان
لا يكونان في كل منادى مضاف الى يا المتكلم بل في الاسم
الذي غلب عليه الاضافه الى اليا واشتهر بها لتدل الشهره على
اليا المغيره بالحذف والقلب فلا تقول يا عبيد ويا عبدا وقد
جا شاذا في المنادى نحو يا علام بالفتح اجتزا بالفتح عن
الالف واما فتح يا بنيّ واصله بنيّا فليس بشاذ لاجتماع اليائين
وقد يضم في النداء ما قبل اليا المحذوفه وذلك في الاسم الغالب
عليه الاضافه الى اليا للعلم بالمراد ومنه القراه الشاذه رب احكم
ويا غلاماه وقفا اذا وقفت على يا غلاما تبا لها بيان الالف واذا
وقفت على يا غلامي بسكون اليا وصلا فالوقف عليها بالسكون
اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف
ياؤه وصلا واذا وقفت على يا غلاميَ بفتح اليا وصلا جاز
الاسكان للوقف وجاز الحاق ها السكت مع ابقا الفتح وقالوا
يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى اليا
ويزيدان عليه بجواز ابدال اليا تا تانيث نحو يا ابتِ ويا امتِ
هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا
يجمعون بينهما ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف ها ويجوز
حذف هذه التا للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا امّ
على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تا فتحا للتا
وانما فتح هذه التا لانها بدل عن يا حركتها الفتح لو حركت
وكسرا وكسر التا فيهما اكثر لمناسبة الكسره لليا التي هي اصلها
وجاز يا ابتا ويا امتا بالالف لانها جمع بين عوضين دون

يا ابتي ويا امتي باليا لانه جمع بين العوض والمعوض منه ويابن
ام ويا ابن عم اي لفظ ام وعم المضافين الى اليا اذا اضيف
اليهما المنادى عوملا خاصه من بين ما اضيف الى اليا واضيف اليه
المنادى مثل باب غلامي اي المنادى المضاف الى اليا فيجوز
فيهما تخفيف اليا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف
غيرهما فانه لم يكثر استعمال يا غلام اخي فعلا هذا يجوز فيهما
ما جاز في باب غلامي من الاربعه الاوجه ويزيدان
عليه باطراد فتح الميم فانهم قالوا يا ابن ام ويا ابن عم اجتزا
من الفتحه عن الالف لزيادة استثقاله فهو لخ في التخفيف اكثر
من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف اليا فيهما مع فتح
الميم او كسرها اكثر من حذف يا نحو يا غلامي قوله

و ترخيم المنادى جائز

لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فتقصد سرعه الفراغ من النداء
والافضا الى المقصود بحذف اخره اعتباطا وهو اي الترخيم
في غيره اي في غير المنادى ضروره للشاعر لا لغيره وهو
اي الترخيم المنادى حذف في اخره بان حل فيه حذف
التا والجز الاخير من نحو حمره وبعلبك لان المحذوف صار
اخر الكلمه بدلاله تعاقب الاعراب عليه وخرج منه حذف
اليا من نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمه الا ترا
ان مورد الاعراب قبله تخفيفا يعنون بالحذف التخفيفي
ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والافكل حذف
لابد فيه من تخفيف ويقولون لهذا حذف بلا عله وحذف
الاعتباط مع انه لابد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العله
فهذا اصطلاح منهم وشرطه ان لا يكون مضافا اما لم يجز

ترخيم المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصرية ولا ترخيم
الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما يراعي حال جزئيهما قبل العلمية في
استقلال كل واحد منهما باعرابه فلما كان كل واحد من جزئيهما
معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى
اذ ليس باخر الاجزا ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني
نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية والمنادى المضاف
حكمه حكم المضاف ومن ثم لم يذكره المص **ولا مستغاثا** اي لا ترخم
المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر الندا فيه من النصب
او البنا فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى
وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المد لان
الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الالف زيادة مد
في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المندوب
فيه تعليل نادر ولم يقل المص ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس
منادى كما مضى **ولا جملة** قد تقدم تعليله وهذه الثلاثة الشروط عدمية
متعينة والشرط الثبوتي غير متعين بل هو احد شيئين اشار
اليه بقوله **ويكون اما علما زايدا على ثلاثة احرف** انما اشترطت
العلمية لكثرة ندا العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته
فيما ابقي منه دليل على ما القي واشترط في العلم الزيادة على
الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل
ابنية المعرب اي على الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة **واما بتا**
تانيث هذا الثاني الشيئين اي اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة
على الثلاثة فالشرط كونه بتا تانيث فيرخم نحو شاة وثبة
وذلك لان وضع التا على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي على المنادى

وانما لم نبال ببقا نحو ثبه وشاه بعد الترخيم على حرفين لان
بقاوه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا كان ناقصا عن
ثلاثة اذ التا كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها حتى صار
معتقب الاعراب ❁ **ثم ان المص** احذ يبين ما
حذف للترخيم فقال **فان كان في اخره زيادتان في حكم**
الزيادة الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا لمعنى واحد
لان كل واحدة في مسلمان وكذا مسلمون لمعنى اخر فلما زيدتا
معا حذفتا معا. وهاتان الزيادتان سبعة اصناف الف
التانيث الممدودة **كاسما** ومثلها همزة الالحاق مع الالف التي
قبلها كما في حرباء وعلباء **و**الالف والنون نحو **مروان** وخراسان
وزيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا
جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين. وزيادتا جمع
المونث السالم نحو مسلمات وياءي النسب وما اشبههما نحو كوفي
وروحي وكرسي واحمري **او حرف صحيح** قال الرضي كان
عليه ان يقول غير تا التانيث وذلك لانه لا يحذف في نحو
عمراه وشغلاه الا التا وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة
وان كانت على حرف فاكتفي بها **قبله مده** قال الرضي كان عليه
ان يقول مدة زايدة لانها اذا كانت المدة غير زايدة لم تحذف
كما في مختار ومستميح. ونعني بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنين
ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف المتحركتين
في نحو كنهور ومتريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها
ولم تحذف فيهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من الحركة من جنسهما
نحو سنور وعليق وذلك لمشابهتهما اذا للحرف الصحيح
بفقد المدة فيهما. وانما حذف الحرفان ها هنا لانه كان

الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن أخرا والترخم حذف
الاخر لم يحذف فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفًا فتبعه
في السقوط وهو اكثر من ادبعه احرف انما اشترط هذا
لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين وهو قيد في قوله او حرف
صحيح لا في قوله زيادتان في حكم الواحده لان نحو بدان و
ثبوّن وذمي يرخم بحذف زيادتيه لان بقا الكلمة على حرفين
فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا
في ثبه وشاه فاذا كان الاسم المرخم على احد الضربين حذ
حرفان وان كان مركبًا مثل بعلبك وخمسه عشر حذف
الاسم الاخير لانه لما اريد حذف شئ منه وكان موضع اتصال
الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين عنده فهو
اقبل للفك من المفاصل المتصل بعضها لانه قريب العهد
بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله
وان كان غير ذلك اي غير ما حذف منه حرفان وهو
كما عرفت وغير ما حذف منه كلمه فحرف واحد يحذف منه
فقط وهو اي المحذوف للترخيم في حكم الثابت فيبقى الحرف
الذي صار اخر الكلمه بعد الترخيم على ما كان عليه على الاكثر
استعمالًا في اللغه فيقال يا حارِ بكسر الرا ويا ثمو ببقا
الواو ساكنه ويا كروَ ببقا الواو مفتوحه وقد يجعل اسما
براسه فيقال يا حارُ بضم الرا في الصحيح ويا مرودُ
يا قزيُ في مروده وقزيد في الملحق به وتقدر الضم في نحو يا قاضي
ويا مشترى في ترخيم قاضيه ومشتراه ويا ثمى بقلب الواو ياء
لوقوعها طرفًا بعد ضمه لانه لم يات في كلام العرب اسم
متمكن اخره واو قبلها ضمه الا وتقلب الواو يا والضمه كسره نحو

المنادى في والترخيم المنادى في حكم المعرب لعروض بنايه
ويا كرا بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
مع زوال المانع من قلبها وهو الالف والنون في كروان
وكذا اليا نحو يا غلا في غليان ونقول في ترخيم
شقاوه وحزايه على القلى يا شقاءُ ويا حزاءُ لان كل واو
او يا تطرفت بعد الف زايده قلبت الفا ثم همز كما في رداء
وكساء وعلى الكثرى يا سقاوُ ويا حزايُ لان مثل هذه
اليا والواو انما تقلبان اذا تطرفتا قوله وقد استعملوا
صيغه الندا في المندوب هذا من المص بنا على ان
المندوب غير المنادى كما اشار اليه في حد المنادى قال
الرضي والمندوب عند الزمخشري منادى كما صرح به لما
فصل احكام المنادى في الاعراب والبنا فالمنادى كالمنادى
كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبنا
فالمنادى عنده كل ما دخل يا واخواتها وكذا الظاهر من
كلام س انه منادى قال الجزولى المندوب منادى على
وجه التفجع فاذا قلت يا محمدا فكانك تناديه وتقول تعال
فانا مشتاق اليك وهو المتفجع عليه يدخل عليه المجرد
في نحو تفجعت على زيد فلما قال يا زيداه خرج وكل
منادى يدخله معنا من المعاني كالاستغاثه والتعجب
والندبه لا يستعمل فيه الاحرف الندا المشهوره اعني يا ودون
اخواتها لانها امها تصرفت ودخلت في جميع انواعه
قال الرضي رحمه الله تعالى وقد اخل المص بحد فسمى المندوب
وهو المتوجع منه نحو واحرباه واويلاه وا ثبوراه و
اختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبه بسبب

لفظه وا فوا انه مختص بالندبه ويا انه مشترك بينهما
وبين النداء وقيل قد يستعمل وا في النداء وهو قليل وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى فيقال وا زيداه وا عبد الله وا طالعا جبلا اذا كان
معروفا معينا وكذلك توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور
وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبه ولك زياده الالف في اخره بلغ
ويجوز ان لا تلحقه سوى كان مع يا او وا قال الرضي والاولى ان يقال
ان دلت قرينه حاليه على الندبه كنت مخيرا مع يا كما مع وا والا
وجب الالحاق معها تقول يا محمد يا علي بلا الحاق ٥ ويقال لحق
هذه الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد
يا زيداه فان خفت اللبس من الحاق الف الندبه فان كانت حركه
اخر المندوب غير اعرابيه قلبت الف الندبه حرفا من جنسها
فان كانت كسره قلت وا غلامكيه ياء في غلام المخاطبه لئلا يلتبس
بغلام المخاطب وان كانت ضمه نحو منذ سمي به قلت وا منذوه
بالواو لئلا يلتبس بالمسمى منذا وان كان اخره ساكنا هو
ميم الجمع نحو وا غلامكم جيئت بعده بواو نحو وا غلامكموه
وا غلامهموه اما قلبا للالف واوا خوف الالتباس بالمثنى مع ان
اصل الميم الضم واما ردا للواو المقدره المحذوفه لخوف اللبس
وذلك لان اصل غلامكم غلامكمو لكن حذفت ~~لكن حذفت~~ الواو والضمه
استثقالا لهما ولك الهاء يعني ان الحاق هاء السكت بعد زياده
الندبه واوا كانت او ياء او الفا جايز في الوقف لا واجب
انما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد لا سيما الالف لخفائها
وهذه الهاء تحذف وصلا وربما ثبتت فيه في الشعر اما مكسوره
او مضمومه بعد الالف والواو تشبيها بالضمير الواقعه بعدهما
واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال ٥

قوله غير اعرابيه بان كانت اعرابيه فالظاهر انه لا تلحقه الا الالف ونعتقد ان لا يعرف ... واما في الرجلان وا علام الرجلان ... علي

يامرحبا

يا مرحباه بحمار ناجيه ٥ قوله ولا يندب الا المعروف اى المشهور
علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب لانه اذا كان المندوب
مشهورا الايلام النادب في الندبه عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه
مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا حسناه وجهه في المشهور
بذلك فلا يقال وا رجلاه لعدم معرفه المندوب وامتنع وا زيد
الطويلاه بالحاق علامه الندبه اخر الصفه عند الخليل وسيبويه لا
بل تلحقها اخر الموصوف نحو وا زيداه الطويل لنقصان اتصال
الموصوف بصفته لفظا فلا يبالا بالفصل بينهما بخلاف ما اذا
ندبت المضاف فانك تلحقها اخر المضاف اليه وان كان المندوب
في الحقيقه هو المضاف نحو وا امير المومنيناه لانك لو الحقتها
اخر المضاف لانفك من المضاف اليه وهو شديد الاتصال به
لفظا فالحقتها اخر المضاف اليه للضروره وكذا تقول في المضارع
للمضاف وا طالعا جبلاه وكذا تلحقها اخر الصله نحو وا من
قلع باب خيبراه وا من حفر بئر زمزماه لشده الاتصال
اللفظي خلافا ليونس والكوفيين فاجازوا الحاقها اخر الصفه
لان الموصوف متصل بالصفه لفظا في الجمله واتصاله بها في المعنى
اتم من الصله بالموصول والمضاف بالمضاف اليه لانه تطلق اسم
الصفه على الموصوف وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمه القدح قوله ويجوز بلغ
حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس يعني به ما كان نكره قبل
النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لا كيا رجلا وسوى كان مفردا
كما ذكرنا او مضافا نحو يا غلام فاضل او مضارعا له نحو يا حسن
الوجه وانما لم يحذف من النكره لان حرف النداء انما يستغنى عنه
اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا

الا في المعرفة لانه مقصود قصدها وانما لم يحذف في المعرفة المتعرفة بحرف النداء لانها اذاً حرف تعريف و حرف التعريف لا يحذف مما تعرف به و انما لم يحذف مع اسم الاشارة عند البصريين لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب فهو غير المخاطب وضعاً وبين كون الاسم مشاراً اليه وكونه منادىً اي مخاطباً تنافرٌ ظاهر فلما جعل مخاطباً احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً وهي حرف النداء وجوز الكوفيون حذف حرف النداء معه والمستغاث لم يحذف حرف النداء منه مبالغة في تنبيهه لكون المستغاث له امراً مهماً والمندوب وكذا المتعجب منه لانهما مناديان مجازاً فالزما لفظ علم النداء تنبيهاً على الحقيقة المنقولين هما منها قال الرضي وكذا لفظ الله لا يحذف منه حرف النداء الا مع ابدال الميمين منه في اخره نحو اللهم لانه لما حذفت الوصلة الى ندائها لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافاً مثل يوسف اعرض عن هذا وشذ اصبح ليل اي ادخل في الصبح وصر صبحاً واطرق كرا اي اسكن وافتد مخنوق اي اسنا اسر وسلم الفدا حذف حرف النداء من اسم الجنس في هذه وهو شاذ وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرا الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ولا زائدة اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا او نقول ان لا يسجدوا ابدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلاً من اعمالهم فلا تكون لا زائدة

اي

اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا قوله الثالث اي من مواضع حذف عامل المفعول به وجوباً وهو ثاني القياسيات ما اضمر عامله على شريطة التفسير وانما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقدير الناصب بعده فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب هنا حكم الرافع في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهو كل اسم بعده فعل او شبهه ولا اشترط ان يليه الفعل او شبهه متصلاً به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيداً عمراً ضربه وزيداً انت ضاربه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول فقط نحو زيداً انا ضاربه او انا محبوس عليه وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصل الاسم بحرف لازم للفعل نحو ان زيداً ضربته اما معه فلا يكون المفسر الا فعلاً ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه من الصاحب نحو زيد هنداً ضاربها وزيداً انت محبوس عليه وزيداً ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام نحو أزيداً ضاربه الغلمان وحرف النفي نحو ما زيداً ضاربه البكران مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم بالعمل في الضمير الراجع اليه ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيداً ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المتأخر او متعلقه اي مشتغل بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافاً الى ذلك الضمير نحو زيداً ضربت غلامه ومنه نحو زيداً ضربت عمراً واخاه وموصوفاً معمولاً لذلك الضمير او موصولاً به نحو زيداً ضربت رجلاً يحبه

او الذي يحبه ومنه نحو ازيدا لقيت عمرا ورجلا يجربه
او والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وضابط
التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب
بالمفسر لو سلط اي الفعل او شبهه عليه اي على
الاسم المذكور بان لا يشتغل بالعمل في ضميره او متعلقه
هو او مناسبه بحسب المقام لنصبه واحترز به
عن ان يكون هناك مانع من عمل المفسر او مناسبه
وهو في محله في ذلك الاسم المذكور فانه لا يكون من هذا
الباب والموانع كثيرة مبينة في الكتب المبسوطة كشرح الرضي
فعليك به ان اجببت نحو زيدا ضربته مثال ما اشتغل بضميره
وصح تسليطه عليه بنفسه بتقديره ولا اشكال وزيدا مررت
به مثال ما اشتغل بضميره بواسطة حرف ويسلط عليه
مناسبه القريب من غير نظر الى معمول فان جاوزت بمعنى
مررت معنى اي معمول كان نحو مررت بك او به او بغلامك
او بعبدك او غيرها وتقديره هذا اولى مما بعده و
زيدا ضربت غلامه مثال ما اشتغل بمتعلقه وسلط عليه
مناسبه وهو ما كان بمعناه مع معموله المعين الخاص
الذي اشتغل به المفسر فان اهنت بمعنى ضربت ان عمل في
غلامه او صديقه او اخيه لا ان عمل في نحو عدوه وصده
فانه بمعنى اكرمت حينئذ وتقديره هذا اولى مما بعده وزيدا حبست
عليه مثال ما اشتغل بضميره بواسطة حرف وسلط عليه
مناسبه البعيد وهو فعل الملابس الصالح للتقدير مع
كل مفسر كان قوله وينصب بفعل يفسره ما بعده
التفسير على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر

كزيدا ضربته اي ضربت زيدا او يكون لفظ المفسر دالا على
معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه
وحبست عليه اي ضربت واهنت وجاوزت ولابست
قال الرضي والاولى عندي فيما قصد التسليط فيما اشتغل فيه بمتعلق
الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم
المجرد بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول
في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد
ان حال الاسم المجرد بعد واربعة اقسام اما ان يختار
رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه
فابتدأ المص بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه
الى عامل لفظي فقال ويختار الرفع بالابتداء بين بقوله
بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب
حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا انتصب فعل عند
عدم قرينة خلافه اي عند خلاف الرفع وخلاف الرفع
هاهنا هو النصب اي عند عدم قرائن النصب الموجبة
له والقرائن التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها
الامران على ما يجي شرحهما ومثال ذلك زيد
ضربته وانما اختير الرفع حينئذ لاحتياج النصب الى حذف
الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع او لا لعدم قرينة
النصب لكنه وجد قرينة الرفع معها اقوى منها فيختار الرفع
عند وجود اقوى منها كاما فانها لجامع قرينتين للنصب
وتغليبهما وهما عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها
جوابا لجملة استفهامية فعلية وانما غلبتهما لان ترجيح النصب
معهما بحيث اما انما كان لمراعات التناسب بين المعطوف

والمعطوف عليه نحو قام زيد وعمرًا اكرمته او السوال نحو زيدًا
اكرمته في جواب ايهم اكرمت في كونهما فعليتين فاذا صدرت الجملتان
باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته
دينارًا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدا
بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فرجعت
الجملة بسببها الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع لسلامته
من الحذف والتقدير وتجامع ايضا قرينة للنصب اخرى ولكنها
تكون معها مغلوبة وهي الطلب واليه اشار بقوله **مع غير الطلب**
وهو الامر نحو اما زيدًا فاكرمه والنهي نحو اما بكرًا فلا تضربه والا
نحو اما عمرًا فرحمه الله لا غير هذه الثلاثة وانما صارت اما مع الثلاثة
مغلوبة لان وقوع هذه الاشيا خبر المبتدا قليل في الاستعمال
وذلك لكون الجملة الطلبية فعلية اولى لان امكن لاختصاص الطلب
بالفعل **واذا للمفاجاة** ولا تجامع من قراين النصب الا
واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة
بها معطوفة على فعلية نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو
وقوله **ويختار النصب** هذه قراين يختار معها النصب
في الاسم المذكور فالاولى قوله **بالعطف على جملة فعلية**
نحو قام زيد وعمرًا اكرمته وذلك للتناسب بين المعطوف والمعطوف
عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب
عمرًا وهندٌ ايقتلها بعطفه على مشابه الفعل **وبعد حرف
النفي** هي لا وما وان فقط نحو قوله

• فلا حسبًا فخرت به لتيم • ولا جدًّا اذا ازدحم الجدود ۝

وكذا ما زيدًا ضربته وانما اختير النصب معها مع جواز الرفع
لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظًا او تقديرًا
لما ينفي مضمونه اولى **وحرف الاستفهام** يعني الهمزة فقط
وانما اختير النصب معه لان اصل همزة الاستفهام دخولها على
الفعل صريحًا فقد رجحها وعلة اولويته بالفعل كعلة اولوية
حرف النفي به • **واما سائر كلمات الشرط** الاستفهام فيقبح
وقوع الاسم المجرد بعدها مرفوعًا او منصوبًا والنصب
احسن القبيحين وذلك لانها فروع على الهمزة وكل متطفل على
شيء يحقه لزوم اصل المتطفل ~~على شيء يحقه لزوم اصل المتطفل~~ عليه
واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحًا • وان كان
المتضمن للاستفهام هو الاسم المجرد بعده فرفعه اولى نحو ايهم
ضربته كما في زيد ضربته والعلة العلة **واذا الشرطية** يعني
على ما نقل عن س والاخفش انهما يوافقان الكوفيين في وقوع
الجملة الاسمية بعدها بشرط ان يكون الخبر بعدها فعلًا الا
في الشاذ وانما اختار الفعلية بعدها لان الشرط بالفعل اولى
والاكثر كون الجملة بعدهما فعلية اما ملفوظا بها الفعل او مقدرته
ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فينبغي ان لا يجوز بعدها
الرفع الا وجه بعيد ذكره الرضي **وحيث** وذلك لانها دالة على
المحاذاة في المكان كاذا في الزمان نحو حيث زيدًا تجده فاكرمه
ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل فانها تدخل على الاسمية
التي جزءاها اسمان اتفاقًا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا
لحقت اخرها ما نحو حيثما فهي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى
الشرط نحو متى واينما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة
فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدًا تر فه يرك والنصب
واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها **وفي الامر والنهي** وذلك
لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى لاختصاص الطلب بالفعل

الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض
والتحضيض وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه
بقدر فاذا نصبت كل شيء كان التقدير خلقنا كل شيء خلقناه بقدر
فعم كل الاشياء وان رفعته احتمل ان يكون المعنى كل شيء مخلوق
لنا فهو بقدر بجعل خلقناه صفة فاختص بمخلوقات الله قال
المص وهو غير المقصود وللرضي على هذا المثال كلام قال الرضي
رحمه الله ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن
استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او علام
رايت فتقول زيدا رايته وذلك ليطابق الجواب السؤال في كونهما
فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا فقلت زيدا يضربانه
لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية قوله ويستوي
الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته يعني اذا كان قبل الاسم المذكور
عاطف على جملة اسمية الخبر فيها فعلية او على الخبر فيها وذلك انه
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار
الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما
اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب
مع جواز الرفع فيتناسبا في كونهما فعليتين ومثله قولك زيد
ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكر الوجهان لان الاسم
الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل قوله ووجب النصب بعد
حرف الشرط وهو ان ولو وحرف التحضيض وهو اربعة هلا
والا ولولا ولوما مثل ان زيدا ضربته ولو زيدا اكرمته وان
لا زيدا ضربته وذلك لان الشرط والتحضيض يليقان بالفعل
فالقياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال قوله وليس
مثل ازيد ذهب به منه اي مما اضمر عامله وان كان اسما

بعده

بعده فعل عامل في ضميره للتلبس مشتغلا عن العمل فيه
اي عن نصبه لان عمل الفعل فيما قبله لا يكون الا النصب بنصب
ضميره لان الجار والمجرور في محل الرفع لانه نايب مناب الفاعل
والفعل لا اشتغل عن نصبه برفع ضميره فالرفع لازم وكذلك
قوله وكل شيء فعلوه في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج
بقوله مشتغل عنه لو سلط عليه لنصبه لان المعنى لنصبه مع
بقاء المعنى المقصود وهنا لو نصب كل شيء فعلوا صار المعنى فعلوا
كل شيء في الزبر ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل في صحف اعمالنا
شيئا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلناه
نعتا لكل شيء يتحد اللفظ والمعنى قوله ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا اجمع الشرايط حاصلة فيه في بادئ النظر لان ما بعد
الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراءة المتبعة
فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرئ بالنصب
والنصب مع الطلب مختار والقران لا يجوز على غير المختار فيحمل الكلام
لوجها يخرج به عن الحد المذكور فاشار المص الى الاول بقوله
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام مبتدا موصولا
فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر
المبتدا كالجزاء فالفاء واقعة موقعها فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها فيخرج عن الحد بقوله لو سلط عليه لنصبه وانما
يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها اذا كانت زايدة او واقعة
غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر والى الثاني بقوله
وجملتان عند س اي الزانية مبتدا محذوف المضاف اي
حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد
وقوله فاجلدوا هو الذي وعدوا بان حكم الزانية فيه

والفاء عنده للسببية اي لانه ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله لو سلط عليه لنصبه اذ لا يعمل فعل في جملة في اسم في جملة اخرى **والا** اي والا يكن تقدير المبرد وس **فالمختار النصب** لقرينة الطلب التي هي اقوى قرينة وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير س قوله •

الرابع

اي ما حذف فيه عامل المفعول به وجوبا **التحذير** سمي اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير حقيقة بل هو الة التحذير **وهو معمول بتقدير اتق** اي بان تقدر اتق **تحذيرا** اي لاجل التحذير **مما بعده** اي بعد ذلك المعلوم المعمول كالاسد الذي بعد اياك وعبارته تؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه • وهذا هو الضرب الاول من لفظي التحذير • ولا يجي المعمول المذكور في الاغلب الا ضمير مخاطب نحو اياك وقد يجي متكلما نحو اياي والشر وغايبا شاذا نحو اياه وايا الشواب الا ان يكون معطوفا على المحذر جاز ان يكون غايبا من غير شذوذ نحو اياك واياه • والظاهر لا يجي الا مضافا الى المخاطب نحو ماز راسك والسيف • والضرب الثاني هو قوله **او ذكر المحذر منه مكررا** اي معمولا لاتق وبعد ونحوهما • وهذا الضرب يكون ظاهرا مضافا او لا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك ومضمرا مخاطبا نحو اياك اياك ومتكلما نحو اياي اياي وغايبا نحو اياه اياه وانما وجب حذف العامل في الاول والثاني لان القصد ان يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى ياخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور **نحو اياك و**

والاسد واياك وان تحذف من قول عمر لجماعة اياي وان تحذف احدكم الارنب بالعصا وهو يحتمل امر المتكلم اي لا تبعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي تبعد وني عن مشاهدة حذفه **والطريق الطريق ونقول** فيما اذا ذكرت المحذر منه بعد المحذر **اياك من الاسد ومن ان تحذف** بمن بدل الواو وهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد او من ان تحذف ويجوز فيما دخلت فيه من على ان المصدرية **ان تقول اياك ان تحذف بتقدير من** وذلك لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجاز فيه التخفيف قياسا لحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية يجوز حذف حرف الجر معها قياسا وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند س وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفر الله ذنبا اي من ذنب وبغاه الخير اي بغا له **ومن ثم لا تقول اياك الاسد** مع الاسم الصريح **لامتناع تقدير من** اذ ليس بقياس ولم يسمع قال الرضي رحمه الله تعالى وقد يرك المص بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل معرى به مكررا او معطوفا عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله • اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح • والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير قوله **المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور** يعني بالفعل الحدث الذي يتضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف واحترز بقوله

مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لابد ان تفعل في يوم الجمعة
فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا
فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا
الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في قال الرضي ما معناه والاولى ان نقول هو المقدر
بفي من زمان فعل فيه مضمون او مكان فعل فيه مضمون عامله
لئلا ينتقض الحد بنحو سرت في يوم الجمعة زمان سيرك
من زمان او مكان تفصيل لما فعل فيه وشرط نصبه
تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في
وما ينتصب بتقدير في وشرط نصبه تقديره وظروف
الزمان كلها اي مبهمها وهو الذي لا حد له يحصره معرفة
كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان وموقتها وهو
ما له نهاية تحصره سوى كان معرفة او نكرة كيوم وليلة
وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان تقبل
ذلك اي النصب بتقدير في وانما نصب الفعل جميع
انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله
فطرد النصب في مدلوله وغيره وظروف المكان ان
كان مبهما قبل النصب بتقدير في وذلك لان المبهم
من المكان يشابه الزمان الذي هو مدلول الفعل
اي الازمنة الثلاثة ووجه المشابهة التغير والتبدل
فان الخلف يصير قداما كالمستقبل يصير ماضيا والا يكن مبهما
فلا تقبل وفسر المبهم بالجهات الست اي قال الاكثرون من
المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست وهي

امام وورى ويمين وشمال وفوق وتحت والموقت ما سواها
وقالوا حمل عليه عند ولدى وشبههما كبين ووسط الدار
وناحية وقصد لابهامهما اي عند ولدى وكذى شبههما
وذلك ان نحو امام زيد كما لا يتعين اي موضع هو لكونه
غير محصور فكذى عند ولدى قال المص وكذا حمل
لفظ مكان لكثرته على الجهات الست لا لابهامه بل لكثرته في
الاستعمال لحذف في منه تخفيفا قال الرضي ولا ينبغي للمص هذا
الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا نهما فيه معنى الاستقرار فلا
يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد بالرفع بنصبه كلما كان مشتقا
من الحدث الواقع فيه نحو كنت مكان القتال او مشتقا من
مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه ومثله لفظ الموضع
والمقام وكذا نحو المقعد والمجلس والمثوى وكل اسم مكان
مشتق من حدث بمعنى الاستقرار قال الرضي وينبغي على
قول هؤلاء الاكثرين ان تحمل المقادير الممسوحة كفرسخ
وميل اذ لا خلاف في انتصابها على الظرفية على الجهات الست
لمشابهتها لها في الانتقال فان تعيين ابتدا الفرسخ مثلا
لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه
كتحول الخلف قداما واليمين شمالا قوله وما بعد دخلت
اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان
دخلت عليه مبهما كان او لا مثل دخلت الدار ونزلت الخان
وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال
الثلاثة لحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا
وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند س واليه اشار
بقوله على الاصح وقال الجرمي دخلت متعد لما بعده مفعوله

الاحسن التمثيل بقاتلت مكان القتال
وقد صرح به الكرماني في حاشيته
على الرضي والوجه ظاهر فلينا ما بعض نامل
والله الموفق
سيد عز الدين عبد الله بن الحسين رحمه الله

امام

والاصح انه لازم قوله وينصب بعامل مضمر اما جايز الاظهار

نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت او

ممتنعه واليه اشار بقوله وعلى شريطة التفسير حسبما

ذكرنا في المفعول به مفصلاً • فالمختار رفعه يوم الجمعة سرت

فيه • والمختار نصبه ايوم الجمعة سرت فيه • وما يوم الجمعة سرت

فيه • ويساويان زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه • واذا يوم الجمعة

سرت فيه • ويوم الجمعة سر فيه او لا تسر فيه • ومثال

ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف • ومما

يستوي الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه • ومما يجب نصبه

ان يوم الجمعة سرت فيه • وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله

المفعول له

ما فعل لاجله فعل مذكور اي مذكور مما

دل عليه احتراز عن قولك وقد شاهدت ضرباً لاجل

التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب

الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملاً فيه قال الرضي

والحق ان تقول هو ما فعل لاجله مضمون عامله ليلا ينتقض

بنحو ضربت وقد اعجبني التاديب مثل ضربته تاديباً وقعدت

عن الحرب جبناً ذكر المص مثالين ليبين انه قد لا يتقدم

وجوداً على ما جعل علة له كما في ضربته تاديباً وقد

يتقدم وجوده عليه كما في قعدت عن الحرب جبناً

فالمفعول له هو الحامل على الفعل سوى تقدم وجوده

على الفعل او تأخر خلافاً للزجاج فما يسميه النحاة

مفعولاً له فانه عنده مصدر اي مفعول مطلق لبيان

النوع وذلك لما بين اي من كون مضمون عامل المفعول

له تفصيلاً وبياناً له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديباً

ويصح ان يقال الضرب هو التاديب ولا يطرد له هذا في

جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا

ولا يقال قعوده جبن الا مجازاً ولعله يقدر فعود جبن

وهو تكلف وشرط نصبه تقدير اللام يعني لا شرط لكونه

مفعولاً له فنحو للسمن ولاكرامك الزاير في جيبك للسمن

ولاكرامك الزاير مفعول له على ما يشعر به حده قال الرضي

وهذا وان كان صحيحاً من حيث اللغة لكنه خلاف اصطلاح

القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع

للشروط وانما يجوز حذفها اي اللام اذا كان فعلاً اي

حدثاً لفاعل الفعل المعلل اي الناصب له لانه المعلل به والمراد

اذا كان فاعل المفعول له وفاعل ناصبه شيئاً واحداً من حيث

المعنى ففي ضربته تقويماً الضارب والمقوم هو المتكلم ومقارناً

له في الوجود اي يشترط تشاركهما في الوجود الزمان اما

بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجيئتك طمعاً وقعدت

عن الحرب جبناً او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر

نحو جيئتك خوفاً من فرارك او بالعكس نحو جيئتك اصلاحاً

لحالك وشهدت الحرب ايقاعاً للصلح بين الفريقين قوله

المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل

احتراز عما يصاحب معمول غير الفعل كالابتداء في نحو كل رجل

وضيعته ونعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك

الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيداً مشارك

للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معاً

وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف تشاركه في السير

لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد لفظاً اي ملفوظاً

ذلك الفعل او معنى اي معنويًّا قوله فان كان الفعل لفظًا
وجاز العطف فالوجهان جايزان وهما العطف والنصب
مثل جئت انا وزيدٌ وزيدًا فالعطف لانه الاصل والنصب
لقصد النص على المصاحبة وان لم يجز العطف تعين النصب
لعدم تغيره نحو جئت وزيدًا اذ لا يعطف على الضمير المرفوع
المتصل الا مع التاكيد بمنفصل • قال الرضي جمهور النحاة على
ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف
على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين
المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجي في باب العطف
وان كان معنى اي كان العامل معنويًّا وجاز العطف
بلا تكلف تعين العطف نحو ما لزيد وعمرو قال المص النصب ممتنع والعطف
واجب فيه اذ هو الاصل فلا يتجاوز الى غيره لغير ضرورة قال
الرضي رحمه الله تعالى وليس بشي لان النص على المصاحبة هو الداعي
الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضروريًّا ولو سلمنا انه
ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن
ضروريًّا والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب
النصب والا فلا وان لا يجز العطف تعين النصب نحو ما لك
وزيدًا وما شانك وعمرًا لجعل الضمير مكان الظاهر المجرور
اذ لا يجوز العطف عند البصريين على الضمير المجرور بلا اعادة
الجار في السعة الا بتكلف وذلك باضمار الجار مع انه لا يعمل
مقدرًا لضعفه • فقال المص ههنا انه يتعين النصب
نظرًا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف
على ضعف ان لم تقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده
في القران قال تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة

والنصب في مثل هذا اعني مالك وزيدًا وما شانك وعمرًا
ونحوهما ابعد من الاول فالا تتردد على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك
وما لك واليه اشار المص بقوله لان المعنى ما تصنع لانهما
طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار والمصدر
وفيهما معنى الفعل فتنظر الى الدلالة على الفعل ومن ثم
امتنع في الاختيار هذا لك واباك لفوات ما الاستفهامية
والثلاثة الوجوه الأُخَر مذكورة في البسايط قوله
الحال ما يبين هيئة الفاعل
اي صفته وحليته الفاعل اي في حال صدور الفعل منه او المفعول اي في حال
وقوع الفعل عليه لفظًا كان الفاعل او المفعول او معنى اي
ملفوظًا او معنويًّا مثل ضربت زيدًا قايمًا هذا مثال بيان
هيئة الفاعل اللفظي ان جعلته حالًا من التاء والمفعول
اللفظي ان جعلته حالًا من زيدًا وزيدٌ في الدار قايمًا
مثال الفاعل المعنوي وهو الضمير المستتر في الجار والمجرور
ونظيره الرضي ومثّل له بقوله •
• كانه خارجًا من جنب صفحته • سفود شرب نسوه عند مفتاد
اذ المعنى يشبهه خارجًا سفود شرب ولا تفسيره بانه يشبه
خارجًا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه
وهذا زيد قايمًا مثال المفعول المعنوي قال الرضي ما
حاصله والاولى ان تقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة
فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه
تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او
بما يجري مجراهما فيدخل فيه الجملة الحالية بلا ذي حال نحو
قوله • يقول وقد ترّ الوضين وساقها • ألست ترى ان قد اتيت بمؤيد

وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمجرد قيد الاوابد هيكل
وذلك لان الحال في البيتين لم تات لبيان هيئة وانما جاءت
هيئة لبيان هيئة زمان الفعل قوله **وعاملها الفعل**
وهو ظاهر **او شبهه** يعني به ما يعمل عمل الفعل وهو
من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر **او معناه** يعني به ما يستنبط منه معنى الفعل
ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه
نحو ها انا زيد قايما واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا
وحرف النداء نحو يا ربنا منعما وحرف التشبيه كانه
خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذلك معنى التشبيه
من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب
نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا
قوله **وشرطها ان يكون نكرة** وذلك لان النكرة اصل والمقصود بالحال
تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف
هنا فلو عرفت وقع التعريف ضايعا **وصاحبها معرفة**
وذلك لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من
بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث
المنسوب اليها اعني حالها فعلى هذا او دلت المعرفة
حالا لان التعريف عبث ضايع ولم تزل النكرة ذا حال
لان غايته انه خلاف على القياس الاولى فقوله **غالبا** يرجع
الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لانه تنكيرها واجب لا غالب
وارسلها العراك وهو صدر بيت للبيد يصف حمار الوحش
والاتن وتمامه ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال **و**
مررت به وحده ونحوه كلها وقعت فيه الحال معرفة في الظاهر
نحو افعل جهدك وطاقتك ورجع عوده على بدئه وكل هذه
مصادر

اي ما عرفت من
اختصاص
النكرة على
تنكيرها ووقوع
صاحبها

ومنفردا ام

مصادر وقعت موقع الحال **متاولة** وفيها قولان قال س انها معارف
موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا وعايدا
وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبات على انها مفعولات مطلقة
للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعل مجتهدا اجتهادك
ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عايدا
عوده كلها مضافة الى الفاعل ولهذا احذف العامل وجوبا كما مر
في باب المفعول المطلق فهذه المصادر على قول ابي علي وان
قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على
الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك
ولا يعرب اعراب ما قام مقامه والمعرف ظاهرا من غير
المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير وقال
صلى الله عليه واله وسلم يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول
اي مترتبين فاللام زايدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
واما الاضافة نحو جاء الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى
العشرة وهذه الاسماء انما تنتصب اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم
منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي
مجتمعين في المجي **فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها**
لانه يومن اذن من التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم
على الموصوف واما اذا تاخر فقد يشتبه في حال انتصاب
ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا
وجرا قوله **ولا يتقدم على العامل المعنوي** قد عرفت
قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذلك الجار والمجرور
فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه
وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف
واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد

قايمًا في الدار ولا الجير قايمًا زيد في الدار ولا قايمًا في الدار

زيد واما اذا كان الحال ايضًا ظرفًا او جارًا ومجرورًا فقد صرح ابن

برهان بجواز تقديمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور

وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان تقع موقعًا لا يقع غيرها

فيه نحو ان الينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه

بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي

اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه قوله

خلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشبهًا للظرف من

حيث المعنى لان معنى جئتك راكبًا في وقت الركوب الا ان الظرف

يتقدم على عامله الذي هو الظرف والجار والمجرور خاصة

سوى كلمة كان بعد المبتدا الخبر زيد يوم الجمعة عندك او قبله

كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب وذلك

لتوسعهم في الظروف خلاف الحال • ولما بين حكم تقدم الحال

على عاملها بين حكم تقدمها على صاحبها بقوله ولا على المجرور

في الاصح اما اذا الجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقًا

سوى كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم

حنيفًا والمضاف اليه لا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال

بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضًا تقدمها عليه

للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان

الجواز استدلالًا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس

ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل

كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه وكانه

من تمام حال عن المنصوب قال الشاعر

لئن كان برد الماء حران صاديًا الي حبيبًا انها لحبيب ○

وقال الاخر اذا المرء اعيته السيادة ناشيا فمطلبها كهلًا عليه عسير

وبعضهم جعل كافة حالًا عن الكاف والتا للمبالغة وهو ضعيف

قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالًا هذا رد

على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدًا

تكلفوا رده الى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرًا اطيب منه رطبًا

هذا مبسرًا اطيب منه مرطبًا اي كاينًا رطبًا وهذه ناقة الله

لكم اية اي دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا

التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده وكل

ما قام بهذه الفايدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال

فلا يتكلف تاويله بالمشتق • فمن غير المشتق الحال في نحو

هذا بسرًا اطيب منه رطبًا وضابطه ان يفضل الشي على

نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا اشبهت شيئًا

بنفسه او غيره بالة التشبيه اوبدونها نحو هذا بسرًا

مثله رطبًا وهذا بسرًا هذا رطبًا واختلفوا في عامل الحال في

مثله قال الشيخ الرضي والحق ان يقال العامل في الحال الاول

ايضًا افعل التفضيل والة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تعمل

ولا تتقدم على تعليله مقدمه ثم قال اذا تقرر هذا قلنا لما لم

يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر في الفعل افعل

التفضيل والة التشبيه فيجعل متعلق كل منهما من المفعول

به والحال والظرف بجنبه الزم ان يكون متعلق كل حدث

بجنب صاحبه المصرح به فقيل في المفعول به زيد الصيف

اكرم منه للجار وفي الحال زيد قايمًا احسن منه قاعدًا و

زيد قايمًا مثله قاعدًا وفي الظرف زيد يوم الجمعة احسن

منه يوم السبت وهو يوم الجمعة مثله يوم السبت بجعل

متعلق حذف منهما المفضل والممثل لجنبهما دفعًا للالتباس
وحرصًا على البيان فلذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما
انتهى يريد ان هذا من باب الضرورة قوله **ويكون جملة**
لان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون
الجملة كما يكون مضمون المفرد **خبرية** لان مقصود المجيء بالحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال
والانشائية اما طلبية وانت لست على يقين من حصول
مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول
ذلك المضمون واما ايقاعية نحو بعت وطلقت والمتكلم
بها لا ينظر ايضًا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده
مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل
يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ
الايقاع وقت وقوع مضمونه **فالاسمية بالواو والضمير**
فاجتماعهما هو الاولى احتياطًا في الربط لان الحال تجيء
فضلة بعد تمام الكلام فمن ثم صدرت الجملة التي اصلها
الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها
الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال
او بالواو فقط وهو يقارب اجتماعهما في الكثرة **او
بالضمير على ضعف** لخفاء الضمير الا ان كان الضمير فيما صدر
به الجملة سوى كان مبتدأ نحو كلمته فوه الى في او خبرًا
نحو قوله ه خرجت مع البازي علي سواد ه فلا يحكم بضعفه
مجردًا عن الواو وذلك ليكون الرابط في اول الجملة
بل نقول هو اقل من اجتماعهما وانفراد الواو وحكم الجملة
المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان

اجتماع الواو والضمير او انفراد الواو اكثر من انفراد الضمير قوله **و
المضارع المثبت بالضمير وحده** وذلك لان المضارع على وزن اسم
الفاعل لفظًا وتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبًا
ولا سيما هو يصلح للحال وضعًا وبين الحالين تناسب وان
كانا في الحقيقة مختلفين فاستغنى عن الواو قوله **وما سواها**
اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع
المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها
ثلاثة اوجه الاحتياط **بالواو والضمير او الاكتفاء باحدهما**
صارت تسعة اقسام • وهذه امثلتها جاءني زيد وما يركب
غلامه وما يركب عمرو ما يركب غلامه جاءني زيد ولا يركب
غلامه ولا يركب عمرو لا يركب غلامه جاءني زيد و[illegible]
غلامه وقد ركب عمرو قد ركب غلامه • هذا ما قاله المصنف
وقال الرضي رحمه الله تعالى واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم تدخله
الواو فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع
بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت والاغلب تجرده عن
الواو كالمثبت قوله **ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
وهو ظاهر او مقدرة** كما في قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر
لفظ الماضي والحالية ولفظ قد يقرب الماضي من حال التكلم
فادخلت معه لمناسبة بين الحالين في الظاهر وان كانا
في الحقيقة والتناسب الحالين ظاهرًا اشترطوا في المضارع
الواقع حالًا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما
لتناقض الحال والاستقبال فيهما ظاهرًا وان لم يكن التناقض
حقيقيًا لان الحال الذي نحن في بابه هو بالنظر الى عامله والذي

منقول قول الرضي



بناقض الاستقبال هو بالنظر الى حال التكلم فهما مختلفان
قال الرضي والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد
في الماضي المثبت ظاهرة او مقدره استدلالاً بنحو قوله
• كما انتفض العصفور بلله القطر • وقوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كما مضى والاول قريب
قوله **ويجوز حذف العامل** اي عامل الحال لقيام قرينه
اما حالية **كقولك للمسافر راشداً مهدياً** اي سر
راشداً والقرينه حصول معناه وقد تكون بتقدم
ذكره اما في استفهام كقولك قائماً في جواب من قال كيف
خلفت زيداً • او غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين **ووجب** اي حذف العامل
في المؤكده وهذا على مذهب من قال ان المؤكده لا تجي الا
بعد الاسميه كما سيصرح به • قال الرضي والظاهر انها
تجي بعد الفعليه ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض
مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وغير ذلك و
تخالف العامل والحال اذ ان الترمت توافقهما والمؤكده
ليست بقيد يتقيد به عاملها كالمنتقله وحد المؤكده عند
الرضي اسم غير حدث يجي مقرراً لمضمون جمله كما يجي فاذا
جات بعد الاسميه وجب ان يكون اسماها جزاها معرفتين
جامدين **نحو زيد ابوك عطوفاً اي احقه** واثبته عطوفاً
يقال حققت الامر اي لحققته وعرفته وهذا قول من
ان العامل مقدر بعد الجمله تقديره زيد ابوك احقه
عطوفاً ونظر فيه الرضي وبين وجهه ثم قال والاولى عندي
ماذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجمله

كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كانه قال يعطف
عليك ابوك عطوفاً وارحم مرحوماً وحق ذلك مصدقاً
وذلك لان الجمله وان كان جزاها جامدين جموداً محضاً
فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنا
من معاني الفعل الا ترى ان معنا انا زيد انا كاين زيداً
فعلى هذا لا يتقدم المؤكده على جزئي الجمله ولا على احدهما
لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها قوله **و
شرطها ان تكون مقرره لمضمون جمله اسميه** يعني اما لتقرير
مضمون الخبر وتاكيده واما الاستدلال على مضمونه • ومضمون
الخبر اما فخر • انا ابن داره مشهوراً بها نسبي • وهل بداره يا للناس من عار
وكقولك انا حاتم جواداً • واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل
كاملاً • او تصاغر في نفسك • نحو نحن المساكين مظلومين •
وانا عبد الله كلاً كما ياكل العبيد • او تصغير للغير نحو
هو المسكين مرحوماً • او تهديد نحو انا الحجاج سفاك
الدما • او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفاً • وهذه ناقة الله
لكم اية • وهو زيد معروفاً • وهو الحق مصدقاً • فقولك
مظلومين واكلاً • ومرحوماً ومصدقاً للاستدلال
على مضمون الخبر • وقوله مشهوراً بها نسبي وقولك كاملاً و
سفاك الدما واية ومعروفاً لتقرير مضمون الجمله و
تاكيده وقوله عطوفاً لكليهما • هذا ويجوز حذف
الحال مع القرينه كقولك لقيته في جواب من قال اما لقيت
زيداً راكباً • وقد يلزم بعض الاسماء الحاليه نحو كافه وقاطبه
ولا يضافان ويقع كافه في كلام من لا يوثق بعربيته مضافاً
غير حال وقد خطيوا فيه • قوله **التمييز ما يرفع الابهام**

هذا جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة والمنسوب اليهما
وقال المستقر ليحترز به على ما قال عن الإبهام في اللفظ المشترك
فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت
عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع بل عرض
بسبب الاشتراك العارض فعلى هذا معنى المستقر الثابت
وضعا فلا تدخل صفة المشترك في حد التمييز قال الرضي لكن
الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف تدخل فيه لان
رجلا ذات مبهم بالوضع صالح لكل فرد من افراد الرجال
فيذكر احد اوصافه تميز عما خالفه كما تميز بطويل عن قصير وظريف
في رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا من الذات
المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني
العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغايب في نحو مررت
به زيد لانه رفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا
وربه رجلا سواه وقال عن ذات احترازا عن الحال
فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات بل عن هيئة الذات
وقال مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن
المفرد والتمييز عن النسبة فالاول يعني الذي يرفع الابهام
عن ذات مذكورة عن مفرد عن في هذا وما بعده من
قوله وعن غير مقدار وعن نسبة وغيرها يفيد أن
ما بعدها مصدر لما قبلها اي موضع صدوره وسبب له اي المفرد لابهامه
سبب للتمييز والنسبة سبب للتمييز لانك تنسب شيئا
الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره مقدار غالبا
اي الغالب كون ذلك المفرد مقدارا والمقادير اما مقاييس
مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشيا كالاعداد

وما يعرف به قدر المكيل والموزون والمذروع او مقاييس
غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا
وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك او سواك رجلا فمحمول
على مثل بالضد به وهذا التفصيل هو ما اشار اليه بقوله اما في عدد
نحو عشرون درهما وسياتي في باب اسماء العدد ان شاء الله تعالى
واما في غيره وهو اما ان يتم بالتنوين الظاهر نحو رطل زيتا
او المقدر كما في كم رجلا واما بنون التثنية نحو منوان سمنا
واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زبدا ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة
مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانيه فاذا تم الاسم بهذه الاشيا شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الاتي
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام عاملا
لمشابهة الفعل التام بفاعله قوله فيفرد اي التمييز عن
غير العدد ان كان جنسا يعني بالجنس هاهنا ما يقع لفظ
الواحد المجرد عن تا الوحدة منه على القليل والكثير فخرج
وضرب جلس لخلاف رجل وافرس نحو عندي مثله تمرا
ان لم يقصد الانواع الا ان يقصد الانواع فثني ان اردت
المثنى واجمع ان اردت المجموع الجمع والا افرد نحو عندي
مثله تمرا او تمرين او تمورا ويجمع في غيره اي في غير
الجنس يعني يطابق ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا
كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره
ليس بصحيح قوله ثم ان كان المفرد المنتصب عنه التمييز منونا

لأن زيد أساس
من التمثيل بعد
انفصل عنها
التمييز

وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن والاقلام

او بنون التثنية جازت الاضافة ايثاراً للتخفيف وذلك مع الاضافة لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف الاسم الى اسمين بلا حرف عطف فانه اضيف مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلاً مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شي مثل رجل قوله وعن غير مقدار وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو خاتم حديداً وباب ساجاً وثوب خزاً والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم على محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزاً وهو الاصل في التمييز خلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنون بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة
خرج من قوله اسم خاص
ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز ومن غير المقدار ايضاً الضمير واسم الاشارة وهما تامان بانفسهما اذ لا يضافان والضمير اكثر ويكون في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلاً ويا لها قصة وويلمها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلاً جاني وويحه رجلاً لقيته اذا كان الضمير مبهماً لا يعرف المقصود منه وكذا نعم رجلاً وبيس عبداً وساء مثلاً فالتمييز فيه عن المفرد الذي هو الضمير بلا ريب وان عرف المقصود بالضمير في ويحه رجلاً وما قبله الى يا له رجلاً كقولك جاني زيد فيا له رجلاً وقلت لزيد يا لك من رجل شجاع ولله درك من رجل فالتمييز عن النسبة في الاضافة كما اذا كان المضاف اليه

ظاهراً

[illegible] لم يذكر نون الجمع كما في الرضي لانه لا تميز بجمع الجمع مختص بباب الجمع لا يكون مع غيره والنص قد سكت عن احكامه هنا واخرها الى باب العدد وحيث قال وسياتي فاعرف والله اعلم منه

ظاهراً نحو يا لزيد رجلاً واسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلاً وكذا قولك حبذا رجلاً والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله قوله والثاني اي ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة عن نسبة في جملة او في ما ضاهاها اي شابهها وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحماً او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيوناً او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالاً والصفة المشبهة معه نحو زيد طيب اباً والمصدر نحو اعجبني طيبه اباً وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلاً وويل امه رجلاً ويا لزيد فارساً نحو طاب زيد نفساً وزيد طيب اباً وابوة وداراً وعلماً كرر التمييز تفصيلاً للتمييز الكاين عن نسبة وذلك ان تقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلاً ورجل هو زيد لا غير ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي فضلة فان الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يكون هو نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد اباً يجوز ان يريد بابا نفس زيد وان تريد به اباه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علماً واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفته نفسه بل يكون متعلقاً له لا غير نحو طاب زيد داراً قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو يعجبني طيبه اباً وابوة وداراً وعلماً وقد ذكرنا انه داخل في شبه

الجملة وتكرير التمييز لمثل ما ذكرنا قبل **ولله دره فارسًا** هذا ان كان
الضمير معلومًا او كان ذره مضافًا الى ظاهر فانه يكون التمييز عن
نسبة واما ان كان الضمير مجهولًا فالتمييز عن مفرد
قال الرضي رحمه الله والحق ان التمييز في نحو لله دره فارسًا ودليل
أُمّ لداتك الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضًا
لان فيه معنى الفعل اي عجبًا من زيد فارسًا وعجبًا من لذاتك
الشباب معيشة وكذا قوله احادتنا ما انت جارة
لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة
ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارة
النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل
معنا المنصوب في مثله تمييز عن النسبة تقديرًا اي كاين مبتدأ
لفظا معنى كاين لفظه مبتدأ وكاين معنا فاعلًا ومثله كثير
في كلامهم قوله **ثم ان كان** اي التمييز الذي عن النسبة **اسمًا** اي
غير صفة مشتقة **يصح جعله لما انتصب عنه** اي يصح ان يكون
نفسه كابا او صفة نفسه كابوة **جاز ان يكون له ولمتعلقه**
يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضًا
كابًا في طاب زيد ابًا فانه يصح ان يكون زيدًا وان يكون ابا زيد
وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لمتعلقه ايضًا
كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه
لا ولاده وان يريد ابوة ابيه له قال الرضي وما كان ينبغي له هذا
الاطلاق فان رجلًا في كفى زيد رجلًا صح ان يكون لما انتصب
عنه ولا يجوز ان لمتعلقه وكذا علمًا صح ان يكون صفة لما انتصب
عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه **والا** يصح جعله لما انتصب عنه **فهو**
لمتعلقه نحو طاب زيد دارًا قوله **فمطابق فيهما** اي في التمييز

الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه **ما**
قصد يعني يفرد ان قصدت المفرد ويثنى ان قصد المثنى
ويجمع ان قصدت المجموع • تقول فيما جعلته لما انتصب عنه
طاب زيد ابًا والزيدان ابوين والزيدون آباء • وان
جعلته لمتعلقه فان قصدت ابا واحدا اردت ابا لان المقصود
به مفرد • وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب
زيد ابوين لان المقصود مثنى • وان قصدت آباءه جمعته
فقلت طاب الزيدون آباء لان المقصود مجموع • وقد يلتبس
الامر في نحو طاب زيد ابًا وطاب الزيدان ابوين وطاب
الزيدون آباء مع اتفاق التمييز وما انتصب عنه او لمتعلقه
فليرجع الى القراين ان كانت • قال الرضي هذا ما قال المص
والاولى ان نقول فيما ليس لجنس سوى جعلته لما انتصب
عنه او لمتعلقه انه ان لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة
نحو هم حسنون وجهًا وطيبون عرضًا ويجوز وجوهًا
واعراضًا • قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسًا
وقال علي عليه السلم • وطيبوا عن انفسكم نفسًا • واما اذا التبس
فالمطابقة لا غير وبجوز جمع المثنى اذا لم يلتبس قال ابو طالب
رحمه الله يخاطب النبي صلى الله عليه واله وسلم ۝
فاصدع بامرك ما عليك غضاضة • وابشر بذاك وقر منك عيونا •
قوله **الا ان يكون جنسًا** وقد ذكرنا مرادهم بالجنس هاهنا
فانك تفرد التمييز تقول طاب زيد ابوة والزيدان او الزيدون
ابوة سوى اردت صفة ما انتصب عنه او صفة متعلقه
او متعلقيه او متعلقيه • وكذا تقول طاب زيد علمًا مع
كثرة علومه **الا ان تقصد الانواع** فتقول طاب زيد علومًا

او علمين على حسب ما قصد قال تعالى بالاخسرين اعمالاً قوله
وان كان صفة اي مشتقاً وهو قسيم قوله ان كان اسماً
كان له اي لما انتصب عنه وطبقه يعني ان الصفة لم يجئ صالحة
لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما انتصب
عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات
ما يقع على القليل والكثير بلفظه المفرد حتى يكون جنساً
وذلك نحو لله دره اي او در زيد فارساً وكفى زيد شجاعاً
قوله ويحتمل الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال
اي ما اعجبه في حال فروسيته ونص بعضهم بمن في لله دره
من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل
قوله ولا يتقدم التمييز اي على عامله اذا كان عن تمام الاسم
اتفاقاً وذلك لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته
للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاماً كما ان الفعل
يتم بفاعله وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله
ثلثون للمهجر حولاً كميلاً ضرورة واما ان كان عن النسبة
فان كان في الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه
معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة بالافعال فلا يتقدم على
عامله لضعف العامل حينئذٍ واما اذا كان العامل الفعل
الصريح نحو طاب زيد اباً او اسم الفاعل واسم المفعول فمنعه
الجمهور وهو قول المص والاصح ان لا يتقدم على الفعل
قيل في تعليله ان الاصل في التمييز ان يكون موصوفات
بما انتصبت عنه سوى كان عن مفرد او عن نسبة وكان
الاصل عندي رجل راقود ورجل مثله وسمن منوان
وكذا كان الاصل في طاب زيد نفساً لزيد نفس طابت
وانما حولت بها لغرض الابهام او لا ليكون اوقع في النفس

لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته
بعد الابهام فقد ذكرته اجمالاً وتفصيلاً وتعدية مما يخل
بهذا المعنى فلما كان تعديه يتضمن بطال الغرض من
جعله تمييزاً لم يستعمر خلافاً للمازني والمبرد والكسائي
فيجوزونه نظراً الى قوة العامل واصل التمييز التنكير لمثل
ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل
بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعاً قوله
المستثنى متصل ومنقطع ولكلٍ منهما حدٌ مفرد
لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي
الماهية في حدٍ فقدم المتصل لانه الاصل والاكثر فقال المتصل
المخرج وبه يخرج المنقطع لانه غير مخرج من متعددٍ اي
من شيء ذي عدد لفظاً او تقديراً تفصيل للمتعدد فانه
قد يكون ملفوظاً به نحو جاءني القوم الا زيداً وقد يكون
مقدراً نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد
بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني
القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجي زيد قوله والمنقطع
المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها ولا يستعمل في المنقطع
من اخوات الا الا غير قال وكل اخٍ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان
اذا عرضت اولى الطرايد ابسلت غير مخرج خرج المتصل قوله
وهو منصوب شرع يبحث اعراب المستثنى فبدا
بالجيب نصبه اذ هو في المنصوبات وهو في مواضع
الاول اذا اجمع شرطين وهما بعد الا غير الصفة
في كلام موجب لان غير الموجب لان التفريغ والابدال
لا يجوز ان فيه كما يجي واختلف في عامل النصب في المستثنى

ای الساد العظیم

٦١

علی انی بعد ما قد مضی

لا یجب نصب مستثنا ... المستثنی منه الموجب

فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شي يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما
نسب اليه الفعل وقد جا بعد تمام الكلام فشابه المفعول
ولغيرهم اقوال اخر في البسايط مذكورة ثمة • وقال الرضي وذكران
ش اشار اليه ان العامل في المستثنى متصلاً ومنقطعا هو ما
قبل الامن الكلام اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام
كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينتصب
التمييز ولاسيما مع تقويها بالة الاستثنى ۞ والى هذا
يشير ش في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله عمل
عشرين في الدرهم ومن ذلك قوله في الكتاب في المستثنى
المنقطع محمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين
في الدرهم والمتاخرون لما راوها اي الا في المنقطع بمعنى لكن قالوا انها
الناصبة بنفسها نصب لكن للاسما وخبرها في الاغلب
محذوف نحو قولك جاني القوم الا حمارا اي لكن حمارا
لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم
يونس لما امنوا كشفنا عنهم قوله **او مقدما على المستثنى منه**
يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب
فيكون عطفا على قوله في كلام موجب وانما وجب النصب لانه
اذا كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير
الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل
منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثنى قوله
او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا
حمارا **في الاكثر** اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان
بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وتوابعه

قسموا

قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير
متعدد يصح حذفه نحو ما جاني القوم الا حمارا او ما جاني زيد الا عمرا
فهنا يجوزون البدل وللنحاة في توجيهه تفصيل • والثاني ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فهنا هاهنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من
رحم اي رحمه الله قوله **او كان بعد خلا وعدا** في الاكثر قال
السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها
في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي
لا اعلم خلافا في جواز الجر بها مع خلا الا ان النصب
بها اكثر كما ذكر ش وخلا في الاصل لازم ولكنه ضمن في
الاستثنا معنى جاوز فتعدى الى المستثنى واما
عدا فمتعد في غير الاستثنى ايضا • وفاعل خلا وعدا
عند النحاة بعضهم وتقديره خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم
زيدا قال الرضي وفيه نظر ثم قال فالاولى ان يضمر فيهما ضميرا
عايدا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاني القوم خلا
مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب فيكون مفسر
الضمير سياق القول **وما خلا وما عدا** انما لزم النصب بعدهما
لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا فتعين
كونهما فعلين موجب النصب والمضاف محذوف اي وقت
ما خلا مجيئهم زيدا **وليس ولا يكون** ولا يستعمل موضعه لا يكون
غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار
هاهنا كما في قوله انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى
توارت بالحجاب وهذه الافعال في باب الاستثنى في
موضع النصب على الحال ولم تستعمل في الاستثنا المفرغ الا

نادرًا ولا ص يستعمل في المنقطع من كلام الاستثنا الا الا
وغير **ويجوز النصب ويختار البدل** بشروط منها
ما عناه بقوله **فيما بعد الا في كلام غير موجب** وهو الا
والنهي والنفي الصريح والمؤول به نحو قلما رجل او قل رجل
او اقل رجل تقول ذلك الا زيد وابى ومضى فانه نحو ان القوم
ان يا تولى الا زيد **وذكر المستثنى منه** والا وجب التفريغ
۞ ومنها ان لا يكون الكلام الذي تضمنه مردودا به
كلام نص لاستثنى نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على
من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب هاهنا اولى لقصد
التطابق بين الكلامين ۞ وان يكون المستثنى متصلا ومؤخرا
عن المستثنى منه وان لا يتراخى المستثني عن المستثنى منه
نحو ما جاني احد حين كنت جالسا هاهنا الا زيدا وان الابدال
ليس باولى هاهنا من النصب على الاستثنا اذ كونه مختارا
لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما
لا يتبين ذلك **نحو ما فعلوه الا قليل** بالابدال **والا
قليلا** بالنصب على الاستثنا قوله **ويعرب على حسب العوامل**
هذا الذي يسميه النحاة الاستثنا المفرغ والمفرغ في الحقيقة
هو العامل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى **اذا
كان المستثنى منه غير مذكور** وذلك لان المنسوب اليه العامل
هو المستثنى منه مع المستثنى لا غير كان احق باعراب المنسوب
اليه لكونه الجز الاول وبقي المستثنى بعده كالفضلة فاعرب
اعراب الفضلات وهو النصب واذا حذف المستثنى منه
لم يبق من اجزا المنسوب اليه القابل للاعراب الا المستثنى
فاعطي ذلك الاعراب المستحق قوله **في غير الموجب** وهو

النهي

النهي والاستفهام والنفي الصريح والمؤول به كما ذكرنا قال الله تعالى
فابى اكثر الناس الا كفورا ۞ ويابى الله الا ان يتم نوره قوله
ليفيد مثل ما ضربني الا زيد وذلك ان المخرج منه هو المستثنى
لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره
ولا يمكن ان يكون ذلك المتعدد المقدر الا جميع الجنس
ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جاير في
غير الموجب لان اشتراك جميع افراد الجنس في النفي وقوع
الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويعلم
واما اشتراكها جميعًا في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد
اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل
في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم وحدوث ذاته
وهو ما اشار اليه بقوله **الا ان يستقيم المعنى** اي يستقيم في
الايجاب معنى الاستثنى الذي يفيد عموم المستثنى منه واغلبه
ان يكون في الفضلات كالظروف والجار والمجرور والحال **نحو
قرات الا يوم كذا** اذ لا يبعد ان تقرى في جميع الايام الا اليوم
المعين ۞ ونحو ضربته الا بالسوط وقال تعالى ومن يولهم
يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ۞ ويكون في غيرها نحو يعلم
الله الا قدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الا التحيز
وقد يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس
معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت صاع
البلد فتقول لقيت الا فلانا قوله **ومن ثم** اي من جهة ان النحو
انما يجي في غير الموجب لا اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
الدايم كما يجي في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على
جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال **واذا تعذر البدل**

على اللفظ وذلك في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية و
المجرور بالبا المزيدة لتاكيد غير الموجب وفي اسم لا التبرية اذا
كان منصوبا او مفتوحا وفي الخبر المنصوب بما الحجازية ابدل
على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد وما زيد او ليس
زيدا وهل زيد بشي الا شي حقير ولا احد فيها الا عمرو
ولا علام رجل الا عمرو وما زيد شيا الا شي لا يعبا به
وانما امتنع الابدال على اللفظ فيما ذكر لان من لا تزاد بعد
الاثبات لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع
افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما ذكر او كان تابعا
لمباشرها نحو ما جاءني من رجل وامراة والا الاتية بعد
غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب وكذا تعذر الابدال مع
لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم
ايجاب مضمون المجرور بها سوى كان مجرورها مباشرا لها
كما مر او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقايم ولا قاعد والا الاتية
بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى موكدا •
وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا
للنفي وقد انتقض النفي بالا فكيف تعمل مع عدم سبب العمل ولما
كان معنى ما وليس سوى اجماعا منهم استشكل الفرق بينهما
في جواز الابدال من لفظ خبر ليس بعد الا دون خبر ما
فاشار المصنف الى بيان الفرق بينهما بقوله بخلاف ليس زيد
شيا الا شيا لانها عملت للفعلية يريد ان معنى ليس في الاصل
ما كان بدليل علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلبت
الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون
خبرها مطلقا او في الحال كما يجي فعملها لاجل معنى الفعل الاصلي

لا لمعنى

لا لمعنى النفي الحادث فلا اثر لنقض معنى النفي لبقا الامر العاملة
هي لاجله وهو معنى الفعل الاصلي • واما الاجماع على اتفاق معنى ما
وليس فانما هو في الحقيقة والمغزى ورب شيئين معناهما الوضعي
مختلف ومودهما شي واحد ومن ثم اي ومن جهة ان ليس عملت
للفعلية فلا تزول جهة الاجابة ليس زيد الا قايما بوقوع خبرها
بعد الا منصوبا ومن جهة ان ما عملت للنفي فان الا جهة
عملها امتنع ما زيد الا قايما بوقوع خبرها منصوبا بعد الا
قوله ومخفوض هو عطف على قوله ومنصوب في اول بالمستثنى
بعد غير وسوى وسوى وسواء وانما وجب خفضه بعد هذه
الاسما لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في جمع القراة
فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسرها اول
مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر التزم
س جرفيه حاشى لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو
كان فعلا لم يجز ذلك وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم
اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ نصب الشيطان
اي جانب الغفران الشيطان شاذ عند س وعند المبرد
تكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليه اللام نحو حاشى
لزيد تعين عنده فعليته قال الرضي هذا ما قيل ويجوز ان
نرتكب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى براة وترك
قال واما حذف التنوين في حاشى لك فلاستنكارهم التنوين
فيما غلب عليه الحرفية منها الاضافة قال ويجوز ان نقول ان حاشى
الجارة حرف وهي في نحو حاشى لله اسم بني لمشابهته لفظا
ومعنى لحاشى الجر فيه قوله واعراب غير فيه اي في الاستثنى
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل ويجب نصبه ما بعد الا

ويبدل حيث يبدل ما بعد الا ويفرغ لها حيث يفرغ ما بعد
الا • وذلك ان غيرًا لما دخل جعل على الا في معنى الاستثنى
واصل غير من حيث كونه اسمًا جوازُ تحمل الاعراب • وما
بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على الا • مشغول بالجر
لكونه مضافًا اليه في الاصل • جعل اعرابه الذي كان يستحقه
لولا المانع المذكور • اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية
وغير صفة غير مبتدا او صفة خبره • اي مفيده لمغايرة مجرورها
لموصوفها • اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد وهو الاصل
واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الذي خرجت
به وهو مجاز • فان الوجه الذي يتبين فيه اثر الغضب كانه
غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات حملت على الا في
الاستثنا اي صار ما بعد غير مغايرًا لما قبلها نفيًا واثباتًا كما
بعد الا ولا يعتبر مغايرته ذاتًا وصفة كما كان في الاصل لما اجتمعا
في معنى المغايرة المطلقة وهذا كما حملت الا عليها في الصفة
فصار ما بعد الا مغايرًا لما قبلها ذاتًا او صفة ولا يعتبر مغايرته
له نفيًا واثباتًا كما كان في الاصل ٥ الا ان حمل غير على الا اكثر من
العكس لان غيرًا اسم والتصرف في الاسم اكثر منه في الحروف
فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره
والمنقطع وغيره موخرًا عن المستثنى منه ومقدمًا عليه وبالجملة
في جميع مجالها الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها
ولم تحمل الا على غير الا بالشروط التي اشار اليها بقوله اذا كانت
تابعة لجمع اي ما يدل على الجمع كان او لا كرهط ونفر وانما
شرط الا هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثنا
وذلك لانه لا بد لها في الاستثنى من مستثنى منه متعدد لفظًا

كان او تقديرًا فلا تقول في الصفة جاني رجل الا زيد ولا يجوز
تقدير الموصوف ٥ قبل الا وصفًا كما جاز في غير وذلك ليكون ظهر
في كونها صفة قوله منكور اي غير معرف نحو جاني القوم الا والرجال
الا زيدًا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثنى • واحتمل ان يشار
الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدًا فلا يتعذر ايضًا الا
فالشامع تحمل الا على اصلها من الاستثنا فاختير كونه منكرًا غير محصور
لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع الى حمل
الا على غير الاستثنا فقوله غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس
المستغرق نحو ما جاني رجل او رجال واما بعض منه معلوم
العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه اذا كان محصورًا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثنا فلا يعدل عنه ٥ هذا كله مبني على ان المستثنى
واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة
واليه اشار بقوله لتعذر الاستثنا حين تجتمع في المتبوع
هذه الشروط ٥ ايضًا لانه يكتفي في صحة الاستثنا بصحة
الدخول قوله مثل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال س
لا يجوز هاهنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله
لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب
وليس الشرط وان لم يكن موجبًا صرفًا من غير الموجب الذي
يجوز معه الابدال قال وايضًا البدل لا يجوز الا حيث يجوز
الاستثنى ولا يجوز الاستثنى هاهنا لان الله غير واجب الدخول
في الجمع المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضًا الجمع المنكر
في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثنا المفرد منه
كما تقدم من انه لا يقال ما جاني رجال الا زيدًا على انه استثنى

الا اكثر من

لانها اذا كان معرفًا ٥

وانما على مذهب المبرد يجوز الاستثنا

اذ هو

متصل واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في معنى النفي لانه لامتناع
الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما الهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج
التحضيض في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت الاية مجرى النفي
فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجرى الشرط والتحضيض
في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم
وجوب دخول الله في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز
الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم هذا على غير الا بالشروط التي
اشار اليها بقوله اذا كانت تابعة لجمع اي ما يدل على
الجمع جمعا كان او لا كرهط ونفر وانما شرط هذا الشرط لتوافق
حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لابد لها من
الاستثناء منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة
جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا
كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونها صفة قوله مثلو
ومذهب س جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال
يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا
وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله

وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان

وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون
كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون
والمخلصون على خطر عظيم واليه اشار بقوله وهو في غيره
ضعيف ولما دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا تحمل الاعراب
ودعي اصلها جعل اعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع للكون
على ما بعدها عارية قوله واعراب سوى وسواء النصب
على الظرف لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا ثم حذف

الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي
معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا
فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى
البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد
المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء
لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد فاذا ان زيدا لم
يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى
في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى
الاستثناء وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لانه
في الاصل صفة ظرف والاصل في صفات الظروف اذا حذفت
موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والا فليس
فيه معنى الان معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في
الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد
وقوله على الاصح لانه عند الكوفيين يجوز خروجها عن
الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
وقال تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا
ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر
قوله خبر كان واخواتها هو المسند دخل
فيه خبر المبتدا وكل ما كان في الاصل كذلك وقوله بعد دخولها
يخرجها كلها قال الرضي ويدخل في حده قائم في نحو كان زيد
ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان نحو كان زيد قائما وامره كامر على نحو
خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا و
جملة ومتقدما على المبتدا ومتاخرا عنه وما يجب من
تقدمه على الخبر اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار

زيد رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض الاحكام منها اشار اليه بقوله **ويتقدم معرفة** وهذا بخلاف خبر المبتدا لانه لا يجوز تقدمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس ثم ها هنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد هذا. وينبغي ها هنا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز نحو كان الفتى هذا قوله **ويحذف عامله** اي عامل خبر كان واخواتها. قال الرضي وما ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان **في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر** يحذف كان واسمها. واذا يجوز ما وقع كان فيه بعد لو وان الشرطيتين وكان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين. وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله

قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا. اي ان كان حقا ويقول لا ادخلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ادخل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت **ويجوز في مثلها** اي هذه الصورة وضابطها ان يكون بعد ان اسم وبعد ذلك الاسم فاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر **اربعة اوجه** رفعهما ونصبهما ونصب الاول ورفع الثاني وعكسه وذلك بان يقدر فيه

فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان يقدر بعده او معه او نحوهما ذلك كما في قول الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي ولفظي ايضا لان حذف كان مع خبره الذي كان هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا وان لم يحسن تقديره مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل وربما جوز بعضهم ما بعد ان او ان لا مع ما بعده فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي الا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح مبني بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بعد بر فعل لا يتاتى نحو فهو يجزى خيرا وحذف المبتدا اولى لانه معرد من حذف الجملة فاذ ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ونصبهما ورفعهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله **ويجب الحذف** اي حذف كان فيما بعد ان المفتوحة معوضا منها ما الزائدة **نحو اما انت منطلقا انطلقت** قال ش

ابا خراشة اما انت ذا نفر. فان قومي لم تاكلهم الضبع.

اي لان كنت هذا تقدير البصريين لحذف حرف الجر

جوازًا على القياس المذكور في الحد ير ثم حذف كان وابدل
منها ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه
واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زايدة لا عوض ولا
ذلك الى الاسماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبًا وبقي
الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلاً . فصار
اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت . وقال الكوفيون ان
المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة
شرطية وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف . قال الرضي
رحمه الله تعالى ولا ادري قولهم بعيدًا من الصواب لمساعدة
اللفظ والمعنى اياه قال ولابد عند البصريين من تقدير فعل
يعمل في الجار والمجرور فيقدرون اما انت ذا نفر تتكبر
وتفتخر قال وهو تكلف قوله اسم ان واخواتها هو
المسند اليه بعد دخولها قال الرضي ينتقض بمثل
اخوه في قولك ان زيدًا قايم اخوه وقد تقدم وجه مشابهته
للمفعول في خبران قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس لم
يقل اسم لا كما قال اسم ان لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو
اسم لا المذكوره ليس منصوبًا بل بعضه مبني وانما المنصوب
منه ما جمع القيود الثلاثة التي يذكرها هو المسند اليه بعد
دخولها حال كونه يليها نكره فهذا ان لابد منهما مضافًا
او مشبهًا به فلا بد من احد هذين على البدل والعامل في
هذه الاحوال قوله المسند وصاحب الحال الضمير في اليه
مثل لا غلام رجل هذا مضاف ولا عشرين درهمًا لك
مثال المضارع للمضاف قوله فان كان اي اسم لا ولم يجر
ذكره صريحًا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى
قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردًا مفردًا اي

اما المعنى فلان معنى قولهم ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد ظلما واما اللفظ فلمجي الثاني هذا البيت وفي قولهم اما اقمت واما انت مرتحلا دا[...] ما تاتي وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف لست رضي للعطف

فهو مبني على ما ينصب به وهذا اولى من قولهم مبني على الفتح لدخول نحو جمع

غير مضاف ولا مضارع له نحو لا غلامين ولا مسلمين لك
واما جمع سلامة المونث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين
قياسًا لا سماعًا نظرًا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكين . وهو
منقوض بنحو يا مسلمات مجردًا عن التنوين اتفاقًا والجمهور
يكسرونه بلا تنوين . لانها وان لم تكن للتمكين فهي مشبهة
تنوين التمكين . فيكون على هذين القولين داخلاً
في عموم قوله يبنى على ما ينصب به . والمازني يفتحه بلا تنوين
نحو قوله . اودى الشباب الذي مجد عواقبه . فيه نلذ ولا لذات للشيب .
حذرًا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا النبرية مما
كان معربًا بالحركة قبل دخولها . قال الرضي وهذا اولى مما
قبله طردًا للباب على نسق واحد . وانما بني اسم لا المذكور
لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في
نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا
امراة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن
لا نصًا بل هو الظاهر ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان
الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه
في الاصل اعني الاعراب . واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة
منع من بنا المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت
من لا شي وذلك لتعذر تقدير من بعدها وربما فتح نظرًا الى
لفظ لا فقيل كنت بلا مال قوله فان كان معرفة او مفصولا
بينه وبين لا وجب الرفع وذلك ان لا عملت لمشابهتها لان
من حيث ان ان للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة في النفي
فاجتمعا في معنى المبالغة ولا يحصل هذا الوجه مع المعرفة
اذ المبالغة في النفي هو نفي الجنس وليس المعرفة لفظ جنس ولم
يحصل فيها وهذه المشابهة ايضا ضعيفة لوجهين احدهما انه

تشبيهه بالمشبه وهو أن لا انها مشبهة بالفعل والثاني ان الظاهر
ان بينهما تنافيًا لا تشابهًا فلم يعمل على التفصيل مع الفصل لضعف
عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكانه لجر العمل في النحو
المفصول لم يجز بناؤه لان الموجب للبنا تضمن من الاستغراقية
ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف من التضمن
والتكرير اما في المعارف فجبران لما فاتها من نفي الجنس
الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
واما في المفصول فلانه جعل تكريرها منبهًا على كونها
لنفي الجنس في النكرات الذي كان الدليل عليه بنا اسمها و
نصبه لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة نحو لا في الدار
رجل ولا امراة **ونحو قضية ولا ابا حسن لها** باعمال
لا في المعرفة في الظاهر قيل ان اول من قاله معاوية رضي الله عنه
في قضية وردت عليه بعد موت علي عليه السلم **ونحوه** قوله
لا هيثم الليلة للمطي وقوله ولا امية بالبلاد **متاول** بالمنكر
دلتا ويله وجهان اما ان تقدر مضاف هو مثل فلا يعرف
بالاضافة لتوغله في الابهام واما ان يجعل العلم لاشتهاره
بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادته ذلك
المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها ولا فيصل لها اذ هو
صلى الله عليه وسلم كان فيصلًا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم
واله اقضاكم علي فصار اسمه عليه السلم كالجنس المفيد لمعنى
الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر
وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار محق
فصرف فرعون وموسى لتنكرهما بالمعنى المذكور قوله
ومثل لا حول ولا قوة الا بالله يعني اذا كررت لا مع ان
عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع **خمسة اوجه**

الاول **فتحهما** ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبني
اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز ان تقدر
لهما خبر واحد او خبران عند س وغيره • الثاني **نصب**
الثاني مع فتح الاول على ان تكون لا الثانية زائدة لتاكيد
نفي الاول كما في قولك ما جاني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول
وقوة كقوله فلا اب وابنًا مثل مروان وابنه • على ما يجي
فلا يجوز عند س ان تقدر لهما خبرًا واحدًا بعدهما لان خبر
لا حول مرفوع عنده بالابتدا لان لا المفتوح اسمها لا تعمل
عملًا في الخبر عنده فلا حول كله عنده مبتدا وخبر قوة
مرفوع بلا لان لا الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده •
وفاقًا لغيره • فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز
فيجب ان تقدر لكل منهما خبرًا على حياله • وعند غيره يجوز
ان تقدر خبرًا واحدًا لهما لان العامل فيه عندهم اذا
لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرًا **و**الثالث
رفعه اي الثاني مع فتح الاول على ان لا زايدة كما في الوجه
الثاني الا ان العطف هاهنا على المحل كما يجي في لا اب وابن •
فعند س يجوز ان تقدر لهما معًا خبرًا واحدًا اي لا حول
وقوة موجودان لكونه خبر المبتدا او عند غيره
لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع المبتدا ولفظ
لا في رفع الخبر **و**الرابع **رفعهما** لانه يجوز الغا لا التبرئة
لضعف عملها وبلزومها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان
مرفوعين بالابتدا ولا الثانية اما زايدة كما في الوجه
الثاني والثالث واما ملغاة غير زايدة كلا الاولى ومذهب
س وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا

ويجوز ان يكون لا عاملة في الخبر في النصب بالعطف على محل اسمها

عامل هاهنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد
منهما خبراً او الكلام جملتان او تقدر لهما خبراً واحداً او الكلام
جملة و الخامس رفع الاول على ضعف لكونه لا بمعنى ليس وهذا
وجه الضعف عند المص لان عمل لا عمل ليس شاذ عنده
وقال الرضي لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز
الغائها لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير
ولا يلزم مع تكرير لا ان يتفق الاسمان بعدها في الاعراب
اذ التكرير هو الشرط فقط • وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا
فلا حاجة بنا الى ما ذكر المص من قوله ورفع الاول على ضعف
لكونه لا بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه
الاول الثالث والرابع سوى في حصول التكرير وتطابق الاسمين
اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرئة العيث فلم سوى بينهما النص
على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء
على المذهبين وفتح الثاني لان لا للتبرئة قوله واذا دخلت
الهمزة اي على لا لم تغير العمل ومعناها الاستفهام كقول حسان
• الا طعان الا فرسان عادية • الا تجشؤكم حول التنانير •
وفي مثل • الا اقتصاص بالعير • يضرب لمن ذل بعد عزه والعرض
قال الرضي ولم يذكر س ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة
بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي
وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
في نحو الا زيداً تكرمه والتمني كقوله •
• الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج •
فاذا كان الا بمعنى التمني فما يلي لا اي اسمه لا خلاف بينهم ان لفظة

يتوافق

على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له
والبنا في المفرد المنكر واجاز المازني والمبرد العطف
والوصف على موضع الاسم كالمجردة نحو الا مالا كثيراً انفقه
والا ماء وخمراً اشربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر
كما في المجردة واختار الجزولي والمص مذهبهما وقال س
لا يجوز حمل التابع على الموضع اذ التمني يغنيها عن الخبر وصير
معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما
فلا تحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولهم اللهم
غلاما اي هب لي غلاما قوله ونعت المبني الاول اي
اسم لا المبني الاول صفة لنعت مفرداً يليه حالا من الضمير
في مبني الخبر معتمد ما ان عليه والعامل مبني اي يبنى النعت
اذا ولى مبنى لا وكان مفرداً مبني خبر المبتدا الذي
هو نعت وانما جاز بنا النعت المذكور مع انفصاله
عن لا التي هي سبب البنا اذ بها يقوم معنى الاستغراق
الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشيا فيه احدها
كونه في المعنى هو المبني الاسم وفي اللفظ متصلا به • والثاني كونه
المنفي في المعنى • فكانك ~~قلت لا ظريف~~ لان المنفي في لا رجل
ظريف الظرافة لا الرجل فكانك قلت لا ظريف • والثالث قربه
من لا التي هي سبب البناء • اذ الفاصل بينهما ليس الا واحداً
هو هو ومعرب وهو اكثر من البناء رفعا حملا على المحل وكان
هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في
الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع ونصبا وانما جاز
النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها الاعرابية لعروضها
مع عروض لا وزوالها بزوالها • فكانها عامل حدثت لها كما مر

في النداء • ويجوز ان تقول النصب في الصفة حملاً على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب
قوله مثل لا رجل ظريف وظريفٌ وظريفاً هذا امثال النعت المذكور بوجوه الثلثة اتباعه قوله والا اي وان لم تجمع الشرائط الاربع لبنا النعت وانما لم يبن نعت المعرب لانتفا الوجه الاول والثالث فيه من الاوجه الثلاثة المذكورة
اذ ليس هو المبني بلا وايضا تعدد منها واما بان يكون غير النعت الاول او غير وال له • ولم يبن النعت الثاني والثالث وما بعدها لانها ليست متصلة في اللفظ بالمبني • وايضا تعدد من لا ولهذا لم يبن النعت المفصول من المبني واما بان يكون غير مفرد ولم يبن المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان لجريهما مجرى اسمها
فالاعراب رفعاً ونصباً اما اذا كان اسم لا مبنياً جاز الرفع والنصب سوى كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها • وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير ورده الرضي • واما اذا كان اسم لا معربا بكونه مضافا او مضارعا له فقال ابن برهان لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص
وقال الرضي ما حاصله ان لا عامل ضعيف يعمل بمشابهة المشبه ضعيفة فلا جرم لجواز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه برفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا • قوله والعطف على اللفظ
اي لفظ اسم لا المبني وعلى المحل اي محله وهو الرفع جائز لما

قلنا

قلنا في الصفة سوى هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا علام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفي المبني اي يجب رفع المعرفة • ولا يجوز البنا في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفا مصحح البنا من جهته اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز لا اب وابن
مثل لا اب وابنا على اللفظ ويجوز ان يكون على محل اسم لا وهو النصب لانها عملت عمل ان وابنٌ على المحل الاول
قال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجب البنا ان كان مفرداً نكرة نحو لا رجل صاحب لي • واما عطف البيان فان كان معرفة فالرفع لا غير نحو لا رجل زيدٌ وان كان نكرة فالرفع والنصب مفردة كانت او مضافة او مضارعة لها • وقال الرضي عطف البيان هو البدل كما يجي في بابه وتذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلاً وتارة غير مستقل في باب التبرئة وباب النداء • وقوله التاكيد اللفظي لان المنكر لا يوكد التاكيد المعنوي كما يجي • وان كان لفظياً فالاولى كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك • وقوله ومثل
لا اباله ولا غلامي له جائز يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين لان اسم لا المفرد النكرة يبنى وجاء على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان يعطى حكم الاضافة لحذف نوني التثنية والجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال

لاعلامي لك ولامسلمي لك ولا ابا لك له ولا اخا له فتقول
معربة اتفاقا واجاز من ان يكون نحو لاعلام لك مثله
اعني يكون مضافا واللام زايده فيكون معربا واختلفوا
في وجهه فقال المص انما جاز ذلك لمشابهته للمضاف
لا بالتعبير الذي ذكر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب
تنوينه لمشاركته له في اصل معناه اي معنا المضاف
وذلك ان اصل معنا المضاف الذي هو ابوك واصله
اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف
اللام واضيف صار المضاف معرفه ففي ابوك تخصيص
اصلي وتعريف حادث بالاضافه كما يجي في باب الاضافه
واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو
اصل معناه قوله ومن ثم اي من جهة ان اعطاه حكم
المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا اب فيها
ولا رقيبي عليها لان المضاف قبل الاضافه لم يكن بمعنى
في وعلى قال المص ليس بمضاف حقيقة لفساد المعنى
وذلك لان لا ابا لك ولا اب لك سوى في المعنى
اتفاقا قال الرضي والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين
اعني لا ابا لك ولا اب لك سوى ولم يتفقوا ان ابا لك
واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين
واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى
نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابا لك محذوف اي لا ابا لك
موجود واما في لا اب لك هو لك اي لا اب موجود
لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانيه
بمعنى لا كان لك اب ومحوى الجملتين واحد خلافا

لس والخليل وجمهور النحاه بعيدهم ان هذا المذكور مضاف
حقيقه باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف
والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام هاهنا ايضا مقدر
وهذه الظاهره تاكيد لتلك المقدره فقيل لهم ما الذي
حملهم في هذه الاضافه على الفصل بين المضاف والمضاف
اليه باللام المقحمه توكيدا دون سائر الاضافات المقدر
باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف
بالاسم بلام التعريف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق
المعارف المنفيه بلا الرفع مع تكريرها فعصلوا بين المضاف
لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف
فلا تستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم
لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعامله المنفي المضاف
الى النكره فلا تقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا علامي لشخص
نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله
وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك مخلد
فصرح بالاضافه وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك
ولا ابيك قوله وحذف اي اسم لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك
ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع
وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف
اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد
مثل زيد وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف
اي لا احد كزيد وقد يحذفان معا كما اذا قيل في الدار
رجل فتقول لا اي لا رجل فيها قوله خبر ما ولا المشبهتين

بليس قد تقدم وجه الشبه عند ذكر اسمها **هو المسند بعد دخولهما** اي دخول ما في مسبلتها ولا في مسيلتها لانهما لا يجتمعان معًا والاعتراض عليه كما في خبر كان **وهي** اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس **حجازية** وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونهما مطلقًا قوله **واذا زيدت ان مع ما** هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله . فما ان طبنا جبن . ولكن منايانا ودولة اخرينا وذلك للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف . وقد جاء ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي . بني غدانة ما ان انتم ذهبا . ولا صريفا ولكن انتم الخزف **او انتقض النفي بالا** هذا ثاني شروط عملها وهو ان لا ينتقض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة **او تقدم** نفس **الخبر** ظرفًا كان او غيره نحو ما قايم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف فيه فلا يعمل النصب قبل الرفع كالفعل **بطل العمل** جواب اذا وقد تقدم تعليله . ومما يبطل عملها ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى . فما منكم من احد عنه حاجزين . والى الاشارة بقولنا نفس الخبر قوله **واذا عطف عليه** اي على خبر ما وسوى كان منصوبًا او مجرورًا بالباء الزايدة **بموجب** اي بحرف موجب وذلك بل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجي في باب حروف العطف **فالرفع** واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي ووجه الرفع ان في خبر ما الحجازية ذاهبة

٧٢

[illegible]

الرافع لضعفها في باب العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع لا يحمل الجمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز وكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد لشي او شيا الا شي وما زيد بقايم او قايما بل او لكن قاعد فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة قوله .

المجرورات

هو ما اشتمل على علم المضاف اليه تبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات . وعلم المضاف اليه كما مضى ثلاثة الكسر والفتح والياء قوله **والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شي** معنى كان او عينًا **بواسطة حرف جر لفظًا** نحو زيد في مررت بزيد **او تقديرًا** كما في غلام زيد وخاتم فضة . والظاهر ان انتصاب لفظًا وتقديرًا على الحال . وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اي يتوصل بالحرف ظاهرًا او مقدرًا وقوله **مرادًا** حال بعد حال اي مقدرًا مرادًا . قال احترزت بمرادًا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد . والظاهر انه اراد لعدم بقا عمله وللمرمي عليه كلام .

واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافًا اليه حسن بتقدير حرف جر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافًا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافًا اليه

من حيث المعنى حيث تصيد ايضا ولم يحتج في اضافة اليه
لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر وقد تقدم
بيان العامل في المضاف اليه اضافة معنوية عند ذكر
حد العامل • وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال
ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا
وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة • اذ لو اردنا ذلك
لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل
بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان
قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي
في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل
فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه • ويجوز
ان يكون يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده
عن التنوين او النون لاجل الاضافة قوله **فالمعنوية**
شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه اي
التنوين او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع
وكذا ما ليس فيه التنوين والنون تقديرا اذ لو كان
فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل وهن
حواج بيت الله والضارب الرجل **لاجلها** اي لاجل الاضافة
وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هي
فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان
يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف ها التانيث كقوله
تعالى واقام الصلوة وقولهم ابو عذرها ولا تقاس

اي واقامة

اي ابو عذرتها لان الزوج يسمى ابو عذر المراة اذا اذهب بكارتها

الالاولى نريد بها مطلق الاضافة فهم

على ذلك وقالوا ان الفرا يقيس عليه قوله **وهي** اي الاضافة المقدر
حرفها **معنوية ولفظية** قال الرضي وفيه نظر لان اللفظية ليس
الحرف فيها مقدرا كما ذكرنا **فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة**
اي اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة **مضافة الى معمولها**
اي مرفوعها او منصوبها • اعلم انه لا تلتبس المعنوية
الا باللفظية فعرف المعنوية بمضادتها ماهية اللفظية
التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها • اي المعنوية
على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد
او يكون صفة نحو غلام زيد ~~او يكون صفة~~ لكن لا يكون
مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر دالله خالق السموات
لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف
اليه • ثم قسم المعنوية بثلاثة اقسام قال **وهي اما بمعنى اللام فيما**
اي في مضاف اليه **عدا جنس المضاف وظرفه وبمعنى من** الابتدائية
في جنس المضاف ومعنى يكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح
اطلاقه على المضاف اليه ~~جنس المضاف ان يصح اطلاقه على~~
~~المضاف~~ ويصح على غيره ايضا فيكون بعض القوم ونصف القوم
وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق
على بعضه • وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام • وان كان يقال
بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي تتضمنها
الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة
دراهم وشرط من المبيّنة اطلاق المجرور بها على المبين •
كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان • ويقولنا
يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم
وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد لجميعها اذ يعني

اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع لان الجامع في العرف
هو المسجد لا غير ولا اليوم فيما هو بمعنى اللام الى يجوز التصريح
بها بل يكفي الاختصاص الذي هو مدلول اللام ~~التجوز~~ صح
فقولك طور سينا ويوم الاحد لمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام في مثله **وبمعنى في في ظرفه وهو** اي الاضافة بمعنى في
قليل قال الرضي رحمه الله ولا اولى اذا عرفت انه لا يلزم جواز
التصريح باللام ان تقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى
اللام كما قاله ابو علي النحاه ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف
بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي بمعنى في الاضافة
بمعنى اللام • كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك
ونحو كوكب الخرقا لسهيل • وهي التي تقال لها اضافة لادنى
ملابسة **نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم** امثلة
الثلاثة الاقسام قوله **وتفيد** اي المعنوية **تعريفا** مع المضاف اليه
المعرفة وانما افادت تعريفا لان وضعها لتفيد ان لواحد
لواحد بما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست
للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان
كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من غلمانه له مزيد خصوصية
بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له
او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة حيث
يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان • ثم قد يقال غلام زيد
من غير اشارة الى غلام واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في الاصل
الواحد المعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله •
ولقد امر على اللئيم يسبني • وذلك على خلاف وضعه **وتخصيصا**
مع المضاف اليه **النكره** نحو قولك غلام رجل اذ تخصص

وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام عنه بالمضاف اليه هو فيه الذي قال • لما اتى خبر الزبير تواضعت • سور المدينة والجبال الخشع • اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة وقال • فما حب الديار شغفن قلبي • ولكن حب من سكن الديارا • والجمع صح اصل التانيث فاكتسى التانيث

من غلام امراة قوله **وشرطها** اي المعنوية **تجريد المضاف**
من التعريف فاذا كان ذا لام حذف وان كان علما نكر بان
يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله
• علا زيدنا يوم النقى راس زيدكم • بابيض ماضي الشفرتين يماني •
ولا يجوز اضافة ساير المعارف من المضمرات والمبهمات
لتعذر تنكيرها وانما تجرد المضاف في الاغلب عن التعريف
لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو
حاصل للمعرفة فيكون حينئذ تحصيلا للحاصل • والغرض
من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف
المعرف التخصيص مع زيادة هي التعيين • **واعلم**
ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكلما هو بمعناهم
من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما قال ابن السري
اذا اضيفت غير ومثل الى معرفة له ضد واحد ومثل واحد
يعرف لانحصار الغيرية والمثلية كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك اذا اشتهر شخص بمماثلتك في
شيء من الاشيا فقيل جا مثلك كان معرفة اذا قصد
الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعنيهما
فكل شيء خلص لك بعينه من ساير امته فهو معرفة
قوله **وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه** نقل الكوفيون
تعريف الاشهر في كل عدد مضاف الى معدوده نحو
الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل
وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان التعريف
المضاف يحصل بالمضاف اليه فتكون اللام في المضاف ضايعا

من العدد ضعيف

فيه اشارة الى قول الشاعر • اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب •

واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحا والفصحاء على
غيره كما قال الفرزدق شعر
ما زال مذ عقدت يداه ازاره • فسما فادرك خمسة الاشبار
وربما ورد الثلاثة الاثواب وهو اقبح من الاول لاضافة
المعرفة الى النكرة ولا نظير له في المعنوية ولا في اللفظية
كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو
ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف قوله واللفظية ان
يكون اي المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب
ساج مضافة الى معمولها اي مرفوعها او منصوبها وهو
احتراز عن نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد
مضروب عمرو فان جميعها صفات مضاف لا الى معمولها
فاضافتها محضة • والمتفق على ان اضافته لفظية ثلاثة
اشياء اسم الفاعل المضاف الى الفاعل مثل قايم الغلام
او مفعوله مثل ضارب زيد واسم المفعول المضاف الى مفعول
مالم يسم فاعله • مثل مؤدب الخدام او المفعول المنصوب
مثل معطى درهم والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها
معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا كما يجيء في بابها
نحو حسن الوجه فاضافة الثلاثة الى المرفوع السببي لفظية
مطلقا لانها ترفع الفاعل مطلقا واضافة اسم الفاعل او
المفعول الى المنصوب ان كان بمعنى الحال والاستقبال لفظية
وان كان بمعنى الماضي فمعنوية وان كان بمعنى الاطلاق المستفاد
منه الاستمرار جاز ان تكون لفظية وان تكون معنوية
لان هذا مبني على العمل • والمختلف فيه هل اضافته لفظية
او معنوية اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته

كون الاضافة لفظية

او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها وسيجيء
بيانها بعون الله واضافة افعل التفضيل حيث يراد به تفضيل
صاحبه على كل واحد من امثاله التي لعلها لفظ المضاف
اليه فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي
غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب
بانه مفعول افعل ومذهب س ان اضافة افعل التفضيل
حقيقية مطلقا قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ والتخفيف
في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف
وذلك بحذف التنوين او النونين او النون نحو ضارب
زيد ومعطي الاجرة وضاربا عمرو ومكسو والفراء • واما
في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببي والصفة
المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد
قايم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف
في المضاف لحذف التنوين وفي المضاف اليه لحذف الضمير
واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده
كقايم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند
من جوز ذلك كما سيجيء في ابوابها فقد يكون في المضاف
اليه وحده كالقايم الغلام والمؤدب الخدام والحسن
الوجه ومن ثم اي من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادة
تخفيفا جاز مررت برجل حسن الوجه بجري المضاف
الى المعرفة نعتا على النكرة وامتنع بزيد حسن الوجه للزوم
وصف المعرفة بالنكرة ولو افادة تعريفا لامتنعت الاولى
وجازت الثانية ومن جهة اعتبار التخفيف فيها جاز
الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف
النون اذ لا تحذف باللام انما حذفت للاضافة وامتنع

الضارب زيد اذ لم يحذف التنوين للاضافة لانه حذف للام قبلها خلافًا للفرّاء فاجاز الضارب زيد **وضعّف الواهب المائة الهجان وعبدها** بعطف ما اضيف اليه الى الضمير على ما اضيف اليه اسم الفاعل من المعرف باللام فحكم المصنف بضعفه وقال س لجواز في التابع ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل وزيد على ان يكون زيد عطف بيان وظاهر كلامه من غير ضعف قال الرضي ومذهب س قوي اذ يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان القبح فيه غير ظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع يعني معنى متبوعه وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ذي اللام كقوله • الواهب المائة الهجان وعبدها • وتقديره وعبد المائة فظاهر كلامه من غير ضعف قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدًا او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملاً على محل المجرور قوله **واما جاز الضارب الرجل** بالاضافة مع عدم حصول التخفيف **حملاً على المختار في الحسن الوجه** وهو الجر وبيان كونه مختارًا انك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثل فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن الوجه وجهه بالرفع لقصد التخفيف نصبوا اولا ما قصدوا اجعله مضافًا اليه تشبيهًا للفاعل بالمفعول

فاما ان كان بدلا لم يجعله س لان المبدل منه في حكم الساقط فهو بحيز في التابع الذي ليس متبوعه في حكم الساقط ما لا يجوز في المتبوع لا فيما كان متبوعه في حكم الساقط وذلك البدل ان تعتبر بانه مستقلا فيه ما لا يجوز في المتبوع وتارة غير مستقل ولا يجوز فيه ولذلك قال وعطف البيان هو البدل في الحقيقة

فقيل الحسن الوجه لان الضمير المضاف اليه حذف واستتر في الصفة ثم ابدل منه اللام ليكون الوجه معرفًا كما كان فنصب كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اذ لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى الموصوف اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الصفة الى موصوفها فتبين ان النصب ليس مقصودًا بذاته وانما اريد للجر ثم كما شبه الحسن الوجه مع ان حقه النصب **وجاز الضاربك وشبهه** من الضاربي والضاربه من كل ما وقع بعد المعرف باللام ضمير متصل **قال** اي في قول من قال **انه مضاف** وهم الرماني والمبرد وجار الله فعندهم ان الضمير بعد ذي اللام مفردًا كان او مثنى او مجموعًا مجرور بالاضافة وانما جازت الاضافة عندهم من دون تخفيف **حملاً على ضاربك** والحمل التخفيف فيه حاصل لحذف التنوين والجامع بينهما كونهما من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام وقال س ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعًا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتبار المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدًا لا يجوز فيها الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورًا بالاضافة ومنصوبًا كما في قوله • الحافظوا عورة العشيرة • بالنصب **ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها** هذا عند البصريين قالوا لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه قال الرضي ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون

اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب
الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة
فائدة كما في نفس زيد واجاز ذلك الكوفيون استشهادا
بما سيأتي وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف
التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ
اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع قالوا وتفيد مع ذلك
تعريفا وتخصيصا لا من حيث ان الاول اكتساهما من الثاني
على قاعدة الاضافة بل لان الثاني من حيث المعنى هو الاول مع
شدة الاتصال بينهما لفظا بسبب الاضافة مع شدة الاتصال
بينهما فتخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول وتعرفه
فتقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة و ما تمسك
به الكوفيون لاضافة الموصوف الى صفته نحو مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول
عند البصريين على انه حذف المضاف اليه الموصوف واقيم
الصفة صفته مقامه فهي كتيف شجاع اي مسجد الوقت
الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كأن هذا الوقت جامع
للناس في مسجده للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة
الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس وبقلة الحبة
الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيل
ومواطي الاقدام و ما تمسكوا به لاضافة الصفة الى موصوفها
من مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول عند
البصرية على انه من باب خاتم فضة لان المعنى شيء جرد
اي بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها
للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان

خاتم يحتمل ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من
قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
كليث اسد وحبس منع كلاهما مثال المتساويين خصوصا
الا ان الاول عين والثاني معنى لان كل واحد منهما اسم جنس
يطلق على ما يطلق عليه الاخر ومثال المتساويين عموما كل الجميع
وجميع الكل لعدم الفائدة في الاضافة والفراء يجيز اضافة
احدهما الى الاخر للتخفيف قال ان العرب تجيز اضافة الشيء
الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله

فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه • سيرضيكما منها سنام وغاربه

والنجا هو الجلد قال الرضي والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه
كما في نهج البلاغة لنتج الرجاء منهم سفعات وجلهم وقوله ذرى
البيعة وشكاية الهوى ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع
فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة وهذا خلاف العام اذا اضيف
الى الخاص نحو كل الدراهم وعين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا
كزيد وعمرو كما تقول عين زيد والا فالشيء اعم من العين
ومثلهما طور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد
بغداد وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام
من ذلك الخاص وهو معنى قوله فانه مختص ولا ينعكس الامر
اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال
مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه
لا يكتسي من غيره الابهام وقولهم سعيد كرز ونحوه من قيس قفة
وغيره مما اضيف فيه الاسم الى اللقب وان اوهم انه من باب اضافة
الشيء الى ما يماثله في الخصوص فانه متاول بان يقال المراد بالمضاف
الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به

مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال على معنى
جاني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب ومثله ذو وذات
مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكلاهما
مثالهما ومجموعهما وتاويلها قريب من تاويل سعيد كرز
اذ معنى حتت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا
من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جيته
ذات يوم اي مدة صاحبه هذا الاسم وقول الكميت رحمه الله
• اليكم ذوي ال النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والبب •
اي اصحاب هذا الاسم وقريب من تاويله تاويل نحو فعله حي زيد
اذ تقديره شخص زيد الحي بحذف الموصوف وهو شخص وهو
عام واقيمت صفته وهو حي مقامه فهو من باب اضافة
العام الى الخاص وانما ذكر لفظ حي تاكيدا ومبالغة في مدلول
الفعل من فاعله اي فعله هو نفسه وهو حي موجود قوله
واذا اضيف الاسم الصحيح والصحيح في اصطلاح النحاة
هنا ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وعد وزيد والملحق به يعني
به ما اخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو و
كرسي واي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث
كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة خف النطق به وان كان
متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو في نفسه
الى ياء المتكلم كسر اخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون
الضم والفتح لمناسبته والياء مفتوحة او ساكنة يعني
اللاحقة للصحيح والملحق به واما اللاحقة لغيرهما
فمفتوحة للساكنين كما يجي واختلف في ياء المتكلم فقال
بعضهم اصلها الفتح وقال بعضهم اصلها السكون هو

قال الرضي وهو اولى لان السكون هو الاصل • ثم قال هذا
وهو على كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا
اذا لم يلزم اجتماع ساكنين • وذلك لعدم الاحتياج الى حركتها
لو قوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدا بها بعد مع كونها
حرف علة • ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا
كقوله تعالى فحق وعيد قوله فان كان اخره اي المضاف
الى الياء الفا ثبتت على اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية
كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومغزاي لان الالف
حقيقة لا تستثقل قبل الياء لتكون كالكسرة قبلها قبله • واما
الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف
مع عدم استثقال الالف بخلاف المقصور فاللبس حاصل من
قبل القلب وبخلاف واو الجمع في مسلموي • لكراهة الواو قبل
الياء فتقتضي القلب لضرورة بخلاف الالف فهو استحساني
قوله وان كان اي اخر الاسم المضاف ياء وذلك في المنقوص
نحو قاضي وفي المثنى والمجموع منصوبين ومجرورين ادغمت
ياء المتكلم نحو قاضي ومسلمي وان كان واوا قلبت ياء وادغمت
وذلك لان قياس لغتهم اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما
قلبت الواو ياء وادغمت اولاهما في الثانية • وانما لم يبقيا
كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام
فقلبت اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضهما
له بسكون الاول • واذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة
بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون
وان كان قبلها ضمة ابدلت كسرة لثقلها لعدم مناسبتها للياء
مع ان الضم قريب من الطرف واخر الكلمة محل التغيير • والتخفيف نحو

نحو مُسْلِمِيَّ في مُسْلِمُونَ قوله **وفتحت اليا للساكنين** يعني اذا كان
قبل يا الضمير الف او ياء ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في
الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جا فيها الاسكان
مع الالف في قراة نافع مَحْيَايْ ومَمَاتِي وذلك اما لان الالف اكثر مدًا
من اخويه الواو والياء فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما
لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف •
وجا في لغة بني يربوع فيها الكسر مع اليا قبلها وذلك لتشبيه
~~اليا قبلها لتشبيه~~ اليا بالها بعد الياء كما في نحو فيه وليديه
ومنه قراة حمزة وما انتم بمصرخيِّ وهو عند النحاة ضعيف •
قوله **واما الاسماء الستة** اي بيان حكمها عند اضافتها الى يا المتكلم
فابي واخي لحذف لاميهما وجوبًا عند الجمهور وكذلك حمي وهني
لان ردها في حال الاضافة الى غير يا المتكلم انما كان لغرض جعلها
اعرابًا والاعراب لا يظهر في المضاف الى يا المتكلم فلا معنى لردها
معها **واجاز المبرد اخيّ وابيّ** برد اللام في الاب والاخ
فقط كما نقل عنه جار الله المصنف وفي الاربعة كلها كما نقل عنه
ابن يعيش وابن مالك قياسًا منه على المضاف الى غير يا المتكلم
ولما ردها الزم اليا لما نقوله في فيّ على الافصح واستشهد بقوله
• وابيّ مالك ذا المجاز بدار ⁂ واجيب بانه يحتمل ان يكون
ابي جمعًا لاب مضافًا الى اليا اذ يقال في اب ابون قال
• وقد بيّنّا بالابينا ⁂ والمذهب لا يثبت بالمحتملات
وتقول حمي وهني بحذف لاميهما بردها وجوبًا اتفاقًا
وفيه ما مر قوله **وتقال فيّ في الاكثر وفمي** يعني اذا اضفت
فمًا الى يا المتكلم فهو فيها الا انه لما جرى العادة فيما
اعرب بالحركات اذا اضيفت الى اليا ان يقتصر من جملة

فيّ في الاحوال الثلاث ° وقياس اصله فُوِيَ كعدى
ثم فُمي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها صح اصل

للتناسب وكان العين هاهنا كالحركة الاعرابية
الواو كالضمة واليا كالكسرة صح اصل

٨

الحركات الثلاث على الكسر لاجل والالف كالفتحة الزمت اليا
في الاحوال الثلاث قبل يا المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة
اعرابية تشبيهًا للكسرة التي ليست باعرابية ولا بنا عند
المص او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضهما
فلما صارت اليا التي هي عين فيّ مشبهة بالاعرابية
وما قبل اليا الاعرابية في الاسماء الستة مكسور كسرت
الفا في فيّ ⁂ وقد يقال فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات
الاضافة قال ⁂ كالحوت لا يرويه شيء يلقمه • يصبح ظمآن وفي
والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميمًا عند
القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا
ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى
تركه ابدًا الميم قوله **فاذا قطعت عن الاضافة قيل اخ
واب وحم وهن وفم** بحذف لاماتها والاعراب على
العينات • مع ابدال الميم من الواو في فم لامتناع حذفه
وابقاه • اما الحذف فلبقا الاسم المتمكن على حرف واحد
ولا يجوز • لان الاعراب انما يدور على اخر الكلمة فلا
يدور على كلمة اخرها اولها • واما الابقاء فلادائه
مفضيًا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف
فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح
قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين **وفتح
الفاء منه افصح منهما** يعني من ضمة وكسرة لانه الاصل
ولا موجب للعدول عنه • وتثليث الفا بنا على ان الواو
التي ابدلت منها الميم تقلب في حال الاضافة الفًا وياءً وواوًا
فيكون الفا في الحالات الثلاث اذن متلتًا لا للاعراب نحوه

تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضًا قوله وجاهم مثل
يد بحذف لامه وحمٌ مهموز اللام ساكن العين ودلو ساكن
العين وعصا بقلب اللام الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها مطلقًا
اي مضافًا ومقطوعًا عن الاضافة هذه خمس والسادس
ان تكون كرشا مهموز اللام محركة العين مطلقا وجاهن
مثل يد محذوف اللام معربًا على العين مطلقًا اي مضافًا ومقطوعًا
وهذه هي اشهر لغاته وثالثة لغاته نسب بدونه مطلقًا
وذكر الرضي رحمه الله من لغات أخ واب ان يكونا محذوفي اللام
مطلقًا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان
واخان والجمع ابون واخون والثانية ان يكون كعصى مطلقًا
والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقًا مع حذف اللام
ولغة مختصة باخ أخو كدلو مطلقًا وزاد من لغات فم
خامسة وسادسة وسابعة فمًا مثلث الفاء مقصورًا
مطلقًا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه أو الميم بدل من
اللام قد مت على العين فيكون قوله فموبهما مثنى فما
وثامنة وتاسعة هما فمٌ مشدد الميم مطلقا مضموم الفا
ومفتوحها وعاشرة وهي اتباع الفاء للميم في حركات
الاعراب نحو هذا فُمٌ ورايت فَمًا ونظرت الى فِمٍ كان
نظر فيها الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك
قوله وذو لا يضاف الى مضمر وذلك لان وضعه للتوصل الى
جعل اسما الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلًا ان يصفوا شخصا
بالذهب فلم يتات لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب فجاوا بذو
واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات و
الاعلام مما لا يقع صفة كالحي لم يتوصل به والى الوصف به
وان كان بعد التوصل صير الوصف هو المضاف دون

دون المضاف اليه وامّا اسما الاجناس التي هي نحو الضرب والذهب
فمي جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل واذا لم
تضف الى مضمر لم يثبت له حكم المضاف الى يا المتكلم لانه صير
ولا يقطع عن الاضافة لما ذكرنا انه ليس مقصودًا بذاته
وانما هو وصلة فلا يحذف المتوصل اليه المقصود قوله
التوابع كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا ذكلما
المبتدا لخبري كان وان واخواتهما
ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت ويدخل في قوله ثان
النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق
المتكرر لان كل منهما ثان للمتبوع كالتابع الاول وقوله
باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج ما عدا التوابع
الخمسة الا خبر المبتدا او ثاني مفعولي ظننت واعطيت
والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدًا مجردًا والتمييز
عن المنصوب كفجرنا الارض عيونًا وقوله من جهة واحدة
قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة
كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر
المبتدا وكذا انتصاب المفعولين الاول من جهة كونه اولهما
وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول
في ضربت زيدًا قايمًا من جهة كونه مفعولا به وانتصاب
الثاني من جهة كونه حالًا وكذا في فجرنا الارض عيونًا انتصاب
الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزًا
قال الرضي ويتنقض هذا الحد بالخبر بعد الخبر نحو زيد
عالم فاضل وعلمت زيدًا فاضلا حليمًا وبالحال بعد الحال
نحو تتبعه مذمومًا مخذولًا وبالمستثنى بعد المستثنى

نحو جاني القوم الا زيدا الا عمرا اذ الثاني في الجميع باعراب
سابقة من جهة واحدة • ولو قال كل ثان باعراب
سابقة لاجل اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول
لم يرد عليه ما ذكرنا **واما العامل في التوابع** فمذهب س ان
العامل في الصفة والتاكيد وعطف البيان هو العامل في
المتبوع • قال الرضي وهو الاولى لان المنسوب الى المتبوع
في قصد المتكلم ليس منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد
الظرافة • وكذلك في جاني العالم زيد وجاني زيد
نفسه فلما انسحب على التابع حكم المتبوع العامل المنسوب
معنى حتى ما ان التابع والمتبوع معا كفرد منسوب اليه
وكان الثاني هو الاول في المعنى • كان الاولى انسحاب
عمل المنسوب اليه عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى وكذلك
مذهب س والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف
ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ورجحه
الرضي لانه قال هذا وستعرف في عطف البيان
انه في الحقيقة هو البدل وقد اختار في عطف البيان ان
العامل فيه هو الاول وكذلك قال س في عطف النسق العامل
فيه هو الاول بواسطة الحرف ورجح هذا الرضي ايضا
وذكر خلافات بين النحاة مع تفصيل ثم قال وفايدة
الخلاف في هذا الكل جواز الوقف على المتبوع دون التابع
عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه
عند من قال العامل في ~~الثاني~~ فيهما هو الاول قوله

النعت تابع يدخل فيه جميع التوابع ويخرج ما
عدا هاد قوله *يدل على معنى في متبوعه* يخرج عنه

ماسواه • قال الرضي قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد
علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم
ليدخل نحو برجل قايم ابوه فيه • ثم قال اما التاكيد المفيد
للاحاطة فيداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاني
القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم قوله *مطلقا*
تصيد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا
فان مجردا دال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيدا
بحال الضرب قال الرضي اقول قد خرج الحال عن الحد
بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقة من جهة
واحدة • قال الرضي ونقول في حد الوصف الخاص
اي التابع هو تابع دال على ذات معنى غير الشمول
في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو
هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حمار
وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله *وفايدته*
تخصيص ومعناه في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل
في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاني رجل صالح كان بوضع
الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قلت
الاشتراك والاحتمال *او توضيح* ومعناه عندهم رفع الاشتراك
الحاصل في المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد العالم والرجل
الفاضل قوله *وقد يكون* لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع
موذنة بان مجيئه لمجرد الثنا او الذم او التاكيد قليل *لمجرد*
الثنا نحو بسم الله الرحمن الرحيم ونحو زيد العالم الفاضل
اذا عرف المخاطب زيدا الا في قبل وصفه *او الذم* نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم وجاني زيد الفاسق الخبيث اذا

عرف المخاطب زيدًا قبل وصفه فهو يكون لهما اذا كان الموصوف
معلومًا عند المخاطب او التاكيد وذلك اذا افاد الموصوف
معنى ذلك الوصف مصرحًا بالضمير بالنص نحو نفخة واحدة
والهين اثنين وقد يكون لمجرد الحنا الترحم نحو انا زيد البائس
الفقير واعلم ان جمهور النحاه شرطوا في الوصف الاشتقاق
لانه لما كان الاكثر في الدلاله على المعنى في المتبوع هو المشتق
توهموه شرطا والمصنف لا يشترطه ويكتفي بكون الوصف
دالًا على معنى في متبوعه مشتقًا او لا فلذلك قال ولا فرق
بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض
المعنى اي للدلاله على معنى في متبوعه عمومًا اي
في جميع استعمالاته كالمنسوب مثل تميمي وصح ذو المضاف
الى اسم الجنس مثل ذي مال فان لهما موصوفًا في جميع المواضع اما
ظاهرًا او مقدرًا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عمومًا
الوصف العام وحده اسم وضع دالًا على معنى على معنى
غير الشمول وما جيء صحيح التبعية لكلها الحصص كالذي
والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم
او خصوصًا يعني به ان يوضع للدلاله على معنى في متبوعه في
بعض استعمالاته وهذه الالفاظ كاي على ما قال المص فانه
انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد كذا للمدح مثل مررت
برجل اي رجل ويشترط اضافته الى مثل الموصوف لفظًا ومعنى
كامثل او معنى فقط نحو مررت لجارية ايما امة وايتما
امة واذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا
زيد اي رجل واسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشاره
فانه اذا موضوع للدلاله على معنى فيه اي في اسم الاشاره مثل

صاحبه ومن الجامد الموضوع للدلالة كالموصول فيه الالف واللام صح

اشاره الى ما ذكره الرضي حيث قال والذي هو عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه كما مر منه

مررت بهذا الرجل اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشاره
نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس
موضوعًا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية
ليس وضعيًا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع ليس وضعًا واسم
الاشاره فانه انما يقع وصفًا للعلم والمضاف الى الضمير المضمر والى
العلم والى اسم الاشاره لان الموصوف اخص او مساو مثل مررت
بزيد هذا قوله وتوصف النكرة بالجمل الخبرية اعلم ان
الجمل ليست لا نكره ولا معرفه لان التعريف والتنكير من عوارض
الذات وليست الجمل ذاتًا فكيف يعرضان لها وانما خص وصف
النكره بالجمل دون المعرفه لمناسبة الجمل للنكره من حيث يصح
تاويلها بالنكره كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب
قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد
انه بمعنى كائن ابوه زيدًا وقد يوصف بالجمل معرف بلام العهد
لا يشير بها الى واحد بعينه كقوله • ولقد امر على اللئيم يسبني
لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف وانما وجب
في الجمل التي هي صلة او صفة لو نها خبريه لانك انما تجيء بالصفه
والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين
بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول
من اتصافهما بمضمون الصفه والصلة فلا يجوز اذًا الا ان
تكون الصفه والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجمل الخبرية
لان غير الخبريه اما انشائيه نحو بعت وطلقت وانت حر
ونحوها او طلبيته كالامر والنهي والاستفهام والتمني و
العرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما

ولما لم يكن خبر المبتدى معرفًا للمبتدى ولا مخصصًا له جاز
كونه انشائيه كما مر في بابه وتبين بهذا كون وجوب كون الجمل
اذا كانت صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف
والموصول وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف
وهو النعت في الحقيقة كقوله • جاوا بمذق هل رايت الذيب قط •
اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالًا نحو لقيت زيدًا
اضربه واقتله اي مقولًا في حقه هذا القول ومفعولًا ثانيًا
في باب ظن نحو وجدت الناس أخبر تقله قوله فيلزم الضمير
انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل ربط بين الموصول
وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصول
والموصوف بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف
تخصص وتعرف وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا قوله
ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور مرفوع المحل فاعل يوصف
اي يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفًا له وهو الكثير كما
في رجل قائم ومضروب وحسن و قد يجعل حال متعلقه اي
متعلق الشي وصفًا لذلك الشي لتنزله منزلة حاله نحو برجل مري
جماره في حصول الفايدة بذلك نحو مررت برجل حسن هذا
مثال الوصف بحال الموصوف وحسن غلامه مثال الوصف بحال
متعلقه فالاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف
في اربعة اشيا من جملة الاشيا العشرة احد تلك الاربعة واحد
من ثلاثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر و ثانيها واحد
من التعريف والتنكير وثالثها واحد من الثلاثة التي هي
الافراد والتثنية والجمع ورابعها واحد من التذكير والتانيث
وانما يتبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى والثاني

اي الوصف بحال المتعلق يتبعه اي الموصوف في اثنين من
جملة الخمسة الاول فقط اعني واحدًا من ثلاثة انواع الاعراب
وواحدًا من التعريف والتنكير وفي البواقي كالفعل الخمسة اي
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث هذا السببي فيها كالفعل
اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردًا او مثنى او مجموعًا
افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرًا او مونثًا طابقه
السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث ومن ثم اي من
جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
بافراد السببي مع ان فاعله مجموع كما حسن تقعد غلمانه وحسن ايضًا
قاعده غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه
وضعف جاني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
ونحو قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضًا جمعًا كقاعدون
لانك ان كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظًا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر قوله والضمير لا يوصف لان المتكلم
والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف
ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل ولم يوصف
الغايب اما لانه مفسر في الاغلب لفظًا فصار بتبعه واضحًا
غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب
واما الحمل على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما ولا يوصف به
لما يجي من ان الموصوف في المعارف يكون اخص او مساويًا
ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له واجاب
الكسائي وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو
العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله
على البدل قوله والموصوف اخص من الصفة اي اعرف منها او

متساوٍ لهما في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان
اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف
الطاري على مدلوليهما الوصفيين متساويان وفي قولك
هذا الرجل لفظة هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان
يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف
الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجي • فعلى هذا
يختص قولهم الموصوف اخص او مساوٍ بالمعرفة فينبغي
ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض
حتى ينبني عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساوٍ
وسيذكر المص ذلك في باب المعرفة والنكرة والمنقول
عن س وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات واما المضاف
الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سوى لانه
يكتسي التعريف منه هذا عند س واما عند المبرد فان تعريف
المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لان المضاف الى المضمر
يوصف ولا يوصف المضمر فلذا الزم المبرد ان تكون الظريف
في رأيت غلام الرجل الظريف بدلا لا صفة ولا يلزم س لما
ذكرنا من مذهبه وانما لم يجز ان يكون اخص من المنعوت
لان الحكمة تقتضي ان يبدى المتكلم بما هو اخص فان اكتفى
به المخاطب فذلك حسبه ولم يحتج الى نعته والا زاد عليه من
النعت ما يزداد المخاطب به معرفة قوله ومن ثم اي من جهة
ان الموصوف اخص او مساوٍ لم يوصف ذو اللام الا بمثله
او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا كقوله
قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا • هلم فان المشرفي الفرائض ••

قال المص سؤال فقيل كان الواجب بناءً على ان الموصوف
اخص او مساوٍ ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين
وذي اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وهو لا يوصف الا بذي
اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا او بهذا
ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله وانما التزم وصف
باب هذا بذي اللام للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما
يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة
فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله
لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو
اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه
والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي
اللام لا بالشي الذي يكتسب التعريف من غيره ثم يكتسب المبهم منه
تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب
بمعنى الضارب قوله ومن ثم اي من جهة ان المراد من وصف
المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف مررت
بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص نوعا دون اخر
كالانسان والفرس والبقر وغيرها وحسن بهذا العالم
العالم لان العالم يختص بنوع من الحيوان فكانك قلت
بهذا الرجل العالم قوله • **العطف تابع** يشمل جميع
التوابع قوله مقصود بالنسبة خرج الوصف وعطف البيان
والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع
وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح
بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت

شيأ بشئ في عمدة الكلام هو المبين والبيان فرعه وكذا
انما يجئ بالتاكيد اما البيان ان المنسوب اليه مقدما هو
المنسوب اليه في الحقيقة لا غير لم يقع غلط ولا مجاز في نسبة
الفعل اليه واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه
غير خاص وبعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او
مفعولا او شبههما ونسبة الاسم اليه ان كان مضافا قوله
مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون
متبوعه قال الرضي رحمه الله تعالى وسنذكر الكلام
عليه في بابه ويذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله
مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف
عليه قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة سياتي
في حروف العطف من قسم الحرف وليس هذا من تمام الحد
بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده نحو قام زيد
وعمرو قوله **واذا عطف على المرفوع المتصل اكد**
بمنفصل وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا
من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر و
الضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك
يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل بتاكيده اي بسببه يحصل له نوع استقلال مثل
ضربت انا وزيد ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد
الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن

ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو
محال فاما ان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا
نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى قوله الا ان يقع فصل
سوا كان قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا المت برحلي
او خيالها الكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا
ولا اباونا فان المعطوف هو اباونا ولا زايدة لتاكيد النفي
ومع الفصل قد يوكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا
فيها هم والغاوون وقد لا يكون يوكد والامران متنا
فلذلك قال فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد وانما
جاز تركه لان طول الكلام قد يغني عن ما هو الواجب
فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراه
والحا فظوا عورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب
بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد
بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا
فصل لكن على قبح لا انهم حضروه اصلا بحيث لا يجوزان
يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور
بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله
واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما لزم لان
اتصال المجرور لجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل
لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور
لا ينفصل من جاره سوا كان ضميرا او ظاهرا فكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
فمن ثم لم يجز اذا عطف المضمر على المجرور الا باعادة الجار

ايضاً نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس
للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولاً ثم يعطف عليه كما عمل
في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سوى كان اسماً
نحو المال بيني وبين زيد او حرفاً مثل مررت بك وبزيد
ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يلتبس انه لم يجلب الا لهذا الغرض
وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك
بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين بالنسبة الى المخاطب
وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا
الغرض فقط فان التبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد
غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز بل لا يجوز لو قام قرينة الا على المقصود
وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً قوله
• فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا • فاذهب فما بك والايام من عجب
واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
ولا دليل فيها اذ الضرورة حاصلة ولا خلاف فيها وبقوله تعالى
تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بانه
غير مرضي قوله **و المعطوف في حكم المعطوف**
عليه يعني ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم الضمير
في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لكونه جملة حالاً منه
او خبراً عنه او صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا
اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب
كون المعطوف كذلك فلذلك ضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها قوله ومن ثم اي ومن جهة انه يجب للمعطوف
ما يثبت للمعطوف عليه لم يجز في ما زيد بقائم او قائماً ولا ذاهب

وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معاً وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا
وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفرداً معرفة وان لم يكن حال المعطوف
في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى
ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفرداً معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا غلام رجل ولا زيد عندي لان
نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فالمعنى ان كونه على ما هو عليه في نفسه شرط
لاثبات ما قبله الحكم فيه ح

عمرو الا الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر معاً على
الاسم والخبر معاً من باب عطف الجملة وذلك لانه لما وجب
لقولك بقائم او قائماً الضمير لكونه خبراً مع كونه مشتقاً
فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو
قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر
الى كونه خبراً او كونه مشتقاً والمعطوف مشتق مثله ولا
ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا ذاهباً عمرو بالنصب فمعلوم
يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل
شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبراً لم يجب لكونه
خبراً فقط اذ خبر المبتدا يتجرد ايضاً عن الضمير اذا كان
جامداً بل بالنظر الى نفسه ايضاً وهو كونه مشتقاً اذ
الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود
ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف
عليه جاز قيامه مقامه قوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب انك تشعر سؤالاً وهو ان يقال اذا
اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب
زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك
يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان
يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب
ان يكون لا يجوز وقد جاز بالاتفاق فاجاب بقوله لانها
فاء السببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا
الذي قاله المص وقال الرضي ما حاصله ان الجمل التي يلزمها
الضمير كخبر المبتدى والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة
اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى اما مطلقاً كالمعطوف

بالفاء وثم لكن مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا دائما
في بعض الاحوال كالمعطوفة بالواو لان الواو لمطلق الجمع
لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق
معنوي بين المضمونين الا ان تعلق المضمون بالمضمون
معنى بعينه فتقول الذي قام وقعدت هند في تلك
الحال زيد والذي تزول الجبال ولا ازول انا والذي
يقوم القيامة ولا تنتبه انت لان الاقتران معلوم من
قرينة الحال فاذا تعلقت الثانية بالاولى هذا التعلق
جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير العائد اكتفاء في
اختها التي هي فيها وكلتاهما سواء كان مضمون الاولى سببا
لمضمون الثانية كما في هيبة الذباب اولا كما تقول مخبرا
عن زيد في جاء زيد غربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس
زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد
وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا القول في خبر المبتدأ نحو زيد
قائم فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا مانع
من جميع هذا قوله واذا عطف على عاملين اي على معموليهما
معناه ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في
الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على
معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرو وبكرا خالد او هذا
عطف متفقي الاعراب وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه
اي عطف مختلفي الاعراب لم يجز وذلك لان حرف العطف كالعامل
ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون
كعامل واحد يعمل عملين نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
او ثلاثة نحو اعلمت زيدا عمرا قائما وبكرا خالدا ركوبا او اكثر نحو اعلم

نحو اعلم

ستوى وقع فصل بين العاطف والمجرور او غيره [illegible]

زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما قوله خلافا للفراء
يعني فانه يجوزه مطلقا قال الرضي وفي هذه الاحالة نظر وذلك
لانه اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل
زيد الى عمرو وبكر خالد لم يجز اجماعا ممن يجوز العطف على
عاملين وممن لم يجوز اما عند من يجوز فللفصل بين
العطف على عاملين الذي هو كالجار وبين المجرور واما
عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وقال الرضي
ايضا اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين
مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور كما
مر والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق س ويخالف الاخفش
قال المص الا في صورة يتقدم فيها المجرور في المعطوف
عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي بالمعطوف
على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وان في الدار زيدا والحجرة عمرا فانه يجوز لان الذي ثبت في
كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو
المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا
يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا
خلاف الاصل فاذا اطرد في صورة معينة دون غيرها لم
يقس عليها قال الرضي لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيص
الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على
عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر بما ذكر الحافظ كما فعل
س والمبرد حتى لا يكون حكما قوله خلافا لس اي لا
يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور فهو
الفراء على نسبه ابن مالك اليه بجواز الجار في كل صورة توهم

اي سواء كان على المعمول الذي استثنى ها المص او على غيرها منه

زيد

العطف على عاملين مختلفين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا
بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات
جزاء سيئة اي وللذين قوله **التوكيد تابع**
يشمل جميع التوابع وقوله **يقرر امر المتبوع** اي ما يتعلق
به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى
يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل
والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون
ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا ومعنى التقرير ههنا ان
يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ
المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد
في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد
وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني
القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة
فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التأكيد يقرر ذلك الامر
والمعنى اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره
فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع
انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او
لظنه به التجوز وقوله **في النسبة او الشمول** بيان للامر
المراد به صفة المتبوع وشأنه كما يقال شأنك في العلو اعظم
من ان يوصف وامري في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب
الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا اليه وفي
باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن
حد التأكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد
وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك

الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه قال المص ليدخل في حد
عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في
النسبة او الشمول واعترض الرضي وقال ان سائر التوابع خرجت
من قوله يقرر امر المتبوع قوله **وهو لفظي ومعنوي فاللفظي**
تكرير لفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها
اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك
فالاسماء كما مثل في الظاهر ومثاله في الضمير المرفوع المتصل ضربت
ضربت كررت العامل لما لم يمكن تكرير الضمير متصلا بدونه وقد جوز
في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير تكرير العامل وهو ان تكرره
منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ
وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل
حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع وتكرره مع عماده نحو بك
بك واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب
المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقول رأيتك اياك ورأيته
اياه لكنهم كما اجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده
بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو لقوة المرفوع
واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه اكثر و
ان كررته مع عماده قلت رأيتك رأيتك وضربك ضربك والافعال
نحو ضرب ضرب زيد والحروف مثل ان ان زيدا قائم ومررت
بزيد بزيد ان كررته مع عماده والمختار ان يعاد الثاني بضمير
معمول الاول الظاهر نحو ان زيدا انه قائم وزيد قائم
في الدار فيها والجمل نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا
ان مع العسر يسرا وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف

مثل الظرف والعامل والمجرور

ومثنى ومجموعا

يغني المقطوع عن التبعية
على التاكيد ولا يوقع
ياحمار سيدا ولا تبعث ياحمار ناصب

بعد قوله لا تحسبن
نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم
خلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض
ولا يقطع قوله ذا المعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه
وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع يعني نفسه وعينه يعمان اي
يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمونث لا
فتغير صيغة المفرد المذكر وضميره في المثنى والمجموع والضمير
فقط للواحد المونث قول نفسه عينه نفسها عينها
انفسهما اعينهما لمثنى المذكر والمونث وقد يقال نفساهما
وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول
اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما حكى في باب المثنى
انفسهم اعينهم للرجال انفسهن اعينهن للنسوة
والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المونث كلاهما
كلتاهما كلانا وكلتانا وكلاكما وكلتاكما والباقي اي كله واجمع الى
ابصع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف
الضمير فقط في كله نحو كله كلها كلهم كلهن وكذا اجمعهم
وان لم يذكره المصنف باختلاف الصيغ في الباقي يعني في اجمع
وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع
وللواحدة جمعا كتعا بتعا بصعا ولجمع المذكر العاقل
اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المونث جمع كتع بتع بصع
عاقلا كان او غيره ويجوز لك اجرى ما للواحدة اعني
جمعا واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه
لا يونث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور
او بالزينبات او بالدور كلها جمعا كتعا بصعا بتعا التاء
منك لها كلها بالجماعة ويجوز ايضا اجراء جميع الجموع الا

جمع مذكر لغير العاقل

جمع مونث
لغير العاقل

باختلاف صيغها وضميرها
فالاولان
وضميرهما

الاجمع المذكر العاقل مجرى جمع المونث نحو بالقصور او بالدور
كلهن جمع كتع بصع بتع قوله ولا يوكد بكل واجمع الا ذو اجزاء
يصح افتراقها حسا يعني به نحو القوم والرجال فان له افرادا يتميز
في الحس بعضها عن بعض او حكما يعني بالذي يصح افتراق
اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار فانه
يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع
فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح
شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى
بعضها كالمجيء والذهاب نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله بخلاف جاءني زيد كله واذا كان الاسم نكرة
لم يوكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة
الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع دون رفع
الاحتمال عن ذات النكرة وانه اي شيء هو اولى به من رفع الاحتمال
الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف
النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تاكيدها الا اذا كانت النكرة
حكما لا محكوما عليه فانه يجوز تاكيدها كقوله عليه السلم فنكاحها
باطل باطل باطل فهو مثل ضرب ضرب زيد والا اذا كان تكرير
لفظ النكرة للتكثير والتفصيل نحو قرات الكتاب سورة سورة
وجاء ربك والملك صفا صفا اذ ليس في الحقيقة تاكيدا اذ
ليس الثاني لتقرير ما سبق فهو خارج من حد التاكيد
المذكور وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار
المقدار موقتا كدرهم ودينار وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس
والعين قال الرضي وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق
الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا الاشتراط لتطابق التاكيد

والموكد تعريفًا وتنكيرًا عندهم حلافا للبصريين واما نحو رحال
ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده
واستشهد الكوفيه بجواز ذلك بقوله
يا ليتني كنت صبيًّا مرضعا ٭ تحملني الذلفاء حولًا اجمعا
وقول الاخر ٭ قد صرت البكرة يومًا اجمعا
وقد يحذف الموكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاني
الذي ضربت نفسه وبعدها الصفة نحو جاني قوم ضربت
كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت
كلهم اجمعين قوله واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس
والعين اكد بمنفصل وذلك لان النفس والعين كثيرًا ما يليان
العامل ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت
عينه فلو لم يوكد معهما اولًا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان
غايبًا او غايبة بالتاكيد نحو زيد جا نفسه وهند جاتني
نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان صاير ها بارزة نحو
ضربتني انت نفسك وان لم يلبس واما كل واجمع فلا يلتبسان
بالفاعل في نحو الكتاب قري كله لان كلا لا يلي العوامل
الظاهرة فلا تقول جاني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت
بكلكم بلى قد استعمل مبتدا لا غير نحو ضربت انت نفسك او
عينك واكتع واخواه اتباع لاجمع فلا تتقدم وذكرها
دونه ضعيف وفي ذكرها وجوه فالبصريون على ما حكى الاندلسي
عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته
قال وهذا يدل على قلته والبعداذيه جعلوا النهاية ابتع
واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري
قدم ابتع على ابصع وتبع المص قال الرضي ولا ادري ما صحته

من نفسه وعينه

والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور
انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتدا باجمع ثم يجي
باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع قوله ٭ البدل
تابع يشمل جميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال وقوله دونه يخرج
عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معًا والمقصود
بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول قال الرضي هذا
قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاني زيد بل عمرو فالمقصود هو الثاني
دون الاول مع انه عطف نسق ٭ اقول وانا لم يظهر لي الان فرق
جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى
عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه هذا قول الرضي
وطول في الرد على النحاة قوله وهو بدل الكل وبدل البعض
وبدل الاشتمال وبدل الغلط هذه اربعة اقسام فالاول اي بدل
الكل مدلوله مدلول الاول قال الرضي فيه تسامح اذ مدلول
قولك اخيك في مررت بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدًا
ونحن نعرف ان اخيك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها
زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما
يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر والثاني اي بدل البعض مدلوله
جزاه اي جزء الاول نحو كرمة زيدًا يده والثالث اي بدل الاشتمال
بينه وبينه اي بين الاول والثاني ملابسة بغيرهما اي بغير الكلية
والبعضية قال الرضي وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط
نحو جاني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدًا اخاه ولا شك في كونهما
من بدل الغلط وسمي بدل الاشتمال لاشتمال الاول على الثاني من حيث كونه دالًا عليه اجمالًا
ومتقاضيًا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان

والمشهور

والرابع

منتظره له فيجي الثاني ملخصا لما اجمل في الاول ومبينا له
اي بدل الغلط ان تقصد اليه اي البدل بعد ان غلطت بغيره معنى بدل الغلط
البدل الذي يكون سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون
البدل هو الغلط ❊ وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر
فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في ذلك قوله ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين ونكرتين ومختلفين فاضرب اربعة احوال البدل في اربعة احوال
المبدل منه تكن ستة عشر ❊ وامثلة الكل بزيد اخيك برجل اخ لك
بزيد اخ لك برجل اخيك ❊ امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له
بزيد راس له برجل راسه ❊ امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له
بزيد علم له برجل علمه ❊ امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار
برجل الحمار ❊ قوله واذا كان نكرة مبدلا من معرفة واذا ابدلت نكرة
بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلا من معرفة فالنعت لتلك النكرة
واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل ❊ وانما اوجبوا وصف
النكرة قالوا لان المبدل منه في حكم الساقط ذكره وان يكون المقصود وهو
البدل انقص بكثير من غير المقصود فوصفوه ليقرب من المعرفة في الاختصاص
مثل بالناصية ناصية كاذبة وقال الرضي قال ابو علي في الحجة وهو لحق
يجوز وصف ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد
من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى
اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي
لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر
انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر
اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت
فان لم تعد النكرة الا ما افاد ~~النكرة لها الا~~ الاول لم يجز لانه يكون

كان لابي علي فقال له جماعة من القراء ... سمي به العود لمن يحطم ... في المثال

لان لا توفي بني العجم والصهيل

ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فايدة فيه قوله
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين هذه قسمة اخرى
مستانفة للابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار
التعريف والتنكير وهي بهذا الاعتبار ستة عشر فامثلة الكل من
الكل المظهر من المظهر بزيد اخيك والمضمر من المضمر وقد تقدم
لفظ الزيدين واخوتك بتقدير ان الزيدين هم اخوتك
لقيتهم اياهم ❊ والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير
ان زيدا اخوك ❊ والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا
والاخ هو زيد ❊ وامثلة البعض نحو قطعت زيدا يده ❊ والمضمر
من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها ❊ والمضمر من
المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها ❊ والمظهر
من المضمر نحو زيد قطعته يده ❊ وامثلة الاشتمال كرهت زيدا
جهله وابغضته اياه ❊ والمضمر من المظهر كرهت جهله زيد
زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته
جهله ❊ وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته ❊ والمضمر من المضمر
نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة ❊ والمضمر من المظهر
كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة ❊ والمظهر من المضمر
زيدا كرهته الدابة ❊ ولا بد في بدل ~~الغلط~~ البعض والاشتمال
اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما
بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بل يجوز على قلة ترك الضمير
اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط كقوله تعالى
قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملأوا الاخدود
نارا قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل عند غير الاخفش
من النحاة فلا يجيزون نحو بي المسكين مررت وعليك الكريم

والمضمر من المضمر ... زيدا ...

المعول عليه وامّا بدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز اتفاقًا
قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم
يجز بزيد رجل وافاده بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك
ظاهرة لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول وامّا
بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد
الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان
البدل انقص في التعريف من الاول مع انه هو المقصود والانقص
لا يجيز ذلك قال الرضي وهو قوي لان الثاني يفيده ما لم يفده
الاول وهو صفة المسكنة بل يكفي كون الثاني مشتملا على ما لم
يفده الاول وفي المثالين المذكورين وان كان الاول اعرف
لا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول بدليل جواز
بزيد رجل عاقل ولا نسلم انه المقصود فقط كما مر قوله الا من الغايب
فيجوز عند الجميع في كل الابدال الا في بعض ابدال الظاهر
من المضمر نحو ضربته زيدًا لان ضمير الغايب ليس في
التعريف كاخويه بل هو انقص منهما واذا البدل مما تضمن
معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل
نحو من لقيت ازيدًا ام عمرًا ليبين انه بدل من متضمن الاستفهام
وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول
كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثامًا يضاعف له العذاب وكقوله
الشاعر ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرهًا او تجي طايعًا

قوله عطف البيان تابع عم جميع التوابع وقوله غير
صفة اخرج الصفة بلفظها لانها توضح متبوعها فلم تخرج بقوله
يوضح متبوعه ولم يخرج به التاكيد لانه لا يوضح الموكد بل يحقق اصل
نسبته او شمول النسبة لاجزايه وعدم ايضاح المتبوع

لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في
حكم الطرح وحكم المعدوم قال الرضي رحمه الله والاولى ان
يحد بهذا الحد الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان
كما ذكرنا ونحد بدل الغلط بما يحد به المص مطلق البدل مثل
اقسم بالله ابو حفص عمر وفصل اي عطف البيان من البدل لفظًا
اي ما تقدم في الحد فصل معنوي واللفظي في مثل انا ابن التارك البكري بشر
فانك لو جعلته بدلا لكان من باب الضارب زيد لان المبدل منه في
حكم الطرح وهو ممتنع عند غير الفرا كما مر في باب الاضافة
بخلاف ما اذا جعلته عطف بيان لان الاول فيه ليس في حكم
الطرح وجواب الرضي بمنع كون الاول في حكم الطرح في
البدل قال المص انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في
غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز الحارث
لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيدٌ وزيدًا
ولو جعل بدلا لوجب الضم قال الرضي وقد ذكرت ما عليه في
باب البدل **فايده** ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه
ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف
عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه
وخصلة من خصال زيد جوده وكذا الكثير من زيد يده اي
كثرت عضوًا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم
المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى
مقامه في نحو ما جاني الا زيد وهذا اخر المعربات
من الاسما والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله وسلم

**تم الجزء الاول من كتاب التقريب وهذا شروع
في الجزء الثاني ومن الله نستمد الاعانة والتمام**

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أثق

قوله **المبني** على ضربين **ما ناسب مبني الاصل** اي الحرف او الماضي او الامر بوجه من الوجوه التي ستذكر عند ذكر كل واحد منها فبني هذا الضرب مع وجدان مقتضى الاعراب **او وقع غير مركب** هذا الضرب الثاني فبناهذا الفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسما المعدوده كواحد اثنان ثلاثه والف با تا ثا او زيد عمرو بكر قال المص لا يقصد الحد بلفظه أو لانها المجرد احد التبيين هاهنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قوله **والقابه** اي القاب حركات اواخره وسكونها **ضم وفتح وكسر ووقف** هي القاب مطلق الحركات وحدها سوى كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه محرك بالضم ٥ والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البنا وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع ٥ واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله **وهي المضمرات واسما الاشاره والموصولات والمركبات والكنايات واسما الافعال والاصوات وبعض الظروف** حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البنا لان اصل الاسما الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما للبنا على الحركة لان اصل البنا السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركه واخرى للحركه المعينة لما اختيرت دون الباقيتين قوله **المضمر** انما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف لوضع بعضها على حرف احد

على ما قيل كالتا في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا ونحن وانتما وهما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغايب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم منه معناه الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسما توارد المعاني المختلفه على صيغة واحده والمضمرات مستغنيات باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله **ما وضع لمتكلم** اي متكلم به اي ليفيد كون اللافظ به معبرا عن نفسه **او مخاطب** اي مخاطب به اي ليفيد ان المخاطب به معبر عنه **او غايب متقدم ذكره** لا كالاسما الظاهره فانها وضعت للغايب لا باعتبار تقدم ذكره بخلاف نحو هو وهي فان هذا الاعتبار ملحوظ اليه في وضعها ثم اخذ يفصل تقدم ذكر الغايب فقال **لفظا** اي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سوى كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاني زيد وبكر فضربته اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينه ان يكون للابعد نحو جاني عالم وجاهل فاكرمته **او معنى** والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شي غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضربت مثل معنى الفاعليه المقتضي كون الفاعل

قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتدا المقتضي لكون المبتدا
قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على
الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا
وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر للضمير متصل بذلك الفعل
نحو قوله هذا سراقة للقران يدرسه او منفصل عنه
نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله تعالى بل هو شر لهم
وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اي الى السفه وكسياق
الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه
لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية
او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل
على توارى الشمس وكقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ
النزول في ليلة القدر مع انها في شهر رمضان دليل على ان
المنزل هو القران مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل
فيه القران مع قوله ونحو هذا او حكما والتقدم الحكمي
ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه
على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما
على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى
وضع ضمير الغايب وانما يقتضي ضمير الغايب تقدم المفسر
عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما
يعود عليه فان ذكرته ولم تقدم مفسره بقي مبهما منكرا
لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف
وضعه **فان قلت** فاي شي الحامل لهم على مخالفة وضعه بتاخير
مفسره عنه **قلت** قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر
بان يذكر اولا شيا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور

على المراد به ثم تفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون
ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا
والتفصيل ثانيا فيكون اكد وهذا هو الضمير في نحو
نعم رجلا وتاسا مثلا وربه رجلا وقرب منه ضمير ليس
منه مفسره نحو مررت به بزيد اذ لم يوت بالبدل
الا للتفسير وقرب منهما ضمير الشان والقصة قوله
وهو اي الضمير متصل ومنفصل فالمنفصل ~~مستقل~~ المستقل بنفسه
اي الذي لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله تكون كالتتمة لها بل هو
كالظاهر سوا انفصل عن عامله نحو ان لا نعبد الا اياه
او اتصل به نحو ما انت منطلقا عند الحجازية وذلك لانه
يكون استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم
انت منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم ينفصل عنه والمتصل
غير المستقل اي ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك
العامل وكبعض حروفه قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور
لانه قايم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده او له
وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فالمرفوع متصل والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل وانما لم
يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير
لعامله يعني يجي العامل اولا ثم يجي الضمير بعده على وجه لا يمكن
الفصل بينهما والمجرور كذلك فذلك اي الحاصل باعتبار هذا
التقسيم خمسة انواع لان المرفوع اثنان والمنصوب اثنان
والمجرور واحد وكل واحد من هذه الانواع الخمسة
تكون له ثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان
يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلاثة

وكل ضارت تسعة او مجموع دا او مثنى امّا ان يكون لمفرد
وجد من التسعة امّا ان تكون لمذكر او مونث فصار للمتكلم
ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة وصغوا المتكلم
لعضين بدلالة على الستة المعاني وللمخاطب خمسة وللغايب
خمسة قوله الاول اي المرفوع المتصل ضربت وضربت وضربنا
وضربنا للمتكلم وضربتَ وضربتِ وضربتُما وضربتما وضربتما
مشتركا بين المذكرين والمونثتين وضربتم وضربتم وضربتنّ
وضربتنّ للمخاطب وزيد ضرب وضرب وهند ضربت وضربت
والزيدان او الهندان ضربا وضربا والزيدون ضربوا وضربوا
الى الهندات ضربن وضربنا للغايب والثاني اي المرفوع المنفصل
انا ونحن للمتكلم انتَ انتِ انتما للمذكرين والمونثتين انتم انتن
للمخاطب هو هي هما للمذكرين والمونثتين هم الى هنّ للغايب و
الثالث اي المنصوب المتصل ضربني ضربنا للمتكلم ضربكَ ضربكِ
ضربكما للمذكرين والمونثتين ضربكم ضربكن للمخاطب ضربه
ضربها ضربهما للمذكرين والمونثتين ضربهم الى ضربهنّ
للغايب والرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا للمتكلم
اياكَ اياكِ اياكما للمذكرين والمونثتين اياكما اياكم اياكن
للمخاطب اياه اياها اياهما للمذكرين والمونثتين اياهم
الى اياهن للغايب والخامس اي المجرور المتصل غلامي ولي
غلامنا ولنا للمتكلم غلامكَ ولكَ غلامكِ ولكِ غلامكما ولكما
للمذكرين والمونثتين غلامكم ولكم غلامكنّ ولكنّ في المخاطب
غلامه وله غلامها ولها غلامهما ولهما للمذكرين والمونثتين غلامهم
ولهم الى غلامهن ولهنّ في الغايب فصار المجموع في كل نوع
كلمة لثمانية عشر معنى والضمير في انا هو الهمزة والنون المفتوحة

عند البصريين والالف يوتى به بعد النون في حالة الوقف لبيان
الفتح لئلا يسكن فيشتبه بان الحرفية فلهذا تكتب بالالف لان
الخط مبني على الوقف والابتدا ومذهب الكوفيين ان الالف بعد
النون من نفس الكلمة وسقوطه في الغالب الوصل في الاغلب
مع فتح النون او سكونه ومعاقبتها الها السكت له وقفا لبيان
على زيادته ولكونه لبيان الحركة وقفا واما انت الى انتن فالضمير
عند البصريين ان وبينوا المخاطبين بتا حرفية بعد ان كالاسمية
في اللفظ وفي التصرف وقال بعضهم ان التا الضمير المرفوع هو
التا المتصرفة كانت متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان
لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك
واخواته ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا
لضمير متصل فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي التي تلي ايا وايا عماد لها
قال الرضي وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين
وقال س والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو
ايا الا ان س قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع
اليه في التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا وقال الخليل
والاخفش والمازني ما يتصل به اسما أضيف اليها ايا لقولهم
اياه وايا الشواب قال الرضي وهو ضعيف لان الضماير لا تضاف
قوله فالمرفوع المتصل خاصة اي دون المنصوب والمجرور
لانهما فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا
في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار ان يستتر الفاعل
لان الفاعل وخاصة الضمير ولاسيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا
بلفظ الفعل عنه في الماضي للغايب والغايبة لانه لما كان مفسر
الغايب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب

ارادوا ان تكون ضماير الغيب احضر من ضميريهما لحذفوا اللفظ
في المفرد اذ لا احضر من المحذوف قوله **وفي المضارع للمتكلم مطلقا**
سوا كان مفردًا او غيره مذكرًا او مونثًا وهو في افعل ونفعل
والمخاطب وهو تفعل لانه وان
لا شعار نجري في المضارع بالفاعل
كان محتملا للمخاطب والغايبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجرا المفرد
المضارع مجرى واحدًا في عدم ابراز ضميرها **والغايب**
و لان يفعل نص في المفرد الغايب فلم يحتاجوا له الى ابراز ضمير
والغايبة لما تقدم في المخاطب ولان تقدم ذكره يدل عليه **واما** افعل
امرًا او لا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي
ماخوذان من المضارع قوله **وفي الصفة مطلقا** وانما لم يبرزوها
فيها لانها غير عريقة في اقتضا الفاعل بل اقتضاوها له لمشابهة الفعل
فلم يظهروا فيها ضمير الفاعل وكذا اسما الافعال والظروف على ما يجي بعد
اعلم ان الضمير اصل
قوله **ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل**
الضماير المتصل المستتر لانه احضر ثم المتصل عند تعذر الاتصال
وذلك اي تعذر الاتصال **بالتقدم على عامله** لان المتصل هو الذي كالجز
الاخير من عامله ولا يكون المقدم الا منصوبا **او بالفصل لغرض**
لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعًا اما تاكيدًا
نحو اسكن انت وزوجك ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكرك
لقيت زيدًا اياه او عطف نسق نحو جاني زيد وانت ولا يقع الضمير
وصفًا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك
وما ضرب الا انا واما قوله
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا • ان لا يجاورنا الاك ديار •
فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله انما نحن كانا يوم
قري انما نقتل ايانا ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت او

اسم موضع

٩٧
اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول
كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدًا اباك واعطيت
زيدًا عمرًا قلت الذى علمت زيدًا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا
اياه عمرو قوله **او بالحذف** اي حذف العامل نحو اياك والشر وبا
و با اياك وان انت جيتني اكرمتك لانه انما يتصل بعامله ولا
عامل قوله **او بكون العامل معنويا** اي الابتدا العامل في المبتدا
والخبر عند البصريين اذ المعنوي معدوم في اللفظ ومن قال
المبتدا والخبر مترافعان قال لان كل واحد منهما اسم وليس الاسم
في اقتضا المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف الاسم
والاصل في الضمير المتصل ان يتصل بالفعل لان المتصل كالجز الاخر
من الكلمة التي تليها وكونه كالجز للكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية
له بالاصالة ومن حيث الطبع والذات والفعل كذلك والخبر قد
يكون جملة وليس المرفوع ايضا من لوازمها قوله **او حرفا والضمير
مرفوع** وذلك اما ما الحجازية الرافعة لاسمها وليست ايضا كالفعل
في طلب المرفوع لانه حرف نفي ودخوله على الفعل اولى **واما**
إنّ واخواتها والاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها
لما عرفت من انه لا يجوز تقديم اخبارها على اسمايها وقوله
والضمير مرفوع لانه اذا كان منصوبا وجب اتصاله
بالحرف نحو انك قايم وانك في الدار ولا تقول ان في
الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال
به واجب مع الامكان الا ان يكون العامل مما وجب
انفصاله عن المنصوب وضعا نحو ما زيد اياك قوله **او بكونه**
اي الضمير **مسندًا اليه صفة** اي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة قال الرضي ليبق الضمير المسند اليه بل هو تاكيد للضمير

ووجه الحمد وذلك ... فيما كان في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك

المسند اليه الضمير المستتر فيهما كما في اسكن انت وزوجك الجنة
لانك تقول مطرداً انحن الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندات
ضاربا هما هما وقد علمت معنى نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه وقوله
صفة اما الفعل فقد اتفقوا على انه لا يجب تاكيد ضميره البس اولم يلبس
لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط وهي انت
وهند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك و
الهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد
حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له
غيبة وخطابا وتكلما قوله **جرت على غير من هي له**
يعني بالجري ان تكون نعتاً نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا
نحو جئتماني وجاءني زيد ضاربيه انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد
او خبراً نحو زيد هند ضاربها هو وانما وجب ابراز الضمير لانه
اذا اتفق من جرت عليه الصفة ومن هي له في الافراد او في عينه اعني
التثنية والجمع وفي التذكير او في عدمه اي التانيث واختلفا ايضا في
الغيبة والخطاب والتكلم فان اللبس حاصل هاهنا ويرتفع بابراز
الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربهما نحن والزيدون
نحن ضاربوهم ولقول المونث هند انا ضاربتها فلما رفع الابيات
بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في
صور الصفة الثلاث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا
كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد
بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته كما قال
وان امرءاً اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق
قال الرضي رحمه الله ولا تبعد في مذهبهم قوله **نحو اياك ضربت** مثال

التقدم **وما ضربك الا انا** مثال الغرض **واياك والشر** مثال الحذف
وانا زيد مثال العامل المعنوي **وما انت قائما** مثال الحرف **وهند زيد
ضاربته هي** مثال الصفة الجارية على غير من هي له قوله **واذا اجتمع
ضميران** بعد عامل وليس الثاني تابعا فان كان الثاني تابعا فلا بد من
اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت ورايتك اياك لان التابع ليس من
مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه **وليس احدهما
مرفوعا** لانه ان كان مرفوعا وجب تقدمه واتصال الثاني سوى
كان الثاني اعرف او لا لان المرفوع كجزء الفعل قوله **فان كان احدهما
اعرف وقدمته** اي قدمت الاعرف **فلك الخيار في الثاني** ان
شئت وصلته وان شئت فصلته وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف
منه بسبب كونه اعرف فلا عصا على الثاني بتعلقه بما هو اشرف
منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل
الاول فصل لبس اتصاله كاتصال المرفوع هذا عند غير س ويجب
الانفصال عند س **نحو اعطيتكه وضربتكه** ومعطيكها ونحو اعطيتك
اياه وضربيك اياك ومعطيك اياها وكذا خلتكه وخلتك
اياه **والا** انفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت قوله
والا اي والا يكن احدهما اعرف بل تساويا وان كان
احدهما اعرف بل تساويا وليس بمتقدم **فهو** اي الثاني
منفصل وجوبا هذا عند س حيث كان الثاني اعرف من
الاول وانما لم يسمع الاتصال في الثاني لان الثاني اشرف من
الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه
وحكى س عن النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك
واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب ووضعوا
الحروف غير موضعها واما حيث تساويا فنقول انكانا غائبين

اي الاطلاقات

والمتصل لا ينفصل بعد الفعل

نحو اعطاهوكها واعطاهاه قال س جاز الانفصال وهو
عربي ولكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني
وان لم يكونا غايبين فالمبرد بجيز اتصال الثاني وتبحيد
قياسا على الغايبين ومنعه س وانما كان الانفصال ههنا
ايضا اولى لانه يأنف الثاني من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته
ذ بوله وانما جاز ذلك في الغايبين لرجوع كل منهما الى غير ما يرجع
اليه الاخر بخلاف المتكلمين والمخاطبين اذ يستقبح اجتماع المثلين
لفظا ومعنى مثل اعطيته اياك واياه وقد عرفت ان اتصال الغايب
بمثله متفق على جوازه ففي الاطلاق تسامح قوله والمختار في
كان واخواتها الانفصال انما كان المختار الانفصال
في خبر كان واخواتها لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا
حتى يكون كالجزء من الفعل اذ الفاعل مصوف الحمل قال عمر بن ابي
ربيعه لان كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول ولكنه كثير
قال ابو الاسود فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها
قوله والاكثر لولاك الى اخرها اي لولا انت او انتما او انتم
او انتن او انا او نحن او هو او هي او هما او هم او هن يعني
ان الاكثر ان يأتي بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل
لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرفوع بلولا على الخلاف
فيجب على الاوجه الثلاثة الانفصال وكذلك الاولى ان يجي
بعد عسى ضمير مرفوع نحو عسيت وعسينا الى اخرها وهو
متعين لانه فعل وما بعده فاعل وقد جا بعد لولا ضمير مشترك
بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطأ
والصحيح ورود وان كان قليلا نحو لولاك قال

لولاك هذا العام لم احجج وقال وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي
والضمير عند س مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة قال ويصح
ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ليس لها مع غيرها يعني لا يستنكر ان
نصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غيره
غير عاملة بل حرف يبتدأ بعدها ومثل ذلك بلدن
فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها
كما يجي قال الرضي وفي قوله نظر وذلك لان الجار اذا لم يكن
زايدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في
نحو لولاك لم افعل ظاهرا ولا يصح تقديره وعند الاخفش
والفراء ان الضمير بعدها ضمير المجرور ناب عن المرفوع كما ناب
المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وكذلك جا
بعد عسى الضمير الموضوع للنصب نحو عساك وفيه ثلاثة
مذاهب قال س عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان
معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا
حملت على لعل في اسمه فنصبته به وبقي خبره على الاكثر مقترنا
بان كما كان مقتضاه في الاصل فعلى مذهب س عسى
مغير عن اصله والضماير جارية على القياس تبعا لتغيير
عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصبه الاسم
ورفع الخبر مخصوص بكون الاسم ضميرا فلا يقال عسى زيدا
ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق
نون الوقاية في عساني قال
ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني
لان هذه النون لم تلحق اليا بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة به
وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضماير المنصوبة بعدها

قايمه مقام المرفوع اسما لعسى ونولك وان تفعل او تفعل منصوب المحل
خبرًا لها • والمذهب الثالث للمبرد وفيه وجهان صعفهما الاول
قوله الى اخرها اي بابي لولا وعسى واخرها لولاهن وعساهن
يعني يوصل الضمير الموضوع للنصب بهما قوله ونون الوقايه مع
اليا انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل يا المتكلم يجب
كسره كما مر في باب الاضافه ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسره
هي اصل علامات الجر كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال
علامة الجر مبالغة في الفرار من الجر ودخولها في نحو اعطاني واعطني
اما طردًا للباب او لكون الكسر مقدرًا على الالف واليا كما في عصي
وقاضي لولا النون ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني
ونون التاكيد نحو يضربنّني ومع ضمير المرفوع المتحرك
نحو ضربتني وضربنني وانما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد
والضماير المذكوره كجزء الفعل ونون الوقايه مع اليا لازمة
في الماضي سوا اتصل بها به ضمير الفاعل نحو ضربتني او لا نحو
ضربني قوله ومع المضارع عريًا عن نون الاعراب
والذي فيه النون من المضارع الامثله الخمسه يفعلان
وتفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثله سوى
كان فيه نون الضمير نحو يضربنني ونون التاكيد الخفيفه والثقيله
او لا قوله وانت مع النون اي نون الاعراب مخير فالحذف
كراهة اجتماع النونين وانما جاز قيام نون الاعراب مقام
نون الوقايه دون نون الضمير ونوني التاكيد لان الاجتماع
المثلين في الكل حاصلًا لان نون الاعراب لا معنى له كنون
الوقايه اذ اعراب الفعل ليس لمعنى عند البصريين كما يجي في
قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون التاكيد وقد

تدغم نون الاعراب في نون الوقايه فعلى هذا يجوز مع نون
الاعراب في نون الوقايه فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب
ثلاثه اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب في نون
الوقايه واثباتهما بلا ادغام وهو قري في قوله تعالى اتحاجونني
على الثلاثه وكذلك انت مخير مع لدن وقال الرضي حذف نون
الوقايه من لدن لا يجوز عند س والزجاج الاضروره وعند
غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف ضروره لثبوته في السبع وعلى كل حال
كان يحق لدن ان يذكره المص اما مع الماضي واما مع ليت ومن وعن
لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراء حملتهما على ما قالا
والحاق النون في لدن وان لم يكن فعلًا للمحافظة على سكون النون
اللازم وكذلك انت مخير مع ان واخواتها يعني بها ان وان وكان ولكن
وانما جاز الحاق النون بها لمشابهتها للفعل كما يجي واما حذفها
فلان الالحاق للمشابهه لا بالاصاله ولاجتماع الامثال وكثرة الاستعمال
وقوله مخير خبر انت قوله ولحا در في ليت قال الرضي المشهور
في ليت ان حذف نون الوقايه فيه لا يجوز الا لضروره الشعر
لا في السعه كذلك قال س وغيره قال ؎
كمنية جابر اذ قال ليتي • اصادفه وافقد بعض مالي ؎
ومن وعن وقد وقط كذلك قال الجزولي ان الاثبات
فيها هو الاشهر وعند س الحذف في هذه الكلم ضروره
لا يجوز الا في الشعر قال ؎
ايها السايل عنهم وعني • لست من قيس ولا قيس مني ؎ وقال
قدني من نصر الخبيبين قدي ؎ وانما الحق النون في هذه الكلم
للمحافظه على السكون اللازم قوله وعكسها لعل اي حذفها
معها اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهه للنون قريبة

منها في المخرج وليس من الاولى والاخير بين الاحرف واحد
ولان من لغاتها العين قوله **ويتوسط بين المبتدا والخبر**
وبعدها اي بعد دخول
قبل العوامل نحو زيد هو المنطلق
عوامل المبتدى والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم
وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو
المنطلق وباب كان نحو كنت انت الرقيب عليهم قوله **صيغة**
مرفوع منفصل ولم يقل ضمير لانه اختلف فيه كما يجي هل هو
ضمير او لا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع **مطابق للمبتدا**
اي في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والخطاب والتكلم
نحو اني انا الله وانه هو الغفور الرحيم وانك انت الغفور قوله
يسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين **ليفصل بين كونه**
اي كون ما بعده **خبرا او نعتا** لانه اذا قلت زيد المنطلق
جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجيء
بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة فكان القياس ان لا يجي
الا بعد الاسم الخالي من النواسخ او الداخل عليه فعل القلب بشرط
كونه معرفة وكونه غير ضمير وكون خبره ذا لام لكنه اتسع فيه فادخل
حيث لا التباس به وبدونه ايضا كما يقول الذي هو النصيحة وكذا
يقول كان زيد هو القايم وما زيد هو القايم ولا لبس لمخالفته الاعراب
وادخل ايضا مع كون الاول ضميرا نحو اني انا الغفور الرحيم ولا
لبس لان المضمر لا يوصف قوله **وشرطه ان يكون الخبر معرفة**
اي ذا لام لانه اذا كان كذلك افاد الحصر المفيد التاكيد وفي
ذلك تاكيد المبتدا بالفصل **او افعل من كذا** لمشابهته لذي
اللام ووجه مشابهته له ان مخصصه حرف تقتضيها افعل
التفضيل معنى اعني من فهي ملتبسة به ومتحدة معه كما مخصص

١٠١

ذي اللام حرف متحد معه اعني اللام ولكون من التفضيلية كلام
التعريف لا يجتمعان كما يجي في بابه فلا تقول الافضل من زيد نحو
كان زيد هو الفاضل افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل
الاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت
ملغاة وقال بعض البصريين انه حرف استكانت الحلول الاسم
من الاعراب لفظا ومحلا ولانه قد طرا عليه معنى الحرف وهو
افادة معنى في غيره قوله **وبعض العرب يجعلونه مبتدا ما**
بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت
وما الحجازية وعليه ما نقل عن غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون
وانا اقول بالرفع قوله **ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب** وانما كان
غايبا لان المراد به الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود
اليه اما مذكرا وهو الغالب الاغلب او مونثا وهو لحتاد
تانيثه لرجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مونث
لقصد المطابقة لا انه راجع الى ذلك المونث كقوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار والشرط ان لا يكون المونث في الجملة
فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة
فلا يختار انما كان القران معجزة لان المونث مشبه بالفضلات
وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤول
عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه
سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسال ما الشان والقصة
فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا ولهذا **يسمى ضمير الشان**
يفسر بالجملة بعده التي هي خبره فمن ثم تليه بلا فصل في تجرد
من ضمير الامر المستبهم عنه تقديرا بالمفرد فتقول هو
الدهر حتى لا يبقى على طرفه باقية قال ابو الطيب

عامه وبما قلبه حتى انت ممن افارق ه

والقصد بعد الابهام ثم
هو التبيين حتى ما تاتى الجرايق رحمه
التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان قوله ويكون منفصلا وذلك
اذا كان مبتدا او اسم ما ومتصلا منصوبا بان ذا في بابي
ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا اي بابي كان وكاد
وهو معنى قوله مستترا او بارزا على حسب العوامل مثل
هو زيد قايم وكان زيد قايم وحذفه منصوبا ضعيف لعدم
الدلالة عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا حذف
المبتدا ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا
مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة
الكلام عليه نحو قوله شعر
ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب
وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء
وذلك الدليل على ان نواسخ الاسم المبتدا لا تدخل على كلم
المجازاة لما مر في باب المبتدا واما المرفوع فلا يجوز
حذفه لا ضعيفا ولا قويا قوله الا مع ان المفتوحة اذا
خففت والغيبة ظاهرا فانه اي تقدير ضمير الشان
لازم وذلك ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط
بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولا
لاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي
هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي
بينهما لا ارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف
موصول وهي مع صلتها في تقدير مفرد هو المصدر
اذ هي حرف مصدرية فكان ان وجدها بعض حروف
ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست

الاولى الحمام وحذفه لا يجوز الا منصوبا على ضعف

سعد بر المفرد قال الرضي هذا هو المشهور من مذهب القوم
وقد اجاز س ان يكون الالغا فيها كالالغا في المكسورة
اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فتكون كالمصدرية
هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا
ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد قوله اسما الاشارة
اعلم انما بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف
وهو الاشارة لانها معنا من المعاني تدخل الكلم
كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذلك الفرس
بعد وضعهما فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها
كالاستفهام وغيره لان الحرف هو الدال على معنى في غيره
فصارت اسما الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل بنيت لاحتياجها
الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف
نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره قوله ما وضع لمشار اليه
اي اشارة حسية بالجوارح والاعضا فيخرج غيره من الاسما
كالمضمرات والاسما الغايبة نحو زيد وعمرو والرجل لانها للمشار
اليه اشارة عقلية ذهنية ولم يحتج ان نقول اشارة حسية لان
مطلق الاشارة حقيقة في الحسية لا في الذهنية فعلى هذا الاصل
ان لا يشار باسما الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب
او بعيد فان اشير الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة
فلتصييره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه
ومشاهدته نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قوله وهي
خمسة مفرد مذكر ومثناه ومفرد مونث ومثناه و
مجموعهما ذا للمذكر وهو ثلاثي عند البصريين وضعا على الراجح
تحذفت لامه اعتباطا كما في يد ودم او ذوي تحذفت عينه

جمع

الراجح ن

او لاهيه ولمثناه ذان في الرفع وذين في النصب والجر
قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد و
الجمع وذان صيغة مرتجلة للرفع غير مبنية على واحده والا قيل
ذيان وذين صيغة اخرى للنصب والجر قال بعضهم انه معرب
لاختلاف آخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحد منهما
صيغة مستانفة خلاف الظاهر والبحث في اللذان واللذين كما
في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال
الثلاثة وعليه حمل قوله تعالى ان هذان وللمونث تا بقلب
الذال تاء وتي بقلب الالف ايضا من تا ياء فيجمع بين التاء والياء لان
الياء والتاء قد يكونان للتانيث نحو ضاربه وتضربين وته
وذه بقلب الياء من تي وذي هاء لان الهاء تكون عوضا من
علامة التانيث التي هي التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها
وان كان في الوصل وتكسر الهاء باختلاس واشباع نحو ذه وته وذهي
وتهي تشبيها بها الضمير والاشباع اكثر ويسكنان في الوقف
وذي بقلب الالف ياء لما ذكرنا من ذا كالتي من الذي وذي من
ذا كهي من هو ولا نقول ان التاء والياء هاهنا علامة للتانيث بل
نقول تخصص ابدالهما بالمونث دون المذكر لانهما يكونان في بعض
المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاءها
ليست علامة التانيث ولمثناه اي المونث تان وتين على
الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اي المذكر والمونث
اولا عاقلا كان او غيره قال والعيش بعد اولئك الايام
مدا وقد يكون بنون مكسورا ويكون التنوين للتنكير مع ان
اولاء معرفة فيكون فائدته البعد حتى يصير المشار اليهم
كالمنكورين كما في ذلك وقصرا وحينئذ يكتب بالياء لان الاصل

الاصل لحمل على اليا لاستثقال الكتابة تعقيلين الكلمة الضمة في اولها
والواو في آخرها وقد تبدل الهمزة الاولى هاء فيقال هلاء وقد تضم
الهمزة الاخيرة نحو اولاءُ وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو اولا على وزن
طومار واما قولهم هولا على وزن تراب فليس بلغة بل هو
تخفيف هؤلاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا ساكنة قوله
ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها وانما كثر دخولها فيها لان عرض
اسماء الاشارة في اصل الوضع ما يقترن بها من اشارة المتكلم باليد
او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء في اولها بحروف تنبه بها
المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير من
الاشياء الحاضرة فلا جرم لم تكن يقترن بها الا فيما يمكن مشاهدته
والصادة في الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب ولذلك
قالوا لا تجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب
اي الحرف الدال على احوال المخاطبين بها من افراد وفرعيه
وتذكير وفرعه قال الرضي ما معناه لما كان المراد منه بيان
من المخاطب باسم الاشارة وهذا هو معنى الحرف اعني افادة
معنى في غيره انخلع عنه لباس الاسمية وصار حرفا ويويد
ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان
اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك وبك قوله وهي خمسة
كما مر في خمسة الفاظ الخطاب مفرد مذكر ومفرد مونث
ومثناهما ومجموعهما فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك
ذاكِ ذاكما ذاكم الى آخره وذلك ذلكِ ذلكما ذلكم
الى ذلكن وكذلك البواقي على هذا القياس قوله ويقال ذا للقريب
لما رأى المصنف كثرة استعمال ذا القريب من اسماء الاشارة موضع
ذي البعد منها لضرب من التاويل خالجه الشك في اختصاص بعضها

بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يا حداه مذهبًا ولم نقطع به بل الحالة
على غيره فقال ويقال معنى لم يتحقق ذلك عندي قال الرضي
واقول انا لا ادري بينهم خلافًا في اختصاص بعضها بالقريب
وبعضها بالبعيد قوله ذا للقريب اي اسما الاشاره المجرده
عن اللام والكاف للقريب لان وضع الاسما الاشاره للحضور
والقرب لانها للمشار اليه حسًا ولا يشار بالاشاره الحسيه
الا الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبًا **وذلك للبعيد**
وذاك للمتوسط وهذا مذهب الجمهور ان بين القريب
والبعيد واسطه وذلك انه لما اتصلت به الكاف وكان
منمحضًا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبًا
اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام
واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما
فالكاف توجب كون ما وليته غايبًا نحو غلامك قال
كذا وان لم تسمع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور
غلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشاره
معنا الغيبه وقد كان موضوعًا للحضور صار مع الكاف
بين الحضور والغيبه وهذا هو حال التوسط
فاذا اردت التنصيص على البعد جيت بعلامته
وهو اللام وقلت ذلك وقوله **وتلك وذانك وتانك**
مشددتين واولالك مثل ذلك في كونها للبعيد اذ
الذي للقريب واضح لانه المجرد وكذا الذي للمتوسط
اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلما
ففيها بعض الاشكال لسقوط اليا في تلك واصلها
تي وانقلاب اللام نونًا في ذلك ذانك وتانك وعدم

اتصالها باولا الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور وما
ذكره في ذانك وتانك من ان تشديد النون بدل من اللام
وانما للبعيد هو مذهب المبرد وقال غيره ان
التشديد عوض عن الالف المحذوفه في الواحد قال
الرضي وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي
اللذان واللتان مشددتين في النون عوضًا عن اليا المحذوفه
وايضا لو كان التشديد عوضًا من اللام لم يقل هذان
بالتشديد مع ها كما لا تقول هذلك فالبعيد والمتوسط
عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد قوله
واما ثم وهنا وهنا للمكان خاصه يعني ان ها هنا الفاظًا
مختصة بالاشاره الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل
مشار اليه مكانًا كان او غيره وهنا لازم للظرفيه اما منصوبًا
او مجرورًا بمن وحدها فها هنا للقريب وهناك للمتوسط
وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الها وتشديد النون
وهو الافصح وهنا بكسرها فكهنالك للبعيد وقد تصحب
هنا المشدده الكاف ولا يصحب ثم وقولهم ثمك خطا
وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان قال تعالى هنالك
الولاية لله الحق اي حينئذ قال
حنت نوار ولات هنا حنت اي ولات حين حنت فمنع
لاضافتها الى الجملة كما يجي في باب الظروف ان شا الله تعالى
قوله **الموصول ما لا يتم جزءًا** انتصب على انه
خبر تم وذلك ان الافعال الناقصه لاحتوائها على ما تبين
في بابها بمعنى تم جزءًا اصار جزءًا تامًا وكذا تقول كل سبعة
فكملتها عشره اي صيرتها عشره كاملة اي الذي لا يمكن

جعله جزء الجمله اي مبتدا او خبرًا او فاعلًا او فضله كالمفعول
ان اريد ذلك الا بصله وعايد يربط بين الصله والموصول وسياتي
بيان الصله والعايد • وانما بُنيت الموصولات لاحتياجها في تمامها
جزءً الى صله وعايد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئيه قوله
وصلته جمله انما وجب كون الصله جمله لان وضع الموصول على
ان يطلقه المتكلم على ما يظن ان المخاطب يعرفه بكونه محكومًا
عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرًا نحو بسم الله الذي
يبقى ويفنى كل شي او الذي هو باقٍ او في احد الازمنه نحو
الذي ضربني او ضربته او الذي هو ضاربٌ او يكون متعلقه
محكومًا عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرًا او في احد
الازمنه نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد
الذي علامه ضارب او ضرب علامه او تعتقد ان
المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شي دايما
او في بعض الازمنه نحو الذي اخوك هو او اخوك علامته
او الذي مضروبك هو وعلامه والحكم على شي بشي من مضمون
الجمل او ما يشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر
مع فاعله ولما كان اقتضا الموصول للحكم وضعًا اصليًا
لم يستعمل في جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له
اصليًا لا بالشبه وهو الجمله ويغني عن الجمله ظرف او جار
ومجرور منوي معه فعل وفاعل هو العايد وانما وجب
ان تكون خبريه لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصله
حكما معلوم الحصول للمخاطب قبل حال الخطاب ولا
يكون ذلك الا في الخبريه وقد تقع القسميه صله قال تعالى
وان منكم لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم

قال الرضي ولا اراه مانعًا وقد عرف مما ذكر ان الموصولات
معارف وضعًا لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على
المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف قوله و
العايد ضمير له للموصول وذلك لما قلنا من ان ما تضمنته
الصله من الحكم متعلق بالموصول فلابد من ذكر نايب الموصول
في الصله ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنايبه لان
الجمل مستقله بنفسها لولا الرابط الذي فيها • وقد يغني
الظاهر عن العايد نحو جاءني رجل يده الذي ضرب زيد
والجمهور على انه لا محل للصله من الاعراب لان الجمل انما
يقدر لها اعراب اذا صح وقوع المفرد مقامها كالوصف
وخبر المبتدا والحال والمضاف اليه والصله جمله لا غير
قوله وصله الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر
ان الصله يجب ان تكون جمله استدرك ذلك فكانه
وقال الاصل الالف واللام ان الجمهور
على ان اللام الداخل على اسم الفاعل والمفعول اسم موصول
واصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب فلما
دخول اللام الاسميه المشابهه للحرفيه لفظًا
معنى على صوره الفعل صيروا الفعل المبني للفاعل في
صوره اسم الفاعل والمبني للمفعول في صوره اسم المفعول
لان المعنيين متقاربان اذ معنا زيد ضارب زيد
ضرب او يضرب وزيد مضروب زيد ضُرب او يُضرب
ولكون هذه الصله فعلًا في صوره الاسم عملت بمعنى الماضي
ولو كانت اسم فاعل او مفعول لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد
عن اللام وهذا هو الدليل على ان اصلهما ذلك

واعلم

وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول لانه هو المقصود
بالكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه والدليل لظهور الاعراب
في الموصول نحو جاني ايهم ضربته ورايت ايهم ضربته و
مررت بايهم ضربته فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام
الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا صارت
بمعنى غير على ما ذكرنا في باب الاستثنى فقلت جاني الضارب
ورايت الضارب وبالضارب • وانما لم توصل اللام بالصفة
المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا
لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان
قيل وتوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت
ايضا في الشعر بالمضارع في قوله • ذي الشيحة اليتقصع
وصوت الحمار اليجدع • قوله وهي الذي اصله عند البصريين لذي
على وزن عمي اداد واالوصف بهما بين سائر الاسما الموصولة
لكونهما على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما ادخلوا عليه
اللام الزايدة تحسينا للفظ حتى لا يكون كالمعرفة الموصوف
بالنكرة وحكمنا بزيادتها لان الموصولات معارف وضعا
بدليل كون من وما معرفتين بغير لام والزمت اللام
لانها لو نزعت مرة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف
قوله والتي اي للمؤنث تقلب الذال تا وقد تشدد ياهما
نحو الذي والتي بالضم والكسر وقد تحذف اليا ان ساكنا
ما قبلهما او مكسورا قوله واللذان واللتان في تثنية
الذي والتي تحذف اليا منهن وجانت تشديد النون ابدالا
عن اليا المحذوفة بالالف دون اليا وهل هما معربتان او
مبنيان على الخلاف الذي يجري في ذان وتان وقد جا اللذان

واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح وقد تحذف
النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته
قوله والاولى بوزن العلى جمع الذي بغير لفظهما والذين في
الاحوال الثلثة على الاشهر الاكثر واللذون في الرفع هذيلية
وهو جمع الذي من لفظه في ذوي العلم وقد تحذف النون
من الذون تخفيفا قال فوق الذو • بعكاظ البيت
ومن اللذين قال • وان الذي حانت بفلج دماهم • هم القوم
ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ
مجموع المعنى اي وان الجمع الذي وان الجيش الذي وهذا
كثير اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ
مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاني
الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل لقلة اللذا في المثنى واللاي
بهمزة بعدها يا ساكنة ساكنة ويقال اللا بحذف
اليا جمع الذي والتي من غير لفظهما وهو قليل في جمع
الذي واصله اللاين فحذفت النون وقد جا اللاون
رفعا واللاين نصبا وجرا وكثير في جمع التي ويقال
فيه في المؤنث اللاي بيا ساكنة بعد الالف واللاتي و
اللواتي جمع التي ويقال اللواي وقد تحذف الياآن
و بمعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث
ما ومن واي مضافا الى معرفة لتكون موصولة معرفة
والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة
نحو لقيت ايا ضربت و اذا اريد به المؤنث جاز
الحاق التا به فيقال اية موصولا كان او استفهاما او غيرهما
نحو لقيت ايهم لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسي التانيث

فيه شاذ ☙ وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضًا في الاستفهام
وغيره نحو ايّهم اخوتك وايوهم اخوتك وهما اشذ
من التانيث ومجموعها تصرفها في باب الاعراب قوله وذو
الطايية الاكثران ذو الطاييه لا تصرف نحو جاني ذو فعل
وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن
قال ☙ وبيري ذو حفرت وذو طويت ☙ اي التي حفرتها
ولا يعرب ايضا قال ☙ فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيًا ☙
ولم تقل ذي جاء ونيها لغة ثانيه حكاها الجزولي ذو للمفرد
المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المونث
ومثناه ومجموعه وثالثه حكاها ايضا وهي كالثانيه
الا انه تقال لجمع المونث ذوات مضمومة في الاحوال
ورابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف
ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا
للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات
طاييه قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون
فيجوزون كون ذا وجميع اسما الاشاره موصولة بعد
ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون ذلك
الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم
يكن زايدًا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي من
الذي وماذا الذي صنع اي ما الذي صنع وذا في الموضعين
زايد اذ بعده موصول قوله والعايد المفعول يجوز حذفه
عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولًا لخفا
موصليتها احد دلايل موصوليتها ولا يجوز حذف
احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته

ظاهر عبارة الشرح الاطلاق بان العايد المفعول يجوز حذفه وهو لا يجوز حذف عايد الالف واللام الخ عبارة الكتاب

والعايدين

في

٥

١٠٧

في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا
تقوم عليه دليل ثم الضمير المفعول اما ان يكون منصوبًا او
مجرورًا فالمنصوب يحذف بشرط ان لا يكون منفصلا
بعد الا نحو جاني الذي ما ضربت الا اياه ☙ واما المجرور
فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة تقديرًا نحو الذي
انا ضارب زيد اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين وانما شرط
التعيين لانه لابد بعد حذف المجرور
من حذف الجار ايضًا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور
فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله
تعالى اسجد لما تامرنا ☙ اي بالسجود اي تامرنا به اي باكرامه ☙ لا والذي
حجت ☙ اي اليه وسعى قبابًا حرف الجر اذا جر
الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتوافق
المتعلقان نحو مررت بالذي مررت ☙ وربما الحذف
المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد
اي مررت به وان احتمل مررت معه او له او نحو ذلك هذا
واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط
ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا اذ
لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شي
اذ الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما صلة
ويشترط في حذف المبتدا المشروط في غير صلة اي
استطالة الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون
فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي
كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قري
في الشواذ على الذي احسن ويروى ما انا بالذي قايل

ومثال الموصوف ... وقال ...

... العايد ... الذي

لك شيا • ثم ان المص اخذ بابا يسميه النحاة باب الاخبار بالذي
او الالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين
المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسايل وتذكيره
اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا الخبر عنهما
انه يجب تنكيرهما • ويعرفه ان المجرور يجني وكاف التشبيه
لا يخبر عنهما انهما لا يقعان ضميرين • ويعرفه ان ضمير
الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض الابهام قبل
التفسير • فيقول العالم للمتعلم ليدرب به او ليجربه اخبر
عن زيد من قولك ضربت زيدا بالذي • فيقول الذي ضربته
زيد فقال واذا اخبرت اي اردت الاخبار بالذي
البا للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اذا اجرت
الاخبار المذكور بان تجعل الذي مبتدا وليس المعنى اذا اخبرت
جعلت الذي الموصول مخبرا به كيف وهو مخبر عنه بالاسم
في الجملة المصوغة صدرتها اي جعلت الذي في صدر
الجملة المصوغة لكونها مخبر عنها بالاسم والمخبر عنه
في الاسمية مبتدا والمبتدا مرتبته الصدر وجعلت
موضع المخبر عنه اي في المحل الذي كان له في الجملة السابقة
الاخبار ضميرا في الجملة الثانية المصوغة لها اي راجعا
الى الذي المصدرة لان المراد ان تصف الذي بالوصف
الذي كان للاسم المخبر عنه بلا تغيير شي من الجملة الاولى ولم
يمكن ان يكون الذي مكان الاسم لتصدير الذي مبتدا فلا
بد ان يكون نايبه وهو الضمير العايد اليه مكان الاسم واخرته
اي الاسم المخبر عنه في الجملة المصوغة خبرا لان المراد الخبر
عن الذي بالاسم ورتبة الخبر بعد تمام المبتدا الذي هو

الموصو

الموصول بصلته • وانتصب خبرا على الحال او ضمن اخرته
معنى جعلته اي جعلته خبرا متوخرا فاذا اخبرت اي حدثت وبينت
عن زيد من ضربت زيدا بالذي جعلت الذي مبتدا خبره
زيد وجعلت تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة للذي
بلا تغيير شي منها الا ان تجعل مكان زيدا ضميرا عايدا الى
الذي وتوخر زيدا خبرا للذي وقلت الذي ضربته
زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت
زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا
وربما تخاطب من يعرف شخصا بغير فرينك لكنه لا يعرف انه
زيد • واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على
الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان
مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا
ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف لوقع الاخبار عنه بانه زيد
ضايعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى ولم
وكذا الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة اي لا تخبر بهما
الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة ليصح بنا اسم الفاعل
والمفعول المفعول لانا قد ذكرنا ان صلة الالف واللام
اسم فاعل او مفعول وهو يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية
اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى
اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل او يفعل نحو زيد ضارب
اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان
الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب
لمعنى فعل او يفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب
وليس شي من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى

١٠٦

الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع • بلى هما
مع مرفوعيهما جملتان اسميتان في نحو اضارب الزيدان وما
مضروب البكران لكن في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما
صلة للام كما سيجي بعيده • ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه
صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبيس وعسى
وليس وحبذا لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر بالذي
عن زيد في ليس زيد منطلقا • ويجب ان لا يكون في اول
الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها
كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فان
تعذر امر منها اي امر من الامور الثلاثة وهي تصدير الموصول
ووضع عايد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم
خبرا تعذر الاخبار ومن ثم امتنع اي من اجل اعتبار
الثلاثة كلها امتنع الاخبار في ضمير الشان اي باعتباره
لانه تعذر شرط تاخيره خبرا اذ لو اخرته لم يحصل الابهام
قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم
مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبيس ورب وبهذا
الشرط ايضا خرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن
وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاي لتصدرها لما تضمنها
من معنى الانشاء ويخرج ايضا ما لا يجوز رفعه كالظروف
غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين
وكذا سحر وعشا ومتا معينات وكذا المصادر اللازم نصبها
كسبحان ولبيك ونحوها باعتبار شرط وضع ضمير موضع
المخبر عنه خرج الموصوف والصفة لان الضمير لا يوصف
ولا يوصف به وكذا المضاف دون المضاف اليه اذ المضمر

وكذا الموصول بدون صلته وكذا صلة اللام دون الموصول
اذ لفظها شرط وكذا خبر كاد واخواتها وكذا الفاظ التاكيد في
الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى
خبر الموصول تاكيدا بلا موكد وكذا عطف البيان دون
المعطوف واما البدل والمبدل منه ففيهما خلاف مع تفصيل
وكذا المضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش واجناس
الارض وغيرها كابي القسم وامرئ القيس وابن عرس
وام جبين وسام ابرص اذ المضاف في مثلها صار بالعلمية
كبعض حروف الكلمة وكذا قزح في قوس قزح وكذا كل جزء من
جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكذا مذ
ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر
في نحو الحاقة ما الحاقة مما اظهاره يفيد التفخيم ويخرج ايضا
المصدر العامل اذ لا يجوز مروري بزيد حسن وهو بعمرو
قبيح لان لفظ المصدر مراعا في العمل وكذا كل صفة عاملة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر
واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانه يجوز اذا
لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا
عن الفاعل وكذا المفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكذا
المجرور بالكاف وبالواو القسم وتاوه وحتى ومذ ومنذ
وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكذا مميز
الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه
لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاضمار
يخل بذلك وكذا المقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو
راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة ويخرج

الحال ايضاً للزوم كونه نكره وكذا كل اسم لازم التنكير كالمجرور بحتى
واسم لا التبريه وخبرها والتميز وكنكرة تعيد ما لا يحصد
يستفاد من المعارف كالتعميم في انما رجل والاستغراق في
نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل رجل اسم لا
جاد تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل جهده والمعارف الساده
مسد الحال كالعراك ووحده وجهدك وستأتي بما ذكرناه
في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاظهار
يزيله و يخرج بهذا الشرط الضمير المستحق لغيره اي الذي
استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد
ضربه وفي زيد منطلق اذ المبتدأ استحق الضمير من هذه
الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان
كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه
ضميرا عايدا الى الموصول وايضا يبقى الصلة خاليا من عايد
الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول
وان جعلناه عايدا الى الموصول بقي خبر المبتدأ الذي هو جملة
خاليا من عايد الى ~~الموصول بقي~~ المبتدأ وقولك هو في
الخبر الاخير ليس في حيز خبر زيد وكذا الاسم المشتمل عليه
اي على ذلك الضمير اي الاسم الذي اخذ جزئه ضمير مستحق
لغير الموصول كغلامه في زيد ضرب غلامه ~~فان المضاف مع~~
~~المضاف اليه اعني لفظ غلامه~~ فان المضاف مع المضاف اليه
اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدأ
وباعتبار الشرط شرط تصدير الموصول يتعذر الاخبار
عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا يكون
الا خبرية ولما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول

لم يجعل باب براسه وبين في ضمن الموصولات كما بين ما
وافق اسم الفاعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال
كباب نجار وباب فساق وباب قطام الموافقة للفظ نزال
ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان
القياس يقتضي ان تجعل ابوابا براسها فقال المص وما الاسمية
موصولة نحو سبحان ما سخركن لنا واستفهامية نحو ما صنعت
وما صنعت وقد يدخلها معنى التحقير نحو ما انت وقد يب ابيك والعرك
ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد ه والجاهة
ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكرها اي لا تذكرها على احد النا وبلا ت
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة نكرة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك واما بجملة كقوله ه ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال ه
وتامة بمعنى شيء نحو ما التعجبية عند س ونعما هي اي نعم شيئا
هي عند الزمخشري وابي علي ويكون ما ايضا معرفة تامة
اي غير موصوفة ولا موصولة عند س بمعنى الشيء قال في نعما هي
اي نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا نعما اي نعم الشيء ونعم
الدق وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فيها
وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم بمعنى نوع له مثلا ما
اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زايدة فيكون حرفا لان زيادة
الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبعادها في الجزئية وايضا
تثبت زيادتها نحو فبما رحمة ووصفها صفتها لم تثبت الحمل
على الثابت في موضع الالتباس اولى

فايده

هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم
نحو لامر ما جدع قصير انفه ه ولامر ما يسود من يسود
او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه

عنك

ايها كانت ولحتمع هذه المعاني في الابهام وتاكيد التنكير اي
عطيته لا نعرف من حقا اذنها وامر لا يعرف من عظمه وضربا
مجهولا غير معين قوله ومن كذلك اما من الموصوله فنحو لقيت
من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت والنكره الموصوفه بالمفرد كقوله
• فكفى بنا فضلا على من غيرنا • حب النبي محمد ايانا • وبالجملة كقوله
• رب من انضجت غيظا صدره • قد تمنى لي موتا لم يطع • الا في التمام
فلا تجي تامه اي غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابي علي
فانه جوز كونها نكره غير موصوفه [redacted] فلا تجي صفة
كما وتجي عند الكوفيين حرفا زايدا وانشد واو الصفة
• ان الزبير سنام المجد قد علمت • ذاك العشيرة والاثرون من عددا
وهي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا
وقد قيل في قوله تعالى ان بورك من في النار ان من زايده
وعلة بنا ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين
ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا
واما لمشابهتهما لهما موصولتين واما وضعهما وضع الحروف
كما قيل وهذه الاخيره تعمهما في وجوههما وما التامه ايضا
ومن في وجوههما لذوي العلم ولا تعرف لما لا تعلم خلافا لقطرب
بل تقع على ما لا يعلم تغليبا كقوله تعالى ومن لستم له برازقين
وما في الغالب لما لا يعلم وقد جا في العالم قليلا حكى ابو زيد
سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تعالى
وما ملكت ايمانكم واستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم
نحو زيد ما هو والجواب عالم او غير ذلك وتستعمل ايضا
استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته ما هذا الفرس

١١١

ام بغل ام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد
او عمرو لم تقل ما هو وقلت من هو ومن وما في اللفظ مفردان
مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمونث فان عني بهما التثنية
او الجمع او التانيث فرعاية اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير
والاشارة ونحوهما اكثر واغلب الا ان يحصل بمراعاة اللفظ
لبس فيجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من
النسوان الا ان يكون هناك قرينه قوله وايه واية الا في
كالآخر فالموصوله نحو لقيت ايهم ضربت والاستفهاميه نحو ايهم اخوك
وايهم لقيت والشرطيه نحو ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى والموصوفه
نحو يا ايها الرجل قال الرضي رحمه الله تعالى ولا اعرف كونها
موصوفه الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفه
كما نحو مررت باي معجب لك والصفه نحو مررت برجل اي رجل
الا في التمام فلا تقع تامه غير محتاجه الى صفه ولا صله بخلاف ما
وهي معربه وحدها من بين اخواتها الموصولات ومن بين
اخواتها المتضمنه للاستفهام او الشرط وانما ذلك لالزامهم لها
الصفة الاضافه المرجحه لجانب الاسميه وانما الزموها الاضافه
لان وضعها لتفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف
المضاف اليه • فان لم يكن مقدرا لم تعرب كما في النداء وان كان
مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى ايا ما تدعوا الا في اي
فانه مقطوع عن الاضافه مع اعرابه وذلك لانه يصير كالمبني
على ما يجي في باب الكنايات الا اذا حذف صدر صلتها
فانها تبنى كثيرا من اخواته الموصوله وذلك انها اذا فارقت
اخواتها الموصوله لعارض فهو شدة الزوم اليها فبادنى
سبب يرجع اليها ويبنى على الضم لتشبيهها بقبل وبعد لانه

يحذف حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعني الصلة كما حذف
من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف ه وصلتها اما ان
تكون اسمية او فعلية لا الحذف منها شي ه والاسمية قد يحذف
صدر صلتها اعني المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فلا يحذف
المبتدا في نحو اضرب ايهم علامه قايم ه وانما حذف لكونه ضميرا
والضماير كثيرة الحذف في الصلة ولبقا ما هو معتمد الفايدة
اي الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن اي في نفسها
وهذا هو مذهب س وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على
الضم عند حذف المبتدا ه قال س والاعراب مع حذف
الصدر لغة جيدة وجا في السواد ايهم اشد نصبا وذلك
لانه لم تحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقي ما هو
معتمد الفايدة اي الخبر ه وان لم تضف مع حذف المبتدا
نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم
البنا قياسا لا سماعا فتقول اكرم اي افضل منصوبا
بلا تنوين والخليل ويونس نحو لانه اضرب اي افضل معربا
اما على الحكاية او التعليق كما هو مذهبهما في نحو اضرب ايهم
افضل قال س لا ترفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم
قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس
ولو قالوا لقلناه قوله **وفي ماذا صنعت وجهان احدهما**
ما الذي على ان ذا موصولة ه وقد عرفت انها لا تقع موصولة
عند البصريين الا بعد ما ومن الاستفهاميتين **وجوابه**
رفع وكذلك البدل منه اما رفع الجواب فنحو قوله تعالى
يسالونك ماذا ينفقون قل العفو واما رفع البدل فنحو

والفعلية

على الضم في اضرب ايهم افضل مع تعا[?] المضاف اليه صح

اذ القياس الاعراب كما ترى في الشاذة لانه لم يحذف الصلة وانما حذف جزء منها وقد بقي ما هو معتمد الفايدة تمت

هذا مذهب الخليل واليه ذهب الكوفيون قال الواحدي مرفوع على الابتدا اما بحرفها ومعنى الحكاية فيه انها عندهم استفهامية والاية لو اوقعوا لقيل لاموصولة اي ايهم اشد ومن كل شيعة مبتدا خبره محذوف للتبعيض وهذه الجملة في محل التبعيض اي الاستفهامية وقد رد لا يحكى الا الجمل المحكية بالقول ...

قال الشاعر ۞ الا تسالان المرء ماذا يحاول ۞ انحب فيقضى ام ضلال وباطل ۞
وانما كان الجواب والبدل مرفوعا ان كان ذا موصولا لان ما
ذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا وما خبر مقدم لكونها نكرة و
عند س ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدا
والاولى في الجواب مطابقة السوال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف
وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة اي هو العفو ه ويجب
مطابقة البدل للمبدل منه **والثاني اي شي** على ان ذا زايدة ولا
تجي زايدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين ه وقد
جا زايدا بعد ما الموصولة قال ه
دعي ماذا علمت سانقيه ۞ ولكن بالمغيب نبئيني ه
وجوابه نصب وكذا البدل لان ما موصولة منصوب المحل
معمولا للفعل المتوخر فالسوال اذا جملة فعلية فكون الجواب
فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي
انتصب به لفظ ما في السوال فحذف لدلالة السوال عليه فقوله
تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا ه ويجب مطابقة
البدل للمبدل منه ه وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير
منصوب نحو ماذا يفعله او بمتعلقه نحو ماذا يقضي حقه
على قلة فكون ما مبتدا اولى وان كان ذا مزيدة لان الرفع
في زيد لقيته اولى من النصب كما ذكرنا في المنصوب على شريطة
التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة
او زايدة ه واما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا احدث (بالفعل اللازم ثبت)
مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سوا كانت ذا مزيدة
او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على
كل حال ومثل قوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا ه والاولى

١١٢

في قولك من ذاهو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز
على بعد ان يكون بمعنى الذي اي الذي هو خير منك على حذف
المبتدا نحو ما انا بالذي قايل لك و اما من ذا قايمًا فذا فيه
اسم اشاره لا غير ولحتمل في من ذا الذي وماذا الذي ان يكون
زايده واسم الاشاره قال نجم الايمه رحمه الله ولا باس
ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الموصول فنقول الموصول
والصله كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لان الصله مبينه
له فيجب للصله التاخير فلا يتقدم الصله ولا جزء منها على الموصول
ولا معمول الصله وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول
اذن جزؤها ولا يتعلق الصله بما قبل الموصول بان يكون مصدرا
بل او لكن او علامة جواب القسم وغير ذلك مما لا يتعلق بما
قبل الموصول لان ذلك المتعلق به المتقدم اذن جزء الصله ولا
يفصل بين الموصول والصله ولا بين بعض الصله وبعضها بتابع
للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد ولا بخبر عن
الموصول ولا باستثنا منه اذ هذه الاشيا لا تجي الا بعد تمام
الكلمه وقد جا في الشعر موصول معطوف على حرف قبل الصله
وما بعدهما اما صله لهما معًا او صله للاخير وصله الاول محذوف عليها
مدلول بالظاهره كما يجي بعد من جواز حذف الصله عند
قيام الدلاله وذلك نحو قوله من اللواتي واللتي واللاتي زعمن اني كبرت
وقد يفصل بين الموصول غير الالف واللام والصله بمعمول الصله
بمعمول الصله نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي
ويكون قليل حذف صله الموصول الاسمي غير الالف واللام
اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذين
وقد التزم حذفهما من اللتيا معطوفًا عليها التي اذا قصد بهما

الدواهي لتعبير حذفهما ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا
الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركنا
على ابهامهما بغير صلة مبينة واجاز الكوفيون حذف غير الالف
واللام من الموصولات الاسمية خلافًا للبصريين فاولوا قوله تعالى
وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام معلوم ويجوز ان
يكون من هذا قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في
حذفهما من اللتيا معطوفًا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي لتعبير
حذفهما ان الداهيتين الصغيره والكبيره وصلتا الى حد
من العظم ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس
اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فا او عينا نحو
شية او سه ولبس الموصول بالذي منهما قوله

اسما الافعال

اعلم انه انما بني اسما الافعال لمشابهتها
مبني الاصل وهو فعل الماضي والامر والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها
معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ
الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام في بعضها
والتنوين في بعضها بعض وايضا هو كون بعضها ظرفًا مثل
دونك زيدًا وبعضها جارًّا ومجرورًا مثل عليك زيدًا
وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل هو في الاصل جار
ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لانا نقول لما كان اصله
صوتًا مثل صه او مصدرًا مثل رويد اسم بالنظر الى اصله
والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في
كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلاً غير مطرد كما لم يطرد في نحو
رحمك الله ولم نضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق

بالنصب ان لذب اسم فعل كما يجيء ⊙ ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان
اسما الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأة لا خبر لها كما في
اقائم الزيدان قال الرضي وليس بشيء لان قائم معناه الاسم وان
شابه الفعل اي ذو قيام فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم
الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان قولك
تسمع بالمعيدي مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم
وان شابه الفعل اي ذو قيام فصح ان يكون مبتدأ بخلاف
اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان
قولك تسمع بالمعيدي مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان
معناه الاسم فاسم الفعل اذن ككاف ذلك وكالفصل
عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب
لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرف فيه لم يبق لهما ذلك
لان الحرف لا اعراب له وكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل
من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعل والفعل لا محل له من
الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب قال ما
ذكره بعضهم من ان اسما الافعال منصوبة الموضع على المصدر
ليس بشيء اذ لو كانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة
مقام الفعل فلم تكن مبنية ⊙ قال ولا تقول في امامك
بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه
صار كفتحة يا جعفر وكذا لا تقول في عليك واليك اسمي
فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه
في الاول صارا كلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني ⊙
واسما الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال
التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك بزيد

لضعفها في العمل فتعدت عادته ايصال اللازم الى المفعول ⊙
ولا يتقدم عند البصريين منصوبها عليها نظرا الى
لان الاصل فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها
عليها ⊙ واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدر به
ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل
النقل ايضا لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل ⊙ واما الكاف المتصل
ببعض الاسماء فانه ينظر اما ان يكون متصلا بما هو ظرف او
حرف جر في الاصل نحو امامك واليك اولا فهو في الاول اسم
مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي
اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا
نحو رويد زيد ورويدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا
نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون
حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا
وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما
في هاءك اذ لم يأت هاء زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ⊙ واما
التنوين اللاحقة لبعض هذه الاسما فعند الجمهور للتنكير
وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل
لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذي
الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها
اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر اولا منقول عنه الى
باب اسم الفعل ثانيا ⊙ وتعيين المصدر وتنكيره بتعيين متعلقه
وتنكيره فمعنى صه منونا اسكت سكوتا اي افعل مطلق السكوت
فيكون المعنى على انه يامره بالسكوت عن اي حديث كان ثم استعا
بالمقام على انه لا سكوت عنه بادلى من غيره فيعم ومعنى صه

غير المنون اسكت السكوت المعين اي افعل السكوت عن هذا الحديث
المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث
المشار اليه ولبس تركه التنوين في جميع اسما الافعال دليل
التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقوله
ما كان بمعنى الامر وهو اكثر اسما الافعال اذ الامر كثيرا ما تكتفى
فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قايم مقامه
وكذلك الخبر او الماضي وكلما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنا
هيهات ما ابعده وسرعان ووشكان اي ما اسرعه ومعنى
اسما الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال
التي يقال انها بمعناها والتعجب الذي في ما هو بمعنى الخبر
هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها
وبروزه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات
ولبس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه
الاسما قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع مثل رويد زيد
اي امهله هذا امثال ما هو بمعنى الامر وهو في الاصل تصغير
ارواد ا مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا
وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى
وجعله بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم
فعل لتضمنه الاهمال وجعله بمعناه ويجي على ثلاثة اقسام
اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة
الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا
الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر
نحو سر سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا
رويدا اي مرودين والثالث ان ينقل الى المصدر الى اسم

[illegible]

الفعل

الفعل لكثرة الاستعمال بان لا يقدر الفعل قبله بل يقام المصدر
مقامه نحو رويد زيد بالنصب وانما فتح لبنايه على الحركة المستحقة له
في حال الاعراب وقد تزاد ما على رويد اسم الفعل فعل
نحو رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن ما هي بمعنى الامر ها
بالف مفردة ساكنة بمعنى خذ وفيها ثماني لغات ومنها
هات بمعنى اعط ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا
واسم فعل فيقال بله زيد بالاضافة وبله زيدا ومنها تيد
زيدا اي امهله وهذه كلها متعدية ومنها صه اي اسكت
ومه اي اكفف ويستعملان منونين وغير منونين وايه منونا
اي زد في الحديث ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه
ويستعمل لمطلق الزجر ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال
مهلا فداء لك الاقوام كلهم ومنها هيت مفتوح الها مثلث التاء
كحيث وفيه لغة رابعة وهو كسر الها وهمزها وفتح التاء ومعناه
اقبل وتعال ومنها دع ودعا ودعدعا ولعا اي انتعش
ودعدعا تكرير دع للتوكيد ومنها هلا ولها معنيان
اسكن واسرع ومنها هيا اي اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك
اي اكف ولم يصرح بان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل
بل هو معرب متصرف يقع مبتدا وجا لا ومنها حي مع هلا
الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع
فيتعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر
اي اسرع بذكره او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد
او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب
لغات وهذه لازمة وتعدى بالحروف ومما جا متعديا ولا
هلم بمعنى اقبل فيعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر

[illegible]

[illegible]

زمانا

قال تعالى هلم شهداءكم ولا يتصرف في لغة الحجاز بالحاق
ضماير التثنيه والجمع والتانيث وصرف بذلك عند بني تميم
فهو عندهم فعل ✿ ومن المتعديه كذب كما في قول
عنتره ✿ كذب العتيق وماء شن بارد • ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي
اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو
فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بمعنى كذب عليك البزر
اي الزمه وجده ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غايه
الاستهجان ومما يغري بصاحبه ويأخذ المكذوب عليه فصار
معنى كذب فلان الاغراء اي الزمه فانه كاذب ثم استعمل
في الاغراء بكل شي وان لم يكن مما يصدر منه الكذب نحو قوله
كذب عليك العسل اي عليك بالعسلان
وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك
واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب
وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالالزم
قوله **وهيهات ذاك اي بعد** فيما هو بمعنى الماضي وفي تايها
الحركات الثلاث وقد تبدل هاوها الاولى همزه وقد تنون
في هذه اللغات الست وقد تسكن التا في الوصل ايضا
اجراء له مجرى الوقف وقد تحذف التاء نحو هيها وايها
وقد تلحق هذه الخامسه عشره كاف الخطاب نحو ايهاك
وقد تنون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزه ونون مسبوقه
وقال صاحب المغني بنون مكسوره ومن هذه التي بمعنى الماضي
شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فلذا
تطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد
تزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو ومنها سرعان ووشكان

مثلثي الفا بمعنى قرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع ✿ ومنها
بطان بضم البا وفتحها اي بطو ✿ ووجه فتح هيهات وما
بعده النظر الى اصله حين كان مصدرا ✿ ومنها اف وفيها
احدى عشره لغه ومعناه تكرهت ✿ ومنها اوه وفيه لغات
ومعناه توجعت ✿ هذا ذكر اسما الافعال على سبيل الاجمال
وذكر تفاصيل لغاتها وبيان اصولها والخلاف في بعضها
وكثير من احكامها في شرح نجم الايمه رحمه الله فعليك به
ان احببت قوله **وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس**
مطرد عند س نظرا الى كثرته فيه وقال المبرد فعال امرا
من الثلاثي سماع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد
اذ ليس لاحد ان يبتدي صيغه لم تقلها العرب قال الاندلسي
منع المبرد قوي فالاولى ان يتاول ما قال س بانه اراد بالاطراد
الكثره فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه
لم يات منه الا حرفان قرقار اي صوت قال ✿
قالت له ريح الصبا قرقار ✿ والثاني عرعار اي تلاعبوا
بالعرعره وهي لعبه لهم قال ✿ يدعو وليدهم بها عرعار ✿
وعند الاخفش فعلال امرا من الرباعي قياس قوله **كنزال**
بمعنى انزل ومذهب النحاه ان فعال هذه معدول عن الامر
الفعلي للمبالغه بهذه الصيغه للمبالغه في الفعل كفعال وفعول
للمبالغه في الفاعل • قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل
ثلاثا او اكثر • قال الرضي والذي ادى الى كون اسما الافعال
معدوله عن الفاظ الفعل شي لا دليل لهم عليه والاصل في
كل معدول عن شي ان لا يخرج عن ذلك النوع الذي ذلك الشي
منه اخذا من استقرا كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من

الفعلية الى الاسمية • بلى المبالغة في جميع اسما الافعال ثابتة على ما
يتبين في المفعول المطلق لا من الوجه الذي ادعا عبد القاهر
وكذا لا الحلو فتسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فحماد ولكاع
ابلغ من الحمد ولكعا • ولما كان في الاسما اشيا موازنات لنحو
نزال ومحمولات عليه في البناء رای اتباعها اياه في الذكر كما
هي محمولات عليه في الحكم وهو البنا فقال **وفعال** حال كونه **مصدرا**
معرفة قال نجم الايمة رحمه الله تعالى قالوا هو مصدر معرف
مونث ولم يتضح لي الان دليل على تعريفه ولا تانيثه ومذهبهم
انه من اعلام المعاني كفُبْر وسبحان على ما مضى في باب العلم
كفجار علم الفجرة عندهم قال ﴿ إنا اقتسمنا خطتينا بيننا
فحملت برة واحتملت فجار ﴾ قال الرضي وقول المتلمس ﴿
جماد لها جماد ولا تقولي • طوال الدهر ما ذكرت حماد •
اي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا او شكرا وقول العرب
لا مَسَاسِ اي لا مَسّ • وقولهم في الظبا اذا وردت الما فلا عباب
اي فلا عبت ترد فلا أباب اي لا ابت اي لا نزاع اليه ظاهر في
التنكير قوله **وصفة** عطف على مصدرا **نحو يا فساق** اي يا فاسقة
وهي صفة المونث ولم تجي في صفة المذكر وجميعها تستعمل
من دون المقصود الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما
لازمة للندا سماعا نحو يا لكاع ويا خباث ويا رطاب ويا دفار
ولا تجي هذه اللازمة للندا علما للجنس اي لا يكون بسبب الغلبة
في موصوف بحيث تصير علما له كالصعق ونحوه واما غير
لازمة للندا وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة اعلاما
جنسية كما سامه وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وحباد للمنية
كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يحلق ويحد اي يحدب

ثم احتصت بالغلبة لحلق المنايا ولذا حينا ذ وبراح للشمس
وكلاح واذام وجداع للسنة وشباط للجمي وهي كثيرة
فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناد
المصيبة ولو لم يكن معارف لم يحذف حرف الندا معها
في نحو فشاش فشيه وجدا دجدته وجيد يجاد
كما مر في باب الندا ﴿ والقسم الثاني من اللازمة للندا
لا ما بني على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية قال ﴿
اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط ﴾ وقال
والخيل تعدو في الصعيد بداد ﴾ اي متبددة متفرقة
وقسم المصادر والصفات جميعه **مبني لمشابهته له** اي
لافعال الامري **عدلا ووزنه** هذا قول المص ولم تكف
الموازنة لئلا يرد نحو سحاب وكهام وجهام من المعربات
فضم الى الوزن العدل ﴿ قال الرضي فان ادعى العدل
المحقق فما الدليل عليه وان ادعى العدل المقدر لا ضطرار
وجودها مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر
وهو الظاهر من مذهبه فما الدليل على كون نزال الذي
هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل
في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بني قسم
المصادر والصفات لمشابهته لفعال الامري وزنا ومبالغة
بخلاف ثبات وكلام اذ لا مبالغة فيه • والاعلام الجنسية
كصرام وجداد اصلها الصفات ومعنا الوصف فيها
باق اذ هي اوصاف غالبة ﴿ والثالث من الملحقات بفعال
الامري ما عناه بقوله **وعلما للاعيان مونثا** فهو عطف
على قوله مصدرا وهذا هو الاعلام الشخصية **كقطام**

فلا يقال انه لا مبالغة فيها اذ هي باعتبار اصلها

وغلاب وجذام وبهان وسجاح سوه معينه وسكاب
لرمكة وكناب وحطاف كلبتان ومناع وملاع هضبتان
ووبار وسفار ارضان وعرار بعره وجميع الفاظها
مونثه وان كان المسمى بها مذكرا ايضا نحو لصاف منزل من
منازل بني تميم وحصاف فحل وحضاد كوكب مبني في لغة
اهل الحجاز قال المص ان فيه عندهم عدلا تقديريا فيحصل
بذلك مشابهة هذا القسم لباب نزال من وجهين الوزن
والعدل فيحصل موجب البنا اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بنا باب
سلام وكلام • قال الرضي وقد مر الكلام في تقدير العدل قال وبنا
اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى
البنا الذي كان لها في حالة الوصف لكنهم لما راوا انه لا تضاد بين
الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف جوزوا
بناها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف
اجروا لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره • او نقول
اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البنا الجامع
العلمية معرب في لغة بني تميم على القياس اعراب ما لا ينصرف
اما الاعراب فلعريها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها
فلما فيها من العلمية والتانيث الا ما اخره را نحو حضار
وطفار فان الاكثر من بني تميم وفصحاهم يبنونه وذلك لان
تقديري الاعراب والبنا في جميع الشخصية مستقيمان لكن قد
يترجح احد التقديرين لعرض والعرض في ذي الرا قصد الامالة
اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة كسرة الرا وهي لا تحصل الا بتقدير
علة البنا لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر فكان تقدير علة البنا
للعرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان الكل مستقيما

واما القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف
في الجميع دون البنا **الاصوات** كل لفظ حكي به صوت
او صوت به للبهايم اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحويون
اصواتا على ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت صادر
اما عن الحيوانات العجم كغاق او الجمادات كطق وثانيها
اصوات خارجة من فم الانسان غير موضوعة للواضع
بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره
بشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبزق
على شي مستكره يخرج منه صوت شبيه بتفه وكذلك آه للمتوجع
والمتعجب فهذه وشبهها صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال
الا انهم لما ظنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها نسق
كلامهم وحركوها تحريكها وجعلوها لغات مختلفة كما مر
في اف واوه وهذان القسمان هما المرادان بقوله حكي به صوت
وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شي منها
اما المجي كالفاظ الدعا نحو جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب
كهلا وهجا ونحوهما واما امر اخر كسا للشرب وهدع للتسكين
وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب بها الحيوانات العجم حتى يقال انها
اوامر او نواهي كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تكون مخاطبة لعدم
فهمها للكلام بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد
بعض الحيوانات لشي من الافعال فيقرن التصويت له اما
بضربه وايلامه او بايناسه واطعامه فكان الحيوان
يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر
ثم تكرر ذلك حتى صار يكتفي بالصوت عن الفعل فصار ذلك
الصوت كالامر والنهي • وانما وضعوا المثال هذا العرض صوتا

مركبًا من الحروف ولم يقنعون بشاذج الصوت لانه لما كان الافعال
المطلوبه من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الداله
عليها فركبوها من الحروف قال الرضي هذا ولا ارى منعًا
من ارتكاب كون هذه الاصوات التي يصوت بها للبهائم اسماء
افعالٍ بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله تعالى جعلها
في فهم المطلوب من هذه الاسماء بمنزلة العقلا فلا باس بان تخاطب
وتكلم بما تفهمه كالعقلا وهذا القسم هو المعني بقوله او صوت
به للبهائم **فالاول** وهو ما يحكي به صوت **كغاقٍ** مكسورة
وقد ينون حكاية صوت الغراب ووي حكاية صوت التندم
والتعجب وتلحقها كاف الخطاب فيقال ويك ويلحق بها ان
فيقال ويكان قال الله تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون وله الفاظ
كثيره **والثاني** وهو ما يصوت به للبهائم **كنخ** بفتح النون و
تشديد الخا المفتوحة والمكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند
اناخة البعير وكذا هج هيخ داخ وله ايضًا الفاظ كثيره واما
سبب الاقسام الثلاثة اصواتًا وان كان غيرها من الكلام من جنس
الاصوات شاذجة او مقطعة لا كلمات دالة على معان ثم جعل
بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها والحقوها
باشرف الكلمات اعني الاسما لتكون ادل على دخولها في
ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها بتصريف الاسما وادخلوا
التنوين في بعضها نحو غاقٍ قال الرضي وهو تنوين
الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات
وليس ما قال بعضهم بان تنوين غاقٍ للتنكير بشي اذ لا
معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان تقول في تنوين
نحو صهٍ وايهٍ مثل هذا لما تقدم في اسما الافعال ان نحو

صه

صه وايه مثل هذا المتقدم في اسما الافعال ان نحو صه كان
في الاصل صوتًا وتستريح من التكلف الذي تكلفناه فيه لتوجيه
التنوين على ما سبق وادخلوا الالف واللام على بعضها اذا
قصدوا اسم الصوت نحو قوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت
فهو كقولك امرته باضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها
معاني المصادر نحو اف لك اي كراهة ونصبوا بعضها نصب المصدر
نحو واهًا لك اي طيبًا له فهذه الاصوات من الكلمات
كالنسناس من الناس صورة تشاكلها وما هيتها غير ماهيتها
اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات وانما بني اسما الاصوات
لانها في الاصل اصوات شاذجة غير مستحق للتركيب الذي هو
مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب قال جهم
بن العباس تردد بجيهل وعاج وانما من العاج والجيهل حين جئتها
قوله **المركبات كل اسمٍ** اي واحد فذكر اسم لبيان
الوحدة قال الرضي رحمه الله تعالى ولم يكن محتاجًا لبيان
الوحدة لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكوره
في ابواب النحو كلمات مفردات **من كلمتين** اي حاصل من تاليفهما
فيدخل فيها الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل
او الحرف والفعل مع الحرف **ليس بينهما نسبة** اي ليس قبل العلمية
بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه
والجمل المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليس بمبني
بعد التسمية بهما وكلامنا في المبنيات اما المضاف والمضاف
اليه فظاهر واما الجمل فانها معربة بعد العلمية لكن لم
تتعاقب انواع الاعراب عليها لاشتغال محلها اعني الحرف
الاخير باعراب محكي اذ هي محكية فحكمها حكمها قبل العلمية وهي

قبل العلمية لا توصف باعراب ولا بناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام
قال الرضي فثبت ان الجمل ليست مبنية قبل التسمية بها على ما ذكر
المص في باب الكنايات انها من مبنيات الاصل وقد خرج
عن هذا الحد بعض الحد وذلان المركب المقدر فيه حرف
عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جريه
نسبة ما وهي شبه العطف وغيره ولا بد حل في هذا
الحد الا ما لم يكن مركبا قبل العلمية بل ركب لاجلها نحو معدي
كرب وبعلبك وهو على ضربين لانه اما ان يكون في الجزء
الاخير قبل التركيب سبب البنا او لا فان كان فالاولى والاشهر
ابقا الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب
ما لا ينصرف وقد يجوز على قلة اضافة صدر المركب اليه تشبيها
لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا قياسا على نحو معدي
كرب فيحي في المضاف اليه الصرف وتركه كما يجي ولا يستنكر اضافة
الفعل والحرف والاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن
معناهما المانع من الاضافة هذا الذي يقتضيه القياس وان لم
يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البنا
ان لم يضف الى الثاني لانه بنا به الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا
في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية المبني وابقاؤه
على حركته اي حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام
لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاويه
او حرف نحو من ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم
نحو انا ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب
واما حرف والاول اسم نحو ابن من او فعل نحو ضرب من او حرف
نحو عن من وان لم يكن في الاخر قبل التركيب سبب البنا فهو

ما

لعدم عمل الاول في الثاني

اي الذي فيه قبل التركيب سبب البناء

ما اشار اليه المص بقوله والا اعرب الثاني كبعلبك اه وسياتي
سياتي قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا الاول لكونه محتاجا
الى الثاني فشابه الحرف والثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا
على الحركة للدلالة على عروض البنا وان لهما عراقة في الاعراب
وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل العارض من جعل كلمتين
كلمة واحدة كخمسة عشر واصل خمسة وعشرة حذفت
الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزجت هذا
المعطوف بالمعطوف عليه دون قولك لا الجواب وابنا
لان الاسمين معا هاهنا عدد واحد كعشرة وعشرين
خلاف نحو لا اب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد
خلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب
هذا المركب من مرتبة الاحاد اللتي الفاظها مفردة
وهذا امثال ما كان المراد منه العدد وحادي عشر
الى تاسع عشر مثال الواحد من المتعدد وبني هذا لان الاصل
خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون جرت عادتهم بابقا
الجزء الثاني من ما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا اذا قصد
المفرد من المتعدد كما كان في العدد نحو خمسة عشر وخمسة
وعشرون وذلك لانهم ارادوا بنا اسم فاعل واحد من مجموع
لفظي ثلثة وعشرون او ثلاثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد
التي تحت العشرة ولم يكن بنا اسم فاعل منهما مع بقا جودهما
لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفا وحروف
الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما
وابقا الاخر نحو ثالث عشر مثلا في ثلاثة عشر او ثالث كان
يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها

سببكهما مجموعا على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى
كونهما من المجموع لان المعنى واحد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة
على اول الاسمين دون الثاني ليوذن من اول الامر ان المراد المعدود من المتعدد
لا العدد • وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف
من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عبد معطوف
على عبد لا متعدد على متعدد ولا عبد على متعدد لاستحالتهما
لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ولاحوالها
الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثني عشر فان جمهور النحاة على انه
معرب لصدره لظهور الاختلاف في الفه كما في الف اثنان • وقال
ابن درستويه انه مبني كاخواته واثنا عشر واثني عشر كل واحد
منهما صيغة مستانفة كما في هذان وهذين • وانما اعرب صدره
عند الجمهور لانه عرض بعد ثبوت علة البنا في هذا الصدر
وهي تركبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالكاين في وسط الكلمة
ما اوجب زوالها وانتفائها • وذلك انهم لما ارادوا امزج الاسمين
حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون للا
ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب • ولم تحذف
النون لاجل البناء بدليل بنايا زيدون ويا زيدان على ثبوت
النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها
والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا تجعلها
كالكاين في وسط الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف
الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين
فصار اثنا عشر كاثنان • والدليل على قيام عشر مقام النون
انه لا يضاف ايضا اثني عشر كما تضاف اخواته لانه تقول
ثلثة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك • وقد

لانها دليل تمام الكلمة

مساء
استعمل جوازا الخمسة عشر مبنية الجزين ظروف كيوم يوم وصباح
وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته
او لقيته صحرة بحرة • ويجوز اضافة الصدر من هذه الظروف
والاحوال الى العجز • واذا اخرجت هذه الظروف والاحوال
عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال قوله لا
لولا يوم يوم ما ادنا جزاءك والقروض لها جزاء • وتقول ايتك
في كل صباح مساء • واستعمل الخمسة عشر وجوبا احوالا
لازمة الحالية كتفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح
فا الكلمات وخذع مذع بكسر الفائين واخول اخول
كلها بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين ضايعين
وسقط بين بين اي بين الحي وبين الميت وبين الثانية ذا يدي
لان بين تقتضي شيئين ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة
كما سمع في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف
العطف كما في الاولى • وكثير من احكام هذه المركبات وبيان
معانيها مذكورة في شرح نجم الايمة مذكور رحمه الله تعالى
قوله والا اي وان لا يتضمن الثاني حرفا ولم يكن فيه ايضا
قبل التركيب سبب البنا اعرب الثاني اعراب ما لا ينصرف
كبعلبك وبني الاول لقيام علة البنا فيه وهو احتياجه
الى الثاني قوله في الافصح اشاره اما الى انه قد بني الثاني
ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا
اسمين احدهما عقيب الاخر وهو ضعيف لان المضاف اليه معهما
ايضا كذلك • واما الى انه قد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه
فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي كرب فان حرف
العلة يبقى في الاحوال ساكنا والعجز حينئذ ما له معردا من

الصرف وتولد • وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب
منصرفًا اعتدادًا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان
يا معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني الاضافة
• اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف
واما ضعف الاضافة فلانها لاجل التشبيه بالمضاف والمضاف
اليه تشبيهًا لفظيًا من حيث هما اسمان احدهما عقيب الاخر
ولو كان مضافًا حقيقة لانتصب ياء نحو معدي كرب في النصب
• ومن المركبات قولهم افعله بادي بدي اي اولًا • ومنها
قالي قلا • ومنها تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا • ومنها
الخاز باز وله خمسة معاني • ضرب من العشب • وذباب
يكون في العشب • وصوت الذباب • وداء في اللهازم • والسنور
وتفاصيل لغاتها وبيان اصولها ومعانيها • والخلاف فيها مذكورات
في شرح نجم الائمة رحمه الله تعالى قوله **الكنايات** الكناية لغة
واصطلاحًا ان تعبر عن شي معين لفظًا كان او معنى بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه • اما للابهام على بعض السامعين
• كقولك جاءني فلان اي زيد وقال فلان كيت وكيت ابهامًا
على بعض من يسمع • او لشناعة ذلك المعبر عنه كهن للفرج
وللفعل القبيح : او للاختصار كالضماير الراجعة الى متقدم
او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى
• او لغير ذلك من الاغراض • واعلم ان جميع الكنايات
ليست بمبنية فان فلانًا وفلانة منها بالاتفاق وهما
معربان • والمبني منها كم وكذا وكأين وكيت وذيت • فالكنايات
كالظروف في كون كل منهما قسمين معربًا ومبنيًا **كم وكذا
للعدد** وبني كذا لانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة

١٢٢

دخل عليه كاف التشبيه • وكأن ذا مشارًا به الى عدد معين
في ذهن المتكلم مبهم عند السامع لكنه صار عند المجموع
بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة فصار
الكلمات كلمة واحدة • وقوله كذا للعدد قد يكون لغير
العدد ايضًا نحو قال فلان كذا • ومثل كذا كأين فهو
كاف التشبيه دخلت على اي التي في غاية الابهام وقت
ما تنقطع عن الاضافة وكأي مثل كذا في كون المجرور غير معين
عند السامع الان في ذلك اشارة الى ما في ذهن المتكلم بخلاف
اي فانه للعدد المبهم • والتمييز بعد كذا وكأين في الاصل
عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلًا لانك تبين في
كذا رجلا • لانك تبين في مثلك رجلًا وكأين رجلا ان
مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون
التمييز عنها او اي • فاي في الاصل كان معربًا لكنه كما قلنا
في كذا انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فهو كانه اسم مبني اخره نون
ساكنة كما في من • لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد اليا نون مع
ان التنوين لا صورة له في الخط ولاجل التركيب ايضًا تصرف
فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة
بعدها نون ساكنة بنوا من الكلمتين لما ركبوهما اسمًا
على فاعل فالكاف فا الكلمة والهمزة التي كانت فا اي صارت
عينًا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لامًا
هذا قول المبرد وهو الاولى ومن لغاته كيء ككيع وقد
يقال كيأ بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت اليا التي هي
لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كأي نحو كعي بحذف

جر كم الهمزة مع اليا الاولى وجاكم نحو كخ • اما لحذف العين
واللام معًا ونقل كسرة اللام وجدتها الى الهمزة واما على حذف
العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج وقوله
وكيت وذيت للحديث ولا يستعملان الا مكررتين بواو
العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت
وهما مخففتان من كيّة وذيّة بحذف لام الكلمة وابدال التا
منها كما في بنت • والتا فيهما لكونهما عبارتين عن القصة ولاسمهما
وبنيا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة
من حيث هي هي لا يستحق اعرابًا ولا بناءً كما مر في المركبات
فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له ولا بنا ولم يجز ان تخلوا
ايضا عنهما بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه
وهو البناء اذ بعض المبنيات لا يحتاج الى سبب البناء وهو
الخالي عن التركيب ولا اعتداد بانهما وقعا موقع جملة لها
محل من الاعراب وهي المحكية لان ذلك فيها عارض وبناهما
على الفتح اكثر لثقل اليا كما في اين وكيف او لكونهما كناية في الاغلب
عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناهما على الضم والكسر تشبيهًا
قوله **فكم الاستفهامية** وبناوها لتضمنها معنى الهمزة فالهمزة
كانت مقدرة معها في الاصل ثم تضمنت معناها واغنت عنها
مميزها منصوب مفرد حملاً على المرتبة الوسطى
من العدد وتسمى العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى
المراتب لان السايل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على
الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة
تقديرا وانما احتاجت كم الاستفهامية الى المميز لانهما
بد لان على عدد ومعدود والاستفهامية لعدد مبهم

عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية لعدد مبهم
عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند
المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين
للمعدود • ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي
بحرف الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت فيجوز
في مثل الجر مع النصب وذلك لان المميَّز والمميِّز في المعنى شيء واحد
فكان الجار الداخل على كم داخل على مميزه فالجر عند الزجاج بسبب
كم الى مميزه كما في الخبرية • والمجوز نصبه تطابق كم ومميزه جرا
• وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اظهارها فقصد
التطابق قوله **ومميز الخبرية** وبناوها لشبهها باختها الاستفهامية
قال المص والاند لشي او لتضمنها معنى الانشا الذي هو بالحرف
غالبا كهمزة الاستفهام وحروف التحضيض وغير ذلك
فاشبهت ما تضمن معنى الحرف مميزها **مجرور** باضافتها
اليه وعند الفرا بمن مقدرة • فان فصل بين الخبرية ومميزها
جاز جره عند الفرا لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة • وغيره
يوجب نصبه حملاً على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل
• ولا يجيز بين الجر مع الفصل • وان كان بالظرف الا لضرورة
نحو قوله شعر كم من بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع
• واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفرا بناء على مذهبه
المتقدم وذلك نحو قوله • كم نالني منهم فضلا على عدم • اذ لا اكاد من الاقتار احتمل
وان كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو كم تركوا من
جنات وكم اهلكنا من قرية • وحال كم الاستفهامية المجرور
مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا • وبعض العرب
ينصب مميز الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا

في التمييز بينهما وبين الاستفهامية على قرينة الحال ومميز
الخبرية مفردٌ وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار
مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف ومجموعٌ
وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ
العدد الكثير دلالة على الكثرة كالمائة والالف وما يثنى
منهما فاستغني بتلك الدلالة عن جمع المميز • واما كم فهو
كناية عن العدد الكثير • قوله ويدخل من فيهما
اي في مميزها • قال الرضي رحمه الله تعالى اما في الخبرية
فكثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته
جرًّا للتمييز المضاف اليه كم • واما مميز كم الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورًا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته • قيل قد ورد
مجرورًا في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة واجيب بان مراده اذا لم يفصل بين كم ومميزها • اما مع
الفصل فقد تقدم له جوازه حيث قال وحال مميز كم الاستفهامية
المجرور مميزها الخ • واعترض بانه يقتضي جواز جر مميزها بكونها
مجرورة وليست في الآية مجرورة وقد قال وحال مميز كم
الاستفهامية المجرور مميزها الخ فقيدها بكون مميزها
مما ينجر • والجواب الصحيح انه لا يسلم كون كم في الآية
استفهامية بل خبرية غاية الامر • ان يكون محتملا لكونها
استفهامية او خبرية • ولا يثبت المشكوك فيه بالمحتمل • واذا
انجر المميز بمن فلا بد من تقدير كم منونة قوله ولهما صدر
الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام • واما الخبرية
فلما تضمنته من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما

تضمنت

سعد الدين التفتازاني

حكاه الشلبي وحكى الاعتراض في حاشيته على المطول

تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام قوله
وكلاهما اي كم الاستفهامي وكم الخبري يقع مرفوعًا و
منصوبًا ومجرورًا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من
الاعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر فيرتفعان
وينتصبان وينجران ثم اخذ بتفصيل مواقعهما في الاعراب
فقال وكل ما بعده فعل يريد او شبهه ينتصب نحو كم
يومًا انت سائر وكم رجلًا انت ضاربٌ غير مشتغل عنه
اي لم يشتغل عن العمل في كم بالعمل في الضمير الراجع اليه كما
اشتغل في كم رجلًا ضربته او في متعلق ذلك الضمير كما اشتغل
في نحو كم رجلًا ضربت غلامه كان كم منصوبًا معمولًا على لذلك
المتاخر على حسبه اي على حسب اقتضاء ذلك الفعل به فكم
منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلًا ضربت وكم غلام
ضربت • قال الرضي والاولى ان يقال على حسبه وحسب المميز معًا
وذلك انك تقول كم يومًا ضربت فكم منصوب على الظرف مع
اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من
المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو لحسب الفعل وحسب
المميز متعين للظرف فيه بقولك يومًا • ولو قلت كم رجل لكان انتصابه
بكونه مفعولًا به وكذا لو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولًا به
مطلقًا ويجوز ان تجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره
والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مرّ وليس بمعروف انتصابها
الا مفعولًا به او ظرفًا او مصدرًا او خبر كان نحو كم كان
مالك او مفعولًا ثانيًا لباب ظن نحو كم ظننت مالك • قال الرضي
قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك كم جاءك
فان جاء فعل غير مشتغل عنه بضميره لانه لا يعمل في كم ولو لم يعمل

كان اقتضاء المفعول به

في ضميره مع ان كم ههنا مرفوع المحل مبتدا قوله وكل ما قبله حرف
جر او مضاف مجرور انما جاز تقديم حرف الجر والمضاف
عليهما مع ما قلنا ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار
عن مجروره ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما
على ان تجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة مستحقة
للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا احذف الف
ما الاستفهامية اذا انجرت دلالة على تركبها مع الجار تقول بكم
رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب
كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا اي ان لم يكن من احد القسمين
المذكورين فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن قبله عامل ولا بعده
كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدا
او خبرا وذلك بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان
عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا
جاءك او كم رجلا جاء غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا
ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول
او بمتعلقه انه مفسر لناصب كم والمعنى كم رجلا ضربت ضربته
لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير
قوله مبتدا هو حال من ضمير مرفوع ان لم يكن ظرفا ويعرف
كونه ظرفا او غيره بالتمييز مثال كونه مبتدا كم رجلا جاءك
واما كم مالك فالاولى كونه خبرا لا مبتدا لكونه نكرة وما
بعده معرفة كما مر في باب المبتدا وخبرا ان كان ظرفا
نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل
في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان
التقدير كم كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه

مقام عامل الذي هو خبر المبتدا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط
اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم
الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم يجر
بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية
وقد تخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف وترتفع
اسماء الاستفهام محلا مع انتصابها على الظرفية اذا كانت
خبرا لمبتدا او حرفي نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط
الظرفية فلا تكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس
بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا بالابتدا مبتدا
نحو من ضرب ومن قام قمت وخبرا نحو من انت وما دينك
ولا تقع كلمة الشرط خبرا ومجرورا نحو غلام من انت وبما مررت
وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر ومنصوبا مفعولا
به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما تفعل
افعل ولا تقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والنظر
في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الجزاء فان
كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان
او لازما فهي مبتداة نحو من جاءك فاكرمه ومن مر بك
فامرر به وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلق ضميرها
نحو من ضربته يضربك ومن ضربت غلامه يضربك فالاولى
كونها مبتداة ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر
وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق
ضميرها فهي منصوبة نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها
مبتداة على ضعف وجوز بعضهم ان يعمل في كلمات الشرط جزاؤها
فينظر اليه في اعرابها فيكون من في من جاءك فاكرمه منصوبة المحل

المحل مفعولاً لا كرم • قال الرضي لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في كلمات الشرط
ولا يعمل عاملها ايضا • لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب
والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقرار نحو ايهم جاءك فاضرب
بنصب ايهم • وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات الشرط كما هو مذهب
ش فكلمات الشرط اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء
كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر
او مقدر كما يجيء وذلك عند البص • ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام
لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم • قوله وفي مثل قوله كم عمة
لك يا جرير وخالة تمامه فدعا قد حلبت على عشاري • ثلثة اوجه
النصب ووجهه ان كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم
او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كان
نفس الحلب ثابتة لكنه ذهب عنه عدد الحالبات • والجر على انها كم الخبرية
والرفع على حذف المميز • اما مصدر التقدير كم حلبة نصبا وجرا فالنصب
على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار • واما ظرفا التقدير
كم مرة نصبا على التهكم • وجرا على الاخبار فترفع عمة بالابتداء
ولك صفتها والخبر قد حلبت • وكم في الوجهين منصوبة المحل
اما مفعول مطلق لخبر المبتدا او ظرف له كما تقول لا ضربن زيدا
ضرب او مرتين زيد ضرب قوله وقد يحذف اي مميز كم الخبرية
استفهامية كانت او خبرية اذا علم كما تقول مثلا كم عبدك
اذا جرا ذكر العبيد اي كم دينارا وكم عندي اي كم دينار •
قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات
في مثل كم مالك اي كم دينارا او درهما وكم ملكت اي كم عبدا او مالا ويجوز
فصل المميز عن كم الاستفهامية في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز
في الخبرية الا اضطرارا • وذلك لان الخبرية مع المعدود كلمة واحدة

خلاف

بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها قوله الظروف اي المبنية منها
ما قطع عن الاضافة بان حذف المضاف اليه ولم يعوض منه تنوين
ولا جاء المحذوف بعده مضافا اليه تابعه نحو قبل وبعد زيد وذلك
انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف
الاول نحو قوله • يا تيم تيم عدي • وقوله • الا علاله او بداهه سابح نهد الجزاره •
فان لم يوجد فلا يحذف الا ما هو دال على امر نسبي لا يتم الا
بغيره كقبل وبعد واخواتهما وكل وبعض واذ • ومع هذا
فلا يحذف الا اذا قام قرينة دالة على تعيين ذلك المحذوف
والمسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد
وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون
واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو
يمين وشمال واخر وغير ذلك قوله كقبل وبعد وانما
بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها
الحرف باحتياجها الى ذلك المحذوف ولم تبن حال ظهوره وان
كانت محتاجة اليه ايضا لان ظهور الاضافة يرجح جانب
الاسمية ولم تبن مع ذكر المضاف اليه بعد التابع نحو قبل وبعد
زيد لانه كالمذكور بعد المتبوع ولما ابدل في كل وبعض التنوين
من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت
بدله ويجوز في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض
التنوين من المضاف اليه فتعرب قال • ونحن قتلنا الاسد اسد خفية • فما شربوا بعدا على لذة خمرا •
وقال • فساغ لي الشراب وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الحميم •
ويقال ابدا به اولا فعلا هذا لا فرق بين ما اعرب من هذه
الظروف وما بني منها وهو الحق وانما اختاروا البناء في هذه
الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته

وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه ايضا عدم التصرف الاعرابي
وبني بنيت على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا
باقوى الحركات لما لحقها من الوهن لحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه
او لتحمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير
منصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية أو لتخالف
حركة بنائها ما حركت اعرابها وسميت هذه المحذوفة غايات
لانه كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي
بل تكون الغاية [illegible] المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت
معناه استغرب صيرورتها غاية بالمخالفة ذلك لوضعها فسميت
بذلك الاسم الغريب قوله واجري مجراه اي مجرى ما قطع عن
الاضافة لا غير وليس غير شبه غير بالظروف الغايات لشدة
الابهام الذي فيهما كما في الغايات ولا يحذف منها المضاف اليه
الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير
لكثرة استعمال غير بعد لا وليس المذكورتين ○ واعلم
انها بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا
التي بعد ليس فالمضاف اليه المحذوف في ليس غيره المستثنى
المحذوف في قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه
بنيت على الضم لمشابهتها الغايات بالابهام وحسب فجاز
حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها
بغير اذ لا تتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة
قوله ومنها حيث وعلة بنائها انها مضافة في المعنى الى
المصدر الذي تضمنته الجملة وان كانت مضافة في الظاهر
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيف اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات

١٢٧

على الاعرف وقد تفتح الثاء وتكسر وقد تخلف ياء وهاء واو فهي مثلثة
الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وظرفيتها غالبة لا لازمة قال
لدى حيث ألقت رحلها ام قشعم ○ (هي المنية وهي الموت) وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا ○
هو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته
وهو مفعول به لا يعلم مقدرا قال وحكى هي احسن الناس حيث
نظر ناظر اي وجها فهو تمييز ولا يضاف الا الى الجملة اما فعلية او
اسمية قال س اذا كان احد جزئي الجملة التي تلي حيث فعلا
فنصبه بذلك الفعل اولى لما فيها من معنى الشرط وهو بالفعل
اولى فحيث الجلوس زيد اولى من حيث زيد جالس ومثال الاسمية
قوله اما ترى حيث سهيل طالع ○ عند من رفع سهيل على انه
مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحده فخبر المبتدأ
الذي بعد حيث غير قليل وكونها لا تضاف الا الى الجملة هو
في الاكثر وندرت اضافتها الى المفرد قال ونطعنهم حيث الكلى ○
وقال اما ترى حيث سهيل طالعا ○ ومع الاضافة الى المفرد
يجوز بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث
مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد اندر قوله ومنها اذا وجدنا
كونها مضافة الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة على نحو ما ذكر
في حيث وهي للمستقبل فالاصل في استعمالها ان تكون لزمان
من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمال اذا
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع
علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وقد تكون اذا

سهيل طالعا ○ هو مفعول ترى [illegible]

وقال [illegible] بأذل حيث يكون من يتذلل ○ فهو فاعل ذل [illegible]

بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم ○

للماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا جعله
نارًا وقد يكون اذا مع جملتيها للاستمرار الزمان نحو قوله
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذه عادتهم المستمرة
ومثله كثير **وفيها معنى الشرط** وهو لزوم شي لشي وكلمة الشرط ما
تطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول
مضمون الثانية فالمفروض الاول ملزوم والثاني لازم ولما كان
اذا احدثه الواقع فيه مقطوع به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان
الدال على الفرض بل صار عارضًا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم بها
الا في الشعر مع افادته معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال
ترفع لي خندف والله يرفع لي نارًا اذا خمدت نيرانهم تقد
وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا
ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند س والاخفش
وقوع الفعلية بعدها وهو ما اشار اليه بقوله **فلذلك اختير**
بعدها الفعل وانما اختار الفعلية بعدها لان الشرط بالفعل
اولى وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست
عريقة في معنى الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه
ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجي الاسمية
الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب
ولكون اذا في الاصل للامر المقطوع به لم يلزم فيه معنى ان الشرطية
وجاز خلوه عنه نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك
وقت غروب الشمس ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وجرد
عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان
الشرطية وذلك في الامور المقطوعة استعمال اذا المتضمنة
لمعنى ان وذلك يجي جمل بعده على طرز الشرط والجزا

وان لم يكونا كذلك لان الفرض وهو معنى الشرط ضد القطع وذلك
كقوله تعالى اذا جا نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع
الموصول متضمنًا معنا الشرط فجاز دخول الفا في خبره جاز
دخول الفا في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله
تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الى قوله فلهم لان
الفتن متحقق الوقوع من الماضي فلا يكون فيه معنى الشرط الذي
هو الفرض والفا في مثل هذه المواضع في الحقيقة زايدة وانما
ترتب اذا والموصول والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط
وجملتي الشرط والجزا وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا
الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم
الجزا للشرط ولتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاوه مع
كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفا في فسبح وان
في قولك اذا جيتني فانك مكرم ولام الابتدا في نحو قوله
أبدا اذا ما مت لسوف اخرج حيا واختلف في العامل في اذا
فالاكثرون على انه جزاوه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى
واخواته قال الرضي والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى
الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا
غربت الشمس جيتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس
فالعامل فيه الفعل الذي في محل الجزا استعمالا وان لم يكن جزا
في الحقيقة دون الاول اذ الاول مخصص الظرف باضافته
اليه ولا يعمل مضاف اليه في مضاف هذا حاصل ما ذكره
ويفهم من تعليله ان اذا اذا تضمن معنى الشرط لم يكن مضافا
الى الجملة بعده واذا جا اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك

فهو باقٍ على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باحدا هما
كما مرّ وحتى يكون معها حرف ابتدا اذ ليس معنى كونها حرف ابتدا
انه يقع المبتدا بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام
سوى كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول
بالرفع قوله **وقد تقع للمفاجاة** قال المبرد هي ظرف مكان وقال
الزجاج هي ظرف زمان قال الرضي والاولى ان يقال بحرفية كلمتي
اذ واذا المفاجاة كما في مذهب ابن بري **ويلزم المبتدى**
بعدها هذا مذهب البصريين فلهذا قال س في المناظرة
التي جرت بينه وبين الكسائي في مثل قولهم كنت اظن
ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او اياها
لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يطلب الابتدا بعدها
وقال الكسائي لا يجوز الا فاذا هو اياها لان اذا المفاجاة بدل
على معنى وجدت فتعمل عمله لان معنا مفاجئتك الشيء
وجدانك اياه فجاه فالتقدير فوجدته اياها قوله **واذ**
لما مضى واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي نحو قوله
تعالى واذ يمكر بك واذ تقول وقد يكون للمستقبل كاذا كما في
قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان
يؤول بالتعليل وكما في قوله فسوف تعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة
ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية وذلك بلا فصل
لانه لا يطرا عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط
متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعة
للماضي فيتنافيا ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان

سـ الرواية الصحيحة عن الكسائي انه لا يوجب فاذا هو اياها
بعينها المنصوب كما قال الرضي بل يجوز الرفع كما
يجوز عنده الرفع قال س املاء
سرحه الاسلام اجاما بـ

كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله منها وقوله بعد اذ انتم مسلمون
ولم يعهد مجرورًا الا بعد او يقع مفعولًا بها كقولك
اتذكر اذ من باتنا نكرمه وقوله تعالى واذكروا اخا عاد
اذ انذر على ان اذ بدل من اخا ويلزمها الاضافة
الى جملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين
كما في قوله فانت اذٍ صحيحة فتكسر ذالها او تفتح
ويلزمها الكسر في نحو يومئذٍ لتكون في صورة المضاف
اليه الطرف الاول ويجوز في غيره الفتح ايضا كقوله تعالى
وفعلتها اذًا وانا من الظالمين وتجي اذ للتعليل نحو اذ جئتك
اذ انت كريم اي لانك والاولى حرفيتها اذًا اذ لا معنى
لتاويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم وتجي للمفاجاة
كما سبق الاشارة اليه كما في قول امير المومنين
عليه السلام فيا عجبًا بينا هو يستقيلها في حيوته
اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولا يجي بعد اذ المفاجاة
الا الفعل الماضي ويقبح ان يليها الغير المفاجاة اسم
بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد
لان اذ موضوع للماضي فايلاؤه الماضي للمشاكلة
والمناسبة قوله **ومنها اين وانى للمكان**
استفهامًا وشرطًا اين الاستفهامية نحو اين
كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبنا وهما على
الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر
بعد الياء وانى لها ثلاث معان استفهامية

بعينه عن طلب الى ان يرى المعروف اما
عامله اي اذ نعتتكم

ذو وجه الحكم بحرفية كلمتي
المفاجاة

كانت او شرطية احدها اين الآن انا مع من
في الاستعمال اما ظاهرة كقوله ﴿ من ابن عشرون
لنا من انا اي من ابن او مقدره نحو انى لك
هذا اي من انا اي من ابن ولا يقال انا زيد بمعنى
ابن زيد وانما جاد تقدير من لان من تدخل في
اكثر الظروف اللاتي لا تتصرف او يقل تصرفها فجاز ان
تصرفي الظروف اضاد في وتجي ان بمعنى كيف نحو انا نوفكون
وتجي بمعنى متى وقد اول قوله تعالى انا شئتم على الاوجه الثلاثة
ولا يجي بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل وانا الشرطية كقوله
• فاصبحت انا تاتها تلتبس بها • كلا مركبيها تحت رحلك شاجر
اي من اين تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى جيبتني اكرمتك • وربما جرت
هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله ﴿
شربن بما البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج ﴿
او بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكي ابو زيد
وضعته متى كمي والعامل في متى وكل ظرف فيه معنى
الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون
جزاه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك
لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم في غير الظروف
على ما مضى في باب الكنايات قوله وايان للزمان استفهاما
كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايان تختص بالامور
العظام نحو ايان مرساها وايان يوم الدين ولا يقال ايان
نمت وتختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف

بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل • قال الرضي ولكنهم سكتوا
ساكتة عن كونها للشرط • واجاز بعض المتاخرين ذلك وليس بممنوع
قوله وكيف للحال استفهاما انما عدوا كيف من الظروف لانه بمعنى على اي حال
والجار والمجرور عندهم كالظرف فهو متعلق باسم فاعل مقدر اي كاين كيف فان
جا بعد كيف قول يستغني به نحو كيف تقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال
نحو انها والبدل منها منصوبان تقول في الجواب متكيا على الخبر او معتمدا
وفي البدل كيف يقوم امعتمدا ام لا • وهذا البدل في الحقيقة من اسم الفاعل
الذي هو سادّ مسده • ويجوز ان تقدر كيف في مثل هذا صفة مصدر
الفعل الذي بعده فكان معنى ايّ قيام يقوم زيد تقوم قياما قياما كاينا
على كل حال لا يطرح الاستفهام الذي في كيف تقدير شي قبله لان المعتبر التصدر
اللفظي وهو حاصل فتقول في البدل اقياما سريعا ام بطيئا • وفي الجواب
قياما سريعا • وان جا بعده ما لا يستغني به نحو كيف زيد • فهو في
محل الرفع على انه خبر المبتداء • تقول في جواب كيف زيد صحيح او
سقيم وفي البدل اصحيح ام سقيم • والجواب والبدل لاسم الفاعل المتعلق
به كيف في الحقيقة • وان دخلت نواسخ الابتدا على غير المستقل الذي بعد
كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب الموضع خبرا او
مفعولا به • والاستفهام بها هو بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه
الا نكرة • وشذ دخول على عليه كما روي على كيف تبيع الاحمرين • واما
قولهم انظر الى كيف تصنع • فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام مسلوخ
عن الصدر • قوله ومذ ومنذ قال الرضي عند النحاة ان اصل مذ
منذ فخفف بحذف النون • استدلالا بان تصغير مذ وجمعه
لو سمي به منيذ وامناذ • وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب لحذف
وذلك لان الحذف تصرف وهو بعيد من الحرف الا المضعف منه نحو رب
ورب • ومنع منه صاحب المغني • وقال المبرد وامناذ غير منقول

عن العرب • واما تحريك ذال مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر منه بالكسر
فلا بد ايضا على ان اصل مذ الجواز ان يكون اصله الضم تخفيف فلما احتيج
الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما في لهم اليوم • واستقر هو اعني الرجع
انهما مركبان من من التي لابتدا الغاية واذ التي للزمن الماضي • وقال
انه لا بد فيهما من معنى الابتدا والزمن الماضي • وله في بيان اصلهما
وتحقيق معناه وتوجيه استعمالهما كلام مبسوط في شرحه • وما
ذكره المص من احكامهما هو مذهب جمهور البص • ومذهبهم انه
اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتدا • ولهما معنيان
اما **بمعنى اول المدة** اي مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا
المتصل اخرها بزمان التكلم لكنك غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله
بزمان التكلم **فيليهما** بهذا المعنى **المفرد المعرفه** لان المراد تحديد زمان
الفعل بذكر اوله محصصا له بما لا يشاركه فيه غيره والاغلب ان ذلك
انما يحصل بالمفرد المعرفه • نحو ما رايته مذ يوم الجمعه تريد يوم الجمعه
الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام
قال الرضي رحمه الله ويجوز ان يكون هذا الحد غير مفرد بشرط ان لا يكون العدد
مقصودا • نحو ما رايته مذ اليومان الذان كنت معنا فيهما اذ لم يكن العدد
مقصودا • وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما لقيته مذ يوم لقيتني فيه
اذ المقصود بيان زمان مختص فهذا الحد يجوز ثبوت الحكم فيه ويجوز
عدم ثبوته لان الحد يجوز دخوله في المحدود وخروجه منه وبعد الحد
يجب ثبوت الحكم بلا ريب **و** اما **بمعنى الجميع** اي جميع مدة الفعل الذي قبلهما
مثبتا كان الفعل او منفيا **فيليهما** حينئذ **المقصود بالعدد** اي المقصود
مع العدد • والبا بمعنى مع • والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد
لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد
يومين اي يليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سوا كان منكرا

الفعل اخرهما بزمان التكلم

او غيره

او غيره معرفة او غيرها نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم
ومذ اليومان ومذ سنتنا قوله **وقد يقع** اي بعد مذ ومنذ **المصدر**
نحو مذ سفره **او الفعل** نحو مذ سافر **او ان** نحو مذ انه مسافر **فيقدر**
زمان مضاف الى هذه الثلاثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ
سافر ومذ زمان سافر • قال الرضي ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ
زيد مسافر على مذهبهم • وقال الرضي بنا على مذهبه فيهما تضاف منذ الى
جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد نايم • والمعنى فيهما جميع المدة
ولا اعلم ما بعد الشرط مستعمله لاول المدة او التي احد جزئيها فعل
فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو
لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد
يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية
حال ماضيه فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان
الماضي فقط لان اذ مختص به وهو مركب منه • قوله **وهو** اي منذ
ومذ **مبتدا وخبره ما بعده** اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعه اول
مدة انتفا الرويه يوم الجمعه • ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفا
الرويه يومان • فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى
يكون الجمله مضافا اليها حذف لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ
بنا قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل حملا على مذ ومنذ الغنيين
عندهم والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رايته جمله
ومذ يوم الجمعه اخرى فالواو لا يجوز عطف الثانيه على الاخرى ولكن
وان جاز ذلك مع تغير الثانيه كما تقول ما رايته ومدة ذلك
يومان • وذلك ان الثانيه صارت مرتبطه بالاولى ممتزجة معها
اتية لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة • ولا محل للجملة الثانيه
عند جمهورهم لانها كالمفسره • وقال السيرافي هي مفسره للجمل

او مذ انه مسافر مذ زمان سفره
او مذ زمان انه مسافر

حال

بعج قرره

على الحال اي ما رايته متقدما **خلافا لابي القاسم الزجاجي** فعنده
انهما خبر ا مبتدا اي مقدمان فان فسر مذ ومنذ باول المده وجميع
المده مرفوع عنه كما ذكر في تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول
المده يومان فانت مخبر عن الاول باليومين • وايضا يقع الخبر عن النكرة
الموخره بمعرفة مقدره وليس الزمان المقدم بصحيح لتنكير المبتدا الموخر
كما مر في باب المبتدا من نحو يوم الجمعه قيل • اذ الزمان انما يصح اذا انتصب
على الظرفيه وان فسرها بظرف كما تقول مثلا فيما رايته مذ يوم الجمعه
اي ما بينهما مع انتهائها يوم الجمعه اي انتهاء الرويه • وفيما رايته مذ
يومان اي عقيبها وبعدها اي بعد الرويه يومان فله وجه
مع تعسف عظيم من جهة المعنى • هذا وعند الرضي انه الا ان ترتفع
ما بعدها فهو احد جزئي الجمله والجزء الاخر محذوف • قال
تقديره ما رايته مذ يومان الخ اذا كان الباقي مجموع زمان
الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم مذ كان يومان على حذف
الفعل اي من اول وقت كون يومين اي اليومين الذين اخرهما زمان التكلم
او يومان كاينان على حذف خبر المبتدا وجاز الابتداء بالنكره لاختصاص يومين
معنا باليومين المنقضيين على وقت التكلم • قال وتقديره مذ يوم الجمعه
اذا كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم مذ كان يوم الجمعه
او مذ يوم الجمعه كاين اي من وقت كون يوم الجمعه • قال اما اذا كان الباقي من
الجمله المصدر الدال على احد الزمانين المذكورين فتقول في مجموع المده
مذ نومه اذا كان مده الكلام نايما اي مذ يكون نومه او نومه كاين
وفي اول المده مذ خروجه اي مذ كان خروجه او خروجه كاين
قال ويجوز ان يكون مذ انك قايم في المعنى الاول ومذ ان الله خلقني
في الثاني من هذا قوله **ومنها لدى ولدن** وهما بمعنى عند الا
ان لدن ولغاتها المذكوره يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها
من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدره بمعنى من عند

واما لدى وهي بمعنى عند • ولا يلزمه معنى الابتداء • وعند اعم تصرفا
من لدا لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزك وان
كان بعيدا بخلاف لدا فانه لا يستعمل في البعيد • فلدن مثل عضد ساكنة
النون هي المشهوره ومعناها اول غاية زمان او مكان مثل لدن صباح
ومن لدن حكيم • وقلما يفارقهما من فاذا اضيفت الى الفعل تمحضت
للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا تضاف الى الجمل الا حيث كقوله
صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوايب
وفيها لغات اشار اليها بقوله **وقد جا لدن** بفتح الدال وكسرها
ولدن ولدن بسكون الدال مع فتح اللام وضمها وكسر النون
للساكنين **ولد ولد** بحذف النون للساكنين مع سكون الدال
ومع فتح اللام او ضمها **ولد** بحذف النون مع بقاء ضمة الدال
ومع فتح اللام • قال الرضي الوجه في بناء لدن انه زاد على ساير الظروف
غير المتصرفه في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتدا
فتوغل في مشابهة الحروف دونها • واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل
على بنايه • ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني
وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمهما النصب الا اذا انجرت بمن • ومن حذف
نون لدن لا يجوز حذفها مع الاضافه الى مضمر فلا تقال من لده بل
من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافه لفظا ان كان مفردا
او تقديرا ان كان جمله • وان كان غدوة جاز نصبها مع الجر ايضا
وقد ترفع • اما النصب وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال
لدن مع غدوه وكون دال لدن قبل النون الساكنه بفتح وضم
وبكسر كما سبق في لغاتها • ثم قد تحذف النون فشابه حركات
الدال حركة الاعراب من جهة تبدلها • وشابه النون التنوين
من جهة جواز حذفها • فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا

فنصبها تشبيها بالتميز في راقود خلا او بالمفعول الذي هو
الاصل في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون
الا منونه وان كانت معرفه ايضا اما تشبيها بالتميز فانه لا
يكون الا نكره واما لانا لو وجدنا التنوين لم يدر انصوبة هي
ام مجرورة ٭ واما الرفع فعلى حذف احدى جزئي الجملة اي لدن
كان غدوة كما في قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدن تقابل الف الى وعلى
فتسلم مع الظاهر وتنقلب ياء مع المضمر غالبا قوله وقط
للماضي المنفي بني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه
جميع الماضي ٭ وعلى الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر
لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة ٭
وقد تخفف الطا في هذه ٭ وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطا
المشددة او المخففة كمنذ ٭ وقد جا قط ساكنة الطا
مثل قط الذي هو اسم فعل ومعناه الماضي عموما فهو بمعنى
ابدا ٭ وربما استعمل بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه
قط اي دايما ٭ وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت
الذيب قط ٭ قوله وعوض للمستقبل المنفي وبناوه على
الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة ٭ بدليل اعرابه مع المضاف
اليه نحو عوض العايضين ٭ اي دهر الداهرين ٭ ومعنى الداهر
والعايض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر
داهر ٭ وعوض اسم للزمان والدهر ٭ ومعناه المستقبل عموما
فهو بمعنى ابدا ٭ وقد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال
ولولا نبل عوض في حظباي واوصالي ٭ ويقال افعل ذلك من ذي
عوض كما يقال من ذي انف اي فيما يستقبل ٭ وقد يستعمل عوض
المبني للمضي ومع الاثبات ايضا قال ٭

ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي هوت بعفاق عوض عنقا مغرب ٭
وهو منفي معنى لكونه جواب لولا ٭ واكثر ما يستعمل عوض مع القسم
كقوله ٭ رضيعي لبان ثدي ام تحالفا ٭ باسحم داج عوض لا نتفرق
قوله والظرف المضاف الى الجملة اي جوازا ٭ ولا يكون الا
زمانا مبهما فالى جمل مستفاد منها احد الازمنة الثلاثة ٭
ولا يضاف على الجواز مكانا الى جمله لان الجمله لا يستفاد منها احد
الامكنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة ٭ فاذا تقرر هذا قلنا
الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالتها على احد الازمنة الى الاخر
ثم قد يضاف الى الاسمية المستفاد منها الزمان وذلك اما ان يكون
ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون ٭ او يكون
مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلاثة ٭ وان كان
جزاها اسمين ٭ اما في الماضي نحو اتيتك زمن الحجاج امير ٭ وفي
المستقبل نحو قوله تعالى يوم هم بارزون ٭ واختلف في ان
الظروف مضافة الى ظاهر الجمل او الى المصدر الذي تضمنته
والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجمل بلا
خلاف ومن حيث المعنى الى المصدر بها لان معنى يوم قدم زيد
يوم قدومه ٭ ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر
لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين ٭ وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن
ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص
واللام يتعذر دخولها على الجملة قوله واذ ٭ عطف على الجمله قال والان
الظروف المتقدمة على اذ في نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ
مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها
التنوين ٭ قال الرضي وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين
وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال

مستنهض المعنى بخلاف قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون • اذ معناه
بعد ذلك الوقت • قال والذي يبدو لي ان هذه الظروف
التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه • بل الى الجمل
المحذوفة واذا الواقعة بعدها بدل منها بدل الكل • والتنوين
بدل من الجمل ثم وضح وجه هذا الابدال • والجال عليه بكلام بسيط
في شرحه • فالظرف المضاف الى الجملة واذ **يجوز بناؤه على الفتح**
اعلم انها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله
• على حين عاتبت المشيب على الصبى • فقلت الما تصح والشيب وازع •
فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها • اما الاعراب فلعدم لزومها
للاضافة الى الجمل فعلة البناء فيها اذن عارضة • واما البناء فلشبه
العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا
موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه من
التعريف والتنكير ونحو ذلك كما مضى في باب الاضافة • واما
ان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى
هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية • سوى كان صدرها
معربا او مبنيا في اللفظ نحو حينئذ يوم انت امير اذ لا بد له
من الاعراب محلا • فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الاعراب
في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض
البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة • واما الظروف
المتقدمة على اذ في نحو حينئذ فيجوز بناؤها واعرابها
اتفاقا • قرئ قوله تعالى من خزي يومئذ بفتح يوم وجره
واما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل • واما
البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله
• على حين عاتبت المشيب • فثبت بما بينا ان قوله والظروف

المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه قوله
وكذلك اي مثل الظرف المضاف الى الجمل **مثل وغير مع ما وان وان**
اي مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة فيجوز بالاتفاق
منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون •
ففتح مثل مع كونه صفة لحق وخبرا لان ويجوز ان يكون منصوبا
لكونه مصدرا يعني انه لحق حقا مثل حق نطقكم وقال •
• لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • حمامة في غصون ذات اوقال •
ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع • ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى
الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث
لانهما مضافان معنى الى المصدر وفيهما الابهام مثلها والمبني
هو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه • قال الرضي ومن الظروف المبنية
امس عند الحجازيين وعلة بنائه عندهم تضمنه للام التعريف وذلك
ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه • فهو كان في الاصل نكرة لكن
لما اريد امس يوم التكلم دخل لام التعريف للعهد كما هو عادة
كل اسم تقصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به ثم حذفت اللام
فقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى
امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحد • واما
بنو تميم فالذي نقل عنهم من اعرابه غير منصرف في حال الرفع
وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر كالحجازيين قال وبعض
بني تميم يفتحون امس بعد مذ • قال السيرافي وانما فعلوا ذلك
لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه
من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعدها من يخفض
فكان مشبها بنفسه قال • لقد رايت عجبا مذ امسا •
قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل • فاذا نكر امس

كقولك كل غدٍ يصير امسًا وكل امسٍ يصير اول من امس
او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب الامس
اعرب اتفاقا لزوال علة البنا • وهي تقدير اللام وربما بني
المقارن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام الاصلية
قال س ولا يجوز امس كما لا يصغر غد وعند • وان ثني او
جمع فالاعراب لان اللام انما يقدر مع المفرد • ومنها الان
قال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس • واما اللام الظاهره فليست
للتعريف اذ شرط اللام المعرفه ان تدخل على النكرات فتعرفها
والان لم يسمع مجردًا عنها • ومنها لما وهي ظرف بمعنى اذ اسم عند
ابي علي وتستعمل استعمال الشرط مثل تستعمل كلما • وقال ابن خروف
هي حرف شرط في الماضي مثل لو الا ان لو لانتفا الثاني لانتفا الاول
ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وكلام س محتمل • ويليه فعل ماض
لفظًا ومعنىً وجوابه ايضًا كذلك او جملة اسميه مع اذا المفاجاه
قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما
كان ماضيًا مقرونًا بالفاء وقد يكون مضارعًا قوله
المعرفه والنكره هذا تقسيم للاسما كلها مبنيًّا تنا ومعربها
فبدا بالمعرفه لكونها افضل لانها اقوى هيهنا فقال المعرفه ما وضع
لشي بعينه اي ما وضع ليستعمل في شي واحد بعينه سوا كان ذلك
الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام اولا كما في غيرها ولو قال
ما وضع لاستعماله في شي بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام
موضوعًا كالرجل والفرس وان كان مركبًا كما في احد الاسم
ان المركبات ايضا موضوعه بالتاويل الذي ذكرناه هناك قوله
وهي المضمرات وقد تقدم ذكرها والاعلام وسياتي بيانها
والمبهمات ونعني بها اسما الاشاره والموصولات وقد تقدم

ذكرها وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسما الاشاره
بلا اشاره حسيّه الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة
المتكلم اشيا يحتمل ان تكون مشارًا اليها وكذا الموصولات
من دون الصلات مبهمة عند المخاطب عند النطق به ولم يقولوا
للمضمر الغايب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهمًا عند
المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهديه وما عرف
باللام هذا مذهب س اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها
والهمزه للوصل فتحت مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر لكثرة
استعمال لام التعريف وفي لغة حمير ونفر من طي ابدال الميم
من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم
ليس من امبر امصيام في امسفر قال نجم الدين الاية فكل ما
دخل اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضًا من كل اذ تلك العلامة
هي التنوين فينظر في ذلك الاسم فان لم تكن معه قرينه لا حاليه
ولا مقاليه داله على انه بعض مجهول من كل كما لقرينه في قولك
اشتر اللحم فانا استغرقيه ان المشترا بعض ولا داله على انه بعض
معين كما في قوله تعالى او اجد على النار هدى فهي اللام
التي جي بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق
الجنس سوى كان معه علامه الوحده كالضربه او مع علامة
التثنيه او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك
العلامات كالضرب والماء فالمفرد في مثل هذا يعم جميع المفرد
والمثنى جميع المثنى سوى كان الكلام موجبًا او منفيًا فلا تستثني
من المعرف المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المراه الا
الزيدين اي كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم وكذلك لا تستثني

يا من يرى مد البعوض جناحه
في ظلمة الليل البهيم الاليل
ويرى مناط عروقها في نحرها
والمخ من تلك العظام النحل

لا تخضعن لمخلوق على طمع
فان ذلك وهن منك في الدين
واسترزق الله مما في خزائنه
فان ذلك بين الكاف والنون

مما ... لا يكون الرجلان رجلان ... هذا الا الحج الا الاخو

من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخواك
اي الا اثنين منهم ولا يجوز ان يقول هذا الرجل يرفع هذا الحجر الا
الزيدين معا بل يجوز ذلك على ان يكون الاستثنى منقطعا
واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت
العلما الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام
في الموجب يستعمل بمعنا مفرد منكر مضاف اليه كل فمعنى
لقيت العلما اي كل عالم وفي غير الموجب بمنزله مفرد منكر
في غير الموجب في استعمالهم بمعنى ما لقيت العلما اي ما لقيت احدا
من العلما واما النكره المستغرقه نحو ما لقيت رجلا او رجلين
او رجالا فلا يستثنا من جنسها ومثناها ومجموعها الا مثلها
تقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك
ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان معنى ما لقيت جماعه من الرجال
وان كان هناك قرينه داله على انه ليس المراد به الاستغراق
بان كان هناك عهد فاللام عهديه للتعريف ولام العهد هي التي
عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اي لقيته وادركته
يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهدته اما بجري ذكره
مقدما كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جري
ذكره نحو قولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد
مشهور وان لم يكن هناك عهد فان كان فيه علامه
الوحده او التثنيه نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين
فلا فرق بين المعرف والمنكر معنى فكانك قلت ما اعطيتك
الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت
التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد

لاجل التنوين التي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جمله
بمعنى اشتريت تمرا ورجالا اي شيئا من التمر وجماعه من الرجال
بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهيه مجرده عن
البعضيه لكن البعضيه مستفاده من القرينه كالشرا
واللقا فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس
فهو كعام مخصوص بالقرينه فالمجرد وذو اللام اذا بالنظر الى
القرينه بمعنى وبالنظر الى انفسهما يختلفان فمن ثم جاز
وصف المعرف من هذا الجنس بالمنكره قال
ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا مررت بالرجل مثلك
وما يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل اللام
لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي انتهى كلام الرضي
رحمه الله بالكتر الفاظه والقسم الثالث من اقسام اللام
هو الذي سميه المص تعريف العهد الذهني وقال ان اللام
في نحو اشرب الما واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب
اشاره الى ما في ذهن المخاطب من ماهيه اللحم والما والذئب
قال الرضي وليس بشي لان هذه الفايده تقوم بها نفس الاسم
المجرد عن اللام لان كل لفظ فهو اشاره الى ما ثبت في ذهن المخاطب
ان ذلك اللفظ موضوع له قال فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي
كما ان العلميه في نحو اسامه لفظيه كما سيجي في الاعلام قوله او
بالندا نحو يا رجل المعين فتعرفه بالقصد والمضاف الى احدها
اي احد هذه المعارف غير الندا معنى احتراز عن الاضافه
اللفظيه وانما يتعرف بالاضافه المعنويه من الاسما ما ليس من
الاسما المتوغله في الابهام كغير ومثل ومذهب س ان
تعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه لا

لانه يكتسب التعريف منه • وعند المبرد ان تعريف المضاف اليه
لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر
قوله • العلم ما وضع لشي بعينه دخل فيه جميع المعارف
غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان
المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعها الواضع لتطلق على اي
معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى
معين • ولا نظر له الى تناوله معينا اخر كما كان في سائر
المعارف وقوله بوضع واحد متعلق بمتناول اي لا
يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناوله كالاعلام
المشتركة فانما يتناوله بوضع واحد اخر اي بتسمية اخرى
لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص
اخر ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما
ذكره المص وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق
الذهنية المتعقلة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية
فكل واحد من هذه الاعلام وضع لحقيقة في الذهن متحدة
فهو اذا غير متناول غيرها وضعا • واذا اطلق على فرد من
الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا • فليس ذلك بالوضع
بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي
عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق
فاسد موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس خارجا
على وجه التشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية
حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس على وجه الحقيقة قال الرضي
والحامل لهم على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس
انهم راوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر واديشا

لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال
اللام على نحو ادبس واضافة نحو ابن وام وابن وبنت الى غيرها
كما في الكنى في اعلام الاناسي ومجي عنها الاحوال وتوصف بالمعارف
ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذيب وضبع فانه
ليس جاريا مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة • واقول
اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية
ككرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما
ذكرنا قبل واما بالعلمية كما ذكرنا في اسامة وثعالة • ثم قال
واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم
تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة ونحوها كالاسد
والثعلب اذا كان اللام فيهما تعريفا لفظيا فكما ان مثل ذلك
من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة
فكذا مثل هذا العلم فقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد
من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من
حيث الجنسية المحضة قال • ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت
فيصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله ان الانسان لفي خسر فقال الا
بعرس الانسان الا الداخل منها والقرينة المخصصة نحو لقيت
اسامة • والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد به
مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما
كبطة وقفة وعائذ الكلب في الذم • وكالمصطفى والمرتضى في
ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في
الذم اشهر منه في المدح والنبز في الذم خاص • واما كنية وهي
الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم
وابن اوى وبنت وردان فالكنية من كنيت اي سترت

وعرض كالكنايه سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنيه عند العرب تقصد بها التعظيم • والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنيه فانها تعظم لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها وقد تكون بعض الاعلام اتفاقا اي يصير علما لا بوضع واضع معين بل لاجل الغلبه وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه • ثم اعلم ان الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداتي التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغيره ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام لتعريف العهد لعلم المخاطب بمدلوله قبل الذكر لشهرته فالمضاف وذو اللام الغالبين في العلميه بحسب كونها اشهر فيما علما فيه من سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا لزم الاضافة في المضاف فلا يجوز تجريده عن المضاف اليه واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده كما قيل في النابغه نابغه وذلك قليل قوله **واعرف المعارف المضمر المتكلم** لانه ربما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم المضمر ثم المضمر **المخاطب ثم المضمر الغايب** ثم الاعلام ثم اسم الاشاره ثم المعرف باللام والموصولات هذا هو المنقول عن س وعليه جمهور النحاة وفي البسائط اقوال اخر في ترتيب المعارف مفردات الى قائليها قوله **والنكره ما وضع لشيء لا بعينه** كرجل وجمل وتمر وضرب وتمره وضربه • واعلم ان النكره اذا وقعت في سياق النهي والنفي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سوا كان مفردا او مثنى او مجموعا على ما ذكرنا

عطف على قوله العلم ما وضع لشيء بعينه

حكم النكرة في سياق النفي او النهي للعموم اه

هما

في حد المعرفه ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينه نحو ما جاني رجل واحد بل رجلان وبل رجال وما جاني رجل بل رجال نعم اخوانك وهل جاك رجل بل رجال هم اخونك ونحو ذلك من الاطلاق وايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه واما اذا دخل تلك النكره من مفيدي الاستغراق نصا نحو ما جاني من رجل ولهذا كان لا رجل المقدر فيها نصا في الاستغراق • ومن هذه وان كانت زايده كما حكم به النحاه لكنها مفيده لنص الاستغراق كان اصلها من الابتدائيه لما اريد استغراق الجنس ابتدي منه بالجانب المتناهي وهو الواحد وترك الجانب الاعلا الذي لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاني هذا الجنس من واحدهم الى ما لا نهاية له يتناهى فلهذا تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاني احد ومن احد • وان وقعت النكره في غير النفي والنهي والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد تكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتداة نحو تمرة خير من زنبور ورجل خير من امراه وقليلا في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت • قوله **اسما الاعداد ما وضع لكمية احاد الاشيا** اراد بالاشيا المعدودات والاحاد جمع احد والكميه ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشي حقيقته المعينه التي يستفهم عنها بما الموضوع للاستفهام عن حقيقة الشي وكيفية الشي وصفه المعين الذي يسال عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع للعدد غير معين ويخرج منه المبات والالوف ويخرج احاد الاشيا لانه يقال كم درهما عندك فيقال واحد فليس هاهنا احاد اشيا ولذلك اذا قيل كم درهما عندك فيقال واحد فليس هاهنا احاد اشيا وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولا خلاف عند النحاه ان واحد واثنان من اسما العدد فكان الاولى ان يقول اسما العدد ما وضع لكمية الشي بحسب

قوله

قوله احاد واحد من الفاظ العدد لان واحدا واثنان لم يوضع لكمية

واصولها اي الالفاظ التي ترجع اليها جميع الاسما العدد وان كانت غير
متناهيه اثنا عشره كلمه واحد اثنا ثلاثه اربعه خمسه سته
سبعه ثمانيه تسعه الى عشره والعدد داخل في الحدود ومايه والف وما عداها
متفرع عنها اما بتثنيه كمايتان والفان واما الجمع كعشرين واخواته
الجاريه مجرى الجمع واما بعطف كثلاثه وعشرين وكاحد ومايه و
كمايه والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم
واما باضافه نحو ثلثمايه وثلاثه الاف ثم شرع في تبيين استعمالها
للمذكر والمونث فقال تقول واحد اثنان للمذكر واحده اثنتان
وثنتان للمونث جرا واحد واثنان في التذكير والتانيث
على القياس ذو التا للمونث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم
فاعل من وحد يحد وحدا اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد
المنفرد ويستعمل في العدد وفي سائر الاعداد فيقال رجل واحد و
قوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان
وتبدل الهمزه من الواو في هذا التركيب كاحد واحدي واحدان
واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من التثني واثنتان بحذف
اللام والتا للتانيث وثنتان مثل بنت وتا التانيث فيه بدل
من اليا وهو تكميل قوله ثلثه الى عشره للمذكر نحو ثلاثه رجال
واربعه رجال ثلث الى عشر للمونث نحو ثلث نسوه وتسع نسوه
خولف باب التذكير والتانيث من ثلثه الى عشره فالحقت التا للمذكر
وحذفت للمونث وعلل ذلك بوجوه واستغرب الرضي منها ما حاصله
ان اصل وضع ما فوق الاثنين من اسما العدد على التانيث يعني
باصل وضعه انه يعبر به عن مطلق العدد لا التعبير بها عن المعدود
فطرا عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسما المشتقه اذ
صار معنى قولك جاني رجال ثلاثه رجال معدوده بهذا

العدد فاجريه مجرى الصفات المشتقه في الفرق بين المذكر والمونث
بالتا مطردا وذلك لان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقه كضارب
وضاربه فبقيت الاعداد اذا كانت صفه الجمع المذكر على تانيثها الموضوعه
هي عليه بان جعلوا التا الداله على تانيث ما لحقته داله على تانيث
موصوفه وذلك من الثلاثه الى العشره لكونها صفه الجمع والجمع مونث
واذا جي بموصوفها مضافا اليه نحو ثلثه رجال صارت الاعداد تابعه بما كان
للمضاف اليه في التانيث وذلك لان لفظ التمييز هو لفظ الموصوف
بعينه اخر لغرض اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشره
فلم يونث العدد لانه لم يبق عين الموصوف كما يجي فاصل عشرون درهما
دراهم عشرون وكذلك اصل مايه درهم والف رجل دراهم مايه ورجال
الف ولم توافق الاعداد الثلاثه موصوفاتها ايضا نحو رجال ونسا
لانها لما لم يتبع توافق مميزها وهو اكثر من الموصوف لم يوافق موصوفها
ايضا مع انه اصل التمييز فلم يقل رجال الف فلما قصدوا اجراها مجرى
الصفات المشتقه باثبات التا فيها مع التانيث موصوفها وحذفها
منها مع تذكيره ولا موصوف لها مذكر اذ لا تصلح الا صفه للجمع
والجمع مونث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التا فيها
مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجراه مجرى الصفات المشتقه
جعلوا اللفظ الاصل للمعدود الاصل وهو المذكر لسبقه على
المونث في كل لفظ وحذفوا التا اذا اريد بها المعدود المونث
قصدا للفرق بين القصدين فاذا تقرر هذا قلنا المعتبر في تانيث
الثلاثه واخواتها الى واحد المعدود وان كان المعدود جمعا لا الى لفظ
المعدود فان كان الواحد مونثا حقيقه كثلاث نسوه وطوالق
او مجازا كثلاث غرف وعيون حذفت التا منه كما رايت وان كان
الواحد مذكرا اثبتت التا فيها سوا كان في لفظ الجمع علامه التانيث
كاربع حمامات وثلاثه بنات عرس وسرادقات او في الواحد حمام وابن عرس وسرادق

او لم يكن فيه علامة التانيث كثلاثة رجال وان جاز تذكير واحد المعدود
وتانيثه كساق جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة سوق وخمس سوق
وان كان المعدود صفة نايبة عن الموصوف لا حال الصفة قال تعالى فله
عشر امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات وان لم يكن
المعدود جمعا بل هو اما اسم جمع كخيل او جنس كتمر نظر فان كان
مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتا
في العدد واجب قال تعالى تسعة رهط وان كان مختصا بجمع الاناث
فحذف التا واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق
وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث
فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان
ذكورا اثبت التا وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود
نحو عندي ذكور ثلاثة من الخيل او عندي من الخيل ثلثة ذكور او عندي
من الخيل ثلثة ذكور او عندي ثلاثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص
بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلاث من الخيل ذكور
فحينئذ ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مونثا كالخيل والابل
والغنم حذفت التا وان كان مذكرا لا غير وما يجري مجراه
الحاقا للمونث من هذا الجنس بجمع المونث وللمذكر منه بجمع
المذكر وان كان مما جاز تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز
الحاق التا نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا
يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيونث نحو خمس
من الضرب ويذكر نحو خمسة من البنات ويجوز الامران في
نحو ثلاثة من النخل وثلث من النخل لانه يذكر ويونث قال تعالى
نخل منقعر ونخل خاوية قوله **احد عشر اثنا عشر** اي للمذكر
احدى عشرة اثنتا عشرة اي للمونث **ثلاثة عشر الى تسعة عشر** اي للمذكر
ثلاث عشرة الى تسع عشرة اي للمونث يعني ان حكم هذه الالفاظ العشر

ما ذكرنا اعني جري الواحد والاثنين على القياس وجري الثمانية الباقية على
غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها الا لفظ عشرة
وانما بقي الثلاثة الى التسعة مع التنييف ايضا على حالها قبل التنييف وان لم يكن
لها مميز ولا موصوف مجموع والعدد ير في ثلاثة عشر رجلا ثلثة رجال وفي
ثلاثة وعشرين رجلا ثلاثة رجال الا لفظ عشرة فانه يرجع الى القياس عند
التركيب اي تثبت التا فيه في المونث وتسقط في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا
وثلاث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان تمييزه ليس بجمع حتى يونث
العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه
في التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا تنييف ايضا موافقا للمميز تذكيرا
وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير بخلاف عشرين
واخواته ومائة والف لانها لم تكن موافقة له دون التنييف فكذلك معه
قوله **وتميم تكسر الشين من عشرة في المونث** لما كرهوا توالي اربع فتحات
في كلمة واحدة مع امتزاجها بالتي قبلها في الجزء فتحه عدلوا عن فتح شينها
الى كسرها فاما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسطى الى السكون لئلا
يكون الذي تثقل بثقل اخره وهي الفصحى وقد تفتح الشين على قلة لان التركيب عارض
وربما سكن عين عشر المركب تخفيفا لحركات الاخر لاجتماع اربع فتحات احدها في
اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر خلاف اثني عشر قوله **عشرون
واخواتها** هي راس كل عقد من الاثنين الى التسعين **فيهما** يعني في المذكر والمونث
كان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلان مثنى وثلاث عشرات الى تسع عشرات
رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات كما يقع
المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد
فكأن المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة مونثة بالتا فلما حذف
المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة وشبهه
في باب الجمع ان جمع المونث بالتا المحذوف لامه شايع بالواو والنون

نحو قلون وثبون ومايون فقيل عشرون وثلاثون تشبيها لها بهذه
الجموع المحذوفة اللام وأبدي سئل عثران المثنى الى لفظ عشرون الموضوع صيغه
الجمع ليكون كالتوطية للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى
غير قياسي وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته
لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلاثه ايضا اي هو ثلث عشرات
وكذا الاربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشره في العشرين لوجه
نقصد ان تغييره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون
واخواته كالجبر مما حذف كما قيل في عزون وكرون قوله احد و
عشرون احدى وعشرون بالعطف بلفظ ما تقدم
اي يكون المعطوف والمعطوف عليه اي العقد والنيف بلفظ ما
تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان
على القياس وثلثه الى تسعه على غير القياس في الظاهر الى تسعه وتسعين
لما مر من ان تقديره ثلثه رجال وعشرون رجلا قوله مايه والف ومايتان
والفان فيهما اي في المذكر والمونث واصل مايه مئيه كسدره
حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزه وثبه ولامها يا لما
حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مايه قوله على ما تقدم يعني في ترجيح
في ابتدا كل ما يلي الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف
المايه على ذلك العدد نحو احد ومايه واثنان ومايه ثلاثه ومايه او تعطفه
على المايه نحو مايه وواحد واثنان في المعلوم معدوده وفي غير المعلوم
مايه ورجل الف ورجلان ومايه وثلثه رجال والاول اكثر استعمالا
اعني عطف الاكثر على الاقل فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل
فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف كما ذكرنا
في المايه وما اناف عليها نحو احد والف عشره والف عشرون والف
مايه والف مايتان والف ثلثمايه والف وان شيت جعلت الالف معطوفا

عليه

١٢١

على الاقل

عليه قوله وفي ثماني عشره فتح اليا لاحتمال اليا الفتحه لخفتها
كما في رايت القاضي وجا اسكانها كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكن
في معدي كرب وقالي قلا وشذ حذفها بفتح النون وانما جاز الحذف
مع قلته للاستثقال ايضا وبعد الحذف فتح النون اولى من كسرها ليوافق اخواته
لانها مفتوحة الاواخر مركبه مع العشره ويجوز كسرها لتدل على اليا
المحذوفه وقد تحذف اليا في ثمان في غير التركيب فيجعل الاعراب على النون قال
لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات
بفتح النون وقد فعل ذلك بربايع وجواري وشبههما قوله ومميز الثلاثه
الى العشره والجيد هاهنا داخل في المحدود مخفوض بالاضافه
لان الكلمه تمييزها اخف على ما مر قبل وقد تترك الاضافه فيقال
ثلثه اثواب على البدل وربما جا في الشعر ثلثه اثوابا مجموع لان ذلك
المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف اليه العدد
للتخفيف واصل موصوف الثلاثه فما فوقها ان يكون جمعا فيكون
مجموعا اما لفظا وهو ظاهر او معنى والجمع المعنوي اما اسم جنس
كالتمر والنخل او اسم جمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المفسر
احدهما فصل بمن نحو ثلثه من الخيل وخمسه من التمر وذلك لانهما في معنى الجمع لكنهما
بلفظ المفرد فكره اضافه العدد اليهما بعد ما عهد من اضافته الى الجمع
وقال الاخفش لا يجوز اضافه العدد اليهما وهو منتقض بقوله تعالى
تسعه رهط وقال الشاعر ثلاثه انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي
ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع القله اضيف العدد اليه نحو ثلثه اقلام
واذان وان لم يكن له الا جمع كثره اضيف اليه نحو ثمانيه دراهم وثلاثه
رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع
القله لمطابقته العدد للمعدود قله نحو ثلثه اجمال وقد جا
ثلثه قروء مع وجود اقرا وليس بقياس قوله الا في ثلاث مايه الى

ثلثه
تسع مايه استثنى من قوله مجموع لان المايه المضاف اليها ثلثه
الى تسعه مفرده وكان قياسه مات او مين لان للمايه جمعين
احدهما في صوره جمع المذكر السالم وهو مبون لكنه لا يضاف اليه العدد
لان جمع المذكر السالم ان كان وصفا لا يقع مميزا عند من نحو ثلثه
مسلمين وكذا اربعه طرفا الا قليلا اذ المطلوب بالتمييز تعيين
الجنس والصفات متاخره في هذه الافاده اذ اكثرها
للعموم وان كان علما فتقليلا ما يقع مميزا لما ايضا لان الغرض
الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه وان كان
مجرورا منكر في الاغلب وجمع العلم لا بد له من اللام فلم يبق
الا مايات تضاف اليها لغو نحو جمع التكسير كما في ثلاث عورات لكنهم
كرهوا ان يلي تمييز المميز المجموع بالالف والتا بعد ما تعود
المجي بعد ما هو في صوره المجموع بالواو والنون اعني عشرين
الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخص وارتفاع اللبس
وقد جا في ضروره الشعر ثلث مين وخمس مباين قال
ثلث ميلين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم
قوله ومميز احد عشر الى تسع مايه وتسعين منصوب مفرد
الاضافه اليه اما من احد عشر الى تسعه عشر فلكراهتهم ان تجعل
ثلثه اسماء كاسم واحد مع كون المضاف اليه هو المضاف من حيث
المعنى بخلاف خمسه عشر زيد واما عشرون واخواتها فلانه لم
يحذف النون للاضافه لانه ليس بنون جمع حقيقه بل هي مشبهه بها
ولم يمكن الاضافه مع اثبات النون ايضا لمشابهته لنون الجمع وربما جا
نحو عشرو درهم وهو قليل مفرد لان جمعيته الاصليه التي كانت له حين
كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافه لان المضاف اليه غير فضله
بل من تمام الاول كالموصوف فلما انعدمت الاضافه ونصب على التمييز
وهو في صوره المفعول الذي هو فضله لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى

يجب مراعاة حاله في الجمعية والجمعية كانت تفهم من العدد المتقدم
والمفرد اخص فاقتصر عليه قوله ومميز مايه والف وتثنيتهما
اي المايه والالف وجمعه اي الالف اذ المايه لا تجمع في العدد كما مر
مخفوض على الاصل كما ذكرنا في نحو ثلاثه رجال مفرد لانه جرا هم
عليها افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ
العدد كاف في الدلاله على الجمعية وقد يجمع مميز المايه نحو مايه
رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مايتين عاما
واذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار
اللفظ والمعنى نحو ثلاثون رجلا ظريفا وظرفاء ومايه رجل طويل
وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الادهم
واعلم ان بعضهم من النحاه يستقبحون كون مميز العدد
صفه نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا
في اي درجه كان
ومايه ابيض لان المقصود من التمييز التنصيص على الجنس وهو ينعدم
في مثل هذه الصفات بلى ان كانت الصفه مختصه ببعض الاجناس
لم يستقبح نحو ثلثه علما ومايه فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا
العالم قوله واذا كان المعدود مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا
مثل ولك شخص اذا اطلقته على امراه او بالعكس ان يكون المعدود مذكرا
واللفظ مونثا كنفس اذا اطلقتها على رجل فوجهان ان تعتبر
اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول
ثلاثه اشخص وانت تعني النسا الذكور وان تعتبر المعنى فتقول ثلاث
انفس للرجال وثلاث اشخص للنساء قال فكان مجني دون من كنت اتقي
واعلم ان العدد المميز بمذكر ومونث معا اما ان يكون مفصولا
بينه وبينهما بلفظ من او بين اولا فان كان فالغلبه للتذكير نحو قولك اشتريت
عشره بين عبد وامه وركبت خمسه عشر من النوق والجمال الا ان يكون

المميزان يوماً وليلة فالغلبة اذاً للتانيث قال فطاف بالتابين يوم وليلة
اذ التاريخ مبني على الليالي فلهذا اذا ابهمت ولم يذكر الايام والليالي جرى
اللفظ على التانيث قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا
وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافاً الى المعدود فالغلبة للاسبق
نحو خمسة اعبد وآم وخمس آم واعبد اذ الاضافة تفيد فضل
اختصاص وكذلك في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو
ثلثة ومائة رجل وامراة وثلث والف ناقة وجمل فان كان المعدود
منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلاً سوى كان
المونث عاقلاً او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا
وخمسة وعشرين ناقة ورجلا لاحترام المذكر المقترن بالعقل
وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر
جملا وناقة واربعة عشر بيتا وصفة واربعة وعشرون عمامة وثوبا
قوله ولا يميز واحد واثنان فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين
ولا واحد رجال ولم يقولوا اثنا رجل او رجلين او رجال استغناء
بلفظ التمييز نحو رجل ورجلين عنهما اي عن العددين لان الاول يفيد
الوحدة والثاني يفيد الاثنينية لافادة النص المقصود بالعدد
وذلك لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما
لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلاثة
واقتصروا لم يعلم ماهي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا
استغني عن ذكر لفظ العدد معه وقوله
كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم
استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فان كان هناك معدود
معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ان تذكره

بلا ترتيب جئت بواحد واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت
هذا واحد العشرة او واحدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ
الترتيب العددي فذلك على وجهين اشار اليهما بقوله وتقول للمفرد اي
الواحد من المتعدد المعدود اي المعدود باعتبار تصييره اي ان تقصد الى ذلك
الواحد بالنظر الى درجته والى الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون
واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته مجموعة
ذاهبة الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه
الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه الى
اثنين وجعل للمجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها وصحح ومحو عن المجموع
اسم الاثنين فمعنا ثالث اثنين مصير الاثنين ثلثة بنفسه اذ صار
اثنان معه ثلثة الثاني والثالث والثالثة الى العاشر والعاشرة
لان لكل واحد من هذه المراتب فعل ومصدر فجاز بنا اسم الفاعل الحقيقي
منها كتثليث الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا الى عشرة التسعة
عشرا والمصادر من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع وافتح
واتسع فيفتح وقد يكسر على الاصل لا غير فلا يجوز انه يبنى من واحد اذ
ليس تحت الاحد عدد يصير احداً بانضمامه الى الاحد ولا يجوز ان
يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير لانه لم يثبت فعل ومصدر يبنيان
من المركب وما هو بمعنى التصيير اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من
فعل ومصدر قوله وباعتبار حاله هذا هو الوجه الثاني اي ان تقصد
الى ذلك الواحد المعين درجته في مرتبة العددية بالنظر الى حاله
ودرجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث بمعنى
الواحد من الثلاثة والثاني اي الواحد من الاثنين الاول والثاني
والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة ابدلت الواحد بالاول

لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات العدد واذا
لم يقصد الترتيب فعلت الاول لتبيين نصب الترتيب وهذا المبني على ورن
الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كالكاهل والحايط الا ان فيه معنى الوصف
بخلاف نحو الكاهل **و** هذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول
الحادي عشر والحادية عشرة فينقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان
اللام والعين مكان الفا **والثاني عشر والثانية عشرة** فتسكن يا ي
الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معدي كرب **الى التاسع**
عشر والتاسعة عشرة واما العشرون والثلاثون واخواتها والماية
والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد شي واحد كما مر في باب
المركب وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول في المعطوف الثالث
والعشرون والثالث والماية والرابع والالف قوله **ومن ثم** اي من اجل
اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله **قيل في الاول**
وهو ما هو بمعنى التصيير **ثالث اثنين** فتجي بعده بمفعول هذا المصير
اما مجرورا او منصوبا ويجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه
هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص
باكثر من درجة ولا ازيد بشي **اي مصيرهما** اي الاثنين ثلثة اذ المعنى انه صير
مفعوله بانضيافه اليه على العدد المشتق هو منه **من تلثنهما ثلثا**
وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصل المشتق منه بدرجة
فقط **●** واذا انصبت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف ساير اسما الفاعلين فانهما متساويان
او النصب اكثر **و** قيل **في الثاني** وهو ما هو باعتبار حاله **ثالث ثلثة**
اي احدها فتضيفه الى اصله وهو الاغلب ولك ان تضيفه الى ما
فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة والثاني

الى

فلا يقال اول الاحد عشر

الى الاحد لان معنى هذه الاسما البعض الذي هو الواحد فمعنا ثالث
ثلاثة اي احد ثلاثة وليس للواحد بعض حتى تضاف ذلك البعض اليه
واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عاشر
ثاني السبعة الثمانية ولا يجوز في الذي باعتبار الحال ان ينصب ما بعده
لانه ليس باسم فاعل حقيقة **و** اذا جاوزت العشرة واردت الاضافة فانك
تقول على ما اجاز س وحكي ذلك عن العرب **حادي عشر احد عشر**
وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر
بمنزلة ثلاثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه
وكلا جزئي المركبين مبنيان قوله **على الثاني** اي الذي باعتبار
الحال **خاصة** لان الذي بمعنى المصير لا يبنى مما فوق العشرة **وان**
شئت قلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر بحذف الجزء
الثاني من اول المركبين وهو اكثر استعمالا من الوجه الاول لخفته
ولاستثقال تكرر لفظ عشر فتعرب الاول الباقي من المركب الاول
لزوال التركيب الموجب لبنايه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب
الاخير ويجوز حذف اول ثاني المركبين ايضا اعني ثلثة فيبقى
ثالث عشر فالذي ذكره س فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمن الواو
واما الاول فلقيام ثاني المركب الثاني مقام ثاني جزئي المركب الاول
وذكر الكوفيون جواز اجراء الثالث بوجوه الاعراب مع بنا عشر
لما ذكرنا ووجهه انه لم تقم عشر الثاني مقام عشر الاول قال ابو سعيد السيرافي
هذا قول قريب لم ينكره اصحابنا ورد الوجهين التصريح الكسائي عن العرب
قال المص في الوجه الاول اعني بنا الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ
لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس
واعلم ان حكم فاعل سوى كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما
حكم اسم الفاعل في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية

ثالث

وكذا في جميع المراتب من المركب المعطوف نحو الثالثة عشر والثالثة والعشرون
تونث الاسمين في الثالثة عشر ثم تذكرهما في الثالث عشر صح اصل

والثالثة الى العاشرة وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر فانه للجماعة كما تقدم قوله المذكر والمونث ما فيه علامة تانيث لفظا كفاطمة او تقديرا بدايه لان علامته وجوديه كزينب ولا تقدر من علامات التانيث الا التا لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التا مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر. واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التا قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد لا ترجع التا في تصغيره شذوذا كعقيرب وذريد وورية ويعلم تانيث ما لم تظهر علامته بالضمير الراجع اليه نحو والشمس وضحاها. وبالاشارة اليه نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعل وشبهه المسند اليه او الى ضميره نحو الشمس طلعت والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة وبصحة تصغيره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبحذف التا من عدده من الثلاثة الى العشرة نحو ثلث اذرع. وبجمعه على مثال خاص بالمونث كفواعل في الصفات كطوالق وحوايض او على مثال غالب فيه وذلك انما يكون فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين لجمعها على أفعل في المونث قوله والمذكر خلافه اي ما لا علامة تانيث فيه وعلامة التانيث التا وهي في الاسم اصل وما في الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التا الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات وبانقلابها ها في الوقف وتا التانيث قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مونثا كقوله. ورُبت نعمة من عند رام. وقد جا. يا صاحبا ربت انسان حسن. وثمت اذا عطفت بها

قصة

تصغير قدام ورا

١٩٥

قصة على قصة لا مفرد على مفرد وفي لات لمشابهة ليس وفي لعل يقال لعلت وتا بنت واخت وهنت وكلتا وثنتان ومثنان ليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا يسكن ما قبلها. وتجي التا لاربعة عشر معنى ذكرها نجم الائمة في شرح الكافية قوله والالف عطف على قوله التا مقصورة كحبلى وممدودة كحمراء والالف الممدودة في الاصل عند س مقصورة زيدت قبلها الفا لزيادة المد كما في كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما التبقي الاسم مقصورا فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدتها وانما قلبت همزة لا واوا ولا يا مع انهما انسب به وانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في ردا وكسا لكون ما قبلها الفا والالف المقصورة الزايدة في اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة ولا تكون الا سادسة يلحقها التنوين نحو قبعثرى او للتانيث وتعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تا وتتميز عن الف الالحاق خاصة بان تزن ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجي على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو حبلى وبردى فانه لم يجي اسم على فعلل حتى يكون الاسمان ملحقين به قوله وهو اي المونث الاصطلاحي وهو ما فيه علامة تانيث حقيقي اي يكون مونث المعنى ولفظي اي يكون لفظه مونثا ولا معنى للتانيث فيه فالحقيقي ما بازايه ذكر وقد يكون بعلامة كامراة وناقة ونفسا وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق وقوله في الحيوان لئلا ينتقض بنحو تمرة وتمر قوله واللفظي بخلافه اي الذي ليس بازايه ذكر في الحيوان وقد يكون بعلامة ظاهرة كظلمة ومقدرة مثل عين وقد يكون اللفظي حيوانا كحمامة ذكرا وحمامة ذكرا اذ ليس بازايه

ذكر قوله وإذا اسند الفعل وكذلك شبهه اليه اي الى المونث
مطلقا سوى كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة
او لا فبالتا تلحق ذلك الفعل وشبهه للايذان من اول الامر بتانيث
الفاعل فاذا كان المونث ظاهرا حقيقيا متصلا برافعه فالاغلب
الحاق التا برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندات وحكي سيبويه
عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمونث الظاهر عن علامته
وان كان الرافع نعم وبيس فلكل واحد من الحذف والاثبات
فصيح نحو نعم المراة هند ونعمت المراة لمشابهتهما الحرف بعدم التصرف
وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند
فالاجود ترك التا في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان
في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثنا فالمستثنى
قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو
الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى
كما ذكرنا في باب الاستثنى وان كان بغير الا نحو قامت اليوم
امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع
في الظاهر واما الحذف فانما احتمل لطول الكلام قوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ان شيت الحقت التا وان شيت
حذفتها لكونه مؤنثا مجازيا فيجوز ان تقول غرفت نخلة ذكر فيجوز ان
يكون النمل في قوله تعالى قالت نملة ذكرا ولا يجوز مثل ذلك في علم
المذكر الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قالت طلحة الا عند
بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقرا قاض عليهم ولعل
السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان
التذكير الحقيقي لما طرى عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غير
ما يتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحالة تختص به لا بغيره

لانه لاسم الفصل

لكنه ان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها
والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل
الحقيقي على غيره سوى كان بالفصل بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة
من ربه فانتهى هذا الحكم حكم الظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان
متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سوا كان التانيث حقيقيا كهند خرجت
او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر كقوله
• فلا مزنة ودقت ودقها • ولا ارض ابقل ابقالها •
بتاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لحوق الضمير المتصل وكونه كجز
المسند بخلاف الظاهر والمنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر
لاستقلاله بنفسه قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا اي سوى كان واحد
المكسر حقيقي التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير
او التانيث كايام ودور وسوى كان واحد المجموع بالالف والتا
حقيقي التذكير كالطلحات او التانيث كالزينبات او مجازي التذكير
كالجبيلات او التانيث كالغرفات غير المذكر السالم اما هو فيعتبر
المفرد فيهما لبقا لفظ المفرد نحو قال الزيدون وجا الزيدان وحكم
البنين حكم الابنا وان كان بالواو والنون لعدم بقا واحده وهو ابن
قال • لو كنت من مازن لم تستبح ابلي • بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا •
لان يا المضارع الغايبة ونون التانيث الحرفية نحو • يعصرن السليط اقاربه • م
فبتاويل التاني للزوم وكذا حكم المجموع بالواو والنون المونث واحده
كالسنين والارضين حكم المجموع بالالف والتا لان حقه الجمع بالالف والتا
كما يجي حكم ظاهر غير الحقيقي في جواز الامرين اعتبارا بتانيث
الجمع وهو كونه بمعنى جماعة وهو مجازي • وانما لم يعتبروا التانيث
الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان المجازي الطاري
ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال هذا اذا

اسند الفعل الى ظاهر الجمع اما اذا اسند الى ضميره فهو ما عناه
بقوله **وضمير العاقلين غير المذكر السالم** اما هو فضميره الواو
لا غير نحو الزيدون قالوا **فعلت** بضمير المونث الغايب نحو الرجال
والطلحات فعلت وتفعل وفاعله نظرا الى تاويل الجماعة على
اللفظ **وفعلوا** بالواو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى المعنى
و اما غير العاقلين وهو ثلاثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبال
ومونث يعقل كالنسوة والزينبات ومونث لا يعقل كالدور والطلعات
فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المونث الغايب للتاويل بالجماعة
وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين والنون موضوع له
فتقول **النساء والايام** والدور **فعلت وفعلن** هذا حكم الجمع واما اسم الجنس
الجمع فيجوز اجرا ظاهره وضميره مجرا ظاهر المفرد المذكر والمونث
وضميريهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل
وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن • واما اسم الجمع
فبعضه واجب التانيث كالخيل والابل والغنم فجا لد جال جمع التكسير
في التانيث والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال
• مع الصبح ركب من احاطه مجفل • فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت
الركب والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم بالصواب • قوله
المثنى الحق اخره الف او يا مفتوح ما قبلها اي اليا اما الالف فلا يكون
ما قبلها الا مفتوحا **ونون** **مكسورة** لالتقا الساكنين لانه لم يمكن حذف
الالف لانها علامة التثنية والنون علامة تمام الكلمة قبلها كالتنوين
ولزوم الالف في المثنا في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال
• ان اباها وابا اباها • قد بلغا في المجد غايتاها • وقال
احب منك الانف والعينانا • قوله وفتح نون التثنية لغة كما
في قوله العينانا • قوله **لبدل** اي الالحاق او الملحق **على ان منه مثله**

من جنسه يريد بالجنس هاهنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا
الكتاب ما وضعه الواضع صالحا لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما
في نظره سوا كان ماهيتاهما مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع
بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا
فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين وسوا كان هذا التعليق
بوضع واحد كالرجل والفرس وباكثر من وضع واحد كما لزيدين فان
نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك
المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهيته كان متميزا بهذا الاسم عن غيره
حتى لو سمي بزيد انسان ثم فرس فنظر الواضعين في الوضعين
الى شي واحد كما في الابيضين ونحوه وهو كون تلك الذات متميزة
عن غيرها بهذا الاسم قال الرضي وهذا الذي ذهب اليه المص
خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس
كونه بوضع واحد فلا يثنون زيدا وان اشترك فيه كثير ونحن
وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد ان يجعلا متفقي
اللفظ بالتغليب والشرط فيه تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما
شي واحد كتما ثل ابي بكر وعمر وكذلك القمران والحسنان وينبغي ان
يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين الا ان يكون احدهما مذكرا
والاخر مونثا فانه يغلب المذكرين كما في القمرين **و** اعلم ان الكلمة قد
يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض لذلك وذلك في ثلاثة اضرب المقصور
والممدود والمحذوف اخره اعتباطا **فالمقصور ان كان**
الفه منقلبا عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا ردا الى اصله ولم
تحذف للساكنين ليلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة
ولم تحذف انما جاز رد واوي الثلاثي الى اصله دون واوي الرباعي
وما فوقه لخفة الثلاثي فلم تستثقل معه الواو • تقول في عصى

الاحسن ان يقال فتعرض لبعض ذلك وهو الاكثر
احكاما وذلك المقصور والممدود ولم يتعرض لذكر المحذوف الا لحقه
و المقصور ايضا لقلة احكامه ... الخ

من

عصوان قوله والا اي ان لم يجمع الشرطين وذلك اما ان يكون الثالثة
عن ياء كالفتى والرحى او رابعا فصاعدا اما عن واو كالمغزى والمصطفى
والمستصفى او عن ياء كالمرمى والمرتمى والمشترى او رابعا فما فوقه زائدا للتانيث
كالحبلى والقصرى والخليفى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى
والكمثرى وكذلك ان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شي كمتى وعلى اذا
والى اذا سميت بها فان الالف في الاسما غير المتمكنة اصل وكانت مجهولة الاصل
وذلك بان تقع في متمكن ولم يعرف اصلها على ظاهر اطلاق المص وهو راي
بعضهم لان اليا اخف من الواو فاليا تقلب اليه الالف تقول فتيان
ورحيان ومغزيان ومصطفيان ومستصفيان ومرميان
ومرتميان ومشتريان وحبليان وقصريان وخليفيان وارطيان
وحبنطيان وقبعثريان وكمثريان وحتيان وعليان واذيان و
وزكيان وقال الرضي ان قلب الاصلية والمجهولة ان لم تسمع فيها الامالة
واوا اولى لانه اكثر وان سمع في المجهولة الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة
غير انقلاب الالف عن اليا وجب قلبها يا وقد تحذف الالف الزائدة
خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف واليا كما في زبعرى وقبعثرى
ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين قوله والممدود ان كانت همزته
اصلية غير منقلبة عن حرف اخر كقراء ووضاء ثبتت على الاعرف نحو
قراءان ووضاءان وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان
وان كان للتانيث قلبت واوا قصدا للفرق بينها وبين الاصلية
كانت بالابدال الذي يناسب اليا الحذف اولى من غيرها لكونها زائدة
محضة وانما قلبت واوا دون اليا لوقوعها بين الفين فبالغوا في
الهرب عن اجتماع الامثال لان اليا اقرب الى الالف من الواو ولكون
الواو والهمزة متقاربين في الثقل وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد
عن المازني قلبها يا نحو حمرايان والا تكن اصلية ولا للتا

بان كانت منقلبة عن اصلي او للالحاق نحو كساء وعلباء فالوجهان قلبها واوا
وابقاها همزة لان همزتهما ليست باصلية فشابهتا همزة حمراء واحداهما عن
اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا
اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا عن اصل بل واقعة موقع
اصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها
اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد
تقلب المبدلة من اصل يا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وجاء
حذف رابعتي التانيث في قاصعا ونحوه نحو قاصعان وخنفسان
للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف لامه
اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية
ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان
وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان ورد والام ذات
في التثنية لا لام ذو فقالوا ذواتا مال وقد جا ايضا ذاتا مال
وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة
فلا ترد ايضا في التثنية يقال دمان ويدان وحذف نونه للاضافة
وذلك لانها دليل تمام الكلمة والاضافة تدل على عدم التمام
وقد تسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم
برفع اسار مضمرا ما اذا اجري الاضافة واما فصل وقد تسقط للتقصير
الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجي في اسم الفاعل قوله وحذفت تا
التانيث في خصيان واليان مثنى خصية والية وقال ابو علي الوجه
فيهما انهما لما كانا معرد اكل واحد منهما لا يفرد احدهما عن صاحبه
كان المفرد كالمفرد وكان اللفظ الدال عليهما كلفظ دال على
مفرد اي موضوعا وضعا اوليا مع الالف والنون فكذا لم
ولم يستعمل مفرداهما واما خصية والية فليسا بمفردين بل مفرداهما

خصي" وأُلى" في التقدير وقيل خُصى وأُلى" مستعملان وهما لغتان
في خُصيه واليه وان كانتا اقل منهما استعمالا وقيل بل حصيان
واليان من ضرورات الشعر فانه لم يأتيا الا فيه قال
ترتج أَلْيَاه ارتجاج الوَطْب • وقال كأن خصييه من التدلدل
وفي غير الضرورة لا حذف اليا منهما • واعلم انه يجوز خصيتان
واليتان على القياس اتفاقا قال • متى ما تلقني فردين ترجف
روانف اليتيك وتستطارا • وقال • بلي أَيْر الحمار وخصيتاه
احبُّ الى فزاره من فزارى • قوله المجموع ما دل على احاد يشمل
المجموع وغيره من اسم الجنس كتمر وضرب واسم الجمع كرهط
ونفر والعدد كثلاثه وعشره وقوله مقصوده بحروف مفرده
بتغيير ما اي بتغيير يخرج ذلك اي بقصد تلك الاحاد
ويدل عليها بان يوتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها
مع تغيير ما في تلك الحروف اما تغيير ظاهر اما بالحرف كغلمان
او بالحركة كأُسْد في اسد او بهما كرجال وعرف او
مقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير ما اي مع تغيير وهو حال
من قوله بحروف مفرده اي كائنه مع تغيير ما قوله فنحو ركب
في راكب ومثله طلب في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر مما لا اسم
جمع له ولا جد موافق له في تركيبه في الحروف الاصليه لانها وان دلت
على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان اخذ من حروف مفرده
وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصليه لانها وان دلت على الاحاد
لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان اخذ من حروف مفردها وغير
تغيير ما بل هي تراكيب مستقله كما في ابل وغنم ورهط فان لاحاد
من غير لفظها كبعير وشاه ورجل وانما قلنا ذلك لعدم جريان
احكام الجموع عليها وموافقتها المفردات في الاحكام ونحو تمر

اي

اي اسم الجنس الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتا نحو تمر
وتمره او باليا نحو رومي وروم ليس بجمع ايضا ولان التا واليا بمفرده لمعاملته
معاملة المفردات في الاحكام وعدم جريان شي من احكام المجموع عليه
ولان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمره والتمرتين على
التمرات وكذا الروم ولو كان جمعا لم يجر ذلك كما لا يقع رجال
على رجل ورجلين لحكمنا بان حروف الجنس غير حروف المفرد واسم الجمع
واسم الجنس المذكوران كل واحد ليس بجمع على الاصح اشاره الى خلاف
الاخفش فعنده جميع اسما الجموع اذا كان لها احاد من تركيبها
كجامل وباقر وراكب جمع خلافا للبس والخلاف الفرا فعنده كل ماله
واحد من تركيبه سوى كان اسم الجمع كباقر وركب او اسم جنس
كتمر وروم فهو جمع والا فلا نحو ابل وماء عنده مفرد • والفرق بين
اسم الجنس الجمع واسم الجنس ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين
بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له احد
متميز باليا او بالتا بخلاف اسم الجمع ونحو فلك ومثل هجان جمع
لان التغيير فيه مقدر فضمة فلك مفردا كقفل وجمعا كاسد
وكسره هجان مفردا ككتاب وجمعا كرجال ولا يخرج من الجمع
نحو عبابيد وعباديد ونسوه لانه لما الحقن وزن عباديد
بالجمع واشتهر نحو نسوه فيه وجب ان يكون من الجموع فيقدر
لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدود ونساء كما يقال علام
وعلمه قوله وهو اي الجمع صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر وهو ومونث
المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها اما لفظا كزيدون
او تقديرا كالمصطفون او يا مكسور ما قبلها كذلك و
نون مفتوحه فلحاقهما دليل على تمام الكلمه وتحريكها للساكنين
وفتحها للفرق بينها وبين نون التثنيه المثنى قيل قد يكسرون الجمع

ضروره كما قال ۞ غرفنا جعفرًا وبني ابن رياح ۞ وانكرنا زعانف آخرين
ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم آخرين
لمرد الملحق او الالحاق على ان معه الكثر منه ثم لما كان نصّ ما للجمع
جمع السلامه يلحقه التغيير اشار اليه بقوله فان كان آخره ياءً
قبلها كسره وهذا هو المنقوص مثل قاضٍ حذف مثل قاضون
وذلك لانهما انضمت قبل الواو وانكسرت قبل الياء والضم والكسر
مستثقلان على اليا المكسور ما قبلها كما في جاءني القاضي ومررت
بالقاضي فحذفا فالتقا ساكنان فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين
اذا التقيا واولهما مدٌّ فضم ما قبل الواو لمناسبتها ولو ابقيت الكسره
مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها وان قلبت الواو ياءً لم يبق
فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر واما في حال النصب
فحذفت اليا وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم تحذف
يا المنقوص في المثنى لوجوب فتحها في نحو رايت القاضيين وان كان
مقصورًا حذف الالف لالتقا الساكنين مع عدم تاديته الى اللبس بالمفرد
بخلاف المثنى فانها لو حذفت لوقع اللبس في نحو جاءني اعلا اخوتك
بين المثنى والمفرد بخلاف الجمع فانك تقول اعلوا اخوتك واعلى اخوتك
فلا لبس وبقي ما قبلها مفتوحًا اذ لا ضروره ملجيه الى ضمه او كسره لان الواو
واليا لا يستثقلان بعد الفتح وايضا لو ضم او كسر لالتبس المقصور
في الجمع بالمنقوص تقول مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين
والكوفيون يلحقون ذا اللام الالف الزايده بالمنقوص جوازًا
فيقولون العيسون والعيسين قوله وشرطه اي شرط الجمع المذكر
السالم ان كان اسمًا اي غير صفه مذكر اي فهو مذكر اي متجرد عن تا
التانيث ۞ ولا يجمع نحو طلحه علم المذكر هذا الجمع وكان عليه ان تقول شرطه
التجرد عن التا لئلا يدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان

بالواو

١٥٠

بالواو والنون اتفاقًا فتقول ورقاوون وسلمون وكذلك اذا سمي
بنحو سعاد وزينب وهند مذكرٌ عالم جمعت بالواو والنون
علم وانما خص العلم بهذا الجمع تخصيصًا له بالتصحيح عن جمع التكسير
الذي انصرف فيه بسببه اكثر وعادة العلم جاريه بالمحافظه عليه من
التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب
زوال العلمية كما مضى فجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرون
ولهذا تشاركا باب العلم المجموع هذا الجمع وباب كرون في جعل النون
معتقب الاعراب يعقل فلا يجمع نحو اعوج علم فرس بالواو والنون
وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم
وهذا الجمع اشرف من غيره قوله وان كان صفة مذكر اي مجرد
عن تا التانيث فلا يجمع نحو علّامه بالواو والنون يعقل فلا يجمع نحو
فرس طويل بالواو والنون ولو قال يعلم لكان اولى ليشمل نحو فنعم
الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من
القبائح الجائزه على صاحبه تعالى الله عنها وقد يشبه غير ذوي
العلم بهم اذا كان يصدر عنه المجموع من افعال العقلا نحو قوله
تعالى اتينا طائعين و فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين
ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وانما خص وصف ذوي العلم بالجمع
بالواو والنون لانه لما وضع مشابهًا للفعل مودّيًا معناه معتلًا باعلاله
مصحّحًا بتصحيحه كما يجيء في التصريف اريد ان يكون العلامه الداله
على صاحبه الذي يجري الوصف عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في
الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت في الوصف ايضًا واوًا
وان كان احد الواوين اسمًا والاخر حرفًا ولتناسب الواوين قبح
رجل قاعدون غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه ۞ فالوصف الذي يجمع
بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغه الا ما يستثنى

والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون ويشترط في اوصف
المجموع هذا الجمع قبول تا التانيث وهو ما عناه بقوله **والا يكون**
افعل الذي مؤنثه **فعلا مثل احمر حمرا** **ولا فعلان** الذي مؤنثه **فعلى مثل**
سكران سكرى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل
بقوله **شعر** فما وجدت بنات بني نزار حلايل احمرين واسودينا
وهو عند غيره ضرورة وانما اعتبر في الصفات قبول التا لان
الغالب في الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتا والاغلب
في الاسما الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة بالمؤنث
كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر اي انثى الخيل او يستوي مذكره ومؤنثه
كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جا في العكس ايضا
في كليهما كاحمر وحمرا والافضل والفضلا وسكران وسكرا هي الصفات
نحو امرء وامراة ورجل ورجلة في الاسما فكل صفة لا يلحقها التا
فكانها من قبيل الاسما لهذه العلة **و** لهذه العلة **لا** يجمع هذا الجمع ما كان
من الوصف **مستويا فيه المذكر مع المؤنث مثل جريح وصبور** وذلك
لعدم قبولها التا ومشابهتها لذلك الجوامد نحو بشر وفرس كما ذكرنا
وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون
مع انه لا يلحقه التا ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل في الفاعل المظهر
والمفعول مطلقا كما جبر بالواو والنون النقص في نحو قلون وكرون وارضون
وشذ ايضا من هذا الاصل الصفة اذا كانت على خمسة احرف كصهصلق
فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال في المذكر صهصلقون والله
لا ضطرارهم اليه اذ جمع الخماسي مستكره كما يجي في بابه قوله **ولا بتاء**
تانيث مثل علامة ونسابة لان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمع
علامتا التذكير والتانيث وان حذفت فوت التنبيه مع عدم ما يدل عليه
وتغلب على الظن انه جمع المجرد عنها بالواو والنون قوله **وتحذف نونه**

للاضافة وذلك لانه دليل تمام الكلمة فيضاد الاضافة وقد تحذف
للضرورة كما في المثنى او لتقصير الصلة • كالحافظو عورة العشيرة •
البيت • وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جا في الشواذ
انكم لذايقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين
في نحو قوله • وحاتم الطائي وهاب المائي قوله • **وقد شذ**
نحو سنين وارضين لعدم حصول شرايط الجمع المذكر السالم فيه
وهو شايع مع انه خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض
من لامه ها التانيث جبرا لما ايل بعضها تنبيها على انها ليست بجمع
سلامة حقيقة فقالوا في المفتوح الفا نحو سنة سنون بكسر الفاء
وجا سنون بضمها وهو قليل وجا في بعض مضموم الفا الكسر ايضا
كالقلون والثبون وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما
الكسر واما المكسور الفا فلم يسمع فلم يسمع فيه التغيير كالعضين
والمائين والفئين والرئين ولعل ذلك لا عتدال الكسرة بين الضمة والفتحة
وجا قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبون والاثاني في الثبة
التثنية وربما جا ايضا في المحذوف اليا كرقة ورقين وبرة وبرين ولدة ولدين
وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن لحذف لامه نسيا منسيا
حتى تصير كالسنة فيقال اضون وقنون وربما جا هذا الجمع في
المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكي عن يونس احرون مفتوح
الهمزة ومكسورها قبل جا اخره في الواحد وقيل لم يجي وزيادة
الهمزة تنبيها على كونه غير قياسي • وعلل النحاة جمع ما حذف
لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع لكونه خاصا
بالعقلا فجبر بهذا الجمع الفاضل ما لحق الاسم من النقصان
بالحذف نسيا منسيا واما حرون واوزون فلما لحقهما
من الاعلال بالادغام وقد تجعل النون في بعض هذه الجموع

التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مجانبته للقياس فكانه مكسر فجرى فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا تسقط نونه بالاضافة قال •
ذراني من نجد فان سنينه • لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا •
وقال • وماذا تدري الاعداء مني وقد جاوزت حد الاربعين
وقال • عرانين الوشح صامته البرين • وقال
وان لنا ابا حسن عليا • اب بر ونحن له بنين • وبلزمها الياء
واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايع في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع
القياسية قوله المونث اي الجمع المونث ما الحق آخره الف وتا انما جلب له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر وانما خص بالزيادة الالف والتا لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي و
كل واحد من الحرفين قد يدلان على المعنيين كما في رجال
وسكرى والجمالة وضاربه ولا ينتقض حده بنحو سلقاة
لان قوله قيل وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومونث يبين
ان المونث ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير
قوله وشرطه ان كان صفة وله مذكر ان يكون مذكره جمع
بالواو والنون كضاربون وضاربات ومضروبون ومضروبات
وحسنون وحسنات وافضلون وفضليات تخرج بهذا القيد
فعلا افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي تذكيرها
وتانيثها كصبور وجريح فانها لا تجمع بالالف والتا جملا لها
على مذكرها وثيبات شاذ وكذا جريحون وجريحات ونحوه
ان فعيلا قياسه لحاق التا للمونث كسيد وسيدة ومليت
وميتة وخرج منه ايضا الموصوف الذي وهو التا الذي يشترك فيه المذكر

مصدر تشققت

اخراجها

١٩٢

والمونث كربعة ويفعة وعلامة ومعطارة ونحوها فلا تجمع لانه
لا يجمع بالالف والتا • قوله وان لم يكن له مذكر بان كان مختصا
بالمونث نحو حايض وطالق وحايضة وطالقة فالشرط ان لا
يكون مجردا عن التا كحايض وطالق بمعنى من ذوات الحيض
والمتأهلات له فيجمع نحو طالقة وحايضة بمعنى حدث
فيها ذلك المعنى وانما ترك جمع المجرد فرقا بين مجرد هذا القسم
وبين ذي التا منه فان ذا التا فيه معنى الحدوث الذي هو
معنى الفعل وفعل المونث يلحقه ضمير جمع المونث نحو يضربن فالحق
علامة جمع المونث اي الالف والتا بما فيه معنى الفعل واما
المجرد منه فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في الحاق علامة
جمع المونث اياه بل جمع جمع التكسير في نحو حوايض وحيض وطوالق
ومطافل وان كان وصف المونث المستوي تذكيره وتانيثه
او البنا المختص بالمونث حاسبا اصلي الحروف كالمهصلق في
الاول والجحمرش في الثاني جمع بالالف والتا لاستنكاره تكسيره
مهصلقات وجحمرشات • ولجمع مطردا هذا الجمع مطردا
ايضا صفة المذكر الذي لا يعقل سوى كان مذكرا حقيقيا كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال
على وجه الارض او غير حقيقي كالايام الخاليات وكذا مصغرها لا
يعقل كجبيلات وحجيرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف
وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المونث لانهم
قصدوا فيها الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا
على العاقل كما ان المونث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمونث و
جمع جمعه قوله والا اي لا يكن صفة جمع مطلقا اي لا يشترط شرط
قال الرضي رحمه الله وليس بسديد لان الاسما التي فيها التا مقدرة

٧

كتبد ذو نار وشمس وعقرب وبمين ونحوها من غير الحقيقي
التانيث لا يطرد فيها الجمع بالالف والتا بل هو فيها مسموع
كالسموات والكاسات والشمالات في الرياح وذلك لحقا هذا
التانيث اذ ليس لحقيقي ولا ظاهرة العلامة فيجمع هذا الجمع مطردا
علم المونث نحو عزه وسلمى وخنسا وهند وذو تا التانيث نحو
مصدر حمره مصدر حمر
لحمه والكرامة ونحو بحد علم مذكرا او مونث او خنثا وذو الف التانيث
ان لم يكن علم المذكر الحقيقي كبشرى والصرى وما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم
يات له مكسر كالالفات والبات الى اخرها او العلم المصدر باضافة
ابن وذو اذا لم يكن عاقلا نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعده
وذو الحجة ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد شيان احدهما اسم
مذكر لا يعقل اذا لم يكسر كحمامات وسرادقات وكذا الخماسي
اصلي الحروف كسرجلات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجي واما اذا
جا له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق
وثانيها الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات
فلا يقال اكلبات لقولهم اكالب والثلاثي المجرد وفي اللام المعوض عنه
التا على ثلثة اضرب إما مفتوح الفا فرد اللام في جمعه بالالف
والتا الكثر كعنوات في هنه وذلك لخفة الفتحة وجا حذف اللام ايضا
كهنات وذوات وإما مكسور الفا وترك الرد فيه الكثر كميات
وريات لثقل الكسره وقد جا عصوات وإما مضموم الفا ولم يجي
فيه الا ترك الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات
قوله جمع التكسير ما تغير بنا واحده كرجال وافراس
البنا والبنيه في اصطلاح النحويين عباره عن عدد الحروف المرتبة
مع الحركات المعينه والسكون فرجال تغيرة بنيه واحده بكسر
و فتح الثاني وزيادة الالف وافراس تغير بنا واحده بزياده همزه

في الاول

في الاول وسكون الاول وزيادة الالف وقد يكون التغيير مقدرا
كما في فلك وهجان والاولى في حد جمع التكسير ان يقال هو الذي لحق
ما قبل اخر مفرده تغيير ما لفظا او تقديرا الا نحو مصطفى وسعدى
وقاضي وحمر لتغير اخره في الجمع بالواو والنون وكذلك في الجمع بالالف
والتا واما التغيير في نحو غرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات
بفتحها واتباعها فمقدر انه حصل هذه التغييرات بعد سكون
عينا تها لعرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن الوسط العين
قوله وجمع القلة قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثره و
المراد بالقليل من الثلاثة الى العشره والحدان داخلان وبالكثير
من المكرم
ما فوق العشره قالوا وجمع القلة اربعة افعل وافعال وافعلة
وفعلة كاكلب واجمال واجمرة وجيرة واستدلوا على اختصاص
هذه الاربعة بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشره واختيا
فيه على سائر الجموع ان وجدت والصحيح اي جمع السلامه
عندهم منها ايضا وقال ابن خروف جمع السلامه مشترك
بين القلة والكثره قال الرضي والظاهر انهما لمطلق الجمع
من غير نظر الى القلة والكثره فيصلحان لهما قوله وما عدا ذلك
جمع كثره فيستعمل تمييزا لما فوق العشره. واعلم ان الله انه لم يات
للاسم الا بنا جمع القلة كارجل في الرجل فهو اذن مشترك بين القلة
والكثره وكذا ان لم يات للاسم الا بنا جمع الكثره كرجال في رجل
وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه نحو جعافر وكذا اما لا
يجمع الا جمعه كاجادل ومصانع وقد استعاذ احدهما للاخر مع
وجود ذلك الاخر ايضا كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء
قوله المصدر سمي مصدرا عند البصريين لكونه موضعا
لصدور الفعل منه كالمقتل والمذهب وعند الكوفيين ومذهبهم

وقد نظمها من قال
دها
بافعل وبافعال وافعلة
وفعلة لاقل الجمع اوزان
اه

ان المصدر مشتق من الفعل انه مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت
مقعدا حسنا اي قعودا فالمصدر بمعنى الصدور والصدور بمعنى
الصادر اي صادر عن الفعل **اسم الحدث الجاري على الفعل**
نعني بالحدث معنى قائما بغيره صدر عنه كالضرب والمشي او لم
يصدر كالطول والقصر ونعني بالجاري على الفعل انه اصل له وما
اخذ منه الفعل وذلك لانه كان الحمل في قولك لزيد ضرب معنى
نسبة الضرب الى زيد لكن طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخص
فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان
ومن يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعل
او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه ووجد في بعض نسخ
الرضي قوله الجاري على الفعل احترازا عن العالمية والعادية
وهو في الثلاثي سماع لا قياس لتفاوت ابنيته الى اثنين وثلاثين في الاغلب
كما يجيء في التصريف **وفي غيره** اي غير الثلاثي وهو الرباعي والمزيد
فيه **قياس** له ضابط وذلك بان ننظر الى الماضي وتزيد قبل آخره الفا
فان كان قبل الآخر في الماضي متحركان كسرت اولهما فقط كما تقول
في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلى فعلاء وفي فاعل
فيعال وفي فعل فعال وان كانت ثلثة متحركات كسرت الاولين تقول في
انفعل واستفعل وافتعل وافعل اذا اصلها افعلل وافعال اذا اصله
افعالل وتفعل انفعال واستفعال وافتعال وافعلال وافعلال
وتفعلل تفعال وهذا معنى قوله **اخرج اخراجا واستخرج استخراجا**
وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية
المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علمه بالفعل قوله **ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره**
وذلك لانه مشبه لمطلق الفعل وذلك انه هو مشابهه المصدر للفعل كون
مقدرا بحرف المصدر والفعل معنى اعجبني ضرب زيد اي ان ضرب او ان

كان
ان يضرب قوله **اذا لم يكن مفعولا مطلقا** وذلك لانه لا يصح اذا
مفعولا مطلقا تقديره بان والفعل اذ لا معنى لقولك ضربت ضربا بمعنى ضربت
ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل
ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل هو المحذوف والتقدير ضربا مثل
ضرب الامير اللص قوله **ولا يتقدم معموله عليه** لانه عند العمل
مؤول بحرف مصدري والفعل والحرف المصدري موصول ومعمول
المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول • قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين
معموله باجنبي نحو اعجبني ضرب اليوم امس زيدا على ان امس
من تمام اعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله
تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
تتقون اياما معدودات بمعنى صوموا اياما معدودات
قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون لحذف
الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه
فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه • قال الرضي رحمه الله هذا
ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او
شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار
قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وفي نهج
البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف
وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري
من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بلى لا يتقدم عليه المفعول
الصريح لضعف عمله ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي
على هذا فلا تقدر الفعل على هذا القول اياما معدودات وكذا
يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله **ولا يضمر فيه** يعني كما يضمر

هو منصوب بصوموا مقدرا لا بالمصدر اعني الصيام المذكور في قوله كتب عليكم الصيام

بعلمه

في الصغر وذلك لان الاصل في اسناد المسند اليه الفعل اذ طلبه لذوي
الفعل ان يتصل به غاية الاتصال كما في الاسماء ولما لم يكن المصدر
مشابها له لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع كاسم الفاعل و
المفعول موقعه بلا صيغة بل يقع موقعه مع صيغة الحرف المصدري
اعني ان لم يجر الاسناد فيه لنقصان المشابهة لفظا ومعنى قوله
ولا يلزم ذكر الفاعل وذلك لان طلب المصدر للفاعل والمفعول
به ليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد يخل الوضع
على العقلي وانزال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهيته
الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب في نظره اذا الا فاعلا ولا مفعولا واما
اسم الفاعل والمفعول فان طلبهما لهما وان لم يكن وضعيا
لكن مشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من المصدر لفظا ومعنى
فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل قوله ويجوز اضافته
الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فيجعل معه كلفظ واحد
باضافته اليه او الى من فعل له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد
وقد يضاف الى المفعول وذلك اذا قام قرينة على كونه مفعولا
اما بمجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم
او بمجيء الفاعل بعده صريحا نحو قوله
• امن رسم دار مربع ومصيف • لعينيك من ماء الشؤون وكيف
او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل
مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية
نحو اعجبني اكل الخبز اي ان اكل الخبز فيجوز الاضافة
بشرط قيام قرينة على كونه مفعولا مرفوع المحل نحو ان يجيء
تابع مرفوع نحو اعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الفاعل جاز
ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو اعجبت من ضرب اليوم

زيد

زيدٌ عمرًا قوله واعماله باللام قليل وذلك لتعذر دخول اللام
على ما بعد المصدر العامل به وهو الحرف المصدري قيل ولم يأت
في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح
بلى قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
والخليل اجاز اعمال المصدر المعرف باللام في المفعول الصريح والداخل
عليه حرف الجر نحو قوله • ضعيف النكاية اعداءه • وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت ولم انكل عن الضرب مسمعا
فينبغي على هذا ان يجوز عجبت من الضرب زيد على ان الكاف مفعول
والمبرد منعه قال لاستثقال الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه
اي في اعدائه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف
النكاية به نكاية اعداءه فيتم المصدر لقوة الدال عليه قوله
وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل سواء كان الفعل
ظاهرا او مقدرا اجابوا الاظهار وذلك لما ذكرنا من تعذر تقديره
بان والفعل او لان اعمال المصدر لعدم اصله وهو الفعل فاذا حصل
فهو اولى بالعمل كما ان التيمم لا يجوز مع وجود الماء قوله وان كان
بدلا منه فوجهان اعلم انك اذا حذفت الفعل حذفا لازما فقيل
الناصب هو المصدر لقيامه مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي
اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول لقيامه مقام اضرب
لا للتأويل بان والفعل قال المص وان لم يكن حذف الفعل لازما
كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل
لا للمصدر وقال الرضي الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق
المحذوف فعله سواء كان الفعل الحذف لازما او لا فيه خلاف
هل هو العامل لقيامه مقام الفعل والعامل الفعل ولا يشترط
لقيام المصدر مقام الفعل وجوب حذفه كما هو ظاهر كلام
السيرافي والاندلسي قال والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال

اي عدم الاشتراط

المصدر واسم الفاعل واسم المفعول

لان المصدر ليس بقايم مقامه بل هو كالقايم مقامه لما لم يجز اظهاره
ولو لم يجز الفعل وكان المصدر قايماً مقامه حقيقة لكان اسم فعل
كما ذكرنا في اسما الافعال فعلى هذا ليس قول المص وان كان بدلاً منه
فوجهان يجري في الظاهر بل الوجه ان يقال ان كان الحذف لازماً
والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف
معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يمنع الوصف لانها
عن العمل • ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو
الا رجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا
تعذر الحمل على اللفظ الظاهر وتحمل التوابع على محل المجرور ايضاً
كقوله • حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم
وهو شيان احدهما ما دل على معنى المصدر من زيد اولا في اوله ميم
كالمقتل والمستخرج • والثاني اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر
كقوله • اكفراً بعد رد الموت عني • وبعد عطايك المائة الرتاعا •
اي اعطايك والعطا في الاصل اسم ما يعطى قوله اسم الفاعل
ما اشتق من فعل اي مصدر بدليل رجوع الضمير من قام اليه
القايم هو المصدر والحدث لا الفعل الذي هو قسيم الاسم لمن قام به
خرج اسم المفعول والالة والموضع والزمان • ويدخل فيه الصفة
المشبهة ولا يشمل جميع اسما الفاعلين نحو زيد مقاتل عمراً
وانا مقترب من فلان او متبعد عنه او مجتمع معه لان
هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما
معيناً دون الاخر • وقوله بمعنى الحدوث لخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار ويخرج
بهذا القيد ايضاً ما هو على وزن اسم الفاعل اذا لم يكن بمعنى
الحدوث نحو فرس ظاهر وشازب ومقود • وعذره ان

تعقيد الاسماء

وضد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك
الله عالم او كاين ابداً • وزيد صايم النهار وقايم الليل قوله
وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل اي غير المزيد نحو اخرج واستخرج
على فاعل كقايم وضارب ومن غير الثلاثي وهو الثلاثي ذو الزيادة
والرباعي المجرد ومتشعبة الرباعي على صيغة المضارع اي مضارعه
بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان كان
لم يكن في المضارع مكسوراً كالمتدحرج ومتضارب وربما استغني
عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب • واورس فهو وارس
وايفع فهو يافع • وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها
في نحو اسهب فهو مسهب • واحصن فهو محصن • والفج اي افلس
فهو ملفج • قوله ويعمل عمل فعله المساوق له في الاشتقاق من المصدر
بشرط معنى الحال او الاستقبال انما اشترط فيه معناهما في العمل
في المفعول ليتم مشابهته للفعل لفظاً ومعنى لانه ان كان بمعنى الماضي
شابهه معنى لا لفظاً لانه لا يوازنه مستمراً • واما الرفع فلا يحتاج
له الى شرط زمان وذلك لان ادنى مشابهة مع الفعل يكفي للرفع
لشدة اختصاص الرفع بالفعل وخاصة في السببي نحو زيد
في الدار ابوه على مذهب من اعمل الظرف وزيد مصري حماره وكوفي
ومررت برجل حزين صفحه شرجه قوله والاعتماد اعلم ان اسمي
الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى لم يجز ان
يعملا في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل لان طلبهما لهما والعمل
فيهما على خلاف الوضع وضعهما لانهما وضعا للذات المتصفة
بالمصدر اما بالقيام به كما في اسم الفاعل او بالتعلق به كما في اسم
المفعول والذات المتصفة بالفعل من حيث هي هي لا تقتضي فاعلاً ولا مفعولاً
فلما كان عملهما فيهما على خلاف وضعهما روعي فيهما ان يكون موقعهما

ابواه

عند العمل موقع الفعل وذلك باحد وجهين اما بالاعتماد
على صاحبه اي كونه مسندا اي اذا تقدم شيء يسند ان بمعمولهما
اليه لان الاسناد الى الشيء من لوازم الفعل فيعلم بتقدم المسند
اليه كونهما مسندين من اول الامر ويعني بصاحبه المبتدى
اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا
اخواه وظننتك ضاربا اخواك والموصوف نحو جاءني رجل
ضارب زيدا وذا الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا او الاعتماد على
الهمزة او ما هذا هو الوجه الثاني والاولى كما قال الجزولي حرف
الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب
اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا وان كريم ابواك
وقد يكون النفي غير ظاهر بل مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان
اي ما قائم الا الزيدان والاستفهام يقدر ايضا نحو قائم الزيدان
ام لا. وانما عمل اسم الفاعل اذا اعتمد على حرف النفي والاستفهام
لانهما بالفعل اولى كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فمعنى
الاعتماد تساندُه الى لفظ قبله يصير بسببه واقعا موقعا هو
بالفعل اولى منه بالاسم والاخفش يجوز عمله غير معتمد على شيء من
الاشياء المذكورة فيجوز في نحو قائم زيد ان يكون زيد فاعلا
كما يجوز ان يكون مبتدا ويجوز قائم الزيدان وذلك لقوة
الشبه بينه وبين الفعل قوله وان كان للماضي وجبت الاضافة
معنى يعني يجب ان يضاف الى ما جاء بعده مما يكون في المعنى
مفعولا نحو ضارب زيد امس فتكون اضافة معنوية
هذا ان جاء بعده ذلك وليس معناه انه يجب اضافته والا
يجوز هذا ضارب امس بلا اضافة ويجوز ان يرفع
فاعلا ظاهرا كما يجوز ان يرفع المضمر نحو زيد ضارب

ابوه

ابوه ولا يجوز ان ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد
ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة من الفعل
فيعمل فيهما اتفاقا خلافا للكسائي فاجاز ان يعمل بمعنى
الماضي كما يعمل بمعنى المضارع سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي
عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقوله تعالى وجاعل
الليل سكنا فاشار المص الى جوابه بقوله وان كان معمول آخر
فبفعل مقدر مدلول عليه بالظاهر ينصب كانه لما قال معطي
زيد قيل وما اعطى فقال درهما اي اعطاه درهما كقوله ليبك يزيد
وهذا قول ابي علي وجماعة معه وقال السيرافي الاجود هنا
ان يقال انه انما نصب اسم الفاعل المعمول الثاني لما الاول فالتقى في الاول
بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل. قال ولا
يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم
يوجد عاملا في المعمول الاول في موضع من المواضع مع كثرة
ذلك في كلامهم. فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال
اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قال الرضي
قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل
الماضي واقع في حال التكلم كقوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل
وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره
للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد حين
اخذ السيف فاقتله. فاذا لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي كانت
اضافته معنوية تتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت
بزيد ضاربك امس. قوله فان دخلت اللام اي الموصولة
استوى الجميع يعني تعمل اذن بمعنى الماضي والحال والاستقبال
وذلك لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه

الحال والاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما مر في الموصول

واعلم ان اسم الفاعل والمصدر يجوز ان يعديا للتعدي الى المفعول به بحرف الجر الذي هو اللام وان كان فعلهما يتعدى اليه الفعل بنفسه نحو انا ضاربٌ لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما وكذا يجوز ان يعدى الفعل باللام اذا تقدم عليه المفعول نحو للرؤيا تعبرون ولزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول ويعدى ما كان بمعنى عرف من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجي

قوله **وما وضع منه للمبالغة كضرابٍ** قال

فيا لرزام رشحوا بي مقدما الى الحرب خواضا اليها الكتائبا

وضروب قال ابو طالب ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا

ومضراب وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وهذه الثلاثة الابنية عاملة اتفاقا بين البصريين وهو نحو ل اليها اسم الفاعلين من الثلاثي عند قصد المبالغة وربما بني فعّال ومفعال من افعل نحو حسّاس ودرّاك قال شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم من اهان وكذا فعول من افعل وقال س فاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا نحو **عليم وحذر** واستدل بقوله

حتى شاها كليلٌ موهنًا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

وكليل مبالغة كال يعني البرق وشاها اي ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقالوا ان موهنا ظرف لشاها لان كليل لازم واستشهد س لفعل بقوله

حذرٌ امورًا ما تخاف وامنٌ ما ليس منجيه من الاقدار

ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع فما وضع للمبالغة **مثله** اي مثل ما ليس للمبالغة لفوات الغرض الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جا بعدها منصوب فبفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل الماضي كالفعل كالفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال

ثم زادوا انهم في قومهم غفرٌ ذنبهم غير فخر

وتعديهم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله

والمثنى والمجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فيعمل ايضا لكونه فرع الواحد قال ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل

قوله **ويجوز حذف النون** اي نون الجمع المثنى والمجموع **مع العمل** اي النصب **والتعريف** اي دخول اللام لقوله الحافظو عورة العشيرة **تخفيفا** وهذا لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله

ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا

واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسم الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين

ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن وقوعه موقع الفعل ولا يمكن تاويل المصغر والموصوف كما امكن تاويل المثنى والمجموع • واما قولهم اثامر تحل سويئر فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رايحة الفعل • فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على حلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا • وان كان بمعنى الحال والاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى وينبغي ها هنا الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب س فيقدر باسم الفاعل اولى من تقديره الفعل ليوافق المقدر الظاهر انشد س •

هل انت باعث دينار لحاجتنا • او عبد رب اخا عون بن مخراق

قوله اسم المفعول سمي بهذا الاسم مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر لانه هو الذي يفعله الفاعل وهذا الذي نحن فيه هو اسم المفعول به اي الذي فعل به الفعل اي وقع عليه الفعل فقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعولا ما لم يسم فاعله فهو كالمحمول بمعنى المحمول عليه ما اشتق من فعل اي مصدر لمن وقع عليه ذلك الفعل عليه يعني اراد جرا مجرى الواقع ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجود وعلم عدم حدوثه فهو معلوم قوله وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل

من انه لا يعطف على محل المجرور ويترك ظاهر الروايات

فيقال ضرب يضرب فهو مضرب للمبهم لما ادى ذلك الى حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل فصدوا تغييره احدهما للفرق فغيروا الثلاثي بزيادة الواو لانه اخف لقلة حروفه فلما زادوا الواو فتحوا الميم ليلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل في القياس الكثير الاستعمال فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله لان ضمة الميم مقدره والواو في حكم الناشي للاشباع كقوله ادنو فانظور • فلا يعتد به فاسم المفعول اذا يشابه المضارع المبني للمفعول لفظا ومعنى قوله ومن غيره اي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة ولا يخالفه الا في فتح ما قبل الاخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المبني للمفعول كمخرج ومستخرج ومدحرج قوله وامره اي حاله في العمل يعني انه يعمل عمل فعله وهو المضارع المبني للمفعول والاشتراط اي اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفي كامر في اسم الفاعل فلا وجه لاعادته مثل زيد معطى غلامه درهما قال الرضي رحمه الله وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله فيما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين قوله الصفة المشبهة اي باسم الفاعل ووجه الشبه ان اسم الفاعل ما قام به المصدر فهو بمعنى ذو ومضافا الى مصدره فضارب بمعنى ذو ضرب كما ان الصفة المشبهة كذلك فحسن بمعنى ذو حسن لا فرق بينهما من جهة المعنى الا بشيء واحد وهو ان وضع اسم الفاعل على انه متصف بمصدره على وجه الحدوث ووضع الصفة على انها متصفة بمصدرها على الاطلاق ما اشتق من فعل اي مصدر لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعدي لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر نحو معدول عنه

١/٤ الادمي

لح ٥

والمكان م

واسم الزمان والالة على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم
يخرج اسم الفاعل اللازم كقايم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام
به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق
وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل
موضوعة للحدوث والحدوث فيها اغلب ولهذا اطرد تحويل
الصفة المشبهة الى الفاعل كحاسن وضايق عند قصد النص
على الحدوث فالحاق الفرد بالاعم الاغلب اولى قال الرضي
والذي ارى ان الصفة المشبهة كما ليست موضوعة للحدوث
في زمان ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة
لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل في الصفة عليهما
فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سوى كان في بعض
الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين كما
كان في اسم الفاعل وهو على استعماله للحدوث ومن ثم تحول الصفة
عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة في احدهما تحكم والاصل ان
تقول هي حقيقة في القدر المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن
مطلقا لكن لما كان وضعها على الاطلاق ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض
ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه
في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الا ان يقوم
دليل على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا او سيصير
حسنا او هو الان حسن فقط وظهوره في الاستمرار ليس وضعيا كما
ذكرنا بل بدليل العقل وظهوره في الاستمرار هو الذي غر من
قال مشتق لمن قام به على معنى الثبوت قوله وصيغتها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع ليست بقياسية
كاسم الفاعل والمفعول كحسن وصعب وشديد ونحو ذي

في مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء الالوان و
الحلي منها قياسية كاسود وابيض وادعج على وزن افعل
قوله وتعمل عمل فعلها وهو الرفع لان فعلها لازم وانما عملت وان لم
تواز صيغتها الفعل لانها شابهت اسم الفاعل كما ذكرنا قوله
مطلقا يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة
على معنى الاطلاق فكيف يشترط الزمان وايضا عملها الرفع وهو
لا يشترط في عمله الزمان واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة
فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله
وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام ومجردة يعني لا
تخلو من ان تكون باللام او مجردة وهذه قسمة حاصرة وانما لم
يقسمها باعتبار بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام
اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام
هاهنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ومعمولها المذكور
بعدها يكون مضافا وباللام ومجردا عنهما يعني لا يخلو
من احدها وهذه قسمة حاصرة وهذه ستة حاصلة من ضرب حالي
الصفة في ثلثة احوال المعمول هي الصفة باللام مع الثلثة من اقسام
المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة والثلاثة المعمول في
كل واحد منها اي من الاقسام الستة مرفوع ومنصوب ومجرور
صارت ثمانية عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في ستة قوله فالرفع
اي في معمول الصفة على الفاعلية وهو الاصل والنصب فيه على التشبيه
بالمفعول في المعمول المعرفة كما سبق بيانه في باب الاضافة وعلى التمييز
في المعمول النكرة كما يجي بيانه ان شاء الله وهذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل على التمييز في الجميع وقال بعض النحويين على التشبيه
بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل والجر على الاضافة اي اضافة

الصفة المعمول لما برز اي صورة الفصل مع حصول التخفيف لحذف التنوين

وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه ثلثه برفع المعمول ونصبه وجره

المعمول مضاف والصفة مجردة وكذلك حسن الوجه ثلثه المعمول باللام

والصفة مجردة حسن وجه ثلثه وهما مجردان الحسن وجهه ثلثه

المعمول مضاف والصفة مع اللام قوله اثنان منها ~~ثلثة المعمول مجرد~~

~~الصفة مع اللام~~ قوله ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة

الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذلك اذا

كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه

والحسن وجه غلام احيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة و

من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان

الخفة تحصل في الصفة المشبهة اما لحذف ضمير الموصوف من فاعل

الصفة ادمما ضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه

والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما لحذف

التنوين من الصفة لحسن وجهه واما بهما معا كالحسن الوجه ولم

تحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم تكن في الصفة

بسبب اللام حتى تحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما

في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما والحسنون وجوههم

فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز سدس لكن على قبح

كما في حسن وجهه كما يجي على الخلاف و الثانية من الممتنعين

الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة

نحو الحسن وجه او وجه غلام واما امتنع مع حصول

التخفيف فيها لحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة

وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع

الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها لانه يجوز تعريف المضاف

والمضاف اليه معا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضدها

وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه قوله واختلف في الصفة المجردة

عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن

وجهه فمنع جميع البصريين يجوزونها مع قبح ويقولون

انها لا تجي الا في ضرورة الشعر وانشدوا قول الشماخ

اقامت على ربعيهما جارتا صفا • كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما •

والكوفيون لا يستقبحونها ويجوزونها في السعة وجها اجما

يجوز ويقبح في السعة ان اضافة الصفة الى معمولها لاجل التخفيف

فالحكمة تقتضي ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون

التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمه مع امكانه

وهو حذف الضمير فالاستقباح لاجل انه لم يحذف الضمير في وجهه

مع انه حصل من الضمير المستكن في الصفة ما اشترط في الصفة

المشتقة من عائد الى الموصوف والذي اجازها نظر الى حصول

شي من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين قال الرضي ومنعها

ابن باب شاذ مستدلا بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشي الى نفسه

ثم رد الرضي كلامه قوله والبواقي ما كان فيه ضمير واحد

وهو تسع مسايل منها اثنتان هما اصل لهذه المسايل كلها وهما

الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فهما حسنتان

لاصالتهما كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه في المعنى

فاعل فالاصل ارتفاعه بالصفة فاذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في

متعلق الصفة اذ ليس في الصفة • ثم لكل واحد منهما فرعان

في القياس كثير الاستعمال • الحسن وجها • حسن وجها على التمييز

والحسن الوجه حسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمول

في القياس فلا نكون فضلت المبالغة في وصف الوجه بالحسن

فنصبت وجهًا على التمييز حتى يحصل له الحسن اجمالًا وتفصيلًا و
يكون ايضًا اوقع في النفس للابهام اولًا والتفسير ثانيًا فيحصل التخفيف
لفظًا لحذف الضمير واستتاره في الصفه والمبالغه في المعنى واما
حسن الجراد الوجه مع اللام فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين
من الصفه وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه
خفيفًا واحدًا وهو حذف الضمير ولان فيهما معًا تعريف الوجه
باللام التي هي اخف من الضمير مراعاةً لاصله في التعريف وهذه فايده
لفظيه واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه
تمييزًا كما في الاولين ومسئله لا قبيحه ولا في غايه الحسن وهي حسن وجه
بالجر اذ فيها كل ما ذكرنا في حسن الوجه الا مطابقه وجهٍ لاصله في التعريف
اعني وجهه ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما
لاستكراه في الظاهر وهما الحسن الوجهُ وحسنٌ الوجهَ بنصب الوجه
اما وجه حسنهما فلان النصب توطيه للجر وهو حسن كما مر واما
ظاهرهما فلنصب ماهو فاعل حقيقه لا على التمييز فهذه التسع قال
المص هو حسن لحصول الضمير في الصفه من غير زياده على الحاجه
قال المص وماكان فيه ضميران حسن وذلك لحصول المحتاج اليه
مع زياده وهما مسئلتان اجتمع في كل واحد منهما ضميران
وهما الحسن وجهه وحسنٌ وجهه بنصب المعمول واستقبحهما
البصريون • ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفه
المشبهه اذا كان معرفه مع كونه فاعلا للصفه انما كان ليكون في صوره
المفعول فلا تستقبح الاضافه اليه اذا قصد التخفيف فنصب معمول
الصفه اذن لاجل توطيه الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعًا
كان القياس امتناع نصبه ايضًا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في
الشعر كان القياس امتناع حسنٌ وجهه بالنصب ايضًا لجوازهما
الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودًا من انه لكنهم

على

على قبح في السعه ايضًا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سوى جارٍ
الاضافه اولا غايه الظهور فيتبين في المجرور انه كان قبله منصوبًا
قال انعتها اني من نعاتها كوم الذرى وادقه سراتها
قوله وما لا ضمير فيه قبيح وهذا اربع مسائل قبيحه قبحًا لا ينتهي
الى منعها في حال السعه ويخصصها نص ورود الشعر وهي الحسن وجه
وحسن وجهٌ والحسن الوجهُ وحسنٌ الوجهُ برفع الوجه في جميعها
والاوليان اقبح من الاخيرتين لعدم موافقه وجه فيهما لاصله
تعريفًا ووجه قبح الاربع خلو الصفه من عايد الى الموصوف وحذف
الضمير من الصفه ليس بقوي ولا سيما مع حذف ما يجره معه
اي وجهٌ منه والوجه منه قوله ومتى رفعت بها الخ لما كان
معرفه الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنيًّا على الضمير مهّد
قاعده يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير
اما ان يكون في الصفه او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر
لانه يكون بارزًا نحو وجهه والوجه منه وان كان في الصفه
فذلك اذا لم ترفع ظاهرًا فان رفعت ظاهرًا فلا ضمير فيها
لئلا يجتمع لها فاعلان فهي حينئذ كالفعل تونث لتانيث الفاعل
نحو زيد حسنه جاريته وتفرد عند افراد الفاعل وتثنيته
وجمعه نحو زيد حسن غلامه او غلاماه او غلمانه والا ترفع
ظاهر ففيها ضمير الموصوف انتقل اليها من الفاعل لما جعلته
في صوره الفضل منصوبًا او مجرورًا للاغراض التي تقدم بيانها
فاستتر لانه متصل صار مرفوعًا فتونث لتانيث الضمير نحو هند حسنه الوجه
الوجه وتثنى لتثنيته نحو الزيدان حسنا الوجهين وتجمع
لجمعه نحو الزيدون حسنوا الوجوه وهذا هو الدليل
على انتقال الضمير الى الصفه اذ لا تاتي هذه العلامات في الصفه الا وفيها

صمايز مستتره الا اناد زيد الخوقام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز
اسناد الصفه الى ضمير صاحبها مع كونها في المعنى مسنده الى سببه
لكون تلك الصفه في اللفظ جاريه على صاحبها خبرا او حالا
او نعتا وفي المعنى داله على صفه له في نفسه سوى كانت هي
الصفه المذكوره نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن
وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحيه اي شيخ
وكثر الاحوان اي متقويهم فيحسن اذن ان تجعل صفه
سببه كصفته فيستحسن تضميره في صفة سببه كما يستحسن في صفه
نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعليه الى النصب او الى
الجر لين الصفه لاترفع فاعلين فان لم تجر في اللفظ على صاحب
السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على
صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوبه لم يجز استتار ضمير ذي السبب
فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب له
المذكور ولا تدل صفه سببه على صفه نفسه فكيف يضمر في صفه
سببه ضمير نفسه قوله **واسما الفاعل والمفعول غير المتعدين**
يعني باسم الفاعل المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل
المتعدي الى واحد فقط كمضروب العلام واسم المفعول من المتعدي
الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما
ومن المتعدي الى ثلثه هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه
عمرا كريما **مثل الصفه في ما ذكر** فتجي في كل واحد منهما الثمانيه
عشره مسئله كما في الصفه سواء تقول في اسم الفاعل اللازم زيد
خارج العلام وشاخ النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب العلام
ومؤدب الخدام سوى كان بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار
او للاطلاق فان رفعهما للسند اليه لا يحتاج الى شرط جاريان

كما مر في باب الاضافه فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب
والجر ايضا لانهما فرعاه على ما تبين قبل وانما يجوز استتار
الضمير فيهما مستقلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان
يحصل لموصوفهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمعمولهما
كما قلنا في الصفه المشبهه سوى فلا يجوز زيد نايم ابا
ولا نايم ابي الحم بنصب المعمول ولا مضروب مملوك اخ واما مضروب
ما الاخ بجر المعمول اذ لا يحصل في الاغلب بمثل هذا الموصوف المتقدم
صفه واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا
او ضارب عمرو غلامه ومعطى غلامه درهما او معطى عمرو ثوبه فان
حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه
بالمفعول له مفعولا بخلاف الصفه المشبهه واسمي الفاعل والمفعول
اللازمين وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل وامن التباس
المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع عندي على نصب الفاعل
او جره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد تجري بعض
الاسما الجامده مجرى الصفات المشبهه نحو فلان شمس الوجه
اي حسن الوجه فتجي فيه المسايل المذكوره وهو قليل قوله
اسم التفضيل ما اشتق من فعل اي حدث **لموصوف بزياده**
على غيره قال الرضي ينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب ولو احترز
عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه
اي في الفعل بمعنى المصدر لا ينتقض بنحو طايل اي زايد في الطول على غيره
وشبهه من اسم الفاعل من باب المغالبه والاولى ان يقال هو المبني
على افعل لزياده صاحبه على غيره في الفعل فيدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وقد يوجد في النسخ التي شرح عليها المص **وهو افعل**

ولم توجد في النسخة التي شرح عليها الرضي وعلى تقدير ثبوتها
الظاهر ان الحديثة ثم قبلها قال المص في شرحها يعني انه لا
يكون إلا على هذه الصفة الا ما جاء من نحو خير وشر فهذا ظاهر
في كونه لم يات به قيدًا قوله **وشرطه ان يبنى من ثلاثي**
احترازا عن الرباعي نحو دحرج **مجرد** احترازا عن الثلاثي
ذي زيادة نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها
قوله **ليمكن البنا** عليه لاختصاصه بالثلاثي المجرد لانه لو لم يكن ثلاثيا
بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا بل كان ذا زايد كاستخرج
واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه من غير حذف
شي منه فواضح الاستحالة واما ان اردت البنا مع حذف حرف
او حرفين فلانه ملتبس يعني اذ لو قلت في دحرج ادحر لم يعلم
انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج اخرج بحذف
الهمزة لا يتبين انه من الخروج وكذا في غيره من المستبعد وقوله
ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي وانما لم يبن من باب
الالوان والعيوب **لان منهما افعل لغيره** اي لانه جا منهما افعل
من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس
احدهما بالاخر لو قلت زيد الاسود مجيئا لكونه للتفضيل لم يعلم
انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزايد في السواد قال الرضي وهذا
التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على الزيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع
لما هو بالطبع قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل
منه واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واغبى

واعجم وانوك مع ان بعضها يجي منها افعل لغير التفضيل كالحمق وحمقا
وارعن ورعناء واهوج وهوجا واخرق وخرقاء واعجم وعجما
وانوك ونوكا فلا يبعد يطرد اعلا له بقوله لان منهما افعل
لغيره ثم ذكر اي الرضي تعليلا منه مفصلا وزاد اي الرضي على شرط ابن الحاجب بعد قوله
مجرد جامد فعل تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا هذا المراد
جامد فعل احترازا من ايدي وارجل من اليد والرجل فانه لم
يثبت وقولهم احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك واو شاذ
وقولنا تام احترازا من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا
يقال اكون واصير وقولنا مثبت احترازا عن نحو ما انبس بكلمة
فانه يقال انبس وقولنا متصرف احترازا عن نحو نعم وبئس وليس
اذ لا يقال انعم وابأس واليس وقولنا قابل معناه للكثرة
احترازا عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم
اغرب منها امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب
الظاهرة كالعور والعمى قوله **فان قصد غيره** يعني قصد التفضيل
من المعاني التي تعذر بنا افعل التفضيل من الفاظها وهي المنشعبة
والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة **توصل اليه باشد ونحوه**
اي بان يبنى افعل من فعل يصح بناؤه منه من حسن او كثرة او غير ذلك
كالشدة والترعة على حسب غرضك الذي تقصده ثم تؤتى
بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها تنتصب على
التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها **مثل هو اشد منه
استخراجا وبياضا وعمى** واقبح عمى وعورا واسرع انطلاقا
واكثر دحرجة وعند س هو قياس من افعل مع كونه ذا زايد
ويؤيده كثرة السماع نحو قولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم
واولاهم للمعروف وانت اكرم من فلان وهو كثير وهو عند غيره
سماعي مع كثرته قوله **وقياسه للفاعل** يعني قياسه ان

يكون لتفضيل الفاعل على غيره في نحو الفعل نحو اضرب اي المرجب ضاربا اكثر
ضربا من سائر الضاربين لا بمعنى مضروب اكثر مضروبيته من سائر المضروبين
وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل
والمفعول لكثرة الاشتباه لاطراده فارادوا جعله في احدهما اظهر دون
الاخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول لانه لا مفعول الا وله
فاعل في الاغلب ولا لما ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو محموم
ومبهوت وقد جاء للمفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر
والوم واشهر واشغل اي اكثر معذورية وملومية ومشهورية
ومشغولية قوله ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا او
بمن او معرفا باللام فلا يجوز خلوه عن الجميع ولا الجمع اثنان منها في
الاغلب اما الخلو عن الجميع لان وضعه الاهم لتفضيل الشيء على غيره
مع من والاضافة ذكر المفضل عليه ظاهر واذا تجرد عنهما لزمه
اللام لانها يشار بها الى معين مذكور قبل لفظا او حكما وهي اللام
العهدية فيكون اللام اشارة الى افعل مذكور معه المفضل عليه
كما يجري مثلا بينك وبين مخاطبك ذكر طلب شخص هو افضل من زيد
ثم تقول بعد ذلك زيد هو الافضل فهو في قوة ذكر المفضل عليه
لاشارته الى افعل مذكور معه المفضل عليه فلا يجوز اذا ان يكون
اللام في افعل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر
المفضل عليه راسا فلو خلا عن الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه
فلا يتم لهم المقصود الاهم من وضعه قوله فاذا اضيف فله معنيان
احدهما وهو الاكثر وانما كان اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره
فالاولى ذكر المفضول ان تقصد به الزيادة على من اضيف اليه في
الذي اشتق منه افعل قال الرضي وليس بمرضي لانه مفضل على ما هو من جملة ما
اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة

يلزم

١٦٥

فيلزم تفضيل الشيء على نفسه بل المعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع
له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه
فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي
منهم بعد زيد من افراد الناس قوله ويشترط ان يكون منهم وذلك
لانه بهذا المعنى بعض المضاف اليه اذ هو موضوع ليكون جزءا من جملة
معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله مثل زيد افضل الناس
اي بعضهم الزائد في الفضل على كل واحد واحد ممن بقي منهم بعده
ولا يجوز يوسف احسن اخوته اذ ليس جزءا من جملة بعده لخروجه
عنهم باضافتهم اليه بدليل انك لو سالت عن عدد اخوة يوسف
لم تعده فيهم بلى يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب
وكذا لا يجوز نحو زيد افضل رجلين او رجال لانا قلنا من جملة معينة
اذ لا فائدة في كونه افضل من جملة غير معينة من عرض الدنيا رجال قائما
جاز نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل
رجال مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا
لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرق مجتمعا
من الفضل ومن امثاله فالمعنى في زيد افضل رجل اي افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا والزيدان افضل رجلين
اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون
افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا
فافضل سوى اضافته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل
ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز
الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما افراد مثل الزيدين
وجاز زيد او الزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال
يصح ان يتبعها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا

رجالًا كالزيدين ولا تظنّن ان صاحب افعل التفضيل مفضّل على
مجموع اقسام المضاف اليه فنقول في زيد افضل الرجال انه افضل
من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعًا فانه غلط بل معناه
انه افضل من كل رجل رجل هو من اقسام الرجال كما كان في النكرة
سواءً وقولنا يجتمعه منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه
فانه لا يجوز لان زيدًا لم يجتمع من الوجه وامثاله الّا ان يقدّر
المضاف اي احسن اعضائه • وافعل لا يضاف الا الى جملة ذات
اجزاء كما قلنا ولا يضاف الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو زيدٌ
افضل زيدٍ وعمرو • فان تكرر المجرور بالعطف فلاجل تكرر المفضل
نحو زيد وهند افضل رجل وامراة قوله والثاني اي من معنيي الاضافة
ان تقصد زيادة مطلقة اي تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا
لا على المضاف اليه المعين وتضاف الى شي لمجرد التخصيص والتوضيح
كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل
فيه فلا تشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله وسلم
افضل قريش بمعنى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس داخلا فيهم نحو يوسف احسن اخوته وان تضيفه
لا الى جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي أعلم من سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشؤه او مسكنه قوله ويجوز في الاول اي في المعنى الاول
للمضاف الافراد وذلك لان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه
ما اقتضاه وضعه وهو من التفضيلية لانه يصوغه على هذه
الصيغة المفيدة لهذا المعنى يتعدى الى المفعول بمن الابتدائية
لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل
عن مرتبة عمرو ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من الامثاله كذا المفضل

في

في المعنى اما حقيقةً نحو زيد احسن من عمرو او تقديرًا كقوله عليه السلام
اللهم ابدلني بهم خيرًا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانه ليس
فيهم خير وابدلهم بي شرًّا مني اي في اعتقادهم ايضا والا لم يكن فيه
عليه السلام شرٌّ • وقوله عليه السلام لان اصوم يومًا من شعبان احب الي من
ان افطر يومًا من رمضان ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرًا
فلما كان اصل الذي بمن وسيأتي ان الذي بمن مفرد مذكر لا غير فاذا
اضيفت واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان
كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لانه مثله
في كون المفضل عليه مذكورًا بعده مجرورًا ويجوز فيه المطابقة لمن هو له ويجوز
تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانع من التصرف قوله واما
الثاني من معنيي الاضافة والمعرف باللام فلا بد من المطابقة لانهما
يشابهان الذي بمن في ذكر المفضل عليه بعدهما فوجب مطابقتهما
لصاحبهما كما هو شان الصفات قوله والذي بمن مفرد مذكر لا غير
وذلك لان افعل التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف
كاحمر والاسم كافكل في بدء النظر بعلامة من التفضيلية فصارت
كانها من تمام الكلمة فلهذا يجب ان تلي من التفضيلية افعل التفضيل
لانها من تمام معناه او يلي معموله قال
فلانا رأينا العرض احوج ساعة • الى الصون من ريطٍ يمانٍ مسهّم
وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك زيد احسن لو انصفت
من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر قال •
واسنبول الزبّاء قسرًا وهي من • عقاب لوح الجوّ اعلى منتمى •
ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم
زيدًا او مضافًا الى اسم استفهام نحو قولك من غلام ايهم اكرم
انت فما دام معه لا يطابق به صاحبه تثنيه وجمعًا وتانيثا بل يلزم

من

في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد افضل من عمرو والزيدان او الزيدون افضل من عمرو وهندٌ افضل من دعد اذ لو ثني وجمع وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله قوله فلا

يجوز زيد الافضل من عمرو تفريع على قوله ويستعمل على احد الثلثة

اوجه اي لا يجمع بين اللام ومن لما عرفت من لزوم العبث واما

قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر

فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى

فيقال محمد عليه السلام الافضل من قريش اي هو صلى الله عليه واله

وسلم افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام

ومن تفضيلية كما في قوله ورثت مهلهلا والخير منه

ويجوز في البيتين ان يقدر افعل اخر عاريا عن اللام متعلق به من اي ولست بالاكثر منهم والخير خيرا منه ولا منع من

اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا

عليه كما في تقول زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى

البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد ولا يجوز زيد افضل

من دون ذكر احد الثلثة الا ان يعلم المفضول فاذا علم جاز

حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال لك أأنت اسن اما

ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله الله اكبر وقوله

بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى

وهو كثير ويجوز ان يقال في مثل هذه الاشيا ان المضاف اليه محذوف اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير

منصرف فاستبشع ذلك ويجوز ان يقال ان من مع مجروره

محذوف اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف ان لم يكن خبرا نحو جائني

رجل

رجلٌ افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد قوله

ولا يعمل في مظهر اعلم ان افعل التفضيل ضعيف مشابهته للفعل

معنًى ولاسم الفاعل ايضا فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر

الاكثر ولذا اشار اليها بقوله الا اذا كان افعل في اللفظ كائنا لشيء

اي يجري في اللفظ على شيء حالا او خبرا او نعتا فمثال النعت ما في

المتن فانه نعت رجلا ومثال الحال ما يرى رجل احسن في عينه الكحل

ومثال الخبر ما رجل احسن في عينه وهو اي افعل في المعنى لمسبب

اي لمتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب

لا المسبب فاحسن في مثال المتن من حيث المعنى لمتعلق الرجل وهو

الكحل فان الحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب

باعتبار الاول اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل في المثال اذا اعتبرت

الاول اي صاحب افعل الذي هو رجل في المثال مفضل قوله على

نفسه الضمير راجع الى المسبب وضمير قوله باعتبار غيره الى الاول

اي هو اذا اعتبرت غير ذلك الاول وذلك الغير في المثال زيد

يكون مفضلا عليه وقوله باعتبار الاول وباعتبار الثاني

حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله

نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول او مقترنا به ومعنى قوله

باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت

اليه وراعيت حاله قوله منفيا صفة مصدر محذوف

اي تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول

فاضلا وباعتبار غيره مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل

وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله

باعتبار الثاني والمراد هاهنا انه باعتبار غير الاول كزيد في

المثال فاضل وباعتبار الاول وهو جميع الرجال مفضول

وانما قلت جميع الرجال لان رجلا نكرة في سياق النفي فيفيد
العموم في الظاهر **مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه**
في عين زيد هذا مثال جامع الشروط ورفع الكحل بالفاعلية
قال المص ان افعل انما لم تعمل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل
عمله كما كان لاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
واما هاهنا فله فعل بمعناه **لانه بمعنى حسن** لان المعنى ما رايت رجلا
حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد قال الرضي
وهذه العلة التي علل بها تطرد في جميع افعل التفضيل فيلزمه ايضا جواز
رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي
حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد حسن الكحل حسنه في عين زيد قوله **مع انهم لو رفعوا الاسمي**
افعل على انه خبر المبتدا **فصلوا بين احسن ومعموله** وهو منه **باجنبي**
وهو الكحل لانه مبتدا وليس معمول لاحسن هذا تعليل ثان وهو
ان افعل انما عمل هاهنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل
للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتدا ويكون
الكحل مبتدا كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع
احسن والجملة صفة ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد
الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل العامل
الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك اد يعني هاهنا
بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي
لا تعلق له به لكن العامل بوجه كيف والكحل مبتدا وافعل
خبره فله به تعلق من هذا الوجه • هكذا وضح تعليلات
لهم الايمة وفيه اشكال على مذهب س لانه يخبر عنده
عن نكرة هي افعل التفضيل بالمعرفة فاحسن عنده مبتدا

والكحل

١٦٨

والكحل خبره كما مر في باب المبتدا والعامل في الخبر عنده
هو المبتدا فليس باجنبي حينئذ وقد قال الرضي وعند الكسائي
والفراء ليس الفصل هاهنا باجنبي لان المبتدا عندهما معمول
للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب ثم قال الرضي وهذا التعليل
يطرد لو كان الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الرماني جواز
كونه مثبتا ايضا والسماع لم يثبت الا في النفي قوله **ولك ان**
تقول يعني ان لك في هذا المثال المطلوب به بالشروط
المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضول
المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي قلنا انه غير الاول فتقول
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد حذفت من عين زيد
بدلا منه في عين زيد وهو على حذف مضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل
الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل على المفضول
قوله **وان قدمت ذكر العين** يعني ان لك عبارة ثالثة اخصر من
الثانية وهي ان تقدم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل
داخلا عليه آلة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول
وغيره لدلالة قولك كعين زيد عليه لانك اذا لم تر عينا كعين زيد
في حسن الكحل فيها بالضرورة لا يكون زيد خيرا منها فاذا فعلت
ذلك **قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل** او ما رايت عينا
كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسئلة وان لم يلي فيها
فصل ظاهر لو رفعت لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها
مقدرة هاهنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه
العبارة الثالثة منصوب بفعل مقدر اي ما رايت كعين زيد ما
رايت احسن فيها الكحل حذف لقيام القرينة كقوله ۞

لن نراها ولو تاملت الاذ لها في مفارق الراس طيبا •
وهذه العبارة الثالثة مثل قوله ولا ارى كوادي السباع حين تظلم واديا
الواو في ولا ارى اعتراضية وكوادي السباع منصوب المحل حال من واديا لان
صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت على الحالية وهو مفعول به لارى ويجوز
ان تكون الكاف اسمية مفعولا به لارى وواديا اما عطف بيان له او تمييز له
نحو عندي مثل زيد رجلا وحين تظلم ظرف لمعنى الكاف اي واديا شبيها بوادي
السباع حين اظلامه اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا
اقل منصوب بفعل مقدر كاجتنبه في المسئلة المذكورة ويجوز ان يكون
واديا هو المنصوب بالفعل المقدر واقل صفته والتقدير ما رايت كوادي
السباع ما رايت واديا اقل به ركب اتوه منهم بوادي السباع واخوف
به ركب اتوه منهم بوادي السباع وركب هو فاعل اقل وتاية نفعله
من تركيب ابي كحيي يقال تائي اي تلبث اي تلبثا وتوقفا وهو منصوب
على التمييز من اقل فيكون في المعنى فاعلا اي اقل تاية ركب اتوه واخوف
عطف على اقل وهو بمعنى المفعول كاشهر واحمد وما في ما وقى الله مصدريه
وهو ظرف لاخوف على حذف مضاف اي وقت وقاية الله السارين ﴿ه﴾
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم
بوادي السباع • ولو عبرت بالعبارة الثالثة لقلت ولا ارى واديا
اقل به ركب من وادي السباع ﴿ه﴾ هذا ويرفع افعل المضمر الذي هو
فاعل من غير شرط لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما
المفعول به فلا ينصبه اتفاقا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل
دال على الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي يعلم من يضل
وكذا قوله ﴿ه﴾ واضرب منا بالسيوف القوانسا • ويتعدى الى المفعول
الذي كان للفعل قبل بناء افعل التفضيل باللام نحو اضرب من زيد لعمرو
لانها يدعم بها العامل الضعيف وان كان المفعول به لفعل يفهم منه
معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل بالبا نحو انا اعلم او اعرف او ادرى
او اجهل به ويجوز اللام ايضا نحو انا اعلم منك لهذا وان كان المفعول

يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه افعل التفضيل ايضا بذلك الحرف نحو انا
امر منك بزيد وارمى منك بالنشاب ويتعدى الى اول مفعولي باب
كسوت وعلمت باللام وينصب الثاني من البابين منصوبا نحو انا اكسى
منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وانتصابه عند
عند الكوفيين بافعل للضرورة للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل
مقدر مدلول عليه بافعل فيكون المفعول الثاني لافعل محذوفا
والفعل محذوف مع المفعول الاول اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب
واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا وان كان الفعل يفهم منه الحب او البغض
تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالى نحو هو احب الى
واشهى الى واعجب الى وهو ابغض الى وامقت الى واكره الى
لان افعالها تعدى الى المحب والمبغض بها نحو قوله تعالى وحبب
اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر

الفعل هذا هو القسم الثاني

واجن وليس بقياس على ما مر قوله
من اقسام الكلم وحقيقته ما دل على معنى في نفسه خرج الحرف
مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال خرج
الاسم اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون
اللفظ الدال على ذلك المعنى دالا على ذلك الزمان وكل اعتراض
على طرد حد الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني
الاعتراض بباب الغبوق وباب اسم الفاعل فهو وارد على عكس
حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد
الاسم اعني على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع
والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل
اعني على قولنا كل فعل فهو مقترن ﴿ه﴾ والجواب فيه كالجواب فيما
تقدم في حد الاسم ﴿ه﴾ والمراد بالطرد والعكس ههنا ما هو عند اهل
المنطق لا الذي عند النحاة كما ذكر في حد الاسم قوله ومن خواصه
دخول قد وذلك لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع

في الماضي ومع التقليل في المضارع **والسين وسوف** وذلك لانهما موضوعتان
للدلالة على تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق
في الحال تقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا
من السين وتخفف سوف لحذف الفا فيقال سو وقد يقال
سَيْ بقلب الواو يا ثم حذف الواو فيسكن الفا الذي كان متحركا
لاجل الساكنين نحو سفا افعل **والجوازم** وذلك لانه لا جزم في
الاسما لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الجر كان اراد
ان ينقصوا من الافعال المعربة لمشابهة الاسم حركة للدلالة على
فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا تعملها وهي الكسرة فلما نقصت الجر
ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى بقي الكلمة على اصلها
من السكون وسمي ذلك السكون الجزم قوله **ولحوق نحو تاء**
يعني به الضاله بضمير الرفع البارز وانما اختص به لان الاسم
ستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحق
ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان
لم يحذف احدها استثقل وان حذف التبس **وتاء التانيث
الساكنة** لانها سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم
وكانت اولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل
قوله **الماضي ما دل** اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج
الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال **على زمان قبل زمانك**
اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل
فيه نحو خرجت في قولك تقول زيد بعد غد خرجت امس لانه
ماض والكلام يدل على زمان قبل زمان تلفظك لانك حاك لزيد
يلفظ به لا على وجه الحكاية ويدل على زمان قبل زمان تلفظه
به فيخرج عنه ايضا نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول من

امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به ويصرف
الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعا نحو رحمك الله واما امرا نحو قول
علي عليه السلام أجزأ امرءٌ قرنه اسا اخاه بنفسه ويصرف الى الاستقبال
ايضا بان تخبر عن الامور المستقبلة اذا قصدت القطع بوقوعها كقوله تعالى
ونادى اصحاب الجنة وسيق الذين ويتعلق الماضي الى ايضا اذا كان
منفيا بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت ويتعلق ايضا
اليه بدخول كلم المجازاة غير لو واما كان فقد يبقى معها على المضي نحو
قوله تعالى ان كنت قلته ويتعلق ايضا بدخول ما النائبة عن الظرف
نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اي ان دامت
كثيرا او قليلا وقد سبق على المضي نحو قوله تعالى وكنت عليهم
شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة
التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان
في الثلاثة رايحة الشرط وبعد حرف التحضيض اذ كان
للطلب لا للتقريع كما يجيء في قسم الحروف وبكونه صلة لموصول عام او صفة
لنكرة عامة نحو الذي اتاني فله درهم وكل رجل اتاني فله درهم لان فيهما
رايحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا قوله **وهو مبني** بتبعيته له على اصل **على الفتح**
ما الحركة فلمشابهة الاسم لوقوعه موقعه في نحو برجل ضرب اي ضارب فالمضارع
لما شابهه المشابهة التامة استحق الاعراب ان يكون بالحركة واصل البناء ان
يكون بالسكون وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل
واما تخصيص الفتح فلثقل الفعل لفظا ومعنى قوله **مع غير الضمير المرفوع
المتحرك** اما معه فيسكن احتراز كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وذلك لان الضمير المتصل له اتصال بعامله ولا سيما اذا كان فاعلا وهم
لا يجمعون في كلمة من اربعة احرف متحركات على الولا وقوله المرفوع احتراز
عن المنصوب نحو ضربني وضربك فانه لا يسكن وقوله المتحرك احتراز

وهو لما يشابه مشابهة تامة استحق البناء على الحركة اذ اصل الافعال البناء

جزاء التنفيس ومعناه ... الاستقبال

في انواع الاسما فنحا نحو تبيينه في الاسما وبين ههنا اللفظي والتقديري
في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره فالصحيح احتراز عن المعتل
نحو يغزو ويرمي ويخشى المجرد عن ضمير بارز مرفوع احتراز عن الفعل
المشتمل على الضمير البارز المرفوع وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو
قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو
زيد يضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع
لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل
بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون ثم
بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا للتثنية والجمع والمخاطبة
المؤنث فهذا النوع يعرب بالضمة في الرفع والفتحة في النصب والسكون
في الجزم نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب وقد تقدر في الضرورة
رفع الحرف الصحيح قال • فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله
قوله والمتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو
والياء في الامثلة الخمسة يرفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها مثل
يضربان ويضربون وتضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي
ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وانما اعرب هذا بالنون لانه
لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو والفتحة
لتناسب الالف والكسرة لتناسب الياء لم يمكن ان يدور الاعراب
عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون
بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما جاز وقوع علامة رفع
الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل
كالجزء وخاصة اذا كان على حرف وخاصة اذا كان ذلك الحرف
من حروف المد فالكلمة تشبه المنصور ودعا وسقوط النون
في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان الرفع لا يكون

في حال النصب وتكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر
اولى وقرئ في السواد اتعدانني وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون
الجمع في الاسم وندر حذفها لا للاشيا المذكورة نظما ونثرا قال
• ابيت اسري وتبيتي تدلكي • وجهك بالعنبر والمسك الذكي •
قوله والمعتل بالواو والياء يرفع بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على
الواو والياء بعد الضمة والكسرة فحذفت وربما تظهر في الضرورة الرفع
في الواو والياء كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعها وينصب بالفتحة لفظا
اذ لا تستثقل الفتحة لخفتها وقد تقدر للضرورة نصب الواو والياء
وكذلك في الاسم حيث يقدر نصب الياء للضرورة وقد يقدر في السعة
ايضا قليلا كقوله • اعط القوس باريها • ويجزم بالحذف للواو
والياء وقد لا تحذف فان للضرورة قال • الم ياتيك والانباء تنمي • وقال
• من هجو زبان لم تهجو ولم تدع • فيقدر انها كانت متحركة فحذف
حركتها للجزم او يقال ان الحرف حذف للجزم والحرف الموجود الان
للاشباع كما في قوله • من حيث ما سلكوا ادنو فانظور • وربما
يجزم بالياء في السعة قوله والمعتل بالالف يرفع بالضمة وينصب بالفتحة
تقديرا لتعذر ظهور الحركة على الالف والحذف للالف في الجزم وقد
لا تحذف في الضرورة قال • ولا ترضاها ولا تملق • وانما جاز عند النحاة
حذف الواو والالف والياء في الجزم لان الجازم لحذف الرفع في الاخر
والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل
لم يجد في اخر الكلمة الا حرفا علة مشابهة للحركة فحذفها قوله
ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا دال لم
يصرح ان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء
في رفع المضارع ايماء اليه ومذهب البصريين انه لوقوعه
موقع الاسم ... موقع اسم مرفوع كما في قولك زيد يضرب اي ضارب

او مجرور نحو مررت برجل يضرب او منصوب نحو رايت رجلاً يضرب
دائما اد تقع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع ه وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف
المضارعة لانها دخلت في اوله فحدث الرفع لحدوثها اذ اصل المضارع
اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حروف
الزيادة فاحالته على هذا الظاهر اولى من احالته على المعنوي الخفي
كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عرّفها عامل النصب والجزم
ولصيرورتها كجزء الكلمة بعرفها الطاري المنفصل قوله وتنصب
بأن ولن واذن وكي وبأن مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود
والفاء والواو واو وذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مظهراً
ثم اخذ يفصل فقال فأن مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا
خير لكم واعلم انه قد يلتبس أن المصدرية بأن المخففة من الثقيلة والمفسرة
ونفرق بينها باعتبار ما قبلها وما بعدها فاما باعتبار ما بعدها
فاذا دخلت على الاسمية نحو قوله أن هالك كل من يحفى وينتعل
او الفعلية الشرطية كقوله تعالى أن اذا سمعتم وقوله تعالى وان لو استقاموا
لم يحتمل ان تكون مصدرية لانها تلزم الفعلية التي تكون معها بتاويل
المصدر وكذلك اذا وقع بعدها فعل غير متصرف كقوله تعالى ام لم ينبا
اي يعلم الى قوله وان ليس للانسان الا ما سعى وقوله اولم ينظروا الى ملكوت
الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتمل ان تكون مصدرية
لانها لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها
بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وكذلك اذا وقع بعدها
ما فيه معنى الطلب نحو امرته ان قم لم يحتمل ان تكون مصدرية وذلك لانه كما
ان صلة المخففة لا تكون امراً ولا نهياً ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب
اجماعاً فكذا صلة المصدرية على الاصلح وفي حكمه نحو ناديته ان

يان بيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل وكان الفعل ولي ان فيكون حينئذ
مفسرة وكذلك ان فصل بينها وبين الفعل بعدها غير لا من
حروف العوض لم تحتمل ان تكون مصدرية لان المصدرية لا يفصل
بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل
المصدر معنى وعاملة في المضارع لفظاً فلا يفصل بينها وبين الفعل
وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين وبين ه واما باعتبار ما قبلها
فهو ما عناه بقوله والتي تقع بعد العلم من الثقيلة مخففة وليست هذه
مثل علمت ان ستقوم وان لا تقوم وكذا التي بعد ما يودي
معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت ونظرت وانكشف وظهر
قوله والتي بعد الظن فيها الوجهان كونها مصدرية ومخففة
بشرط ان تليها لا من حروف العوض داخلة على الفعل المتصرف فان كانت
بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك فهي
مخففة وذلك كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة
قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب
متاخم للعلم فلا التباس بينهما على هذا الا في هذا الموضع
فقط وكذلك اذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف
مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك
امرته ان لا يفعل فاوحي اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا
للنفي فيرتفع الفعل وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته
بان لا يفعل واوحي اليك ان لا تفعل ولا يجوز ان تكون لا نهياً
وان كانت مفسرة جاز في كونها للنفي او للنهي فيرتفع الفعل او
ينجزم التي ليست بعد العلم ولا ما يودي معناه ولا ما يودي معنى القول
ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير وقد تجيء المصدرية ولا تنصب المضارع
نحو قوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا

اما لو فللعطف الاول لاعتبارهما ركيهما
الان في كونها مع الفعل بتاويل
المصدر معنى و اما كي فللعقد دل دانه
اعني انها عاملة على راي الا كثر منهما
فيه لفظا

وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على المخففة
او للحمل على ما المصدرية ولا يتقدم على ان المصدرية معمول
معمولها لما قدمنا في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك
مستشهدًا بقوله • كان جزاي بالعصا ان اجلدا • وقوله
• وشفاء عينك خابرًا ان تسالي • وهما نادران او نقول التقدير
كان جزاي ان اجلد اجلد بالعصا وشفاء عينك ان تسالي تسالي
خابرًا قوله ولن معناها نفي المستقبل هي تنفي المستقبل نفيًا مو
وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم مثل لن ابرح ويجوز تقديم
معمول معمولها عليها حكى س عن العرب عمرًا لن اضرب قوله واذا
اعلم ان مذهب س ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال
س ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بان مقدرًا وهذا الذي اختاره
الرضي ورجحه قال وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء
والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف
ومعموله بما ليس من معموله قال وهي في الاصل اذ الزمانية جردت عن
معنى الماضي وحذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين وله
فيها كلام مبسوط في شرحه تنصب المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها
وذلك في ثلاثة مواضع • الاول ان يكون ما بعدها خبرًا لما قبلها
نحو انا اذن اكرمك واني اذًا اكرمك وقد جا منصوبًا مع كونه خبرًا عما
قبلها قال • لا تجعلني فيهم شطيرا • اني اذًا اهلك او اطيرا •
بتاويل ان الخبر هو محذوف اهلك لا اهلك وحده فتكون اذًا مصدره
كما يقول زيد لن نقوم • الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل
اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك • الثالث ان يكون جوابًا للقسم الذي
قبلها نحو والله اذن لا اخرجن • وقوله لا ان عاد لي عبد العزيز بمثلها

واملكني منها اذن لا اقيلها • قال الرضي ولا يقع المضارع بعد اذن
في غير هذه المواضع الثلثة معتمدًا على ما قبلها بالاستقراء • وانما
اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب
الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن
والشرط من تبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى
الشرطية الاصلية فلذلك قلنا تقول والله ان اتيتني لاضربنك
فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع
ذلك بنصب الفعل بعده قوله وكان الفعل مستقبلًا وذلك
لان النصب دليل كونه متضمنًا معنى الشرط وذلك لان اذا اذن
اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون
للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبًا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء يختص بالماضي
ولا مدخل للجزاء في الحال فلما احتمل اذن التي تليها المضارع
معنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان والمضارع بمعنى
الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع
بان المضمرة لانها لا تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما
هو الغالب فيها اعني كونه للجزاء على ما تقدم لاستحالة حمل
المضارع اذن بسبب النصب على الحالية المانعة من معنى الجزاء
قوله مثل اذن تدخل الجنة جوابًا للقائل اسلم لان اذن جواب
كما قال س اي ان الغالب فيها تضمن معنى الشرط فشرط وجوب
انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشيا تصدرها وذلك
اذا كان جوابًا وان لا يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير
القسم والدعا والندا اما بها فيجوز نحو اذن والله اكرمك
واذن يرحمك الله اكرمك واذن يا زيد اكرمك وذلك

لكثرة دوران هذه الاشيا في الكلام • والثالث ان لا يكون الفعل حالاً
واما اذا انفصل من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف وهو
ما عنا بقوله واذا وقع بعد الواو والفا كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك
وكقولك تاتيني فاذن اكرمك فالوجهان نصب الفعل وتركه نصبه جايران
وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول
جملة مستقلة على جملة مستقلة هو منصوب ويجوز انتصاب الفعل بعده
ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف
بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر
لهذا المعنى واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير مصدر في الظاهر •
ويجوز في نحو قولك ان تاتني اتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو
الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن
مع عملها الفعل وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على
اظهار المبتدا بعد اذن اي اذن انا اكرمك • قال الرضي رحمه الله اعلم
ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدا خبره محذوف وجوباً
فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدا
لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها يصلح للابتدائية لم
يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل
وهذا منه بنا على مذهبه من تقدير ان بعد اذن قوله وكي مثل اسلمت كي
ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالها
حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد تظهر كما حكى الكوفيون
عن العرب لكي ان اكرمك وقال • فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وقال • اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيدا بلقع •
ويعتذر بتقدم اللام عليها في نحو لكيلا تاسوا وتاخره عنها في نحو قوله
كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس • بان كي المتاخر في الاول
بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة
وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى • ومذهب الكوفيين انها
في جميع استعمالها حرف ناصبة مثل ان • ويعتذرون في نحو لكيما
ان تغر ولكيما ان تطير بان ان زايدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني
بزيادة اللام كما في ردف لكم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها
ان كان وجارة مضمرة بعدها ان فاذا تقدم عليها اللام نحو لكيلا فهي
ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام
واذا جا بعدها ان فهي اذن جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وفي
غير هذه المواضع نحو جيتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها
بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرة بعدها ان واللام في كي لتقضيني
زايدة عندهم ايضا او بدل من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل
من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم عليها معمول ما بعدها
واجاز الكسائي تقديم معمول كي عليها قوله وحتى قال البصريون
حتى حرف جر فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير
الفعل اسما ظاهرا الا بحرف مصدري فقدرت ان التي هي ام الباب
لتعذر تقدير غيرها ولانه قد ثبت تقديرها ايضا في نحو قوله
للبس عباءة وتقر عيني • وقوله • الا ايهذا اللايمي احضر الوغى •
وحمل المشكوك على ما ثبت اولى فهي تنصب المضارع اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبله قال الرضي لا يصلح هذا ان يكون علامة يعرف بها
نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع
مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي و
في كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان
المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية والاولى ان يجعل
كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد بتقدير

انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول
ماضيا او حالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان
التي هي علامة الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى
حال المسير لا بالنظر الى حال التكلم فلهذا اجاز انتصابه بان ثم اذا
اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا
ذلك الى قصد المتكلم فان قصد ان مضمون ما بعدها سيحصل بعد
زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم تقصد لا حصوله
في احد الازمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا
مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المقدم سوى حصل في
احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله ومعنى كلامه
انه ليس يجب ان يكون الدخول في نحو سرت حتى ادخلها وقت
التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون
الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها
كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا
بلا ريب فيجوز النصب سوى كان الدخول وقت الاخبار
ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الثلاثة الاوجه وذلك بان
حصل منك السير اما للدخول فحتى بمعنى كي او الى الدخول فحتى بمعنى
الى وعرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا
ولا حالا ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي او بمعنى الى
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية وكنت سرت حتى
ادخل البلد محتمل لهما واسير حتى تغيب الشمس متعين لمعنى
الانتهاء ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة
حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قوله فان اردت
الحال حكاية تحقيقا او حكاية يعني اذا قصد المتكلم الحكم لحصول مضمون

الفعل

الفعل بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المقدم على الاخبار
على سبيل حكاية الحال الماضية كانت حتى حرف ابتدا اي حرف استيناف
اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما
قبلها كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل
حرف جر متعلق بما قبلها فترفع المضارع الواقع بعدها وتجب
السببية اي كون ما قبلها سببا لحصول ما بعدها سوا كان
بنا الكلام المقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها
او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها او
تعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وذلك
انك قد تحكم لحصول الشي على سبيل الشك والظن كما يحكم لحصوله
على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا
بحيث يمكن ان يودي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما
بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت
حتى ادخلها او لم يتصل به نحو راى مني العام الاول شيا
حتى لا استطيع ان اكلمه هذا العام بشي قال المص وانما وجب
مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي لما زال بسبب الاستيناف
شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل — السبب
بالمسبب معنى جبرا لما فات من الاتصال اللفظي مثل مرض حتى
لا يرجونه حيث اريد الحال حقيقة وقوله تعالى وزلزلوا
حتى يقول الرسول حيث اريد الحال حكاية قوله ومن ثم اي من
كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف وتجب السببية
امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في كان الناقصة لانها
تبقى بلا خبر وامتنع الرفع ايضا في اسرت حتى تدخلها لانك لم
تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول ⊙

وكذلك امتنع الرفع في نحو ما سرت حتى ادخلها لان السبب منتف
فكيف يحصل مسببه ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما
سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا وجاز في كان التامة كان
سيري حتى ادخلها لانها لا تحتاج الى الخبر وجاز ايهم سار حتى
يدخلها لانك جازم بالسير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن
السائر لا عن السير قوله ولام كي اي اللام المودية معنى كي مثل اسلمت
لادخل الجنة ولام الجحود هي لام تاكيد بعد النفي لكان
اي هي لتاكيد النفي وتختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية
اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن
الله ليغفر لهم واما قوله تعالى وما كان هذا القران ان تفترى
فكان اصله لتفترى فلما حذف اللام بنا على اطراد حذف الجار مع ان وان
جاز اظهار ان لوجوب الاضمار وذلك لانها كالنايبة عنها
والمبدلة منها قال الرضي الظاهر ان ان تقدر بعد اللام الزايدة التي
تجي بعد فعل الامر والارادة نحو وامرت لاعدل ويريد الله ليذهب قوله
والفا تنصب المضارع بتقدير ان بشرطين احدهما السببية اي كون
ما قبلها سببا لما بعدها وذلك لان الاصل في جميع الافعال المنتصبة
بعد فا السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فا السببية لا تعطف
وجوبا بل يستانف في الاغلب بعدها الكلام كاذا المفاجاتية المفاجاة
ومعنياهما ايضا متقاربان وقد يبقى ما بعد فا السببية ايضا
على الرفع بعد قليلا كقوله تعالى ولا يوذن لهم فيعتذرون وقوله
الم تسال الربع القوى فينطق ۞ وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع ۞ فجا
جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب والاكثر العرف
الى النصب بعدها ۞ وانما صرفوا ما بعد فا السببية من الرفع الى النصب لانهم
قصدوا التنصيص على كونها للسببية لان المرفوع المضارع المرفوع الماتع

بلا قرينة مخلصة للحال والاستقبال ظاهر في الحال فكان لو ابقوه
على رفعه ظاهرا في الحال ولسبق الى الذهن من تقديم الجمل
ان الفا لعطف الحال عليها فالصرف الى النصب تنبيه في الظاهر
ان الفا ليست لعطف الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب
مفرد وقبل الفا المذكورة جمل وخلص المضارع للاستقبال
اللايق بالجزائية كما في المنصوب بعد اذن قال الرضي فيكون ما
بعد الفاء اذن مبتدا محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن
سواء لان فا السببية يجب دخولها على الجمل وانما احترنا هذا
على قولهم ان ما بعد الفا بتقدير مصدر معطوف على مصدر
الفعل المتقدم تقديرا فنحو زرني فاكرمك بتقدير ليكن منك زيارة
فاكرام مني لان فاء السببية ليست للعطف وجوبا بل قد يكون
وقد لا يكون كما يجي في باب الحروف التي تحتمل السببية والعطف لا تعطف
مفردا على مفرد بل هي لا تدخل الا على الجمل قوله والثاني ان
يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ايتني فاشكرك فلا
كلام في صحته واما اذا لم يكن ذلك صريحا وذلك بان يكون مدلولا
عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثاب عليه وحسبك الكلام
فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمك
او يكون الامر مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع
ذلك مجرى صريح الامر وقد يوافقه ابن جني في نحو نزال بنا على
انه مطرد كالامر على ما هو مذهب س واما النصب في قراة ابن عامر
اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب الامر من حيث
انه جا بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت
لزيد اضرب ان يضرب يضرب اى يضربن يد ومن الامر الدعا في نحو اللهم
اذ تنيها فاقصد وقيه والكسائي والفرا جوزا نصب الدعا

المدلول عليه بالخبر ايضًا نحو غفر الله لك فتدخل الجنة قوله
او نهي نحو لا تشتمني فتندم ومنه الدعا بصيغته نحو اللهم لا
تواخذني بذنبي فاهلك قوله او نفي وهو اما صريح نحو ما
تاتينا فتحدثنا واما موول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا اقل
رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف
وتستعمل ايضًا في اللفظ استعماله قوله او استفهام نحو هل تزورنا
فنكرمك قوله او تمن نحو ليتك عندنا فنكرمك قوله او
عرض نحو الا تزورنا فنكرمك وترك المص التحضيض قال تعالى
لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرًا ولولا ارسلت الينا رسولًا
فنتبع اياتك وترك الترجي قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه
الذكرى على قراءة النصب وقال تعالى ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع
على قراءة حفص قوله والواو بشرطين الجمعية اي جمع مضمون
ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد وان يكون قبلها
مثل ذلك اي امر نحو زرني وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق
وتاتي مثله او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو
ليتك عندنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا او تحضيض
نحو هلا تزورنا وتكرمنا قال الرضي والنحاة يقولون هذا الواو
العطف نحو لكن منك زيارة وزيارة مني قال ونقول انهم لما
قصدوا معنى الجمعية فيها نصبوا الفعل بعدها ليكون الصرف
مرشدًا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال
والاكثر دخولها على الجمل الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير
مبتدا محذوف الخبر وجوبًا بمعنى قمعوا قوم قم وقيامي ثابت
اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم الذي
هو مفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا

فقصد واها هنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها
بمعنى... [illegible]

الواو

الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة
اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن في هذا التقدير نصوصية على
معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفا معنا السببية بل كون واو العطف
للجمعية قليل نحو كل رجل وصنعته والاولى في قصد النصوصية في شيء
على معنى ان يحمل على وجه يكون ظاهرًا في قصد النصوصية عليه وانما
اشترطوا في نصب ما بعد فا السببية كون ما قبلها احد الاشيا المذكورة
لانها غير ثابتة المضمون اي غير واقعة المصادر حاصلتها فتكون
كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفا كجزائه بعينها
ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشيا المذكورة
على ما قبل فا السببية التي هي اكثر في انتصاب الفعل بعدها وذلك
لمشابهة الواو للفا في اصل العطف وفي صرف ما بعدها عن سنن
العطف لقصد السببية في احديهما وهي الفا والجمعية في الاخرى وهي الواو وايضا
لقرب معنى الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية قال الرضي
وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضًا الى النصب امنًا من اللبس في
نحو اتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت
كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدًا اي وانا اضرب قوله واو
بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشيا نحو زيد
يقوم او يقعد اي يفعل احد الشيئين ولا بد له من احدهما
فاذا قصدت مع ارادت هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين
التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الفعل الاول يمتد
الى حصول الثاني نصبت ما بعد او فمن قدره بالا وغيره
بالى فالمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان قدرته بالا فالمستثنى بعده
محذوف وهو الظرف اي لا الزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل
النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من قدره بالى بعده بتاويل

مصدر مجرور بها و التي بمعنى الى قال الرضي وقد لا ينصرف ما بعد او الى
النصب قال تعالى تقاتلونهم او يسلمون ومعنى الرفع معنى النصب
اي الى ان يسلموا لم يتصرفه الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر
الصرف بعد الحروف الاحرف الثلاثة قوله والعاطفة عطف على حتى في قوله
وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة تقدر بعدها ان اذا كان المعطوف
عليه اسما نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني احب الى من لبس الشفوف
ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب
زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو
الفاء واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية
والانتهاء ثم ان المصنف احذ بيين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان
ان المقدرة والموضع الذي يجب فيه ذلك فالذي بقي من القسمين
هو الموضع الذي لا يجوز اظهارها فيه فقال ويجوز اظهار ان
مع لام كي والعاطفة وكذلك اللام الزائدة لا الجحود نحو امرت لان
اكون لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني
ضرب زيد وغضبه واردت لضربك كقوله تعالى ردف لكم فجاز
ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما
لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر ان بعدها
وكذا حتى لم يظهر بعدها ان لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي
وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان
المعنى الاول اغلب في التي بعدها المضارع واما الواو والفاء واو
فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معانيها صارت
كعوامل النصب فلم تظهر الناصبة بعدها وقد ظهر ان بعد او في
الشعر قال او ان يلوم بحاجة لوامها قوله ويجب مع لا في اللام
يعني يجب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا لاستكراه اللامين المتوالين
واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن

مبحث في الجوازم

١٧٦

ليس بقياس كما فيها لكن لا تعمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي
لا ان تراه ومنه عساك تفعل كذا وقل ذلك اذا كان مقدرا باسم
مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء في
وحق لمثلي يا بثينة يجزع لانه في الاصل مفعول وقد تنصب بمضمرة
شذوذا نحو قوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي
والكوفيون يجوزون النصب قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام
الامر ولا في النهي وهذه حروف تجزم واحدا وكلم المجازاة
وهي تجزم فعلين وهي ان وهي ام الباب ولهذا يوقف عليها في الشعر
قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان
ويحذف في الشعر السعر شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا
نحو ائتني والا اضربك اي والا تاتني اضربك ويقولون افعل
كذا واما لا فلا ما افعل كذا اي واما لا تفعل هذا
ولا تعد زيما تضمن معنى الشرط غيرها ومهما اختلف فيه فقال بعضهم
هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو
سمي بها لم تنصرف لكون الالف زائدة وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما
تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما وان ما ثم استكره تتابع المثلين
فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس قال الرضي وقول
الخليل قريب قياسا على اخواتها ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه
قال تعالى مهما تاتنا به من اية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه
وقد جاء ومهما ظرف زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس
اجلس اي ما تجلس من الزمان اجلس فيه واذ ما هو عند سيبويه حرف
كان وقال المبرد اذ ما باق على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة
مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت بها بمعنى المستقبل
وجازمة والاصل بقاء الكلمة على الاصل اخرى وحيثما ما فيها كافة عن

الاضافة لان ايد ه كما في لما ومتى مالان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت متعينة
بسبب المضاف اليه وكلفتها عن طلب الاضافة لتعيير مبهمة كسائر كلمات
الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلما تجزم لتضمنها معنى
ان التي هي على الابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن المقطوع به لا يقال
مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسما الشرط
كاحتمال الوجود والعدم في الشرط في الواقع بعد ان لانه نوع
عموم ايضا والشرط في هذه الاسما كالشرط بعد ان في احتمال
الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار
بتضمين هذه الكلم مع عمومها معنى ان اذ كان يطول عليهم
لو قالوا في من ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت
بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا مع مهما ومتى وسائر اخواتها
قوله وابن ومتى ومن ومها واي واني وقد تقدم الكلام
عليها قوله واما الجزم مع كيفما واذا ما فشاذ الكوفيون
يجوزون جزم الشرط والجزا بكيف وكيفما قياسا والبصريون
البصريون الا شذوذا ولفظ سيبويه في الجزم بها مستكره وقال
الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في قولهم كيف تكون اكون
لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم
يسمع الجزم بها في السعة واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت
عليه لا تصير بها جازمة بها ومنهم من قال اذا ما يجازى بها
فيجزم الشرط والجزا وينشد بيت الفرزدق
فكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية متى ما قوله
وبان مقدرة وسياتي بيان مواضع تقديرها وهذا ذكر
الجوازم مطلقا ثم شرع في تفصيلها فقال ولم لقلب المضارع

متغير الشرط على الاذا فانما يحرم حارمة

١١

ماضيا ونفيه وقد جا لم في الشعر غير جازمة نحو قوله
لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفا لم توفون بالجار
وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال
فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل
قوله ولما مثلهما يعني لقلب المضارع ماضيا وتقيد اي نفي الماضي قوله
وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اعلم
ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زيدت عليه ما كما زيدت في ان ما
واينما فاختصت بسبب هذه الزيادة باشيا احدها ان فيها
معنى التوقع كقد في الايجاب في الماضي تقول لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب الامير او لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو
ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا بامتداد نفيها من
حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم
النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق
واما لم فيجوز انفصال نفيها عن الحال نحو لم يضرب زيد
امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان
لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل
الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغنا في الاختيار
عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما
ادخلها كما جاز ذلك في لم ضرورة قال احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم
واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل
التقرير ومعنى التقرير الجا المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه نحو قوله
الم نربك والم نشرح وقوله الما تعرفوا منا اليقين قوله
ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل تدخل فيه لام الدعاء

لو جاز في ... فيما بعدها الى ...

نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء
وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك ونحو ثم ليقضوا
وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد ويلزم اللام
في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لأضرب
انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما
فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران
واما فعل المتكلم كقوله عليه السلم قوموا فلأصل لكم وقال تعالى
ولنحمل خطاياكم وهذا قليل الاستعمال لان امر الانسان نفسه قليل
لكن اذا استعمل فلا بد من اللام • فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر
نحو افعلا للحاضر وغائب ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع
المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيعم اللفظ مجموع
المامورين مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا
كقوله تعالى عليه السلم لتأخذوا مصافكم وجاء في النظم حذف هذه
اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال •
محمد تفد نفسك كل نفس • اذا ما خفت من امر تبالا • قوله
ولا النهي المطلوب بها الترك يعني لجزم بخلاف لا في النفي وقد
سمع عن العرب الجزم ايضا بلا النفي اذا اصلح قبلها كي نحو جئته
لا يكن له حجة علي ولا تكونن ولا امنع ان تجعل لا في مثله للنهي ولا النهي
تجي للمخاطب والغائب على السوا ولا تختص بالغائب كاللام وقد
جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اريتك هاهنا
لان المنهي في الحقيقة هاهنا هو المخاطب اي لا تكن هاهنا حتى
لا اراك • قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول
ومسببية الثاني اي لترتبط بينهما على وجدان الاول ملزوم والثاني
لازم له لزوم المسبب لسببه وتسميان شرطا وجزاء اي

الاول شرطا في الثاني والثاني جزاء له نحو ان حييتني اكرمتك وقد
اختلف في العامل في الشرط والجزاء فمذهب السيرافي ان العامل فيهما كلمة الشرط
فهي كالابتدا العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها لما عملت في الجزئين
اقتضائها لهما ولغيره اقوال اخر وقال المازني الشرط والجزا مبنيان
لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين ولعدم
دخول اللام التعريف لام الابتدا قال الرضي وهو قريب
على ما اخترنا قبل • وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب
جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل
نحو ان زيد ضربت وان زيدا ضربت وكذا لو نحو لو انتم تملكون
بخلاف ساير كلمات الشرط فانه لا يجوز فيها ذلك الا في ضرورة
الشعر قال • فمتى واغل ينزهم يحيوه • وتعطف عليه كاس الساقي
وقال • اينما الريح تميلها تمل • وقال • ومن نحن نؤمنه يبت وهو امن
والفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها
من الاسما يكون ماضيا سوا كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا
نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيته وقد يكون مضارعا في
الشذوذ نحو اين ما الريح تميلها تمل وقوله •
يثني عليك وانت اهل ثنائه • ولديك ان هو يستزدك مزيد
وضعفه لحصول الفصل بين الجازم وما عمل فيه ظاهرا مع ضعفه
فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند جمهور البصريين
مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر وهذا هو حرف
الشرط • وقد يحذف الجزاء عند قيام القرينة يقال انا ان تيتني
اكرمتك فمعقول وانا ان ابيتني وكذا في قوله تعالى ولو ان
قرانا سيرت به الجبال واذا حذف الجواب فالواجب في الاختيار
ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل

وأعلم حتى لا تعمل اداة الشرط لفظا في الشرط كما لا يعمل في الجزا
انه اذا تقدم على ادات الشرط ما هو جواب من حيث المعنى ملتبس عند البعض
جواب له لفظا لان الشرط سطر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض عنه
وقال الكوفيون والمبرد هو جواب في اللفظ ايضا لا ينجزم ولا يكون بالفا
لتقدمه وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى
اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا الحكم بالاقرار في
قولك على الف ان دخلت الدار فعلى هذا الاتقدير مع هذا المقدم
جواب اخر للشرط بل هذا المذكور يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور
الذي هو كالعوض عن المقدر ان ذكرت احدهم لم تذكر الاخر
قوله فان كانا اي الفعلان مضارعين وكان الاول مضارعا
والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فالجزم
فان كانا مضارعين فيهما يجزمان لا غير واما قوله انك ان يصرع
تصرع فهو على التقديم والتاخير للضرورة والتقدير انك تصرع
ان تصرع اخوك وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان
ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاولى الجزم
وهو قليل لم يجي في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجي الا في ضرورة
الشعر قال * من يكد بي بشي كنت منه * كالشجى بين حلقه والوريد *
والاجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى نحو ان لم تضربني
لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك
وان لم تضربني ضربتك وان كانا الفعلان ماضيا ومضارعا فالاولى كون
الشرط ماضيا ومضارعا والجزا مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد
الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه لان اداة الشرط اذن
تورث في الفعل تغيير المعنى الابعد بنقله الى معنى المضارع من غير ان
تؤثر في الاقرب شيئا من تغيير المعنى قوله وان كان الثاني اي الجزا مضارعا
دون الاول فالوجهان جائزان الرفع والجزم والثاني اكثر ووجه

الرفع انه تغير عملان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب
لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم يعمل في الجزا
ولكون الاداة جازمة لشي واحد وهو الشرط تقديرا كالحرم شارك الجوازم
علا واجبا الكلم ولما ولام الامر قوله وان كان الجزا ماضيا بغير قد
لفظا او تقديرا جا لان من قد فالملفوظ نحو ان كنت قلته فقد علمته
والمقدر نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت لم يجز الفا ومثله
المضارع المصدر بلم نحو ان ضربتني ضربتك او لم اضربك فلا تدخلها
الفا اصلا لان لهما مع مناسبتها الشرط لفظا من حيث صلاحيته
وقوعهما موقعه تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابهما
الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذا الى العلامة الرابطة بين الشرط
والجزا الكلمة الماضي مصدرا اما او لا فانه بغير قد لفظا او تقديرا مع
ان الفا لحب فيه قوله واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان
دخول الفا وعدمه اما الفا فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين
للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثر في فعلت
ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال
والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا صالح لهما على الصحيح
فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال تعالى ان تدعوهم
لا يسمعوا دعاكم وقال ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله
منه ومذهب س تقدير المبتدا في مثله ليكون جملة اسمية في التقدير
وقال المبرد لا حاجة اليه وكلام الرضي يشير الى ترجيح كلام المبرد
قوله والا اي ان لم يكن الجزا احد القسمين المذكورين وذلك ان كان جملة
طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعا
والندا او اذا كان جملة اسمية سوى تصدرت بالحرف ومن يضلل الله فلا
هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك اولا نحو ان حييتني فانت تكرم وتلد

لانها اصلها قال تعالى قل ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او
جهرة هل يهلك وقال علامة الجزا معها صارت في موضع اللزوم كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها • او اذا كان الجزا فعلية مصدرة بحرف
سوى لا ولم في المضارع سوا كان الفعل المصدر بها ماضيا مصدرا بقد
ظاهرة او مقدرة او مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك و
ان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك او مضارعا مصدرا بلن وسوف
والسين وما فالفا واجبة لان هذه الاشيا لم تقع شرطا فلا تقع
ايضا جزاء الا مع رابط بينه وبين الشرط واولى الاشيا به الفاء لخفتها
لفظا ولمناسبته للجزا معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء
متعقب للشرط كذلك واذا كان الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام
سوا كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفا لان الهمزة من بين
يغير معنى الكلام تجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم
الهمزة على اداة الشرط قال عليه السلام في النهج فان فعل الله ذلك لكم
اتومنون وقال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم وجوز
حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى
قل ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال قل
ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله وجوز دخول
الفا فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى ارايتم ان كنت
على بينة من ربي واتاني منه رحمة فمن ينصرني وتقول ان
اكرمتك فهل تكرمني قوله وتجي اذا اي الفجائية مع الجملة الاسمية موضع الفا
بشرط ان لا تكون طلبية واستعمالها اقل لثقل لفظها وكون معناها
من الجزا ابعد من معنى الفا وذلك انه مؤول بان وجود الشرط مفاجي
لوجود الجزا ومتهجم عليه قوله وان تجزم بها المضارع مقدرة اعلم
ان كل ما اجاب بالفا فينصب المضارع بعد الفا يصح ان يجاب المضارع

مجزوما الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب
اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزا من الخبر وذلك
لان الحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما
لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك
الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه
فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب
حوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره
وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك
المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشي ظاهرا • فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزا
بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فا السببية وتجزم به
الجزا كما تجزم بان وهذا اعني الجزام الجزا بهذه الاشياء لان
مقدرة ظاهر مذهب الخليل ومذهب غيره ان ان مع الشرط
مقدر بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم
اسناد الجزم الى الفعل قال الرضي وليس ما استبعدوه ببعيد لانه
اذا جاز ان تجزم الاسم المتضمن معنى ان نحو من فما المانع من جزم
الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا قوله بعد الامر نحو ايتني
اكرمك وتجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك
او كفيك او شرعك ينم الناس • واتقى الله امرا وفعل خيرا يثب عليه
وكذا اسما الافعال نحو صه وتراك والامر المقدر نحو الاسد
الاسد تنج اتفاقا قوله والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة
والاستفهام هل تاتيني اكرمك والتمني ليت لي مالا انفقه و
والعرض الا تاتينا نكرمك قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد
الاستيناف نحو قم يدعوك قال

وقال ظلهم تأبد هم أن سوانر او لهما وكل امر حتف يجري مقدار اله
او الوصف نحو وليثا برثني على قراة الرفع او الحال نحو درهم في
خوصهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع قوله مثل اسلم
تدخل الجنة اي ان تسلم ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر وامتنع
لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي يعني ان الكسائي يجوز
عند قيام القرينة اي يقدر بعد النفي المثبت وعلى العكس فيجوز لا تكفر
تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز
ايضا اسلم تدخل النار اي ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون
المقدر مثل الظاهر نفيا واثباتا فلا يجوز لا تكفر تدخل النار لان
التقدير ان لا تكفر واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان
تنزل فلان كلمة العرض همزة انكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات
قال الرضي وما ذهب اليه الكسائي ليس ببعيد لو ساعده نقل
قوله **مثال الامر** اي لفظه صيغة يطلب بها الفعل من
الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر
بل يقال له امر الغايب وكذا يخرج نحو لافعل انا ولنحمل خطاياكم
قوله حذف حرف المضارعة وذلك لان اصل افعل لتفعل قياسا له
على امر الغايب فحذف اللام مع حرف المضارعة تخفيفا لكثرة امر الحاضر
وهذا يخرج نحو لتقم انت يا ابن خير قريش وان كان ذلك قليلا
قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة
كما في قول حسان في امر الغايب محمد تفد نفسك كل نفس وان
كان شاذا لكن حذف حرف المضارعة مع اللام مطردا لكثرة استعماله
خلاف امر الغايب وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون
هو مبني على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة
والحرف والنون لان قياسه ان يكون مجزوما باللام كالغايب لكن

حن

حذف لكثرة الاستعمال مع حرف المضارعة فزال علة الاعراب اي الموازنة
ورجع الى اصله من البناء وبقي اخره مجزوما كما كان مجزوما في المجزوم
فحذف حرف العلة من نحو اغز وارم واخش والحركة من نحو اضرب والنونات
من نحو اضربا واضربوا واضربي قوله فان كان بعده اي بعد حرف
المضارعة المحذوف ساكن اما المتحرك فلا يحتاج له الى اجتلاب
همزة الوصل بل يبتدى بذلك المتحرك في الامر سوى كانت حركته اصلية
كدحرج من تدحرج او لا كقاتل من تقاتل او منقولة اليه من متحرك
بعده نحو قل وبع وخف فان كان بعده ساكن وليس برباعي
يعني باب افعل وحده زدت همزة وصل ليتوصل بها الى النطق
بذلك الساكن مضمومة ان كان بعده اي الساكن ضمة اصلية نحو
انصر بخلاف ارموا لان الضمة عارضة لاجل الواو وانما انضمت
فيما انضم ثالثه اتباعا واستثقالا للخروج من الكسر الى
الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه مكسورة فيما سواه
وهو ما كان بعد ثالثه فتحة نحو اعلم او كسرة نحو اضرب لان اصل
حركة همزة الوصل الكسر في الاسما كانت او في الافعال او في الحروف
ولا يعدل الى الفتحة او الضمة الا لعارض كما يذكر في التصريف
مثل أُقتل اِضرب اِعلم قوله وان كان رباعيا وهو باب افعل
نحو اكرم فمفتوحة مقطوعة وذلك لان اصل ما بعد حرف المضارعة
التحريك فاصل تكرم تؤكرم لان قياس بنا المضارع ان يزاد حرف
المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب فكان قياس
اكرم ايضا ان يقال يؤكرم وانما حذف الهمزة في المضارع
لانه كان يجتمع الهمزتان في المضارع المتكلم نحو اكرم فحذف الثانية
التي منها الثقل ثم حمل اخواته من يؤكرم وتؤكرم ونؤكرم عليه
طردا للباب فاذا حذف حرف المضارعة للامر واحتجت

الى حلب متحركٍ فرد ماكان ثابتًا اصلاً ادلى فرد تها مفتوحة مطوعة
سوا كان مابعد حرف المضارعة في المضارع باقيًا على سكونه
نحو تكرم او صار متحركًا بحركة مابعده نحو تعيد تقول اعبد قوله

فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله
وانما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بما لفظ ذلك الفعل
فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص نحو فعل الماضي وفعل
المضارع وفعل العلم الامر قوله **هو ما حذف فاعله** لا هذا احد
مطرد عند س واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا
وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى
مذهب الاخفش على ما حكي عنه ابو علي في كتاب الشعر قال ابو
ابو الحسن حذف الفاعل حلا فالسي دشاهله أسمع بهم وابصر
فليس ما ذكر المص بحدٍ تام الا ان يقال هو ما غيّر عن صيغته
لاجل حذف فاعله قوله **فان كان ماضيًا ضم اوله وكسر ما قبل
اخره** هذا عامٌ في كل ماضٍ ثلاثي مجرد كضرب او مزيد فيه كاستخرج
واكرم او رباعي مجرد كدحرج او مزيد فيه كتدحرج وانما غير
صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم تغير لالتبس المفعول
القايم مقام الفاعل بالفاعل قوله **ويضم الثالث مع همزة الوصل**
لانه لو اقتصر على ضمها وكسر ما قبل الاخر لالتبس عند الوقف
الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب لو قلت مثلا الا استخرج
الياء ساكن الاخر للوقف لالتبس بالامر قوله **والثاني مع التاء**
لانه لو لم يضم مع التاء بعد التا ايضًا فيما اوله تاء زايدة وهو نحو تكلم وتجاهل
وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له كقولك
تكلم وتجاهل وتدحرج ويظهر معنى قوله **خوف اللبس** قوله **ومعتل العين**
يعني من الثلاثي المجرد الماضي نحو قال وباع فيه ثلاث لغات **الافصح**
قيل وبيع باخلاص الكسرة **وجاء الاشمام والواو** واصلهما قُوِل وبُيِع استثقلت

اصلهما قول ن

استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المص ولم تنقل الى ما قبلها
اذ النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي قُوْل وبُيْع بيا ساكنة
بعد الضمة فبعضهم يقلب اليا واوا لضمة ما قبلها فيقول قول
وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى بيع
لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف ولانه اخف ايضًا من بوع ثم حمل
قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرة قافه فانقلبت الواو ياء
وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلها
لان الكسرة اخف من حركة ما قبلهما وقصدهم التخفيف ما امكن
فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك لحذف حركته اذا كان حركة المنقول
اخف من حركة المنقول اليه فبقي قِوْل وبِيْع فقلب الواو ياء لكسرة
ما قبلها • قال وبعضهم سكن العين ولا ينقل الحركة الى ما قبلها فتبقى الواو
على حالها • وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل
الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء قال الرضي وقول
الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بما تقتضيه نفسها اولى
من حملها في العلة على غيرها • واما الاشمام فهو فصيح وان
كان قليلا • وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو
الضمة فتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة
ما قبلها هذا هو مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع
على الصحيح المشهور قال المص والعرض بالاشمام الايذان بان الاصل
الضم في اوايل هذه الحروف قوله **ومثله باب اختير وانقيد**
يعني ان باب افتُعِل وانفُعِل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل عينه
في مجي الوجوه الثلاثة فيها لمشاركتها له في العلة التي هي استثقال
الكسر على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في
افتعل تاء • وهذا الفرق لا يؤثر في العلة • واما في انفعل فما قبل حرف

العلة فانهما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان
بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجي فيهما الا الاخلاص الكسر دون
الضم والاشمام لان سبيلهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين سكون
ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن
فلا بد من نقل الكسرة المستثقلة على حرف العلة اليه كما هو في غير
هذا الموضع نحو يقول ويبيع قوله وان كان مضاعفا
ضم او لم دفتح ما قبل اخره اما ضم اول لحملا على ضم اول الماضي واما
فتح ما قبل اخره دون الضم والكسر فلتعتدل الضمة بالفتحة في المضارع
الذي هو اثقل من الماضي واما فتح ما قبل اخره دون الضم والكسر
طلبا لتعديل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله
ومعتل العين تنقلب فيه الفا اي المضارع المعتل تنقلب في المبني للمفعول
الفا نحو يقال ويباع وذلك لانه نقلت حركته الى الساكن الذي قبلها
ثم قلب حرف العلة الفا حملا على الماضي لانه اصله كما حمل يهاب واقام
واستقام على هاب وقام وليس النقل لاجل الثقل بل لاجل قصد
قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف قوله المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق هو مفتوح اللام كضرب
وهذا كما ذكرنا في حد المفعول به انه الذي يقع عليه فعل الفاعل
كضرب زيد اي يجري مجرى الوقوع عليه نحو ما ضربت زيدا واحببت
الضرب وغير المتعدي ويقال له اللازم خلافه اي ما لا يتوقف
فهمه على متعلق كقعد زيد وقرب وبعد فان اريد تعديته
عدي بحرف جر نحو قعد في الدار وقرب من الحق وبعد من الباطل
واذا تعدى الفعل الى المفعول به بحرف الجر فالجار والمجرور في محل
النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال
تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم على قراءة النصب وقال لبيد

الاحسن في العبارة طلبا للاخف لئلا يوهم التناقض لما كان التخفيف مصدر خففنا الذي هو للتكثير ويكون معناه قصد الميل الى الخفة فيستوي العبارتان تمت املاع

فان لم تجد من دون عدنان والدا • ودون معد فلتزعك العواذل
والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان
الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في نحو اذهبت زيدا
وكرمت عمرا ولكن لما كان الجار لا ينفصل عن المجرور توسعوا في اللفظ وقالوا
هما في محل النصب قوله والمتعدي يكون متعديا الى واحد ضرب
زيد عمرا والى اثنين وهو على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه
في الاصل مبتدأ وخبرا كاعطى زيد عمرا درهما ولا حصر لهذا النوع
من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدأ وخبرا نحو علم زيد عمرا
قائما والمفعول في الحقيقة مضمون المفعولين فهو مصدر الثاني مضافا
الى الاول اي علم زيد قيام عمرو قوله والى ثلثة وفي الحقيقة ان المفعول له
اما واحد او اثنان ولا يتعدى الفعل حقيقة الى ثلاثة بل المفعول
الثاني مصدر الثالث مضافا الى الثاني فمعنى اعلمت زيدا عمرا قائما
اعلمت زيدا قيام عمرو • فهذا المتعدي الى ثلاثة كاعلم واري تدخل
الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب
فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين لان
معنى الهمزة المعدية جعل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا
حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان تذكر اولا المجعول ثم تذكر متعلق
اصل الفعل وهو المجعول عليه لان المجعول عليه معنى قائم بذلك المجعول
والعادة جارية بان تذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها
كما في المبتدا والخبر والحال وذي الحال والموصوف والوصف وكذلك في احفرت
زيدا النهر اي حملته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلاثة من المتعدي به
الى اثنين من المتعدي به بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل
الثاني بمعنى علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني
لعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد او علمت

عمرًا الانطلاق قال تعالى و اذ علمتك الكتاب • وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة
باقي افعال القلوب قياسًا لا سماعًا فتقول احسبتك زيدًا منطلقًا وكذلك اظننتك
واخلتك وازعمتك واوجدتك والصحيح ان هذا موكول الى السماع اعني النقل
من الثلاثي الى بعض ابواب المتشعبة قوله واخبر وخبر وانبا ونبا وحدث ولم يستعمل
احدث بمعناه وهذه ليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديًا الى ثلاثة بعد
التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذه المعنى الاخير
بكسر الباء اي علم واما حدث ونبا ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من
النبا والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالها باعلم المتعدي
الى ثلاثة لان الانبا والتنبيه والاخبار والتخبير والتحديث في معنى
الاعلام ولم يلحق من هذه الخمسة الا انبا والبواقي الحقها غيره والحق بعضهم
ادرى الجلندى باعلم سماعًا نحو اداري الله في اليوم عمرًا سالمًا وتستعمل الخمسة
متعديه الى واحد بنفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون
الثالث وحده بالبا نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج قوله وهذه
مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت
وهما معا كالثاني مفعولي اعطيت لان هذه الافعال في الحقيقة متعديه الى
مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث
معًا فمعنى اعلمتك زيدًا منطلقًا اعلمتك انطلاق زيد فهو كاعطيت زيدًا
درهمًا فيجوز لك ان لا تذكر لها مفعولا اصلا كما في اعطيت وان تذكر جميعها
وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول واما
ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجي في افعال القلوب قوله افعال
القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وهذه في الاغلب للظن
ورايت وعلمت ووجدت وهذه لليقين تدخل على الجملة الاسمية لتعلق هذه الافعال
بمعنى الجمل المدخولة دون لفظها فلا بد ان تعمل في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها
فلا تدخل اذن الا على الاسمية لعدم امكان عملها في جزئي الفعلية لبيان ما هي عليه اي لتعيين

الاعتقاد الذي هي اي تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد وقوله
هي عنه على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر
صادر عنه فمعنى قولك علمت زيدًا قايمًا حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على
المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدًا قايمًا عن ظن قوله فتنصب
الجزئين وذلك لان مضمونهما هو المفعول الحقيقي اذ هو مضمون الثاني مضافًا
الى الاول فمعنى علمت زيدًا قايمًا علمت قيام زيد فاعرب الجزآن اعراب الاسم الواحد
اي ذلك المفعول الحقيقي ولذلك تدخل على هذين الجزئين لفظه ان الجاعله للجزئين
في تقدير جزء واحد قوله ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر
خلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معًا من باب اعطيت يجوز
بلا قرينة دالة عليهما نسيًا منسيًا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله
فايدة من دون مفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معًا
نسيًا منسيًا لعدم الفايدة لا تقول علمت او ظننت لان المعلوم ان الانسان لا يخلو
في الاغلب عن علم او ظن فلا فايدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل مسموعه صادقًا قال •
• باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارًا علي وتحسب •• هذا ايضا من
خصايص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته
مع انهما في الاصل مبتدا وخبر وحذف المبتدا او الخبر مع القرينة غير قليل و
سبب القلة هاهنا ان المفعولين معًا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما هاهنا
معًا هو المفعول به في الحقيقة كما ذكرت فلو حذفت احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع ذلك فقد ورد ذلك اما حذف المفعول
الاول ففي قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما الى قوله هو خيرا لهم
اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قوله •
• لا تخلنا على غرايك انا طال ما قد وشى بنا الاعدا •
اي لا تخلنا اذلاء على اغرايك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز فيها

والالغا ابطال العمل لفظا ومعنا صح

الالغا الفرق بين التعليق والالغا ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنا لا
فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر معمولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل
التعليق واما الالغا فالجملة معه لبيت بتاويل المفرد بمعنى زيد علمت مطلق
اي زيد في علمي مطلق والجملة الملغا عنها منصوبة به الجمل والفرق الاخر
ان الالغا ليس بمانع ضروري بل هو اختيادي والتعليق ضروري
قوله اذا توسطت اي بين جزئي الجملة او تاخرت عنهما اذا توسط
الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغا بلا قبح ولا ضعف لخلو ما هو
الموضع الطبيعي للعامل اعني ما قبل المعمولين عن العامل اللفظي
فيتقوي المعنوي شيا ومع ذلك فالاعمال الاولى لتقدم الفعل على احد المعمولين
واما اذا تاخر عنهما فالالغا اولى لان العامل القوي يضعف بالتاخر عن
المعمولين بدليل جواز لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد وقد
يقع المعنى الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولستم فاعلي اخال حتى سال اقامي الخطب الوفود
وبين معموله لي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب تقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاني
زيد واحسب عمرو ويقبح الالغا مع تاخر الجملة عن فعل القلب ومع ذلك
فقد جا قوله • كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب
وقوله • ارجوا وامل ان تدنوا مودتها • وما اخال لدينا منك تنويل
وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها الظاهر
كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة ويقل القبح
متى نحو زيد ذاهب اعني عند تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر
وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف قوله
لاستقلال الجزئين كلاما علة الالغا يعني ان الجملة كافية بالافادة والفعل
المتوسط والمتاخر في تاويل الظرف غير عامل في مضمون الجملة خلاف

باب اعطيت فانه لا ابتنا فيها هذا الاعتبار فلا يلغي مثل زيد علمت قايم اي زيد
في علمي قايم وزيد قايم ظننت اي زيد قايم في ظني قوله ومنها انها تعلق التعليق
ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقود زوجها تكون كالشي المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التجويز التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد
كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة
المعلق عنها نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام وهو
الهمزة اتفاقا وكذا هل على الصحيح وقد يكون المعلق اسما متضمنا لمعنى الاستفهام
كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت ابو من انت ومتى الخروج وفي معناه الاسم
المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك واعلم انك اذا قلت
علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القايم
بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على
المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك
ذات القايم بانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها
معمولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضايها صدر الكلام فيكون معمول
علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا
واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت
زيدا الذي قام ويتبين في اي الاستفهام من غيره لكونه معربا فتقول
في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا او موصوفا
قلت علمت ايهم قام لا مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض وذلك
لان علمت المتقدم على ايهم مفيد ان يقال قايل هذا الكلام عارف
بنسبة القيام الى هذا القايم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على
مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف
انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب

القيام الى المعين ربما يعرفه الشاك بانه زيدٌ او غيره فيكون المشكوك فيه
اذن النسبة ولما كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فتقول اداة
الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت
المشكوك فيه المستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي
وذلك الشخص في فرضنا زيدٌ فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم
تصرح باسم القايم ولم تقل علمت زيدًا قايمًا او علمت قيام زيد
لان المتكلم قد يكون له داعٍ الى ابهام الحكم على المخاطب مع معرفته
بذلك المبهم كما يكون له داعٍ الى التصريح به كقوله تعالى وانّا او اياكم
لعلى هدًى او في ضلال مبين قوله **والنفي** وهي ما وان ولا نحو علمت
ما زيدٌ منطلقًا او ان زيد منطلق وعلمت لا زيد منطلق في الدار
ولا عمرو ولا رجل في الدار وقوله **واللام** اي لام الابتدا نحو علمت لزيد
عندك اما الاستفهام ولام الابتدا وما وان النافيتان فللزوم
وقوعها في صدر الجمل وضعًا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة
الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول
لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدًا لقايم ولمصدر ملجية
اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجي واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما
كانت معلقة لانها لا التبرية المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها
على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة ان لم يمكن فتحها وذلك اذا جعل
في خبرها لام الابتدا نحو علمت ان زيدًا لمنطلق فان اللام لا تدخل
الا مع المكسورة كما يجي واما اذا اخرجت اللام عنها فانها لا تعلق
لامكان فتحها وجعلها مفعوله لفعل القلب وذلك لان المنصوبين
بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكنك جعل ان وجوفها
مصدرًا معمولًا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل
العامل بكسران عن عمله وهذا من خصايصها اعني دخول ان

المفتوحة على الجملة المنصوب بها جزآها نحو علمت ان زيدًا لمنطلق فافعال
القلوب اذا دخلت على ان المفتوحة ناصبة لمفعول واحد هو معمولها
الحقيقي ويكون ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقتضي نصبه لمفعول واحد
نصبًا صريحًا اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو ما صرح به في الاستعمال
الاخر الذي مع ان اي المصدر هذا مذهب س اعني ان ان مع اسمها
وخبرها مفعول ظن ولا يقدر له مفعولًا ثانيًا حلافًا للاخفش قوله
مثل علمت ازيدٌ عندك ام عمرو وكذا يجوز وقوع الاستفهام الذي
جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيدٌ قايمٌ والمشكوك فيه
الذي يستفهم عنه هاهنا انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه
وكذا يجوز علمت ازيدٌ عندكم قايمٌ وعمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو
وجوابها لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه هاهنا نسبة القيام الى
واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في كل ذلك علمت
هذا الذي يشك فيه فيستفهم عنه والجملة بعد الفعل المعلق في موضع
نصب وهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل
يفيد معنى الشك نحو شككت ا في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى اليه
بنفسه اما لاقتضا الفعل اياه وضعًا او اما لتضمن الفعل ما يقتضيه فالاول
صريح العلم والمعرفة وهذا المتضمن الفعل اما ان تقتضيه ان يطلب مفعولًا
واحدًا نحو عرفت هل زيدٌ في الدار والجملة المعلق عنها في موضع مفعوله
اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فتكون تلك الجملة اما في مقام
المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيدٌ في الدار او في مقام الثاني و
الثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثالث وحده نحو
اعلمتك زيدًا ابو من هو واما الثاني اعني المتضمن معنى العلم فهو كل فعل
يطلب به العلم نحو فكرت هل زيدٌ في الدار فان فكر لازم وضعًا لكنه متعدى
الى مفعول لتضمنه معنى يعرف اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه

او هل زيدٌ في الدار ام عمرو

ان زيدٌ في الدار ام عمرو اي شككت

وكذا قولك انظر اليه اقايم هو ام قاعد اي تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل

انظر او سل زيد ابو من هو لكونه بمعنى سل او انظر ابو من زيد اهون من رفعه في نحو

اعلم زيد ابو من هو لان انظر بمعنى تفكر وسل اي سل الناس لا يقتضيان زيدا ولا

سلطتهما عليه لا ينصبه اعلم اذا سلطته عليه وهكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به

العلم متعديا بالوضع تعطيه في المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجي بالجملة المعلق عنها

في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمنه معنى العرفان نحو امتحنت زيدا اهل هو

كريم اي تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرفت

كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى يسألونك عن الساعة ايان مرساها

اي يعرفون وقت ارساها بسؤالك عنها وقد تكون الجملة المعلق عنها

بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قايم اولا اي شككت في قيامه

فهي في محل الجزا ونقول عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل

النصب الجزا ونقول عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب

بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيد واعلم انه

لا خلاف في انه لا يلغى ولا تعلق من المفعول الاول اذ هو كالمفعول لي

اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد

هذه الافعال المذكورة في متن الكافية ذهب بمعنى حسب ورأى الحلمية يجوز كون

فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى مثل علمتني منطلقا

قال تعالى اني اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رايتنا

مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وراينكما بسماك تقول كذا وقد يجري مجراها

راى البصرية حملا على راي القلبية وعدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في

اصل الوضع وانما لم يجز اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين متصلين في غير الافعال

المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا منه واصل المؤثر

ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا ولهذا لا تقول في المظهر ضرب

زيد زيدا اذا انت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقل لو اضربني ولا ضربتك ولا

ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظا بكون كل واحد

منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان

فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير

زيد كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل

والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر

واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في

الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا

في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا

قايما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا

فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا ومعناها

او لم يقع بعدها نحو ما ضرب الا اياك وانما نقتل ايانا واياك فاضرب

وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما

ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اظن قايما وظنه زيد قايما

لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب وان كان

الضمير منفصلا جاز مطلقا قوله ولبعضها معنى اخر قال الرضي

بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره

شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلا وزعمت به اي كفلت لكن

هذه الثلثة بهذه المعاني تكون لازمة بمعنى ابه الى واجد وظننت بمعنى

اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى اصبت اذا تعدى علمت ووجدت الى مفعول

فهما بمعنى عرفت واصبت ايضا الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة كما

ذكرنا لكن نصب المفعول وعدم نصبه يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت

مع انهما بمعنى علمت ووجدت لا يستعملان استعمالهما في نصب المفعولين

قوله الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها

لا تتم بالمرفوع كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة

لانه لا يعبر الفاعل المفعول مطلقا

بسم الله الرحمن الرحيم

فانما تم كلاما بالمرفوع دون المنصوب قوله وما وضع لتقرير الفاعل على صفة كانه ينبغي
ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان في ضرب زيد ايضا زيد
متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال بخلاف هذه الافعال الناقصة
فانها لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر هذه الافعال فمعنى كان
زيد قايما ان زيدا يتصف بصفة القيام والقيام يتصف بصفة الكون
اي الحصول والوجود وكذا باقي الافعال اذ معنى صار زيد غنيا
ان زيدا متصف بصفة الغنى والغنى متصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد
ان لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على صفة اي جعله عليها وتثبيته عليها
قوله وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد
وغدا وراح وما زال وما برح وما فتي وما انفك وما دام وليس
هذا حصرها ولم يذكر س منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم
قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر قال الرضي والظاهر
انها غير محصورة وقد تضمن كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول
تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما
اي صار عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر ونحو ذلك
وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المص ونقص منه قوله وقد
جاء ملحقا بهذه الافعال جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك
اي اي شي
وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه للاخبار عن ذلك الضمير
بالمونث نحو من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم
جاءت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج لابن عباس حين جاء
اليهم رسولا من علي عليه السلم وكذلك قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته
حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الرضي قال الاندلسي لا يتجاوز
بقعد بمعنى صار هذا الموضع الذي استعملتها فيه العرب قال وطرده
بعضهم وقال المص واجاز الاولى طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين

١٩١

وقيل هو حال وليس بشي لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين
اي المص
ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد
في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا
يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل
قعدت كانها حربة قوله تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها من باب اضافة العام الى الخاص اي الحكم
الذي هو معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة
لمضمون خبرها قوله فترفع الاول ويسمى اسما لها وتنصب الثاني
ويسمى خبرا وتسمية مرفوعها اسما لها اولى من تسميته فاعلا
لها لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم وذلك لان
الذي تقتضيه هذه الافعال من الاسمية المدخول عليها هو
الفاعل فرفعنا المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له
بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شيئين
بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب
الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب
والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا ففي
كان زيد منطلقا الفاعل انطلاق زيد لانه الحادث الكائن
في الحقيقة وكذا في صار زيد منطلقا الصاير هو انطلاق زيد وكذا
في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى مازال
كان بعد ان لم يكن وكذلك سايرها ولهذا الا حذف اخبارها
غالبا كحذف خبر المبتدا لكون الفاعل علم مضمونه فكما لا يسمى منصوبها
المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل
فاعلا وان كان بعد الفعل الا انهم سموه فاعلا ولم يسموا المنصوب
مفعولا بناء على ان كل فعل ناقصا كان او متعديا فلا بد له من فاعل

وقد يستغنى عن المفعول قوله وكان تكون ناقصة بمعنيين احدهما
لثبوت خبرها معترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص
اما ماضيا ادحالا او استقبالا لان كان للماضي ويكون لاحد الزمانين
ويكون للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون
الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا
بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة كون الله سميعا
في جميع الزمان لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نايما فصف ساعة
فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قائما
ماقال ان يكون كي ويكون للاستمرار ايضا فقول المص دايما او منقطعا
مردد على القايل يعني انه يجيء دايما كما في الاية ومنقطعا كما في قولك كان
زيد قايما ولم يدل لفظ كان على احد الامرين بل ذاك الى القرينة
و المعنى الثاني ان تكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول
قال • بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها •
قوله ويكون فيها اي في كان الناقصة على اي معنى كان من معنيها
ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا والخبر بعدها ويكون الجملة منصوبة
المحل خبرا لكان قوله وتكون تامة بمعنى ثبت لا غير وقد تقدم ما يشكل
الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى ومحتاجة الى خبرها معبر الخبر مضافا
الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول وعلم الناصب لمفعولين
فهما بمعنى واحد قوله وزايدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشي
الا محض التاكيد وهو معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله
• سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب •
وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زايدة غير مفيدة
للماضي والا لما كان المعجز وصيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت
فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا

قول

١٦٢

قول الفرزدق • فكيف اذا رأيت ديار قوم • وجيران لنا كانوا كرام •
وقد يجيء كان بجرده عن الدلالة على الحدث المطلق دالة على الزمن
الماضي فلا يعمل حينئذ نحو ما كان احسن زيدا وقولهم ان من
افضلهم كان زيدا وفي تسميتها حينئذ زيادة نظر لما ذكرنا
ان الزايد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التاكيد والاولى
ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا
تعملها مع انها غير زايدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث
المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر يغني عنه لا لدلالتها
على زمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما دل
عليه من الحدث لا للزمان فجاز لك ان تجردها في بعض المواضع
عن ذلك الحدث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم تبق
الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظرف
دالا على الزمان فقط فلهذا جاز وقوعها موقعا لا يقع غيره
حتى الظرف ايضا فيه تبيينا لالحاقه بالظروف التي يتسع فيها
فيقع بين ما التعجبية وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان
المسومة ثم اعلم ان الزايدة والمجردة للزمان اعني
غير العاملة لا يفترقان ادلالان البداية يكون باللوازم
والاصول والمجردة للزمان كالزايدة فلا يليق بها الصدر و
يفترقان في الحشو كثيرا وفي الاخير على راي نحو قولك جاء الخطيب كان
ولا تزاد ولا تجرد الا الماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة
مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء
على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال قال الرضي رحمه الله
هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان
لم يكن يفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم

ما يعود كان احسن زيدا ولا تقول ولا يعود كان على المسومة العراب نسخة

هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة
يكن قوله واصبح وامسى واضحى
والناقصة بمعنيين اما ان تجي لاقتران مضمون الجملة يعني مصدر
الخبر مضافا الى الاسم بازمانها التي تدل عليها تراكيبها اعني الصباح
والمسى والضحى معنى اصبح او امسى او اضحى زيد اميرا كان في الصبح وكان
في المسى وكان في الضحى فيقترن مضمون الجملة بزماني الفعل اعني الذي يدل
عليه تركيبه والذي تدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة
زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قايما ان قيامه
مقترن بالصبح في الحال والاستقبال واما ان تجي بمعنى صار مطلقا
من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها صيغة الفعل اعني الماضي
والحال والاستقبال قال • فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم • قوله
وتكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي
وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيدل كل
منهما على الزمانين قوله وظل وبات ونصر بعضهما ظل يظل ظلولا
وبات يبيت وبيات كباع يبيع وهاب يهاب ومصدره البيتوتة
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما الذين دل عليهما تركيبهما
يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك
فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له
ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او
الحال او الاستقبال وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع
الليل فاقترن هم زيد بزماني بات وهما جميع الليل والزمان
الماضي وتجي تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام او لم ينم وفي كلام
ليلة الليت بنو ربيت قوله وبمعنى صار اي من دون اعتبار الزمان
المدلول عليه بتركيبه اما مجي ظل ناقصة بمعنى صار فقوله تعالى
ظل وجهه مسودا واما مجي بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي

تركيب الفعل الا بما عينا ان الزمان الذي وجد الحدث فيه م

جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو اين باتت يده قال لان النوم
قد يكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها اخرجت في هذا الخبر مخرج
الغالب لان غالب النوم بالليل قوله وما زال وما برح وما فتي
وكذلك ما فتا وما افتا وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله
فقولك ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد
مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه
بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي وذلك لان الاصل فيها
ان تكون تامة بمعنى انفصل فتعدى بعن الى ما هو الان مصدر خبرها
فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل
منه لكنها جعلت بمعنى كان دايما فنصبت الخبر نصب كان ولا يتاتى
فيها هذا المعنى الا مع النفي وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل
شخص عن فعل كان فاعلا له دايما وانما افاد دخول النفي
على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات ونفي الشي اذا قيدته
بزمان وجب ان يكون ذلك النفي بعموم جميع ذلك الزمان بخلاف
الاثبات وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المفيدان
بزمن واحد في طرفي نقيض فاكتفي في الاثبات بوقوعه مطلقا
ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اقل من
استمرار الترك فحصل من هذا كله ان نفي النفي اثبات فيكون اثباتا
دايما وهو المقصود ولا جعل بمعنى كان دايما كل فعل مفيد للنفي
دخل عليه النفي بل ذلك موقوف على السماع ونفيها ان كانت
ماضية بما ولم وبلا في الدعا وان كانت مضارعة فبما ولا ولن
وسمع حذف حرف النفي من مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم
اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها قال ❁
تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ❁ ولحذف منها كثيرا في جواب

[illegible]

القسم كقوله تعالى تفتؤ لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت
في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف فيها قوله
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي لتوقيت
فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك
اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت جلوس المخاطب بمدة
ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام
نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم اي من اجل كونه توقيتا
لشيء احتيج الى كلام لانه ظرف اي يكون ظرفا لذلك الشيء والظرف
فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا
او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية
والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام ابي
زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا قال ش
وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها
لنفي الحال قال الرضي قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين تناقض لان
خبر ليس ان لم يتقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو
زيد قائم وان قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به وحكم ما حكم
ليس في نفيها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به واصل
ليس ليس كصيد كما يقال في علم علم وفي صيد صيد ولم تقلب الياء الفا
ليدل على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وش والاكثرون على انه فعل غير
منصرف خلافا لابي علي نقلا عن الزجاج قال الرضي والاولى الحكم بفعليته
لدلالة اتصال الضمائر به عليها وهي لا تتصل بغير صريح الافعال الا نادرا
كما ذكرنا في ههنا قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وذلك
لانها افعال تتقوى على التصرف في العمل بتقديم المنصوب على المرفوع قوله
وهي في تقديمها اي الاخبار عليها اي الافعال انقسمها على ثلثة اقسام

قسم يجوز وهو من كان الى راح وذلك لانها افعال قوية على العمل في
التقدم عليها ولا مانع يمنع من تقدمه عليها قال الرضي ثم نقول اذا
كان الخبر المفرد مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان
واخواته وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام
نحو اين كنت وايهم كنت قوله وقسم لا يجوز وهو ما اوله ما
وذلك انه لا يجوز تقديم الخبر على ما النفيية لان لها صدر الكلام
ولا يجوز توسط الخبر بين ما النفي والفعل في هذه الافعال
اتفاقا كما ذكرنا لانه لزمت هذه الافعال حتى صار كبعض حروفها
فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد اتفاقا وكل
حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف
النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر
بين الافعال وبينها اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها
اتفاقا لانها ليست كما في طلب التصدر على ما مر في المنصوب على شريطة
التفسير خلافا لابن كيسان في غير ما دام مما اوله ما اما ما دام
فلا خلاف في امتناع تقدم خبرها عليها لان ما مصدرية وما
بعدها صلتها ولا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول ولا ان
يفصل بينهما بشيء كما بين في الموصولات واما غير ما دام فاجاز الكوفيون
غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما
لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت معها بمنزلة الاثبات
فهي كجزئها بخلاف نحو ما زيد قائم وما انفصل فانها لا تلزم
بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بين الفعل وبينها ولم يجز
ذلك في هذه الافعال قوله وقسم مختلف فيه وهو ليس والاكثر على
جواز تقديم خبرها عليها ومنع من ذلك الكوفيون لان مذهبهم انها
حرف كما فالحقوها بها كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه

المعمول

انها فعل نظرًا الى عدم تصرفهما وتشبيهًا لهما بما واستدل المجوزون
بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم قالوا لان المعمول لا يقع
الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدًا لن
اضرب ولم اضرب والفعلان لا يتقدمان على لم ولن وللمانع ان يمنع
تعلق الظرف في الاية بخبر ليس ويعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة
لا يمنع تعلق الظروف بها لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان
يوم الجمعة زيد قائمًا فلا منع من تعلق الظرف والجار بكان لدلالته
على معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان المؤخر فكذا ليس
لانه بمعنى كان وكذا سائر الافعال الناقصة ولا تصح هذه الدعوى الا
للمبرد من بين المانعين لذهابه الى فعليته دون الكوفيين قوله

افعال المقاربة

ما وضع لدنو الخبر اي لقرب حصول مضمون **رجاء او حصولا او اخذا فيه** قال الرضي فيه خبط لان نصب هذه
المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلًا
للدنو في المعنى كما تقول يعجبني طيب زيد علمًا اي طيب علم زيد
فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه
وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء في الخبر بل هي للاخذ فيه ولو
جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا
او ماخوذا فيه على تكلف فيه لان الخبر لا يستعمل فيه هذه الحملات
البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل قرب
الحصول وايضا بين الترتيب قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب
ما لم يحصل بعد قوله **فالاول** يعني الذي لرجاء مضمون الخبر **عسى**
قال س عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في
المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف قال
الرضي الذي يظهر لي ان عسى في الحقيقة ليس من افعال المقاربة

لان

ونحن لا نعلم علنا ذهب اليه ولكنا طفقنا واحضوا انه ليست لدنو الاحد فيه

مع وجه البعيد ان استعمال البعيد بمعنى الحال قليل غريب

١٤٨

لان عسى طمع في حق غير الله تعالى والطمع انما يكون فيما ليس الطامع
على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق لحصوله فاذا قلت عسى
زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا قوله **وهو
غير متصرف** اي لم يات فيه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء
الطمع او الرجى كلعل والانشاء في الاغلب من معاني الحروف والحروف
لا يتصرف فيها واما الافعال نحو بعت والجمل الاسمية نحو انت حر
فمعنى الانشاء عارض فيهما قوله **تقول عسى زيد ان يخرج** للتنبيه
على ان عسى ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمقترن بان
بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر من قول
الزباء عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل
عن س ان ان تفعل ليس في موضع خبر عسى قيل لان الحدث
لا يكون خبرا عن الجثة وانما قال ابؤسا وصائما لتنصيص على معنى
كان فاجراه مجراه فلا اعتذار لمن جعل خبرا ان تقدر مضافا
اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد
صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في القصريات عسى زيد ان يقوم
اي عسى زيد ذا قيام قال الرضي وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر
هذا المضاف ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال الكوفيون ان ان
تفعل في محل الرفع بدلا من ما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم
الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله ان تبروهم اي لا ينهاكم الله عن ان
تبروهم قال الرضي ولا ارى هذا وجها بعيدا فيكون في نحو يا زيد دون
عسى ان تقوموا انتصاب كان زيد لا من الفاعل في موضع الفاعل والمعنى
ايضا يساعد قولهم لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم
اي يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه
اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره

وقع عظيم لذلك الشي في النفس كما مرّ في ضمير الشان واما عسيت
ضاىٔما وعسى الغوير ابوسا فشاذ ان على تضمينها معنى كان
قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من مذهبه ان ان مع الفعل في
عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان تقول في عسى ان يخرج زيد
ان ان يخرج ايضا خبر وهو من باب التنازع تقول في التثنية
على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين
عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمونث وجاز ان
تقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية
عسى ان يخرج الزيدان لا غير كما هو مذهب من يقول ان ان يخرج
في عسى زيد ان يخرج بدل قوله وقد يحذف ان كقوله
عسى الكرب الذي امسيت فيه • يكون وراه فرج قريب •
وهو قليل وذلك عند من قال هو خبر لتشبيه عسى بكاد واما
عند الكوفيين فعلى امارة ان حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون
كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ولا يتقدم ان مع
الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر فلكون عسى غير متصرف
واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدمه على المبدل منه
قوله والثاني اي ما وضع لدنو حصول الخبر كاد وهو من كدت
تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعي كودا فيكون
كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر ويستعمل خبر كاد
مع ان وبدونها والتجرد اكثر تقول كاد زيد يجي وكاد
زيد ان يجي واذا كانت مع ان فهي بتقدير حرف الجر اي
كاد من ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا
هاهنا حذفها لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة
على المذهبين وتستعمل كاد استعمال كان ولاجراها

في

١٦٦

في الاستعمال مجرى كان جاز في الضرورة وما كدت ابيّنها ولهذا احتمل
ضمير الشان فيه في نحو كاد تزيغ قلوب فريق وليس بمشهور امارة
الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال الناقصة الا
في كان وليس قوله واذا دخل النفي على كاد فهي كالافعال
على الاصح فيتوجه النفي الى ما دل عليه كاد من معنى القرب فاذا
قلت ما كاد زيد يجي فالمعنى ما قرب من المجي في الزمان الماضي و
يجوز ان يدل دليل على حصوله بعد ذلك وقيل تكون للاثبات
قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر
الافعال اما كون اثباته نفيا فان ارادوا به انك اذا قلت
كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي
فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشي نفيه بل كاد زيد
يقوم فيه اثبات القرب بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال
على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل
لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت
اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا
ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات
له فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفي الشي اثباته وكذا ان ارادوا
ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو
الفحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من
نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب اكد في نفي الضرب
من ما ضربت بلا ريب مع قولك ما كاد زيد يخرج خرج قرينة
تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فكون
تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت اخر بعد
وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء

الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر واما التناقض بين ثبوت الشيء ونفيه
في وقت واحد وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
لكونه في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا يفعلون مع حصول
الفعل وهو الذبح منهم ح والجواب انه ما اثبات الفعل مفهوم
من القرينة اعني قوله تعالى فذبحوها لا من كادوا كما ذكرنا ولهذا لم يفد
الاثبات في قولنا ما زيد وما كاد يقوم لما لم تكن قرينة واما احتجاج
تمسك الفريقين بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح من قال انه في المستقبل كالافعال
قال الشاعر عربي وقد نطق بحجته وقصده نفي البراح والقرب
منه فهو كقوله تعالى لم يكد يراها بمعنى لم يرها ولم يقارب رؤيتها
ومن قال بكونه في المستقبل ايضا للاثبات تمسك بتخطئة الشعراء ذا
الرمة وقولهم نراه قد برح حتى اذا ذلك ان غير ذو الرمة لم تكد
الى لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات
لم يخطئوه والجواب بان تخطئتهم وتصويب ذا الرمة في بديهته
بناء على الدليل المذكور اي ان نفي الفعل لا يكون اثباتا وقد خطأ المحققون
ذا الرمة في رويته من قال وقد سمع تلك الحكاية اصابت بديهته
واخطأت رويته قوله والثالث يعني الذي يفيد شروع فاعله في مضمون
الخبر جعل وطفق يقال طفق يطفق طفقا نحو فرق يفرق فرقا وحكى
الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس
واحد ومثلها انشا واقبل وقرب وهب وعلق وكان اصل الشيء
ان يقال طفق زيد في الفعل واحد في الفعل وجعل الفعل
تعالى وجعل الظلمات اي اوجد وكذا انشا الفعل من قولهم
في سيره اي انبسط فيه فاستعمل استعمال كان لتضمنها معناه قوله
وهي مثل كاد يعني في الاستعمال فيأتي خبره فعلا مضارعا مجردا عن

ان

واقبل على الفعل ...

٢٩٧

ان وجوبا دون الاسم ودون الماضي ودون المضارع المقرون بان
وذلك لان المضارع اذا تجرد عن علامات الاستقبال فهو ظاهر في الحال
كالمعنى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الفعلية الحدوث دون الاسم
بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث
القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا
به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على
انه فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان وقت الزوال يقوم
دل على انه كان مشتغلا به في ذلك الوقت مع حدوثه فلما حملت هذه الافعال
على كان وقصد المعنيان المذكوران وجب ان يكون خبرها مضارعا
مجردا من ان واما علق في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاته كون
اخبارها كذلك وجوزنا اقترانها للاشتغال والشروع ايضا فهي ليست
متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة من حيث الاستعمال على كان
فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلا ان يمحا
ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال وقد يجيء خبر جعل اسمية قال
• وقد جعلت قلوص بني سهيل • من الاكوار مرتعها قريب •
وقد تجيء شرطية مصدرة باذا نحو قولك جعل زيد اذا اكلته
يغضب على ان الجزاء مضارع قال • وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني
قوله او شك ظاهر هذا انه من الثالث وجعله الرضي من الثاني من مرادفات
كاد قال ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك
فلان في السير وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال فيجيء خبرها مع ان
ومجردا عنها فاذا كان مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي اوشك في
ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس وجوبا كما قلنا في كاد وقد
يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع
خروجه ويجوز ان يكون على التنازع واوشك بمعنى كاد ويستعمل

ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل

دكرب كاد دادنكر

استعمال كاد بتجرد الخبر من ان ويستعمل ايضًا استعمال عسى على الوجهين اي على ان تجعل ان في موضع خبرها او في موضع اسمها ومن مرادفات كاد كرب ويستعمل استعمالها وهو في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب واذا احذف ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان تعذرها كما في قولهم تسمع بالمعيدي واما ان تحذفها راسا بلا تعذير لها قوله **فعلا التعجب ما** اي فعل **وضع لانشاء التعجب** فلا ينتقض بنحو ناهيك به ولله دره واها له ويالك رجلا وكاليوم رجلا وويلمه رجلا والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر خفي سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب وهو اي فعل التعجب في اصطلاح النحاة **صيغتان ما افعله** كما احسنه **وافعل به** نحو احسن به فما كان على احدهما وادل على معنى التعجب فهو فعل تعجب وليس كذلك كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله **وهي غير متصرفة** لمشابهتها بالانشائية الحروف وهي غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صارت علما لمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا على تحصيل الفهم كما في الاعلام ولهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله **مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل** وقد مضى ذلك في بابه ويزيد فعل التعجب عليه بشرط وهو انه لا يبني الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما وقع في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعله ولا يبنى فعل التعجب من المبني

للمفعول

١٦٨

للمفعول لما مر في افعل التفضيل وربما بني من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشبهها الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند نحو احظى عند كان تضمن معنى الحب او البغض وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما يجن قوله **ويتوصل في الممتنع** يعني به ما يكون ثلاثيا **بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه** وما اشد بياضه او عوده وما اشد كونه قائما واما ما كان لازما للنفي كما في ما بش بكلمة او مصوغا للمفعول او عادما للمصدر المشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصادر لها منفية او مبنية للمفعول ولا مصدر لغير المنصرف كنعم وبئس ويذر ويدع حتى توقعها بعد ما اشد واشدد واشد منك وبني من باب افعل افعالا قياسا عند س سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما اعطني له وربما بني من غير فعل نحو ما احنكه هذه الشاة وقد بني من غير متصرف نحو ما انعم وما ابئس ويجوز ان تبني من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الكده كما ذكرنا في افعل التفضيل وندر ما خيره وما شره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما يتعدى اليه افعل التفضيل سوى قوله **ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير** يعني انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين من عدم تصرفهما في انفسهما قوله **ولا فصل** اما الفصل بين

او كان متضمنا لالوان والعيوب الظاهرة او لم يكن ثلاثيا

ما احسن زيدا ... [illegible]

٥

الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا
للفصل بين المعمول وعامله ولا سيما اذا كان ضعيفا بالاجنبي وذلك
كما تقول لقيته فما احسن امس زيدا على انتصاب امس بلقيت
وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا
وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب وان كان بين الفعل والفصل
ومنعه الفرا والجرمي وابو علي الفصل بالظرف
واجاز المازني
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد ومنعه الاخفش
والمبرد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية
نحو ما احسن لولا كلفة زيدا ويفصل بكان وحدها من ما
وافعل عند الاكثرين وهي مزيدة على الصحيح وفايدة دخول
كان في التعجب نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي
حسن واضح فيه الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
دايما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها
والصبح للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز
المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان
قوله وما ابتدأ اي مبتدأ مع انه نكرة عند س والاخفش في احد قوليه
ما بعده الخبر وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه والتنكير
يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من
الاشياء لا اعرفه جعله حسنا ثم استعمل بعد النقل الى الانشا في
التعجب من شيء يستحيل ان يكون لجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما
اعلمه وذلك لانه انمحى اصل المعنى الذي هو الجعل في فعل التعجب واقتصر منه
على ثمرته وهو التعجب منه مطلقا سواء كان مجعولا وله سبب او لا
فما مبتدأ افعل خبره وفيه ضمير ما هو فاعله والمنصوب بعده مفعوله

كما نحن بصدده من التجرد عن الدلالة على الحدث الدلالة على الزمن الماضي فلاحظه

قوله

قوله موصولة اي ما عند الاخفش في القول الاخر والجملة بعدها
صلتها وهي مبتداة ايضا والخبر محذوف اي الذي حسن زيدا موجود
قال الرضي وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد
مسده وايضا ليس في هذا التقدير الابهام الذي يليق بالتعجب
كما كان في تقدير س ومذهب س ضعيف من وجه وهو ان استعمال
ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم ترد مع ذلك مبتدا
وقال الفرا وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الرضي
وهو قوي من حيث المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين
قالوا وهو يضعف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل
من انشا الى انشا مما لم يثبت قوله وبه فاعل عند س ولا ضمير
في افعل عند س افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي
صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والبا بعده زايدة في الفاعل
لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن
تقول اي بان تقول على ما هو القياس وضعف قوله من جهة ان
الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جا الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ
ونحوها ومن جهة ان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه
لجاز الحم بزيد واشحم به واتمر به ومن جهة ان زيادة البا في الفاعل
قليل والمطرد زيادتها في المفعول قوله مفعول به عند الاخفش
والبا للتعدية او زايدة ففيه ضمير قال الفرا وتبعه الزمخشري
وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما جعله
حسنا بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه
منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال ... وقد وجدت مكان القول ذا سعة
وهذا معنى مناسب للتعجب خلاف تقدير س ولم يتصرف في هذا الفعل وان

فان وجدت لسانا قائلا فقل

خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم تقل احسنا واحسنوا
واحسني واحسن لما ذكرنا من الغلط في كون فعل التعجب غير متصرف ولأن
معنى الامر المجيء فيه كما المجيء في فعل معنى الجعل وصار معنى أفعل به كمعنى
ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى تثنى
وتجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه فهمزه
احسن للتعدية كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير
كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان تكون الهمزة للصيرورة فيكون
الباء للتعدية اي صيّره ذا حسن فالاول اولى لقلة همزة الصيرورة
ووجب ان يكون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم
الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رأيناه في موضع كذا جاز
واذا علم جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع
بهم وابصر فحذف بهم عند الفراء جائز لانه مفعول واما عند س
فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بلزومه
الجر وكون الفعل قبله في صورة طالب المفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه
اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما تقدم في ما جاءني من رجل ولكن
زيد لم يجز حذفه قوله

افعال المدح والذم

ما وضع لانشاء مدح او ذم وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح و
تحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة
مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يقصد بهذا الكلام مدحه
على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا
لدخله التصديق والتكذيب فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال
نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا
يمكنه تكذيبه فيه بل اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج
ليست بحاصلة فهو انشاء [illegible] الخبر وكذا الانشاء التعجبي

وكذا الانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب قال الرضي رحمه الله تعالى
هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء
للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر قوله فمنها اي افعال المدح والذم
نعم وبئس اعلم انهما في الاصل فعلان على وزن فعِل بكسر العين
ويطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا
اربع لغات سواء كان فعلا او اسما اسكان العين ونقل حركتها
الى الفاء مع حذف حركتها واتباع الفاء للعين فالاكثر في هذين
الفعلين كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم
عند بني تميم وغيرهم فالحاصل كأن عامة العرب اتفقوا على لغة
بني تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما في ابل وقد استعمل
على الاصل في قول طرفة: نعِم الساعون في الامر المبر
ومنه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفاء وكسرها ولم يجئ في القرآن الا
مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في
المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب ودليل فعليتهما لحاق التاء
التي لا تقلب هاء بهما وهي انما تلحق الفعل غالبا وما حكى الكسائي نحو
نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من
خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعُل مع فعليته
استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا قوله وشرطهما ان يكون
الفاعل معرفا باللام نحو نعم الرجل زيد او مضافا الى المعرف بها
نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا
نحو نعم وجه فرس غلام الرجل وهذه اللام ليست لاستغراق الجنس
كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة
المعرف باللام الاستغراقي صحة اضافة كل اليه كما في قوله ان الانسان
لفي خسر اي كل انسان ولا يصح ان يقال نعم كل رجل وكيف يكون كل الرجال

زيداً وليت اللام للاشارة الى ما هو في الذهن كما قال المص لما
بيّنا في باب المعرفة ان هذا الكلام لاطائل تحته هكذا قال الرضي وهو
قد يشير الى ان التعريف عنده لفظي لا معنى له ولا يؤكد فاعل نعم
الظاهر تاكيداً معنوياً لان التاكيد المعنوي لا يكون الا للمعارف
كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة ويجوز
تاكيده لفظاً نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف قال تعالى بئس الرفد
المرفود وقال ونعم الفتى المري انت قوله **او مضمراً** اي او يكون الفاعل
مضمراً **مميزاً بنكرة منصوبة** اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس
على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يونث اتفاقاً بين اهل المصرين
لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا
رجالاً ونعمت امراةً هند وبئست المراة دعد كما اجازوا نعم المراة
لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق
الحروف ايضاً كحولات وثمت وربت ولعلت فلهذا اطرد نعمت المراة
ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالاً والعلة الثانية ان الضمير المفرد
المذكر اشد ابهاماً من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه
ما يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمونث
ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بافادة معنى التثنية والجمع
والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان ادخل فيه كان
اولى والما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افراداً وتثنية وجمعاً
وتانيثاً نحو نعم رجلاً ونعم رجلين او رجالاً او امراة او امراتين او
نسوة اتفاقاً منهم ايضاً ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم
وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال تعالى بئس للظالمين
بدلاً وقد جاء شاذاً بغير الظرف نحو نعم زيد رجلاً واما الفصل بين
ذا في حبذا وتمييزه فلجواز استغنائه عنه نحو حبذا رجلاً

لزيد

وحبذا زيد رجلاً ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل
والتاكيد والعطفين لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار
بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم التمييز لهذا الضمير غالباً
قوله **او بما** اي مميزاً ذلك الضمير بما **مثل فنعما هي** اختلف في ما هذه
فقيل كافة وقيل موصولة وقيل معرفة تامة وضعفت هذه
الوجوه وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة
مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف
في نحو نعما تعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم
ان يكفروا او نكرة غير موصوفة في نحو فنعما هي وقولهم دققته دقاً
نعما قال الرضي ولا يمتنع عند المبرد وابي علي وهو الحق خلافاً لغيرهما
اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من وما اعني بالجنسية
ما يكون صلتها عامة قال عليه السلم في النهج ولنعم دار من لم يرض
بها داراً وقال • فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه • ونعم من هو في سر واعلان
وتقول نعم الذي هو عبد زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة
نحو نعم الذي كان في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز
اذ يلزم فاعلهما الابهام قوله **ويعد ذلك المخصوص** وهذا هو الاكثر
في الاستعمال اعني كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام
كما مر وقد يدخله عوامل المبتدأ مؤخراً نحو نعم الرجل كنت وقوله
• يميناً لنعم السيد ان وجدتما • وقد يتقدم المخصوص على نعم
وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل معرفاً
بلام زائدة نحو زيد نعم الرجل او مضمراً مفسراً بما بعده نحو قوله
• ابو موسى فجدك نعم جداً • وشيخ الحي خالك نعم خالاً •
وانما الزم كون الفاعل مبهماً مع تقدم المبتدا الا انه تقدمه كالنادر
بالنسبة الى تاخره وقد دخل مقدماً نواسخ المبتدا نحو كان زيد نعم
الرجل وظننتك نعم الرجل **وهو مبتدا ما بعده قبله خبر**

بالمخصوص

و ذلك لانه بعد ثبوت كون اصلهما فعلين متصلين تفاعلهما كلاما
صار الغرض فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كما في قوله
والمومن العائذات الطير * وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل
في غاية الجود فكانه كان نعم الرجل رجل نعم اي جيد فصار اسماً
جزء جملة بعد ما كان جملة مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالى سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه اي بدا لهم السجن فلما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكاية اعرابها
لكونها فعلية نحو سواء عليهم ءانذرتهم لكن لم يبق كونها بمعنى المفرد كما في
تابط شرا المذكور اعني تقدير مصحوبها بل يقدر بمفرد هو الفاعل
موصوف بالفعل المقدم كما ذكرنا فكان الاصل سكم فاعل نعم وبئس
لانه من حيث المعنى خبر المبتدا الذي هو المخصوص لا غير كما فكان
القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم
رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد
لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا بلام تعريفا لفظيا معنى
لجنسه كما مر في باب المعرفة وذلك لانهم علموا تاخير المبتدا عن الخبر
ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له وقع في النفوس فاوردوا التكلم
في صورة المعرفة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موضوعا
على وجه لا نكرة لان مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمه لا فائدة
فيه * فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد زيد مبتدا ونعم الرجل
خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدا على جملة
لوجب ان يكون فيهما عائد ولا عائد * ويؤيده كونها بعيدة [illegible] لكانا
وقيل نعم المولودة * والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة
وقولهم نعم السير على بئس العير ولبئس نعم الصاحب وغير ذلك
او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد جوز المص الوجهين قال الرضي
لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا

لان الخبر في تقدير المفرد ولو كان خبر ذلك المقدم مع بقاءه صح

المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي صح

عليه وحكى الانه لشيء مثل هذا عنبس قال الرضي وهو الذي ذكرناه
قبل واخترناه قوله وشرطه اي المخصوص مطابقة الفاعل يعني
ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم الذين وشبهه
نحو ساء مثلا القوم متاول باحد وجهين اما على حذف المضاف
اي بئس مثل القوم الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص
ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الرجل رجل
الا ان يخصصه بما يرفع الجهالة قوله وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل
نعم العبد اي هو اي ايوب عليه السلم ونعم الماهدون اي نحن
قوله وساء مثل بئس اي معنى واستعمالا نحو ساء مثلا القوم قال الرضي ويلحق
بنعم وبئس كل ثلاثي على فعل مضموم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل
زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو رموت اليد يده وقضو
الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ويكثر الجران فاعل هذا
الملحق بالباء لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اي اظرف به ويكثر
ايضا استغناءه عن الالف واللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا
ورفيقا تمييز لان حسن اولئك مبهم وقيل حال ويضمر فاعل فعل
المذكور على وفق ما قبله نحو جاني الزيدان وكرما اي ما اكرمهما
ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم
وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا اصله حبب كظرف
اي صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم
وبئس قوله وفاعله ذا ولا يتغير يعني لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال
حبذان ولا حب اولاء ولا حب تا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس
فالزم الافراد مثله وخلع عند الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى

جب النبي واذا دخل لا على حبذا اوفق ببني معنى قوله **وبعد ذلك المخصوص**
واعرابه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدا او خبر مبتدا لا يظهر كما يكون
قاله قوم هناك لكنه لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا تقدم على حبذا
وهذا هو الاولى وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا و
كان ينبغي ان تجوز اذ تمام مثل ذلك قوله **ويجوز ان ياتي قبل المخصوص**
وبعده تمييز او حال على وفق مخصوصه نحو حبذا رجلا زيد
زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يكون حالا
ايضا والعامل حب نحو حبذا المجد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز
في نعم تاخر التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ها هنا عن الظاهر
وهو ذا وهناك عن الضمير المستكن فيفضل الظاهر على المضمر كما فضل
عليه بجواز ترك التمييز ها هنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا
في نعم وربما حذف المخصوص ها هنا للقرينة كما يحذف في نعم
وقد يجرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما يجوز نقل فتحها
وقد يفرد قال • وحب بها مقتولة حين تقتل • بفتح الحاء وضمها
وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح والتعجب كقوله • هجر
• نحو ما منا ملي • وقوله • حسن ذا ادبا • والتغيير في اللفظ
دلالة على تغيير المعنى الى المدح والتعجب • وقد يجر بالبا فاعل حب
المفرد عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا قال • وحب بها مقتولة
قوله **الحرف ما دل على معنى في غيره** اي على معنى ثابت في
لفظ غيره فغيره صفة للفظ الذي فيه معنى الحرف وقد يكون اللفظ
الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير
وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معناه في الجملة
اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد
منفي فالحرف يوجد معناه في لفظ غيره اما مقدما عليه كما في نحو

في المخصوص نعم وليس الا ان ذا دخول النواسخ
منع دخول النواسخ

لان التمييز ها هنا لازم

• لا يمنع الناس مني ما اردت ولا
اعطيهم ما ارادوا • صدره

• فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها • صدره

• تعبدت واصحابي لدى سطائح
وبير العذيب • صدره

نصري او موخر عنه كما في الرجل وقد يكون بعض الحرف دالا على معنيين
كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في
الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني
دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون
نضرب وتا تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال
فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل
على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا
قوله **ومن ثم** يعني ومن اجل ان معناه في غيره **احتاج في جزئيته** اي في كونه جزء الكلام
الى اسم كالتنوين في زيد قائم **او فعل** نحو قد في نحو قد قام زيد فكل واحد
من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام
من دون شيء اخر وكذا الفعل في نحو قام زيد واما الحرف فلا بد من كونه جزء كلام
من اسم او فعل وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام
وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو • وكان قد • وخرجت ولما
قوله **حروف الجر ما وضع للافضا** اي الوصول **بفعل** البا للتعدية اي لايصال
فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به
مفعولا لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذلك جاز العطف عليه بالنصب
في قوله والله خلقكم وتسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي يضيف الافعال الى
الاسماء اي الى الفعل اي توصلها اليها ومعنى قوله **او شبهه** اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة والمصدر نحو مررت بزيد وانا مار بزيد والممرور به
ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ومعنى قوله **او معناه** الظرف
والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام
في لاكرامك معدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معد للفعل
المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن
لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف

ومن امثلة تعديه الحرف لمعنى الفعل قولهم ابن انت مني لان معنى ابن انت
اين بعدت قوله الى ما يليه اي يلي الحرف قوله وهي من والى وحتى وفي والبا
واللام ورب وواو وها وواو القسم وباؤه وتاؤه قال المص وهذه العشرة
لا تكون الا حروفا وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ قال وهذه الخمسة
تكون حروفا واسما وحاشى وعدا وخلا قال وهذه الثلاثة تكون
حروفا وافعالا وهذا ذكرها على سبيل الجملة ثم اخذ يفصلها فقال
من للابتداء في غير الزمان عند البصريين سوا كان المجرور بها
مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من
زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا قال الرضي
والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولهم نمت من اول الليل الى الاخر
وصمت من اول الشهر الى اخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية
بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فايدتها نحو قولك اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجي اليه وافر اليه فالبا
هاهنا افادت معنى الانتها واذا وصف بمن مجرد كون المجرور
بها موضوعا انفصل عنه الشي وخرج منه لا كونه مبتدا الشي جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما يجي تقول خرجت
من المكان واخرج عنه وانفصلت منه وعنه وبقيت من كذا
وعن كذا وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعده عنها واجاب
ابن السراج كون من لابتدا غايتي الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا
بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من خلل السحاب فمبدا روية
مكانك ومبدا كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت
المسك من داري من الطريق قوله والتبيين نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان وتعرفها بان تكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون
المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم مثلا

قال

الرجس

قال المص هو الاوثان ولعشرون انها الدراهم في قولك احدث عشرين من الدراهم
وللضمير في قوله عز من قايل الا انه القايل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها ليس
يطلق على ما هو مذكور لا بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون
من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن بعضه لان
العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فمن مبينة لصحة اطلاق
المجرور على العشرين وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم نحو قولك انا من خطة
في روضة ومن رعايته في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون
لان المبهم في الحقيقة المفسر من التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا في
شي من خطه في روضة وعندي شي من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من
زيد كرمه اي من خصال زيد كانك قلت يعجبني شي من خصال زيد كرمه و
مثل كسرت من زيد يده اي شي من اعضا زيد يده ففي جميع هذا ما هو
المعطوف عليه محذوف والذي من بعد عطف بيان له كما ذكرنا في باب
عطف البيان وكل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من
زيد شي من اشياه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك
الشي المبهم قوله والتبعيض نحو احدث من الدراهم والمفعول الصريح
لاحدث محذوف اي احدث من الدراهم شيا واذا لم تذكر المفعول
الصريح او ذكرته معرفا نحو احدث من الدراهم هذا فمن متعلق باحدث
لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ
منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو احدث شيا من الدراهم جاز
ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيا متعلق
بمقدر اي شيا كاينا من الدراهم ويجوز اذا اتقدم على المفعول ان
يكون ايضا حالا عن النكرة الموخرة نحو احدث من الدراهم شيا قال تعالى
خذ من اموالهم صدقة وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شي ظاهر
هو بعض المجرور بمن نحو خذ من اموالهم صدقة او مقدر اي جي



احد بنب من الدراهم اي من الدراهم شيأ وزايدة في غير الموجب هو اما نفي
نحو ما رايت من احد او نهي لا تضرب من احد او استفهام نحو هل رايت من
احد وغير الاخفش والكوفيين يشرطون فيها شرطين كونها في غير الموجب
ودخولها في النكرات خلافا للكوفيين والاخفش فانهم لا يشترطون
ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب
وهي داخلة على المعرفة وهي عند البصرية متاولة هي وما بسط تمسكوا
به من غيرها وهو ما عناه بقوله وقد كان من مطر وشبهه متاول
فتاويل الايدان من تبعيضه اي يغفر من ذنوبكم شيأ ولا ينافيه قوله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان غفران بعض الذنوب لا ينافي
غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافي غفران كلها وما حكاه
البغداديون من قول العرب قد كان من مطر متاول بانه على سبيل
الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان من مطر
فزيده في الموجب لاجل حكاية المزيده في غير الموجب كما قال
دعني من تمرتان قوله والى للانتهاء اعلم ان الى تستعمل في انتهاء
غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو ثم اتموا الصيام الى الليل والاظهر عدم
دخول حدي الابتدا والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت
من هذا الموضع الى ذلك فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشرا
ويجوز دخولهما فيتبع القرينة قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله
تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي والتحقيق انها
بمعنى الانتها اي تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى وايديكم
الى المرافق اي مضافة الى المرافق قوله وحتى كذلك اي لانتهاء
الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقا كما يجي وعتى بالعين لغة هذيلية
واذا كانت جارة فلها معنيان اما بمعنى الى او بمعنى كي ولا تجر
بمعنى كي الا مصدرا مووّلا من فعل منصوب بعدها بان مضمرة

مطابق السؤال وبيان العباس مرمرس

نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وللا يقولي حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك
نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر و
ينبغي ان يكون المجرور بها موقتا لانه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد
ونحو قوله تعالى فذرهم في غمرتهم حتى حين صح فيمعنى الوقت اي حين
احدهم واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جماعة
بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا اخر جزء منه حملا على
العاطفة وتبعه المص وجوز المالكي الدخول وعدم الدخول مطلقا
وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في
حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الرضي ومذهب
المالكي قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب قال والدخول لما بعد
حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع توهم المص ان حتى تكون
بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا قوله وتختص بالظاهر فلا
تجر المضمر احترازا بالى لكون الى اشد تمكنا ولهذا يقام مقام الفاعل
بخلاف حتى فيقال قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى زيد قوله خلافا
للمبرد فيجوز جر المضمر بها وشبهة قوله
فلا والله لا يلقى اناس
فتى حتاك يا ابن ابي زياد
والقيد ما يختشي واعطيه سؤله • والحقه بالقوم حتاه لاحق
والجواب انه اصله حتى هو لاحق مبتدأ وخبر فحذف للشعر كما
قال • فبتناه بيشرى رحله البيت ولو كانت جارة لم يكن لرفع
لاحق وجه • ومن الفروق بين حتى والى ان حتى يلزم تقدم
ذي اجزاء لفظا او تقديرا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما
بعد حتى فيما قبلها كما احترنا وان كان تجر ايضا وقال الاندلسي
لا فرق بينهما من هذا الوجه فان كان ما بعدهما اخرا فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن اخرا فالظاهر
فيهما عدم الدخول وما ذكرناه اظهر عند النحاة • ومن
الفروق بينهما ان الفعل المتعدي بحتى يجب ان يستوفي اجزاء

قال قائل لم دخل بمعنى اللام حتى الى الظاهر في المتعين عدم الدخول مع الاسم الظاهر كما احتمل

قال قائل لم يدخل يعني الا انه الى الظاهر ام

المجرى الذي قبل حتى شيأ فشيأ حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء
والملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء والملاقي
فحكمها لذلك ايضا والا فلا نحو هل قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي
بعد الى واما بعد حتى ففيه خلاف السيرافي مع جماعة فهذه هي
الفروق بين حتى والى وحتى لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيري
حتى ادخلها بالنصب ونعني بالمستقر ما يتعلق بمحذوف مقدر
هو معنى الاستقرار قوله **وفي للظرفية** اما تحقيقا نحو زيد
في الدار او تقديرا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا
في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر
والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة
بها من جوانبها وكذا قوله عليه السلم في النفس المؤمنة مائة من
الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن
الظرف للمظروف فهذه هي التي يقال لها انها للسببية قوله
وبمعنى على قليل تستدل لذلك في قوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة قال الرضي
والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف
في الظرف قوله **والباء للالصاق** نحو به داء اي التصق به وقولهم
مررت بزيد اي التصق المرور بمكان يقرب منه وهذا يسمت به
وحيا تك اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي به داء **والاستعانة**
نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت واصل
هذه الباء للالصاق **والمصاحبة** اي تكون بمعنى مع نحو دخلوا
بالكفر وهم قد خرجوا به واشتريت الدار بالتها **والمقابلة** نحو اشتريته
به وبدلته به وقد يكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك
قوله **والتعدية** جميع حروف الجر يعدى به الفعل القاصر عن المفعول

اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف وغيرهما
وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت
به اي اذهبته واقمته ولا يجوز ان يكون مستقرا قال الرضي وما سمعته
معتدرا الا في قراءة من قرأ ايتوني زبر الحديد اي ايتوني بزبر الحديد
والظرفية اي بمعنى في نحو ما بكا الكبير بالاطلال اي فيها ويكون للسببية
نحو قوله • فيظلم في الذنب هادوا • وقوله غلب تشذر بالذحول كانها
البيت وهي فرع الاستعانة قوله **وزائدة في الخبر** اي خبر المبتدأ
في الحال او في الاصل **في الاستفهام** بهل لا في مطلق الاستفهام
فلا يقال ازيد بقائم **والنفي** بليس نحو ليس زيد بقائم وما نحو ما
زيد براكب وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار
قال الرضي والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان
للمص ان يطلق النفي والاستفهام فهي تزاد فيما ذكر **قياسا**
وكذلك تزاد في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت
واحسست قوله **وفي غيره سماعا** فهي تزاد في المرفوع في كلما
كان فاعلا لكفى وفي فاعل افعل للتعجب على مذهب س وفي المبتدأ
الذي هو حسب **مثل بحسبك زيد** و تزاد سماعا بكثرة في المفعول
نحو **القى بيده** وقوله نضرب بالسيف ونرجوا بالفرج
وتجر الباء كثيرا اسم الله في القسم نحو بالله لافعلن وشاذا قليلا في غيره
نحو قوله ربه خير لمن قال كيف اصبحت قوله **واللام للاختصاص**
لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه لغة خزاعة
وفائدتها الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد وبغيرها
نحو الجل للفرس والجنة للمومن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة
نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم فرع الاختصاص
كان تولداتهم للموت وخلقهم لجهنم قوله **والتعليل** نحو جيتك

للثمن وللظرف و بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الى من حمده
و وجهت وجهي للذي اي الى الذي و بمعنى على نحو وتله للجبين اي
عليه و يخرون للاذقان اي عليها قوله **و زايده** في ردف لكم لا
ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغي ان يكون في نصحت لك وشكرت
لك لان الفعلين يتعديان بانفسهما واما وزنته المال ووزنت
له و كلته البر وكلت له وعددت الدراهم وعددت له فاللام
ليس فيهما مثل شكرته وشكرت له لانها اوصلت الافعال الثلاثه
الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله يبعونكم الفتنه ولا
يالونكم خبالا وهي زايده ايضا في قوله واذ بوانا لابراهيم لقوله
ولقد بوانا بني اسرائيل قوله **وبمعنى عن مع القول** يعني في قوله تعالى
و قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت
كاللام في قولك قلت لزيد لقال ما سبقتمونا قال الرضي وقد ذكرت
في افعال القلوب الكلام على هذا قوله **وبمعنى الواو في القسم للتعجب**
نحو لله لا يوخر الاجل قولهم في التعجب يعنون في الامر العظيم
الذي يستحق التعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل
في الامور العظام نحو لله لتبعثن ولتخص بلفظ الله قوله **ورب**
في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشدده والثانيه
ضم الرا وفتح البا المخففه والثالثه ضم الرا وضم البا المخففه
والرابعه ضم الرا واسكان البا المخففه والخامسه فتح الرا وفتح
البا المشدده والسادسه فتح الرا وفتح البا المخففه والسابعه
والثامنه ضم الرا وفتح البا مشدده ومخففه بعدها تا مفتوحه
و وضع رب **للتقليل** تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل
لقيت اي لا انكر لقاي للرجال بالمره فاني لقيت منهم شيا وان كان
قليلا قال ابن السراج النحاه كالمجمعين على ان رب جواب الكلام

اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعه لجواب فعل ماض منفي
فلهذا لا يجوز رب رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان محذوفا
في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا اصلها ثم لما
ما يستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقه وفي التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينه وذلك نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل
وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله
فان يمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود
ووجه ذلك ان المادح يستقل الشي الكثير من المدائح لان الكثير منها
كانه قليل بالنسبه الى الممدوح وذلك ابلغ في المدح وهي
حرف جر عند البصريين واورد الرضي عليهم اشكالات على
قولهم بحرفيتها ثم قال ويقوى عندي مذهب الاخفش و
الكوفيين اعني كونها اسما ورب مضاف الى النكره بمعنى رب رجل
في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا
الجنس واعرابه ابدا رفع على انه مبتدا لا خبر له كما اخترنا
في باب الاستثنا في قوله اقل رجل يقول ذلك الا زيد فان
في رب معنى القله وكما ان نواسخ المبتدا لا تدخل في نحو غير ماسوف
على الزمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي
الذي له صدر الكلام فكذا لا يدخل على رب لان القله عندهم تجري
مجرى النفي فلهذا كان له صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام وهذا
الذي اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو
حرف قوله **لها صدر الكلام** لما ذكرنا قوله **مختصه بنكره** كما ان كم
مختصه بالنكرات وانما وجب دخولهما على النكره لان احديهما
علم القله والاخرى علم الكثره وانما يحتاج الى العلامه في المحتمل
حتى يصير بالعلامه نصا في احد المحتملات فينبغي ان لا يوتى بكم
الا فيما يحتمل القله كاحتمال الكثره ولا يوتى برب الا فيما يحتمل الكثره

غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

بخلاف المعرفة

كاحتمال القلة والنكرة صالحة للقلة والكثرة معاً فانها لاحدهما فقط قوله
موصوفة على الاصح وهذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما
وقيل لا يجب وصف مجرورها قال الرضي والاولى انه يجب وذلك لان رب
مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجروره معنى الجملة كما في قل
رجل يقول ذاك على ما اخترناه قوله وفعلها الذي تتعلق به لانها حرف
عند البصريين ماض لانها جواب لماض منفي كما مر محذوف غالباً
اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحاً به نحو ما لقيت رجلاً
فالاغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحاً
به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجي به نحو قوله
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ۞ ورب رفد هرقته ۞ قال الرضي
وهذا الفعل ليس عاملاً في رب على ما اخترنا بل هو صفة مجروره
كما تقدم ويجوز ان يقوم مقام الفعلية اسمية كقوله ۞
يا رب هيجا هي خير من دعة ۞ او ظرف كقولك رب رجل في الدار
او صفة مفيدة معنى الفعل كقوله عليه السلام رب نفس طاعمة ناعمة
في الدنيا جايعة عارية يوم القيمة قال ويجوز قياساً ان يعطف
على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف
الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة
وسخلتها بدرهم وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه
قوله وقد تدخل على مضمر مبهم هذا الضمير نكرة وكذلك الضمير
في نعم وبئس حلافاً لمن ذهب الى تعريفه مميز بنكرة دالة على المراد منه
قوله والضمير مفرد مذكر هذا مذهب البصريين انه يلزم افراده
وتذكيره لان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاماً من غيره لانك لا تستفيد
منه اذا لم تسبقه ما يعود عليه الا معنى شي وشي يصلح للمثنى والمجموع
والمذكر والمونث والعقل بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه
كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيجب مطابقته لما قصد عند
اهل المصرين قوله خلافاً للكوفيين في مطابقة التمييز اي

لانه في معنى الفعل والفاعل على ما اختاره في باب المبتدا والخبر

لحمله

اي يجعلونه مطابقاً لما قصد ويثنونه ويجمعونه ويؤنثونه قال
الرضي وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله وبلد بها ما توجه
وبالهاقة وبالك من ليل وفي الضمير كما ترى تصرف فيه قوله و
تلحقها ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها
قال الرضي على ما اخترنا
من الاعراب وان كان اسماً لكونها بمعنى قلما وكونها كحرف النفي الداخل
على الجملة وقد جات ما زايدة قال ۞ ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء ۞
وقال ۞ ماوي يا ربتما غارة ۞ البيت ۞ ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه
الاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت كاين وزيد صديقي
كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما وما الكف عن نحو عما قريب
واما اذا وليت اليا ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فيما
رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفهما قوله وتدخل على الجمل رب
المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال ش وقوله ۞ ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار ۞
شاذ عنده وهو قياس عند الجزولي فيجيز ربما زيد قائم وقد
يحذف الفعل بعد ربما لقيام القرينة نحو قوله ۞
فذلك ان يلق الكريهة يلقها حميداً ۞ وان يستغن يوماً فربما
اي فربما يتوقع ذلك قوله وواوها اي رب تدخل على نكرة
موصوفة

اعلم انه يحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عملها اذا كان
الجار رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر لا في النثر والثاني
ان يكون بعد الفا او الواو او بل واما حذفها من دون هذه
الاحرف نحو رسم دار وقفت في طلله فشاذ في الشعر ايضاً فالواو
كقوله ۞ وقاتم الاعماق خاوي المخترق ۞ والفا كقوله
۞ فان اهلك فذي حنق لظاه على يكاد يلتهب التهابا ۞ وبل كقوله
۞ بل بلد ذي صعد واضباب ۞ اما الفا وبل فلا خلاف عندهم
ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف على

قبله والفا جواب الشرط واما الواو فمذهب س حكمها هكذا والواو
حرف عطف فان لم يكن في اول القصيده والزجر كقوله • وليلة نحس
يصطلي القوس ربها • فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها
كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول
اقدمت عليه وقاتم الاعماق ونحو ذلك من التقديرات وعند
الكوفيين والمبرد انها كانت حرف عطف لكن صارت قايمة مقام
رب كاينة بمعناها جارة بنفسها فلا يقدرون في نحو وقاتم
الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف ولا يرى حرف عطف
الا في وسط الكلام ولا يقولون في وسط الكلام ايضا نحو
وليلة نحس انها للعطف على الكلام السابق المذكور بل هي عندهم
بمعنى رب فلو كانت للعطف على مقدر لجاز اظهاره وقت بعدها في اول
القصيده نحو ورب قاتم الاعماق كما يجوز اظهارها بعد الفا وبل
بهذه الواو كانت عندهم حرف عطف قياسا على الفا وبل ثم صارت
بمعنى رب وانمحى معنى العطف عنها لكن مع ذلك لا يجوز دخول
حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال و وليلة نحس
ولا فو ليلة نحس اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن
في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفا وثم
عليها نحو و والله وفوالله وثم والله قال الرضي هذا الذي
ذكرنا في رب المقدره على مذهب البصريين واما على ما اخترنا فهو
مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلاثة قوله وواو القسم
لها ثلاثة شروط احدها انها انما يكون عند حذف الفعل
فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم وهي اكثر استعمالا
من اصلها اعني البا والثاني انها تستعمل لغير السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها مختصة بالظاهر

فلا تدخل على المضمر فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها
بالحكمين الاخيرين لكونها فرع البا وبدلا منها وانما حكم بانها
لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت
الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا
الاترى ان في واو العطف وواو الصرف الجمعية القريبة من معنى
الالصاق قوله والتا مثلها اي مثل الواو في الخصايص المذكوره وتزيد انها
انها تختص باسم الله اي لم تدخل الا على لفظة الله ووجه قصورها
عن الواو انها بدل منها كما في وراث وتراث ووكلة وتكلة والتعد
قوله والباء اعم منهما في الجميع فتقع في مواقعهما وغيرها
لاصالتها قوله ويتلقى القسم اي يستقبل والمعنى يجاب يقال تلقاه
بكذا او استقبله به اي اجابه به باللام وان وحرف النفي
ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبته او منفية
فالمثبته مصدرة بان مشدده او مخففة او باللام وهذه
اللام لام الابتدا المفيده للتاكيد لا فرق بينهما وبين ان
الا من حيث العمل وانما صلحا ان يكونا في جواب القسم لانهما مفيدان
للتاكيد الذي لاجله جا القسم واللام الداخل بعد ان المكسوره
في الاصل لام الابتدا ايضا كما يجي في باب ان فلا تدخل هذه اللام
اعني لام جواب القسم الا على ما تدخل عليه اللام الواقع بعد
ان والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز
مهملة عند غيرهم او بلا النبرية على اختلاف احوالها نحو والله
لا زيد فيها ولا عمرو والله لا رجل في الدار وكذا العامل عمل
على ما ذكره النحاه او بان نحو والله ان زيد قايم وان كان الجملة فعلية
فان كان مضارعا يدخل اللام على متعلق للمضارع مقدم عليه

كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام
فقط وكذا اذا دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف أُخرَج فلا
تاتي بالنون اكتفاء باحد علامتي الاستقبال عن الاخرى وقل
خلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء

وقتيل مرة اثارنّ فانه فرع وان اخاهم لم نصهد • هذا كله
اذا كان المضارع استقبالا وان كان حالا نحو والله ليصلي زيد
فانه يجب الاكتفاء باللام عن النون لانها علامة الاستقبال كما مر
في المضارع وان كان المضارع منفيًا فنفيه بما ولا وإن على ما
مضى وان كان الفعل ماضيًا مثبتًا فالاولى الجمع بين اللام وقد
نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها لا
قد لانه لا يدخلها لعدم تصرفهما قال يمينًا لنعم السيدان وجدتما
وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار
على احدهما قال الله تعالى في الاستطالة والشمس وضحاها الى قوله
قد افلح وقال الشاعر • فقلت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من
حديث ولا صال • وحلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من
حديث وحب بعد يرقد بعد اللام لان لام الابتدا لا يدخل على الماضي المجرد
كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واذا كان الماضي
منفيًا فبما نحو والله ما قام وان نفي بلا او ان انقلب الى معنى
المستقبل كما ذكرنا في الماضي كقوله

حسب المحبين في الدنيا عذابهم • والله لا عذبتهم بعدها سقر
اي لا تعذبهم فلا يلزم تكريرها كما لا يلزم تكريرها اذا كانت
في الماضي الذي للدعا نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين
انتقل الى معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق
ولا صلى ويجوز حذف النافي من المضارع اذا كان جواب القسم
ولا يجوز في من الماضي والاسمية سوا كان المضارع بلا او ال

واخواته

٢١٠

واخواته او غيرها وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما
لان لا اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما قوله **ويحذف جوابه اذا اعترض**
اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقائم والله زيد وفي النهج قد والله
لقوا الله **او تقدم ما يدل عليه** نحو زيد قائم والله وهذا الكلام الذي توسطه
القسم او تاخر عنه هو جواب القسم في الحقيقة لكن لما لم يقع موقع الجواب
لم يكن معه حرف الجواب التي يتلقى بها القسم مثل جواب الشرط سواء
كما مضى في بابه وقد يجيء بعد القسم بعض الجمل العمية قرينة دالة على الجواب
فيحذف وليست من حيث المعنى جوابا كالمذكورين وذلك نحو قوله
تعالى والفجر وليال عشر اي ليؤاخذن ولتعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف
فعل ربك باصحاب الفيل الاية عليه وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم
به كقوله فاقسم لو شاء اتانا رسوله اي اقسم بما يقسم به ويستغني كثيرا على القسم
لجوابه ان اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجيء ولا
يجيء في اخبار الصرف وقد تقوم مقام القسم حقا وما في معناه نحو
يقينا لافعلن وقطعا لتركبن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا
لينبذن وكذا التزام نذر نحو لله علي كذا لافعلن او عهد
نحو عاهدت الله لافعلن وعلي عهد الله لافوزن قوله **وعن
للمجاوزة** يعني لبعد شي عن المجاوزة المجرور بها بسبب احداث
مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس
بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام
وقولهم روبت عنه علما واخذت عنه مجاز كانك نقلته عنه قوله
وعلى للاستعلا اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه
دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على
ظهره ومنه علي قضا الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها
راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن

كقوله تعالى ولان متم او قتلتم لا الى الله تحشرون فان فيه اللام
فقط وكذا اذا دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف أخرج فلا
تاتي بالنون اكتفا باحد علامتي الاستقبال عن الاخرى وقل
خلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء
وقتيل مرة اثارن فانه فرغ وان اخاهم لم نصهب • هذا كله
اذا كان المضارع استقبالا وان كان حالا نحو والله ليصلي زيد
فانه يجب الاكتفا باللام عن النون لانها علامة الاستقبال كما مر
في المضارع وان كان المضارع منفيا فنفيه بما ولا وإن على ما
مضى وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد
نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها
قد لا تدخلها لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السيدان وجدتما
وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار
على احدهما قال الله تعالى في الاستطالة والشمس وضحاها الى قوله
قد افلح وقال الشاعر • فقلت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من
حديث ولا صال بتقدير فقد بعد اللام لان لام الابتدا لا تدخل على الماضي المجرد
كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واذا كان الماضي
منفيا فبما نحو والله ما قام وان نفي بلا او ان انقلب الى معنا
المستقبل كما ذكرنا في الماضي كقوله
حسب المحبين في الدنيا عذابهم ٥ والله لا عذبتهم بعدها سقر
اي لا تعذبهم فلا يلزم تكريرها كما لا يلزم تكريرها اذا كانت
في الماضي الذي للدعا نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين
انتقل الى معنا الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق
ولا صلى ويجوز حذف النافي من المضارع اذا كان جواب القسم
ولا يجوز نفي من الماضي والاسمية سوا كان المضارع لا يزال

واخوانه

٢١٠

واخوانه او غيرها وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما
لان لا اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا اعترض
اي الحالف توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقائم والله زيد وفي النهج قد والله
لعن الله او تقدم ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وهذا الكلام الذي توسطه
القسم او تاخر عنه هو جواب القسم في الحقيقة لكن لما لم يقع موقع الجواب
لم يكن معه حروف الجواب التي يتلقا بها القسم مثل جواب الشرط سوى
كما مضى في بابه وقد يجي بعد بعض الجمل القسمية قرينة دالة على الجواب
فيحذف وليست من حيث المعنى جوابا كالمذكورين وذلك نحو قوله
تعالى والفجر وليال عشر اي ليؤخذن ولتعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف
فعل ربك باصحاب الفيل الاية عليه وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم
به كقوله فاقسم لو شا اتانا رسوله اي اقسم بما اقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم
لجوابه ان اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجي ولا
يجي في اخبار الصرف وقد يقوم مقام القسم حقا وما في معناه نحو
يقينا لافعلن وقطعا لتركبن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا
لينبذن وكذا التزام نذر نحو لله علي كذا لافعلن او عهد
نحو عاهدت الله لا فعلن وعلى عهد الله لا فعلن قوله وعن
للمجاوزة يعني لبعد شي عن المجاوزة المجرور بها بسبب احداث
مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس
بسبب الرمي وكذا اطعمته عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام
وقولهم رويت عنه علما اخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه قوله
وعلى للاستعلا اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه
دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على
ظهره ومنه على قضا الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها
راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن

عن استعلاء الشيء عليه ولكنه اذا اضافة الشيء مشهورا في الاستعمال في
شيء لا يراعى اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان
كانك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في الباري
تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه قوله وقد يكونان
اي عن وعلى اسمين لدخول من ولاستعمالهما مجرورين
بمن وانما يتعين اذن اسميتهما لان المجرور اسم لا محالة
قال يصف قطاة غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض
وقال ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
فيبنيان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى
فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب بخلاف على قال
بانت تنوش الحوض نوشا من علا اي من فوق قوله والكاف
للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاءني الذي
كزيد فهو مثل الذي في الدار قوله وزائدة وذلك عند عدم
اللبس بالاصلية في نحو قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق
اي فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها
على مثل في نحو قوله ليس كمثله شيء او دخول مثل عليه نحو قوله
فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ لا بد من الحكم بزيادة احدهما
اعني مثل والكاف وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما
اذا كان من قسم الحروف في الاغلب لان الاسماء يقل زيادتها
دون الحروف قوله وقد تكون اسما تتعين اسميتها مجرورة
نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم ومن فوقه عنبا الغار عليه
نحو قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
او على الابتداء نحو عندي كذا درهما على ما قال بعضهم و

والاولى ان يدعى تركيب كذا كما مر في الكنايات وس لا يحكم باسميتها
الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضرورة والكاف
لا تدخل على المضمر خلافا للمبرد وانما لم تدخل عليه لانه كان يؤدي
الى اجتماع الكافين نحو ككك ومونثه ومثنيهما ومجموعهما
فطرد المنع في الكل وقد جاء في الشعر داخلا على المنصوب قال
فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاياك اسر
وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا
قال كهو ولا كهن الا حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا
وقد تدخل في الشعر على المرفوع نحو انا كانت ويجيء ما الكافة
بعد الكاف فيكون لكما ثلاثة معان وقد تكون ما بعد الكاف مصدرية
لا كافة نحو كما تدين تدان قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء في
الماضي نحو ما رايته مذ اول من امس وللظرفية في الحاضر
نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا فهما في الاول بمعنى
من وفي الثاني بمعنى في اعلم الله اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان
الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على انهما اسمان ورجح
هذا الرضي وقال في باب الظروف ثم نقول انهم جوزوا اضافة
منذ الى هذه الظروف المذكورة والمصادر نحو مذ يومين
ومذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنه قولهم مذ كم سرت
وكم سؤال عن الزمان اي من اول وقت يومين ومن وقت
يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن اول وقتكم من الايام وانما
جاز ذلك لخروجها بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجملة
ويجب مع هذا من اعادة اصل منذ من الضم اذا اضيف اضافته

الى المفرد طابه كما ابقي صحته حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق
من حيث المعنى بين جرهذه الظروف ورفعها اصلاً ولا تصغ الى ما ترى في
بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقًا معنويًا نحو ما ر[ايته]
مذ يوم الجمعة وذلك الفرق جواز الرويه في يوم الجمعة مع الجر
وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم قوله **وحاشى وعدا وخلا**
للاستثناء مضى شرحها في باب الاستثنى قال الرضي **واعلم**
ان الاولى اذا امكن في كل حرف جر يتوهم خروجه عن اصله او زيادته
ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المعدى به معنى
من المعاني يستقيم به الكلام فلا حكم باشتراك الحرف ففي قوله تعالى
اذا اكتالوا على الناس لا نقول ان على بمعنى من بل نضمن اكتالوا معنى
تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ولا الحكم بزيادة في في قوله يجرح في
بل تضمن يجرح معنى يوثر بالجرح وكذا قوله تبدى عن اسيل اي تكشف
قوله **الحروف المشبهه بالفعل** سميت بذلك لانها تشبه مطلق
الفعل معنى من حيث ان إنّ وأنّ بمعنى حققت واكدت وكان
بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت وليت بمعنى تمنيت ولعل
بمعنى ترجيت ولفظًا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدًا
مفتوحة الاواخر وتشبه ايضًا الفعل التام المتعدي معنى لطلبها
الجزئين مثله ولقوة هذه المشابهة جعل عملها اقوى بان تقدم
منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب
فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل **وهي انّ وانّ وكانّ**
ولكنّ وليت ولعلّ لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام
ويوثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي وغيرها
واما افعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون
الجملة فلم تلزم التصدير اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما وجب

تصدير المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام
من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوز تاخيره لذلك المغير وآخرها
والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من اول الامر على كون
مضمونه خاليًا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا المغير يرجع
الى الكلام المتقدم او الى كلام ياتي من بعد فيبقى في حيرة وكل
واحد من هذه الحروف تدل على قسم من اقسام الكلام فوجب
تصديرها بخلاف أنّ المفتوحة فانها لا تدل على قسم من اقسام
الكلام لانها تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت
لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام ولذلك وجب تصديرها
قوله **سوى ان فهي بعكسها** يعني أنّ المفتوحة لكونها مع خبرها في
تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها موقع المفردات كالفاعل
والمفعول وخبر المبتدا والمضاف اليه ولا يتصدر وان كان في مقام
المبتدا قوله **وتلحقها ما فتلغى على الافصح** اذا دخل ما على ليت
جاز ان تعمل وان تلغى وروي قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا
رفعًا ونصبًا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة
الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا اهملت
فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف واذا اعملت
فما زائدة حرفية وروى ابو الحسن وجده في إنما وأنما الاعمال
والالغاء لكن الاعمال قل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد
الذي هو معناهما تقوية الثابت لا احداث معنى آخر وعدم
سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على
ليتما شايع عند الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينهما وبين
ليتما واذا اسمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه
الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص

بسبب ما دس منع الاعمال في غيرهما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله وتدخل حينئذ على الافعال وذلك لعدم اقتضائها العموم ثم
ان المص احذ في تفصيل معاني الحروف الستة فقال فان لا تغير معنى
الجملة لانها موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وأنّ
المفتوحة مع جملتها في حكم المفرد لانها موضوعة لتكون بتاويل
مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قايم اي
قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك
فان الجامد اذا الحقت به يا النسبة في اخره افاد معنى المصدر و
كذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد فيها لان الخبر في
الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم اي ومن جهة عدم تغير
المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد وجب
الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء اي
مبتدأ بها اي سوا كانت في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم
او كان في وسط كلامه لكنه ابتدأ كلاما اخر واستينافا له
نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدمه
ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذلك
تكسر ان بعد القول اذا قصد به الحكاية لا الاعتقاد العام للظن
والعلم فانها تفتح اذا كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرتها
بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتدأ الكلام المحكي وكسرت
بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة نحو اكرمت الذي انه فاضل
قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا اكسرت في جواب
القسم نحو والله انك قايم لانه جملة لا محالة وتكسر ايضا اذا وقعت

حالا قال تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام
لان الجملة تقع حالا واما المصدر فيقع حالا ايضا لكن هو صريح المصدر لا المؤول به وتكسر اذا كانت في موضع خبر عن اسم عين
نحو زيد انه قايم وكان عمرو انه قايم وتكسر اذا دخلت في مبتدا
في خبره لام الابتدا فانها لا تجامع الا ان المكسورة لان وضع لام
الابتدا لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فبينهما سوا في المعنا
قوله وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قايم لان لا يكون الا مفردا
ومفعولة بها نحو علمت انك قايم اي علمت قيامك ومبتدأة
نحو عندي انك قايم ومضافا اليها نحو فعلت هذا كراهة انك
قايم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قايم قوله وقالوا
لولا انك لانه مبتدا هو جواب سؤال مقدر وهو ان
لولا تدخل على الجمل الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها
لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم في باب المبتدا بل يجب حذف الخبر
فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها
لتكون ان مع جزئيها في موضع المبتدا والخبر محذوف قوله ولو انك
لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو
كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز ففتحناها ليكون مع ما
في خبرها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وكذا يلزم
فتحها كما هو بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قايم لانها لا تدخل
الا على الفعل وذلك انها مصدرية وينذر دخولها على الاسمية كما يحكى
فالتقدير ما ثبت ان زيدا قايم قوله فان جاز التقديران اي تقدير الجملة
والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع نحو بعد
فا الجزا مثل من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح
على ان ان مع ما في خبرها مبتدأ محذوف الخبر اي فاكرامي له ثابت

وكذلك بعد اذا المفاجاه نحو قوله ٥ وكنت ارى زيداً كما قيل سيداً
اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم القفا اي صفعان
واللهزمتان عظمان ناتيان تحت الاذنين جمعهما باعتبار ما حولهما كقولهم
جب مذاكيره فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا
عبوديته قفاه ثابتة وشبهه مما هو مذكور في بتابط الفن قوله
ولذلك اي لان المكسورة لا تغير معنى الجملة بخلاف المفتوحة جاز العطف
على اسم المكسورة لفظا او حكما قيد ان في الكسر بالرفع اعتبارا
لاعرابه الاصلي قبل دخولها لانه في الاصل مبتدا وذلك لانها لعدم
تغييرها الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم
اذ فايدتها التاكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم
بالرفع دون المفتوحة لانها تغير الجملة بتقديرها مفردا
فيبعد بها عن اصلها ولا يمكن اعتبارها معدومة لتاثيرها فيها
معنى بالسبك فالمكسورة لفظا مثل ان زيداً قايم وعمرو والمفتوحة
لفظا في حكم المكسورة نحو علمت ان زيداً قايم وعمرو فان هاهنا
مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان
التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها
وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع
جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدا والخبر فحكم المفتوحة
اذن بعد افعال القلوب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها
مقام الاسمين قال الرضي وفي ما قال المص مع هذا التحقيق
البالغ والتدقيق الكامل نظر ثم ذكر وجهه ثم قال وانما
دعا المص الى هذا التكلف انه رأى س مستشهدا على العطف
على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان
بمعنى اعلام وكذا استشهد س بقوله ٥

الى يوم ... ان الله بري من المشركين ورسوله

الا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ٥ على العطف
على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا
بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال القلوب في حكم
المكسورة لما صح هذا الاستدلال المذكور قال والسيرافي ومن اخذ
اخذه لم يلتفتوا الى استدلال س وقالوا لا يجوز العطف على محل
اسم المفتوحة بالرفع مطلقا لان اسمها لم يبق فيه معنى الابتدا
بل صار ان مع الاسم والخبر بتاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة قال ونظر ابي سعيد دقيق
ثم انه اورد تاويل ما اورده س قوله ويشترط للحمل على المحل عند
البصريين مضي الخبر لفظا نحو ان زيداً قايم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا
وعمرو قايم لان التقدير ان زيدا قايم اذ لا يصلح قايم ان يكون خبرا
عنهما فلا يجوز عندهم انك وزيد قايمان وانما منعوا من ذلك
لان العامل في خبر المبتدا عند جمهورهم الابتدا والعامل في خبر ان
ان فيكون قايمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان
مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل
النحو عندهم كالموثر الحقيقي فاذا ثبت ذلك قلنا ان الرفع الذي
هو الالف في ان زيدا وعمرو قايمان اثر واحد غير متجزي فلا يصدر
عن موثرين مستقلين قوله خلافا للكوفيين قال الرضي انه الكساي
منهم فهو الذي اجازه مطلقا وانما اجازه لان العامل عنده في خبر ان
ما كان عاملا في خبر المبتدا لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين
الا في المبتدا دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر
يترافعان عنده فلا يلزم عنده صدور اثر عن موثرين قوله
ولا اثر لكونه اي اسم ان مبنيا في تجويز العطف قبل مضي الخبر

بعدم مضي الخبر تقديرا بل هو موجود لفظا

والاثر الواحد الذي لا يتجزى لا يصدر عن موثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد من الموثرين فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما معا

خلافاً للمبرد والكسائي قال الرضي الظاهر ان هذا مذهب الفرّا
والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو في مثل انك وزيد
ذاهبان فالفرّاء توسط مذهبين والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف
مطلقاً ولم يجوزه مطلقاً وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيّاً
او معرباً مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل الخبر نحو انك وزيد
ذاهبان وان الفتى وعمرو قاعدان والا فلا لانه لا ينكر في الظاهر
كما استنكر مع ظهور الاعراب في المعطوف عليه وذلك لان
خبراً واحداً عن مختلفين ظاهراً في الاعراب مستبدع ولا
كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضاً توارد المستقلين
على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي
قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قال س نحو ذكر
جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام
بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وانما كان لكن مثل
ان لان معنى الابتداء بعده لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة
معنى راجع الى ما قبلها لا الى ما بعده اذ هو حفظ للحكم السابق
نفياً او اثباتاً عن ان يدخل فيه الاسم المنصوب بلكن فقولك
ما قام زيد لكن عمراً قائماً حفظت فيه عدم القيام عما توهم من
دخول عمرو فيه وكذا في قيام زيد لكن عمراً لم يقم قال الرضي و
الوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق في جواز الحمل
على المحل عند الجرمي والزجاج والفرّا ولم يذكر غيرهم في ذلك
منعاً ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق ولم يذكروا البدل
والقياس ان يكون مثل ساير التوابع في جواز رفعه كما تقول لا غلام رجل

في الدار الا زيد فنقول ان الزيدين استحسنتهما ثم يلومها قوله
وكذلك اي لاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة
خلاف المفتوحة دخلت اللام اي لام الابتداء مع المكسورة اي في
خبرها دونها اي دون المفتوحة ثم اخذ يفصل مداخلها
فقال على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها اعلم ان
هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان يدخل
في اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى ان سوى اعني التاكيد
والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا
ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقدم على معموله وخاصة اذا كان
حرفاً اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين احدهما
ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما
سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدأ او
الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم نحو لزيد قائم ولقائم زيد
ولطعامك زيد آكل لا تدخل مع التاخر الا على احد الثلاثة
نحو ان من الشعر لحكما وان زيداً لقائم وان زيداً لفي الدار قائم
ولا تدخل على متعلق الخبر اذا تاخر عنه فلا يقال ان زيداً قائم
لفي الدار لئلا يتخلف حقها كل التخلف بتاخيرها عن صدر الكلام
عن جزئي الكلام الذي منها تركب الكلام لا محالة وانما تدخل
على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى
او بظرف يتعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيداً قائم ولا يستنكر عمل ما بعد
لام الابتداء فيما قبلها لنقصان تصدرها بوقوعها في خبر ان وانما تدخل
على الخبر اذا لم يكن ماضياً مجرداً عن قد فلا يجوز ان زيداً لقام
ويجوز ان زيداً لقد قام كما جاء في المصابيح لعن بعضه به منه كما حكى
في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيها وان لم

قد خلتها قد نحو ان زيداً لنعم الرجل وبئس الرجل لما مر في افعال
المدح والذم وشرط الخبر ايضاً ان يكون مثبتاً وان لا يكون مصدراً
بكلمة شرط وانما تدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر
اذا لم يكن الخبر ماضياً مجرداً عن قد تقول ان زيداً لطعامك
آكل وانى لبك واثق ولا تقول ان زيداً لفي الدار قائم و
قد تدخل على غير الثلثة المذكورة وهو الفصل المسمى عماداً
كقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها
موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في هذا
المقام يحتمل ان يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده قوله ولكن
ضعيف الحق الكوفيون لكن بإن مستدلين بقوله شعر
ولكنني من حبها لعميد قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى
الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما
البصريون فقالوا انه كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة
ايضاً لانها معها تسقط عن مرتبتها من الصدر لكن جامعها
لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه
المناسبة سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فانهما لا
تناسبها معنى فلا يجوز ان تسقط عن مرتبتها لمجامعتها وما
انشدوه فاما ان يكون شاذاً كما في قوله شعر
ام الحليس لعجوز شهربه واما ان يكون في الاصل لكن انني
فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله اتفاقاً منهم
بحذف الهمزة واصله لكن انا قوله وتخفف المكسورة فيلزمها
اللام مطلقاً سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين
المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد قال الرضي وهو خلاف
مذهب س وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا يلزمها اللام لحصول

الفرق بالعمل وقال المالكي وهو حسن يلزم اللام اذا خيف اللبس
بالنافية فعلى قوله تلزم اللام اذا كان اسمها مبنياً او معرباً مقصوراً
اذ لا يعرف انها معملة او مهملة واما في المعرب فان اعملت لم يلزم
وان اهملت لزم وان دخلت على الافعال لزمت اللام واما قولهم
اما ان جزاك الله خيراً فانما لم تدخل اللام لان الدعاء له لا يحتمل
النافية قوله ويجوز الغاؤها اذا خففت بطل اختصاصها
بالاسماء فيغلب الالغاء قال تعالى في الاعمال وان كلاً لما ليوفينهم
في قراءة تخفيف إن ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والآية
رد عليهم قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ
اي نواسخ المبتدأ لا غير عند البصريين حتى لا تخرج إن بالتخفيف
عن اصلها بالكلية خلافاً للكوفيين في التعميم لجواز دخولها
على الافعال قياساً نحو قوله شعر تالله ربك ان قتلت لمسلماً وجبت
عليك عقوبة المتعمد
وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند البصريين
شاذ قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر
فيتعين ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك عند قوله الا مع
ان وجدها اذا خففت فانه لا زم فتدخل على الجملة مطلقاً
اسمية كانت او فعلية لان مدخولها اذن ضمير الشان وهو
مع ما بعده اسمية وشذ اعمالها في غيره حكى بعض اهل
اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن أنك قائم واحسب
أنه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة
فجاء في المضمر فقط قال شعر فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك
لم ابخل وانت صديق
وقال بأنك ربيع وغيث مريع وقد ما هناك تكون الثمالا
قوله ويلزمها مع الفعل السين نحو علم ان سيكون او سوف
نحو علم ان سوف يكون يضرب او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا

او حرف **النفي** نحو علمت ان لم تقم ولن تقوم وما قام وما يقوم وذلك
للفرق بينها وبين المصدرية لانها لا تفصل بينها وبين المصدرية
بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة الا لا وذلك لكونها
مع الفعل بتأويل المصدر معنى وعاملة في المضارع لفظا فلا تفصل
بينها وبين الفعل وتسمى هذه الحروف حروف العوض لانها بدل من
احد نوني ان واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد يكون الجملة نحو
ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد يكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا
لك او باداة شرط نحو علمت ان من يصحبك اصحبه او برب نحو
علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم علام
لي قوله وكان للتشبيه نحو كان زيدا اسد وتخفف فتلغى على
الافصح وقد جاء • كان وريديه رشاء خلب • وقال
وصدر مشرق اللون كان ثدييه حقان • واذا لم تعملها لفظا
ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة وتجوز ان لا
يقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة فوي اضمار
الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حروف العوض في الفعلية
يقوي كونها مركبة من الكاف وان كما هو مذهب الخليل من ان اصل
كان زيدا الاسد فقدمت اداة التشبيه فوجب فتح ان المكسورة
رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على المفردات فعملت لفظا وهي في
المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا وصار الكاف
مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت خبرا ان صيرورتها
كجزء الحرف كما ذكرنا انه ليس بكاف كذا وكان محل لصيرورتها كجزء الاسم
ولا تطلب ما تتعلق به كما كانت تطلب حين كانت في محل الخبر لانها خرجت
بالتركيب عن كونها جارة وتجيء بعد المهملة اسمية كقوله •
كان ثبير يغلي بها صعب تشرع • وفعلية كقوله تعالى كان لم تغن

بالامس وقوله عليه السلام في النهج كان قد وردت الاظعان وانجا
مجدها مفرد كقوله • كان بطن حبلى ذات او نبي متيم •
فالمحذوف غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلى قوله **ولكن للاستدراك**
وقد مر بيان معناه **يتوسط بين كلامين متغايرين معنى**
اي في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي فان
اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجي وقد لا يكون كقوله تعالى
ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يركهم
كثيرا ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما نحو
قال تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق
ان يشكر المفضل ومثله كثير قوله وتخفف فتلغى ويونس والاخفش اجاز
اعمالها مخففة ولم يثبت له شاهد وتجوز معها الواو داخلة عليها
مشددة ومخففة وتجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها
اعتراضية اظهر من حيث المعنى قوله وليت للتمني ماهية التمني غير
ماهية الترجي والفرق بينهما من جهة ان التمني تستعمل في الممكن والمحال
والترجي لا تستعمل الا في الممكن وذلك ان التمني محبة حصول الشيء سواء
كنت تنتظره وترتقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله
فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق
فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب
المكروه نحو لعلك تموت الساعة قوله واجاز الفراء ليت
زيدا قائما بنصب الجزئين لانه بمعنى تمنيت ومعموله مضمون
الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فنصب الجزئين كما ذكرنا
في علة نصب افعال القلوب لا في العمل سواء واستشهد الفراء بقوله
يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على انه
حال لا من خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبا لنا رواجعا

بالامس

او نقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال
صريحة فلا تتصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة
كون مضمونها معقول فعل تضمنته ليت اما نحو قوله
يا ليت ايام الصبا رواجعا
فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لانها معمول تمنيت
قوله ولعل للترجي وقد تقدم معناه وفيها احدى عشرة لغة
لعل وعل ولعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة واخرها نون
ورعن ورغن ثم تحمل الراء مكان اللام ولان وان ولعا بالمد
قال لعا الله فضلكم علينا وقد يلحق لعل تا التانيث فيقال لعلت
وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخرة ومكسورتها وكذا علّ
مكسورة اللام ومفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة
لعل ابي المغوار منك قريب وهذا ما اراد بقوله وشذ الجر بها
وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها المتابعة
الافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة
مما لم يثبت وايضا الجار لابد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا
لا ظاهرا ولا مقدرا وقد قيل في هذا البيت الذي انشده
تاولات لكنها معدودة فيما انشده ابو عبيدة
لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد
قوله الحروف العاطفة الواو والفا وثم وحتى واو
واما وام ولا وبل ولكن وقال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد
نحو جاني زيد بل عمرو وما جاني زيد بل عمرو ليست منها لان
ما بعدها مفرد نحو جاني بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط
غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط قوله فالاربعة الاول للجمع مراد النحاة بالجمع
ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشيا كما كانت او واما وليس المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان

بقولك

فتقول جاني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف
جاني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر قوله فالواو للجمع
مطلقا لا ترتيب فيها فاذا قلت جاني زيد وعمرو اي حصل الفعل من كليهما كليهما
لا من واحد منهما فقط ومعنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما
في زمن واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو فهذه
ثلاثة احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شي منها هذا مذهب جميع
البصريين والكوفيين ونقل بعضهم افادتها للترتيب عن الفرا والكسائي
وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال الفقها ثم اعلم ان
الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعدا في فعل نحو قام زيد وعمرو
اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد
وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين
فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو ونحو زيد قائم وعمرو
قاعد ثم اذا نفيت نحو جاني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاني زيد وعمرو فهو
نفي المركب اعني المجيين والمركب كما ينتفي بانتفا جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفا
احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيان
كلاهما وان يكون المعنى انتفا احد المجيين فاذا قصدت التنصيص
على المعنى الاول جيت بلا الزايدة بعد واو العطف فقلت ما
جاني زيد ولا عمرو وقد تزاد طردا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين
كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحيا
ولا الاموات لان الاستوى بمعنى التساوي واذا انتفى المساواة
من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الاخر ايضا قوله
والفا للترتيب والتعقيب اعلم ان الترتيب سوا كانت حرف عطف
او لا فان عطفت مفردا على مفرد فلا بد فيها ان ملابسة
المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد

ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو حصل قيام عمرو
عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اي وقع الضرب
على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف
واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما كان في جاني زيد
فعمرو بل في مصادر تلك الصفات كقوله ﴿ يا لهف زيابة للحرث
الصابح فالغانم فالايب ﴾ اي الذي صبح فغنم فيوب وان لم
يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل كما قيل
تقدم الاقرا فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وان
عطفت الفا جملة على جملة افاد كون مضمون الجملة التي بعدها
عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد
تفيد فا العطف في الجمل كون ما بعدها كلاما مرتبا في الذكر على
ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله
تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبيس مثوى المتكبرين
وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين
فان ذم الشي او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف
تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب
ان ابني من اهلي وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك لان
موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال واذا قلت مثلا قولك جاني
زيد فعمرو فقلت ما جاني زيد فعمرو فانت ناف لتعقب مجي
عمرو لمجي زيد فيمكن ان يحصل المجيان في حالة وان يحصل مجي عمرو
قبل مجي زيد قوله **وثم مثلها بمهلة** اي مثل ثم الفا في الترتيب الا
انها تختص بالمهلة والتراخي وقد تكون في الجمل خاصة لاستبعاد
مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له

كقو

كقوله تعالى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والارض مستبعد
غير مناسب فهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وقد يجي ثم لمجرد الترتيب
والتدريج في درج الارتقا وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون
اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد
الاولى في الزمان بل ربما كان يكون قبله كما قال ﴿
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ﴾
فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدا بسيادته
ثم بسيادة ابيه ثم سيادة جده لان سيادة نفسه اخص ثم سيادة
الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان
على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكرت من ترتيب معاليه الاخص
فالاخص وقد تكون ثم والفا ايضا لمجرد التدرج في الارتقا وان
لم يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه
نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين
ثم ما ادراك ما يوم الدين وقوله كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف
تعلمون قوله **وحتى مثلهما** يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة وقال الرضي
المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفا التي هي لا مهلة
فيها وبين ثم المفيدة للمهلة قال الرضي والذي ارى ان حتى لا
مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفايق
اما في القوة او في الضعف على ساير اجزا المعطوف عليه وقد
يكون تعلق الفعل العام في المعطوف والمعطوف عليه بما بعد
حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله كل
اب لي حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء نحو
مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها

ايضًا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنًا من الاضعف
الى الاقوى كما في قوله • مات الناس حتى الانبياء • او من الاقوى الى الاضعف
كما في قدم الحاج حتى المشاة وقد عرف من هذا معنى قوله **ومعطوفها
جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفًا** يعني يجب كون ما بعدها
جزءًا للمعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيدًا او كالجزء له لا الاختلاط
نحو ضربت السادات حتى عبيدهم او جزءًا لما دل عليه المعطوف عليه
كما في قوله • القى الصحيفة كي يخفف رحله • والزاد حتى نعله القاها •
عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى
جميع ما معه كقوله تعالى ولا تقل لهما اف اي شيئًا من الاشياء يؤ
ذيهما ويجب ايضًا دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها
فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدًا فالضرب واقع على زيد ايضًا
قوله **واو واما وام لاحد الامرين مبهمًا** او واما في المعنى
سواء الا في شيء واحد وهو ان او يجيء بمعنى الى او الا وتجيء ايضًا
للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل فلا يكون
حرف عطف بل حرف استيناف واما اذا كان هو حرف عطف
فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو
وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي قمت او قعدت تقول
في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم تبدو لك الاقامة فتقول
او اقيم اي بل اقيم على كل حال وهي في هذه الصورة محتملة
للعطف فتكون على ذلك التقدير مترددًا بين الخروج
والاقامة وهي في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون للاضراب
فقط وقالوا ان او اذا كان في الخبر فله معاني الشك والابهام
والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة قال

الرضي معاني الشك والابهام والتفصيل والتخيير والاباحة ليست مما
استفيد من نفس او واما ودلت عليه اذ هي لا تدل في جميع مواقعها
الا على احد الشيئين او الاشياء وتلك المعاني المذكورة تعرض للكلام
لا من قبل او بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم
قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك
والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والحصر من
حيث لا يحصل به ذلك وإما بمعنى او في معنى احد الشيئين او
الاشياء في معنى الشك او الابهام او التفصيل له في الخبر ومعنى
التخيير او الاباحة في الامر قوله **وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام**
الصريح نحو ازيد عندك ام عمرو او التي للتسوية نحو سواء عليهم
أستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وهي التي تجيء بعد سواء ولا ابالي
نحو لا ابالي اقمت ام قعدت وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل
ام المتصلة في الشعر قال لعمرك ما ادري وان كنت داريًا بسبع رمين الجمر ام بثمان
وليس بكثير وربما تجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ نحو
هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل
لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعًا وهي مع اداة الاستفهام
التي قبلها بمعنى اي الشيئين فشاركت همزة الاستفهام التي
هي ايضًا عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى يكونا معًا
بمعنى اي واما هل فانما دخلت في معنى الاستفهام وحملت عليها
~~حتى يكونا معًا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام~~
قوله **يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين** يجب ان تستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابتًا
احدهما او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع

المعطوف مع

الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فتكون المعطوف عليه
بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي وجوابه بالتعيين
واذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما
يليها ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفرد ان بعدهما بتاويل
المضاف اليه اي نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك
وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين ويجوز المخالفة
بين ما يليهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار
والقيت زيدا ام عمرا وجوابه احسنا كما قال س لكن المعادلة احسن
قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اي لانها لم يليها المتوسطان
اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان س قال ان مثل هذا جائز
حسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمرا احسن واولى قوله ومن
ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا وذلك لان السائل عالم
بثبوت احدهما وانما يطلب تعيين الثابت عنده ومعنى قوله
ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه ان تقول زيدا او عمرا
قال الرضي واما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان
قولهم سوا وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولهم سواء علي اقمت
ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد ولست ابالي قولك اقمت ام
قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر
بواو العطف اي سوا على قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ
وقعودك عطف عليه وسوا خبر مقدم وقد اجاز ابو علي ايضا
ان يكون سوا مبتدأ واقمت ام قعدت خبره لكونهما ظاهرا معلومة للذي
يظهر لي ان سوا في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سوا علي ثم
بين الامرين بقولك اقمت ام قعدت وهذا كما في قوله تعالى فاصبروا
او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سوا وسوا لا تثنى ولا تجمع

جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انه يلزم تثنية سوا لتطابق المبتدا المحذوف وهو الامران فاجاب بان سوا لا تثنى ولا تجمع

في الاصل مصدر وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او قعدت
والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سوا دالة على جزاء الشرط
اي ان قمت او قعدت فالامران سوا علي ولا شك في تحصيل الفعل
بعد سوا وما ابالي معنى الشرط وانما افادت الهمزة فايدة ان الشرطية
لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا تقول
ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتحقق حصوله
فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنا الاستفهام وكذا ام جردت
عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادتها
احد الشيئين او الاشيا فمعنى سوا علي اقمت ام قعدت ان
قمت او قعدت قوله والمنقطعة اي المنقطعة ام كبل والهمزة سميت
منقطعة لان ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانها اضراب عن
الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل
على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل
التي تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله
تعالى ام يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها
مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة
التي للانكار في نحو ام يقولون افتراه وقد يجي بمعنى بل وحده كقوله
تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا
وكذا اذا جات بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي
الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
فهي في مثله بمعنى بل وحده وجواب المنقطعة بلا ونعم لانه
استفهام مستانف والمنقطعة لا تليها الا الجملة ظاهرة الجزئين

نحو اضربت زيد عندك ام عمرو او مقيد احدهما **مثل انها الا بل ام** شاك اي ام هي شاك قوله **واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جايزة مع ام** المعطوف عليه مع اما لابد ان تكون مصدرا باما اخرى نحو جاني اما زيد واما عمرو فيبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشيا قولا واحدا لتقدم اما الدال على هذا المعنى واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم فيجوز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم تعرض الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه فاما التاكيد في كل كلام لابد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاني اما زيد او عمرو وجاني زيد او عمرو وقد جات اما غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تعد شاذا على الكثير الشايع من استعمالها ويلزم الثانية الواو وربما نزاد بلا واو قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة اما الى نار ومنع بعد ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى دخولها على غير معطوف على شي والثانية مقترنة بواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية والاولى بسبب المصاحب بخلاف الثانية قال الرضي فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله **ولا وبل ولكن لاحدهما معينا**

معنى المصدرية

ان لا النفي الحكم عن معرد بعد ايجابه للمتبوع فلا تجي لا بعد خبر موجب او امر ولا يجي بعد النهي بل بعد الخبر المحض المثبت والامر نحو ضربت زيدا لا عمرا ولا تعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولا موضوعه لعطف المفردات وقد تعطف بها مضارع على مضارع وهو قليل نحو ادوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قايم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كساير حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت ولا بكر ولا خالد فيخرج لا عن العطف وتتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليها واما بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي لتدارك الغلط فلا تخلو اما ان تكون بعد نفي ونهي او بعد ايجاب او امر فان جات بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وانه لم يقم انما بدات بل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا او عن سبق لسان ه واذا عطفت بل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح هذا الحكم فيكون غير جاي ويحتمل ان لا يصح فيكون قد جا قاله الرضي وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال المالكي بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا

الا طلاق منه نعطي ان عدم مجي زيد في قولك ما جا زيد بل عمرو
متحقق بعد مجي بل ايضا كما كان كذلك فيما جاني زيد لكن عمرو بالاتفاق
وبه قال المص لانه قال فيما جاني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجي لعمرو
مع تحقق نفيه عن زيد و الظاهر ما ذكرناه اولا وهذا الكلام حكم بل
بالنظر الى ما قبلها واما ما بعدها اذا جات بعد النفي والنهي فعند
الجمهور مثبت فعمرو جاك في قولك ما جاني زيد بل عمرو فكانك قلت بل
جاني عمرو فبل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجي قالوا والدليل
على ان الثاني مثبت الحكم انه لا يجوز النصب فيما زيد قايما بل
قاعد بل يجب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد الغلط في الاسم
المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك
قلت بل ما جاني عمرو وكما كان في الاثبات الفعل الموجب مسند
الى الثاني واذا اضمت لا الى بل بعد الايجاب او الامر فمعنى لا
يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل وكذا
لا الداخلة على بل بعد النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النفي و
النهي راجعة الى معنى ذلك موكدة لمعناهما وما بعد لا بل كما كان
عليه بدون لا واذا وليها الجمل فقد يكون لتدارك الغلط كما في
المفرد سوا اشتركت الجملتان في جزء نحو ضربت زيدا بل اكرمته
او لا نحو خرج زيد بل دخل خالد وقد يكون للانتقال من كلام
الى كلام اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت
عنه كما يجي في الكتاب العزيز نحو قوله تعالى بل هم في شك منها
بل هم منها عمون ومثله كثير قوله ولكن لازمة للنفي اما
لكن فشرطها مطلقا مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من

حيث

بلكن

من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما ذكرنا في باب ان فاذا عطف بها
المفرد ولا يكون في المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل على
الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي ليغاير ما بعدها ما قبلها نحو
ما جاني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في باب ان فعدم
مجي زيد باق بحاله لم يقع الحكم فيه به منك غلطا وانما جيت بلكن
دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجي كزيد فهي في عطف المفرد
نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا
للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واذا وليها جملة وجب
ايضا مغايرة ما بعدها لما قبلها كما ذكرنا في باب ان قال الرضي
هي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة عنها فان كان
بعدها مفرد فعاطفة خلافا ليونس واذا كان بعدها
جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن
الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن
الوقوف على ما قبلها لكونها حرف ابتدا قوله حروف التنبيه
الا واما وها قال الرضي اعلم ان الا واما حرفا استفتاح
يبتدا بعدهما الكلام وفايدتهما المعنوية توكيد مضمون
الجملة فكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار
نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق
فصار بمعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان على جملة كانت
خبرية او طلبية سوا كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او
تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفايدتهما
اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدا بهما وقد نسب اليهما التنبيه
كما هو مذهب المص في هذا الكتاب وقد تدخل الا كثيرا على

كدوا امير المومنين اما والله لقد تعممها ام لا فخافرت

الندا وأما لئبرا على القسم وقد تبدل همزه اما ها وعينا نحو هما
وعما وقد يحذف الفها في الاحوال الثلاثة نحو ام وهم وعم
واما ها فيدخل من بين جميع المفردات على اسما الاشاره
كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل ايضا بين اسما الاشاره وبينها
كثيرا اما بالقسم نحو ها الله ذا واما بضمير المرفوع المنفصل
نحو ها انتم اولاء وهو اكثر وبغيرهما قليلا نحو قوله ‌‌ه
• ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت • فان صاحبها قد تاه في البلد ‌‌ه
مذهب الخليل انها المقدمه في جميع ذلك كانت متصله
باسما الاشاره اي كان القياس الله هذا وانتم هولاء وان
ها تا عذرة قوله **حروف الندا يا اعمها** يعني ينادي بها
القريب والبعيد **وأيا وهيا للبعيد** وكذلك أ ايهم وبعدها
الف وأي بهمزه بعدها الف بعدها يا ساكنة وكذلك وأي
في الندبه وقد يستعمل في الندا **واي والهمزة للقريب**
قوله **حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان**
فنعم مقررة لما سبقها اي مثبته لما سبقها تقدمها من
كلام خبري سوى كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام
زيد او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام زيد
وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام سوا كان مثبتا نحو نعم في
جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب
من قال الم يقم زيد اي نعم لم يقم ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم
لمن قال ادني اي ادركك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك
ولو قلت نعم في جواب التحضيض هلا تزورنا كان المعنى الايجاب
اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا قوله **وبلى مختصة**

بايجاب النفي يعني ان بلى ينقض النفي المتقدم سوى كان ذلك النفي مجردا
نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان ذلك
النفي مقرونا باستفهام فهي اذا لنقض النفي الذي بعد ذلك
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا ولا
يجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهاما
الا ما كان بالحرف وهي الهمزة وهل قوله **واي اثبات بعد**
الاستفهام لانك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر المالكي ان اي
بمعنى نعم وهذا الاطلاق لا ان تقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا
وبعد الامر والنهي وبعد الاستفهام موجبا كان او منفيا
فتكون لتقرير الكلام السابق كنعم سوا يقال لا تضربني فيقول
اي والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فيقول اي والله ما
ضرب وهذا مخالف للشرطين الذين ذكرهما المص اعني
لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات والنظر في هذا الى الاستعمال
قوله **ويلزمها القسم** ولا يستعمل بعدها فعل القسم فلا يقال اي اقسمت
بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله
واي الله واي ها الله ذا واي وربي واي لعمري قوله **واجل**
وجير وان تصديق الخبر سوا كان موجبا او منفيا ولا يجي
بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وقد
يقوم جير مقام الجملة القسمية والجامع ان التصديق توكيد
وتوثيق كالقسم تقول جير لا فعلن كانك قلت نعم والله لافعلن
وهي مبنية على الكسر وقد تفتح وقد يوتى بها دون القسم قال
• وقلن على الفردوس اول مشرب • اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره •
وربما نوت اضطرارا قال ‌‌ه وقايلة اتثبت فقلت جير انني انه من ذاك ان

واما ان فقال س هو في قول ابن قيس الرقيات

ويقلن شيب قد علاك • وقد كبرت فقلت انه • والها للسكت

وقيل أن إن للتحقيق والها اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك

وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال له فقال ابن الزبير

لعن الله ناقة حملتني اليك • إن وراكبها • لا الحمل التاويل الا انه بدل

انه قد يجي لتقرير مضمون الدعا وهو خلاف ما قال المص ان تلتقتها

لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة إن وأن وما ولا ومن والبا

واللام سميت هذه الحروف زوايد لانها لا تقع الا زايده بل وقوعها

غير زايده اكثر وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زياده

الفصاحه والى اقامة وزن او سجع او غير ذلك وفايده الحرف الزايد

في كلام العرب اما معنوية او لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم

في من الاستغراقيه والبا في خبر ما وليس واللفظية ما مر انفا قوله

فان تزاد مع ما النافيه كثيرا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل

نحو فما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان هلعت ولا جزعت ولا يرد بكاي زندا

وقلت زيادتها مع ما المصدريه نحو انظرني ما ان جلس القاضي ومع ما

الاسميه نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد

الا الاستفتاحيه نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة أن المفتوحه

بعدها هي المشهوده تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا او

الفتح اشهر قوله وأن مع لما نحو لما أن جا البشير وبين لو و

القسم نحو قوله فاقسم أن لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

ومذهب س ان أن موطيه للقسم قبل لو كاللام في لين جيتني

لاكرمنك وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبيه تعطو الى

قوله وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا اي اذا افادت

معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك

معنى

بمعنى متى تكرمني ولا تفيد هاهنا معنى التكرير ولو افادت لم تكن زايدة

من قال ان متى للتكرير فمتى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما

واياما تفعل افعل وايما تكن اكن واما نذهبن بك وقوله شرطا

تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين لانها كلها تستعمل شرطا

وغير شرط وزيادة ما فيها مختصه بحال الشرط قوله وبعض حروف

الجر نحو فبما رحمه وعما قليل ومما خطيئاتهم وزيد صديقي

كان عمرا اخي وقيل انها نكره والمجرور بدل منها قوله وقلت

زيادتها مع المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل

ما انكم تنطقون وقيل ايضا في جميعها انها نكرة والمجرور

بدل منها قوله ولا تقع زايده بعد الواو بعد النفي او النهي نحو

ما جاني زيد ولا عمرو وهي وان عدت زايده لكنها رافعة لاحتمال

احد المجيين دون الاخر كما تقدم مر في حروف العطف و

تزاد بعد أن المصدريه نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا

يعلم اهل الكتاب وجات قبل المقسم به كثيرا للايذان

بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل وقلت قبل اقسم وعليه

حمل قوله تعالى لا اقسم قوله وشذت مع المضاف نحو في بير

لا حور سرى وما شعر والحور الهلاك قوله ومن والبا

واللام تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرفا التفسير اي

وأن فان مختصه بما في معنى القول اعلم ان الفرق بين

اي وان ان اي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاني زيد اي ابو

عبد الله والجمل كما تقدم لك فريق وفده اي مات وان لا تفسر

الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مويد معناه نحو

قوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير للمفعول

ناديناه المقدر اي ناديناه بشي وبلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا

وكذا قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئاً هو ايت وقد
فسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس مفسراً
لما في قوله ما امرتني لانه مفعول صريح القول وينبغي ان يعرف ان
ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه
ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى
واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان
قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم قال الرضي ولا منع
لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زايدة في مفعول ما هو في معنى
القول فمعنى امرته ان قم قلت له قم بتاويل امرت بقلت او نعد
قلت بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زايدة
وهذا يطرد في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان
وانّ فالاولان للفعلية اما ما فتوصل بالفعل المتصرف اذ
الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا
توصل بالامر لانه ينبغي ان تفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل
ما افاد ان معه والامر ليس مؤولاً به الا ترى ان معنى يعجبني
ان تجيء يعجبني مجيئك ومعنى علمت انك قايم وعلمت قيامك شيء
واحد والمصدر المؤول به الفعل مع الحرف المصدري لا يفيد
معنى الامر فتبين بهذا ان صلة ان لا يكون امراً ولا نهياً خلافاً
لما اجازه س وابو علي ولو جاز كون مثله صلة الحرف لجاز ذلك في صلة
أن المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقاً وتختص ما المصدرية
بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها
به نحو لا افعله ما ذر شارق اي مدة ما ذر شارق اي مدة ذروره

وصلها

وهلا تفسر الا ما في معنى القول لا امر لا القول

ومنها اذا في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي
بلم نحو بعد ذي ما لم تلقني ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي
ويقل كون فعلها مضارعاً واختلف في كونها اسماً او حرفاً وقد
يكون صلتها اسمية وان كان قليلاً كما في النهج بقوا في الدنيا
ما الدنيا باقية وقال الشاعر ۞ اعلاقة ام الوليد بعد ما
افنان راسك كالثغام المخلس ۞ واما ان المصدرية فلا تدخل الا
على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله علينا
او مضارع وله فيه خاصة تاثير ان تنصبه لفظاً وتخصص المضارع
بالاستقبال معنى وغنم واسد يقلبون همزتها عيناً وينشدون
أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم
قوله وأنّ للاسمية وقد تقدم ذكرها ۞ ومن الحروف
المصدرية كي وقد مر الخلاف فيها في نواصب المضارع ومنها
لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا
لو تدهن وقال ما كان ضرك لو مننت ۞ وصلتها كصلة
ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد تستغني بلو عن فعل
التمني فينصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج
اي اتمنى او اود لو كان لي مال قال تعالى لو ان لي كرة
فاكون من المحسنين قوله حروف التحضيض هلا والا
ولولا ولوما اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على
الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر والتحضيض
لا يكون في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيراً
في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه

يكاد من ذكر امرها يجسد الخلا تكاد تصعد ۞

في المستقبل وكانها في المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقل ما يستعمل
في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان
يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو
العرض ويستعمل في ذلك المعنى ألا المخففة ايضا ولو التي فيها
معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت فاما نحو اما تعطف علي قوله ولها صدر
الكلام لما مر في باب ان قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت
ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله • تعدون عقر النيب افضل مجدكم
بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا • ونحو هلا زيدا ضربته وجا
الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله •
• تقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها •
كما واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا
المقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان
الظرف يتسع فيه واما اذا قلت هلا زيدا ضربته فهو
كقولك ان زيدا ضربت على الخلاف الذي مضى قوله حرف
التوقع قد وهي في المضارع للتقليل هذه الحرف اذا دخلت
على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف
في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع
اي يكون مصدره متوقعا لمن يخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن
يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل ما كنت تتوقعه فمن كلامي ومنه
قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيه اذا ثلاثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقريب وانه قد يكون مع التحقيق فقط
التقريب فقط فيجوز ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع
ركوب زيد ولا تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى

وليس

وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال وتدخل
ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس [illegible]
الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي
بالحقيقة نحو يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل
للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء
ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قاله تعالى
قد نرى تقلب وجهك يعلم الله المعوقين وقال •
• قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد •
ولا تنفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقد الله وقد لعمري
قال كذا وقد تغني عن الفعل دليل يحذف بعدها قال •
• لما تزل برحالنا وكان قد • قوله حرفا الاستفهام الهمزة
وهل ولهما صدر الكلام لما مر في باب ان تقول ازيد قائم
واقام زيد وكذا هل يعني يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
الا ان الهمزة تدخل على الجملة الاسمية والفعلية [illegible] كل اسمية
سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا خلاف هل فانها لا تدخل
على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان
اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل اهل نحو اهل عرفت الدار بالغريين
ولكثرة استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها
عنها واقامها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى (اي بمعنى قد)
هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم
الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رات فعلا في خبرها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في خبرها تسلت
عنه ذاهلة مع وجود الفعل لا تقنع به معسرا ايضا الفعل
المقدر بعدها فلا يجوز هل زيدا ضربته اختيارا بل لابد

صدره ازف الترحل غير ان ركابنا ه

من ايلائها اياه قوله والهمزة اعم تصرفًا يعني انها تستعمل فيما
لم تستعمل فيه هل نقول ازيدًا ضربت بالفصل بين الهمزة والفعل
ولا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدا او فاعلًا
لفعل مقدر ولا هل زيدًا ضربت على ان زيدًا منصوب بما بعده
ولا بمقدر ولا يقال هل زيدًا ضربته على ان زيدًا منصوب بمقدر
ولا يقال هل زيدًا ضربته على ان زيدًا منصوب بمعقبه كل ذلك
لما تقدم قوله واتضرب زيدًا وهو اخوك باستعمال الهمزة
في الاثبات للانكار قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون
وقال الشاعر أَبطرًا وانت شيخ قتير ولا تستعمل هل
في الانكار واذا دخلت الهمزة على النافي فلمحض التقرير اعني الحاق
المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك
يتيمًا والیس ذلك بقادر وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي
اثبات وامّا هل فلا تدخل على النافي اصلًا قوله وازيد
عندك ام عمرو فتقع الهمزة معادلة لام كما مضى ومن خصائص الهمزة
انها تدخل على الفاء والواو وثُمّ مفيدةً للانكار او التوبيخ
او التقرير نحو اثم اذا ما وقع امنتم به وثم هٰهنا للاستبعاد
لان قبله ماذا يستعجل منه المجرمون والايمان بالشي مستبعد
من استعجاله استهزاءً وامن كان ميتًا فاحييناه وامن كان
مومنًا كمن كان فاسقًا وتكون الهمزة معها للتوبيخ او التقرير
اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية كما في قوله تعالى
من اله غير الله ياتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون فالفاء
للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وهذه الحروف ليست عاطفة
على معطوف مقدر كما زعمه جار الله في الكشاف ولو كانت كما
قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون

معطوفا

معطوفًا عليه ولم يجئ ذلك مستعملًا بل لابد ان يكون مبنيًا على كلام
متقدم يكون عطفًا عليه قوله دون هل فلا تدخل على هذه الحروف
لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها بل تدخل هذه الحروف على هل
دون الهمزة لكونها اصلًا في الاستفهام الطالب للتصديق قال تعالى
فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت ... البيت
وتقول ثم هل افعل وان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني
قوله حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام وذلك لما مرّ
في باب ان قوله فان للاستقبال يعني سواء دخل على المضارع او
الماضي وكذلك لو للمضي وان دخلت على المضارع كقوله تعالى
لو يطيعكم هذا وضعهما كما مرّ في الظروف المبنية ومذهب الفراء
ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلبوا
العلم ولو بالصين ولكون لو بمعنى الماضي لم يجزم بها الا اضطرارًا لان
الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طار به ذو ميعة
وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمان
الفعل لفظًا او تقديرًا اما في نحو لو ذات سوارٍ لطمتني ولو زيدًا
ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في لو زيدًا ضربت فينبغي
ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا في ان زيدًا ضربت وجاء في
الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقي شرق
وهذا من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها
قوله ومن ثم اي ومن اجل لزومها الفعل قيل لو انك
بالفتح لان انك اي ان وما دخلت عليه فاعل لفعل مقدر
اي لو ثبت وهذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل ولكن

تتبع نائبه عن الفعل الذي بعد لو لأن خبر أنّ إذا كان فعلاً ينوب
لفظه عن الفعل بعد لو فإذا قلت لو أن زيداً جاءني فكأنك قلت
لو جاءني زيد قوله وإنطلقت بالفعل موضع منطلق يعني أن
أنّ إذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها إن كان مشتقاً وجب أن
يكون فعلاً لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر وأنّ لكونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت تدل على معنى ثبت فلزم أن يكون خبرها فعلاً ماضياً لا اسم فاعل
ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر أما المعنى فلفظ أنّ دال عليه كما
ذكرنا قوله فإن كان أي خبر أنّ جامداً جاز لتعذره أي الفعل كقوله تعالى
ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام وأما قوله تعالى لو أنهم بادون فلأن لو
بمعنى أن المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني
ومنهم من لا اشترط مجيء الفعل في خبر أنّ التي بعد لو وإن كان مشتقاً أيضاً
كما ذهب إليه المالكي قال الأسود بن يعفر

هما جيبا لي كل يوم غنيمة وأهلكتهم لو أن ذلك نافع

وقال كعب أكرم بها خلة لو أنها صدقت موعودها أو لو أن النصح مقبول

ومع هذا فلا شك أن استعمال الفعل في خبر أنّ في مثل هذا المقام
أغلب وأكثر ولو لم يكن لازماً وإذا كان الفعل فالأكثر كونه ماضياً لكونه
كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعاً قال

تمد بالأعناق أو تلويها وتشتكي لو أننا نشكيها

وجواب لو إما فعل
مجزوم بلم نحو لو ضربتني لم أضربك أو ماض في أوله لام مفتوحة وحذف
هذه اللام قليلاً وإن وقعت لو مع ما في حيزها صلة فحذف اللام
كثير نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا إذا طال الشرط
بذيوله كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة إلى قوله ما نفدت
ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب إن لأن الاسمية صريحة
في ثبوت مضمونها واستمراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع

واما

وأما قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
فللقسم المقدر قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في
قوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم ويكون جواب
القسم سادّاً مسدّ جواب لو قوله وإذا تقدم القسم أول الكلام
على الشرط سواء كانت كلمة الشرط إنْ أو لو أو أسماء الشرط لزم أي
فعل الشرط المضي لفظاً أو معنى قال الرضي ليس بوجه لأنه قد جاء
المضارع في القسم الشعر كقوله

فإن تك من جن لا أبرح طارقاً وإن تك إنساً ما كها الناس تفعل

وقوله

لئن تبتليني بالشنفرى أم قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل أطول

وقوله

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي أوسع

وقوله

إما ترينا حفاة لا نعال لنا إنا كذلك ما نحفى وننتعل

والأولى أن يقول الأكثر كونه ماضياً لفظاً أو معنى وذلك لأن كلا موضوع ولما
أن إنْ وما تضمن معناها ملغاة أي لا جواب لها ظاهراً فالأولى أن لا
تعمل ظاهراً في الشرط كما ذكرنا في الجوازم فيقال أجيئك إن جئتني والله
إن جئتني لأكرمنك ونعني بالماضي معنى نحو والله إن لم تزرني لأزورنك قوله
وكان الجواب للقسم لفظاً ومعنى قال الرضي ليس بحتم بل قد جاء الجواب
للشرط وإلغاء القسم المتصدر في الشعر قليلاً كقول الأعشى

لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

وقال

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس بادياً

وقال

حلفت له إن تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر

فنقول إذا تقدم القسم فالأولى اعتباره دون الشرط بجعل الجواب
للقسم واستغني عن جواب الشرط لأن جواب القسم قائم مقامه وذلك لتقوي القسم بالتصدر
الذي هو أصله وضعف الشرط بالتوسط الذي هو خلاف وضعه
أما في إن فنحو والله إن أتيتني وهو ماض لفظاً أو إن لم تأتني

وهذا اما في معنى لا كرمنك وكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قتلوهم قوتلوا لا ينصرونهم واما في لو فنحو قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير واما في اسما الشرط فنحو قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لما اتيناكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله لمن تبعك منهم لاملان جهنم • **واعلم** انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لتفعل وما فعلت او ان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى لئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى لظلوا قوله **وان توسط** اي القسم في الكلام **متقدم الشرط او غيره** يعني طالب خبر كالمبتدا بلا ناسخ او مع الناسخ **جاز ان يعتبر وان يلغى** اي اما اذا تقدم الشرط اول الكلام على القسم فالواجب اعتبار الشرط لقوته بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم • ويجوز كذلك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لا تيتك فالقسم وجوابه جوابه ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانه قد يلغى مع امكان الاعتبار لضعفه فتقول ان اتيتني والله اتك فاتك جواب الشرط والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم • واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان تكون قسمية تقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك • واما اذا توسط القسم بتقدم غير الشرط فانه يجوز ان يعتبر وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتني اتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجواز اعتباره

لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم • وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتني لا اتيتك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بنا على انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان الجواب لطالب اخر • وان كان متاخرا عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتني والله اتك الغيته لتقدم طالبين لجوابه عليه وهما المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لا اتيتك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا • او ان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالب الخبر ولم يكن هناك شرط متقدم على القسم ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لا اقومن وانا والله اقوم وان كان مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة وذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قوله وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه • وتوسط القسم هو **كقولك انا والله ان تاتني اتك وان اتيتني فوالله لا تيتك** قوله **والمقدر** **القسم كالملفوظ** اي القسم المقدر كالملفوظ به سوى كان هناك لام موطئة **مثل** قوله تعالى **لئن اخرجوا** لا يخرجون معهم او لم يكن كما في قوله **وان اطعتموهم** انكم لمشركون فالجواب للقسم في الايتين فمن ثم لم يجزم في الاولى ولم يدخل الفا في الثانية قوله **واما** **للتفصيل** **اعلم** ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هولا فضلا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما تقصد وللاستلزام شي لشي اي ان ما

بعد ها شي بلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل فيه معنى الشرط
لان معنى الشرط ايضاً هو استلزام شي لشي اي استلزام الشرط
للجزآ كما ذكرنا في الظروف المتضمنة والمعنى الثاني اي الاستلزام
لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها
قد تتجرد عنه قوله والتزم حذف فعلها لكثرة استعمالها
في الكلام ولكونها موضوعة في الاصل للتفصيل وهو
مقتضٍ تكررها كما ذكرنا في قولنا اما زيدٌ ففقيه واما
عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضاً للتكرر وايضاً
لغرضٍ معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم
حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم
في جميع الكلام وهذا ما اشار اليه بقوله وعوض بينها
وبين فائها جزءٌ مما في حيزها تفسير ذلك ان اصل اما زيد
فقايم اما يكن من شي فزيد قايم بمعنى ان يكن اي ان يقع في الدنيا
شي يقع قيام زيد فهذا اجزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل
وقوع قيامه وحصوله لازماً لوقوع شي في الدنيا وما دامت
الدنيا باقية فلا بد من حصول شي فيها ثم لما كان الغرض الكلي
من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزآ على ما تبين
لك لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن
من شي واقيم ملزوم القيام وهو زيدٌ مقام ذلك الملزوم
وبقي الفا بين المبتدآ والخبر لان فا السببية ما بعدها لازمٌ
لما قبلها لحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا
الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين
انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزآ موقعه شيآن
مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط

للكثرة

لكثرة الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم وهو زيد حقيقة في قصد المتكلم
مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء الجزآ موضع
الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف
بشي اخر الا ترى ان خبر المبتدآ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف
وجوباً الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مقامه مسده
وحصل منه ايضاً بقاء الفا متوسطة للكلام كما هو حقها
ولو لم يتقدم جزء الجزآ لوقعت فا السببية في اول الكلام وكذا
يتقدم على الفاء من اجزآ الجزآ المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم
فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان
لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازماً لليتيم وذهابي
لازماً ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو اما
مجرداً فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني
ضاربك والمفعول له نحو اما تاديباً فاني ضاربك فلا يستلزم
عمل ما بعد فا الجزآ السببية فيما قبلها وان كان ممتنعاً
في غير هذا الموضع لان تقديم المعمول لاجل المذكور لاجل الاغراض
المهمة المذكورة ولا نقول بالتقديم شي من الاعراض ثم انه
يجوز التقديم للاعراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من
التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيداً سايرٌ وكذا
نحو اما زيداً فما اضرب ولا تقدم سيئين فصاعداً من اجزاء الجزآ
لانك لا تحتاج الا قدر الضرورة فلا تقول اما زيدٌ طعامك فلا
ياكل وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما نحو اما
شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
اي اما يكن من شي فان كان من المقربين فله روح فقوله فروح جواب
اما استغني به عن جواب ان قوله وهو اي ما بين اما

مثلاً ان حيثي لا يزيداً اما ناضاربٌ عمراً ان زيداً مفعول لضاربٌ اذا الحق بالفاء

والفا **معمول لما في حيزها** اي لما بعد الفا **مطلقا** اي سوى كان
ما بعد الفا شيأ يجب له الصدر او صدر الكلام كان وما النافية
في مثل اما يوم الجمعة فانك سائر او لم يكن **مثل اما يوم الجمعة فزيد**
منطلق وذلك انما جاز للغرض المذكور وهذا مذهب المبرد
احتاره المص قال الرضي وليس ذلك بمطلق عند المص لان المبتدا
في نحو اما زيد فقائم واداة الشرط مع الشرط في نحو فاما ان
كان من المقربين خارجان عند قوله **وقيل هو معمول المحذوف**
مطلقا اي سوا كان بعد الفا شي يمنع من عمل ما بعد الفا فيما
قبلها او لا فيجوز اما زيد فقايم بتقدير اما ذكر زيد
فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق اي اما ذكرت يوم الجمعة وليس
ذلك بشي اذ لو كان كذلك لجاز النصب في اما زيد فقايم على تقدير
اما ذكرت زيدا فهو قايم ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا
في اما يوم الجمعة فزيد قايم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اي قايم فيه
وانما ارتكب هذا المذهب هو لا نظرا الى ان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها
في نحو اما يوم الجمعة فزيد قايم ولا يفصل ما بين المبتدا والخبر
بالفا ولم يتنبهوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للغرض الخاص
قوله **وقيل** اي قال المازني **ان كان جايز التقديم** اي ان لم يكن
بعد الفا مستحق للصدر كان وما او مانع اخر من عمل العامل
فيما قبله لكون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما زيدا
فانا رجل ضارب وكون المعمول تمييزا ومعموله اسم تام نحو اما
درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون التاكيد نحو اما
القميص فان تلبس خيرا لك وهذا معنى قوله ان كان جايز التقديم
فمن الاول اي فالعامل ما بعد الفا قوله **وان لا** اي وان لم يكن جايز
التقديم بان كان بعد الفاء احد هذه الموانع **فمن الثاني** اي

والعامل

فالعامل هو المقدر وليس ايضا بشي لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور
مع المانع الواحد وهو الفا فلا باس بجوازه مع مانعين او اكثر لان
العرض قوي بحو لتحصيل الغا مانعين واكثر والدليل على
ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قايم ولو كان معمول مقدر
لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره وقد يحذف اما لكثرة
الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز
فاهجر وهذا اولى وقوله وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك
اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به
فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما قوله
حرف الردع كلا الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك
فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا
للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا
كلا ويكون كلا من كلام المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن
غيره لشي منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله
تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله
وبمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى
فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الاية وان لا يجاب به كقوله
تعالى كلا بل تحبون العاجلة وقد يحتمل المعنيين كقوله تعالى
ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا
لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت
للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي
من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اي كلا لا تفعل او ليس
الامر كذلك قوله **تا التانيث الساكنة تلحق الماضي لتانيث**
المسند اليه انما جاز لحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المو

هو المسند اليه دون المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في كونه مسندًا او بين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكونه كجزء من حروف الفعل في نحو ضربت حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات الا نادرًا الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه نحو يضربان ويضربون وتضربين فتاء الفعل لاجل تانيث فاعله نحو مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فاوذن من اول الامر بسكونها هذه على بناء ملحقته لانها كالجزء الاخير مما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته وقبل كونها كلام الكلمة دون الاعراب عليهما في نحو قايمه ولهذا تقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى قوله فان كان اي المسند اليه ظاهرًا اي غير ضمير غير حقيقي فمخير ان شيت الحقت التاء وان شيت حذفتها وقد مر تفصيل ذلك في باب المذكر والمونث قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن النساء فتلون الالف والواو والنون مثل التاء حروفًا مبينة من اول الامر ان الفاعل مثنًّا او مجموع ولا يكون اسماء ضماير للزوم تقدم الضمير على ما يعود اليه من غير فايدة كما جعلت في نعم وبيس رجل وربه عبدًا وفي باب التنازع ولكونها حروفًا لا ضماير جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضًا استعمال النون في الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة قال الرضي رحمه الله تو هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف

٢١

مما يرد ابدال الظاهر منها واما الفايدة في هذا فمثل ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر مبتدا موخر والعوض كون الخبر مهمًّا قوله **التنوين** هو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونًا قوله **نون ساكنة تتبع حركة الاخر** تدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله **تتبع حركة الاخر** تخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لا ان نونها تتبع حركة اخرها وقد استفيد منه ان النون وجودها بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله لقد اصابن قوله **لا لتاكيد الفعل** تخرج نون التاكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين سقط في الوقف رفعًا وجرًّا فلذلك كتب في حال النصب الف لانها تقلب الفًا فيها قوله **وهو** اي التنوين **للتمكين** ومعناه كون الاسم معربًا لا شبه المبني **والتنكير** نحو صه ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل للتمكين لان الاسم منصرف قال الرضي وانا لا ارى منعًا من ان يكون حرف واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضًا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكين قوله **والعوض** اي التعويض عن المضاف اليه كحينيذ ومررت بكل قايمًا قوله **والمقابلة** اي لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المونث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كان للتمكين لم يثبت في نحو قوله من عرفات ولو كانت

للتنكير لم يدخل في الاعلام وليست عوضًا من المضاف اليه ولا للترنم
فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المونث لمقابلة التنوين في جمع المذكر لان
هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعًا للجر كما في
جمع المذكر قوله **والترنم** هو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يوتى به
اشعارًا بترك الترنم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء
في القوافي تصلح للترنم لما فيها من المد فيبدل منها التنوين لشاعر بعضهم
اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين عن المد وهذا
التنوين تلحق الفعل ايضًا والمعرف باللام قال ع
اقلي اللوم عاذل والعتابن • وقولي ان اصبت لقد اصابن
ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعم في
القافية فقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيخص باسم الغالي
لانه تجاوز الحد وجد هذا التنوين ان يكون بدلًا من حرف الاطلاق
دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده
ويخرج الشعر ايضًا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضًا
وهو كقوله • وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ع ويفتح ما قبل النون
تشبيهًا بالخفيفة وتكسر للساكنين كما في نحو جيئنن وانما الحق بالروي
المقيد تشبيهًا له بالمطلق قوله **ويحذف من العلم الموصوف بابن مضاف**
الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين صفة
فطلب التخفيف لفظًا بحذف التنوين وخطًا بحذف الف ابن وكذلك
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر
وهيّ بن بيّ وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجزائه
مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن
بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين
لفظًا ولا الالف خطًا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد

ابن عمرو

ابن عمرو وعلى انه مبتدا او خبر لقلة استعماله ايضًا كذلك مع ان
التنوين انما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين
علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا مع خبره وحكم
ابنة حكم ابن وفي الموصوف ببنت وجهان كما مر في باب النداء وحذف
في نحو قوله • وحاتم الطائي وهاب المئي • وقوله •
فالفيته غير مستعتب • ولا ذاكر الله الا قليلا •
ضرورة وقرئ شاذًا قل هو الله احد الله الصمد قوله **نون التاكيد**
خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة وانما حركت المشددة
بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة **مع غير الالف** اي الف الاثنين والف الفصل
نحو اضربان واضربنانّ فانها تكسر بعدهما تشبيهًا بنون الاعراب
في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو تضربان وكذا النون في
الاسم المبني نحو الزيدان قوله **تختص بالفعل المستقبل** انما
لم تدخل على الحال والماضي لانها موضوعة للتاكيد وهو انما
يليق بغير الحاصل ودخولها في الاغلب المشهور في المستقبل
الذي هو فيه معنى الطلب فتدخل **في الامر** وهو طلب وجود
الفعل نحو افعلن **والنهي** وهو طلب عدم الفعل نحو لا تفعلن
والاستفهام وهو سوال عن حصول الفعل نحو هل تفعلن **والتمني**
والعرض نحو ليتك تخرجن والا تفعلن ومثلهما التحضيض
مثل هلا تفعلن وتلتها لطلب وجود الفعل ~~وجود الفعل~~ وانما
غلبت في ذلك لان وضع النون لتاكيد ما فيه معنى الطلب **واما في**
المستقبل الذي هو خبر فلا تدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل
ما يدل على التاكيد ايضًا وذلك كلفظ **القسم** نحو والله لاضربن وما التي
نحو اما تفعلن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة جاز دخولها
نحو اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم ما تفعلن واياما تفعلن واين ما



تكونن اكن او كانت لان مة الكلمة الشرط كاذما وحيثما ليكون ذلك
الاول توطية لدخول نون التاكيد وايذانا به وكذا الخبر المصدر
بحرف التاكيد نحو والله لتضربن قوله وقلت في النفي عند ابي على
لا تجي بعد النفي احتيادا لعريته من معنى الطلب وتجرده من
ما المؤكده في الاول قال س تدخل بعد لم تشبيها لها من جهة
الجزم بلا الناهيه قال • يحسبه الجاهل ما لم يعلما • شيخا على كرسيه معمما
وتجي النون بعد النفي بلا اذا كانت لا متصلة بالنفي قياسا عند ابن جني
لانها اذا اشبه النهي واستشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة
لا تصيبن وقيل ان لا في الايه للنهي وقد تجي مع النافيه
منفصله نحو لا في الدار يضربن زيد قوله ولزمت اي النون
من هذه المواضع في مثبت ~~القسم~~ القسم اي المضارع المقسم عليه
مثبتا نحو والله لاقومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق
كقوله ولئن متم او قتلتم لا الى الله تحشرون قوله وكثرت في
اما تفعلن وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا للغير
قال • فاما تريني ولي لمة • فان الحوادث اودى بها •
وترك النون معها جيد عند غيره فان كان الاكثر اثباتها قوله
وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين اعني
الواو لا يخلوا اما ان ينضم ما قبلها كانظروا واعودوا او ينفتح
كاخشوا وادعوا فالمضموم ما قبلها تحذف اذا اتصلت بها
نون التاكيد للساكنين في كلمتين وان كانت الثانيه لشدة الاتصال
وعدم الاستقلال كالجزء من الاول الا انهما كلمتان على كل حال
والثقل حاصل بوجود الواو واذا حذفت فعليها دليل
وهو ضمة ما قبلها فلاجتماع هذه الاشيا كان الحذف اولى
والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم تحذف كالمضموم

ماقبلها

ما قبلها اذ لم يكن قبلها ما يكون خلفا عنها ودالا عليها كما كان
هناك ضمة على الواو وان كانت على حرف فهي اسم تام وهو فاعل
فينبغي ان لا تحذف الا مع خلف منبه عليها وانما ضمت ولم تفتح
ولم تكسر واجرا لما قبل نون التاكيد في جمع المذكر في جميع الانواع
مجرى واحدا بالزام الضم قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير
المخاطبة اعني اليا ان كان ما قبلها مكسورا كاضربي واغزي وارمي
حذفت اليا للساكنين لما ذكرنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا
نحو ادضي واخشي حركت بالكسر لما قلنا في الواو وكسرت اليا
للساكنين ولم تفتح اجرا لما قبل النون في المخاطبة في الجميع مجرا
واحدا اعلم ان الكسر للساكنين هو الاصل قوله وفيما عداه مفتوح
اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن
واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المونث
نحو اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المونث مفتوحا
بل الفا بلى قبل الالف مفتوح ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها
في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبناوه على الفتح عند
الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة
للجزم او للوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين
ولتخشين واخشين لان حذفها كان للجزم او الوقف الحادي
مجراه ومع قصد البنا على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا
الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب س والمبرد وابي
على قوله ونقول في التثنيه والجمع المونث اضربان واضربنان
وانما لم تحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا
الواو واليا في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت
لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لا نفتحت النون مع ان

س
اصله يعلمن
فقلبت النون
الفا كما في
قوله وانسه
فا عبدا انتهى

وايضا المد فيه اكثر من مد الواو والياء

الالف اخف من الواو والياء والمد قايم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضرباانّ كالضالّين واما الالف في اضربنانّ فلم تحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذف لحصل الوقوع فيما فرّ منه ٭ واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيًا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا تدخلهما اي المثنى وجمع المونث الخفيفة لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده ٭ واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بهما وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهي كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند س ايضا الحاقهما في نحو اضربانّي بنون الوقاية واضربانّ نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين قوله خلافا ليونس ومعه الكوفيون يجوز الحاق الخفيفة المثنى والمجموع جمع المونث فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو اللايْ وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كل ما اوردوه في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين وحمل عليه قوله تعالى ولا تتبعانِ بتخفيف النون ثم ان المص اخذ يبين الافعال المعتلة عند الحاق النون بها قال الرضي رحمه الله وقد بينّا نحن جميعها في ضمن الكلام السابق يريد ما تضمنه شرح ما سبق مما نقلناه ٭ قوله وهما اي النونان في غيرهما اي غير المثنى وجمع المونث مع الضمير البارز وهو الواو والياء كالمنفصل يعني كالكلمة المنفصلة تقول اعزُنّ وادمُنّ بالحذف كما حذف مع المنفصل نحو اعزوا

الكفار

الكفار وادموا الغرض وكذا اعزِنّ وادمِنّ بالحذف كما حذف في اعز الجيش وارمي الغرض وتضم الواو في اخشوُنّ وتكسر الياء في اخشيِنّ كما فعلت في اخشوُا الرجل واخشيِ الرجل فقد رايت كيف كان النون كالكلمة المنفصلة مع الواو والياء قوله فان لم يكن ضمير بارز وهو في الواحد المذكر نحو اعزوَنّ وارمِيَنّ واخشيَنّ فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة وتحيى بها الف التثنية تقول اعزوَنّ وارميَنّ واخشيَنّ وترد اللامات وتفتحها كما قلت اعزوا وارميا واخشيا قال المص لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما كان لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا هو زبدة كلامه وللرضي عليه اعتراض من وجهين مذكورين في شرحه قوله ومن ثم اي من جهة انه مع البارز كالمنفصل وبدونه كالمتصل قيل هل ترينّ في الواحد المذكر كما تقول تريان وقيل في جمع المذكر ترونّ كما تقول تروا الرجل وقيل في المخاطبة كما تقول ترِنّ كما تقول تري الرجل وقيل اغزونّ في الواحد المذكر كما تقول اغزوا وقيل في المذكرين اغزُنّ كما تقول اغزوا الرجل وقيل في المخاطبة اغزِنّ كما تقول اغزي الرجل قوله الخفيفة تحذف للساكنين اذا لاقى الخفيفة ساكن بعدها حذف نحو قوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حطًّا لها على التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها لا يلزم ما دخلته وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة قال حاتم الطائي ٭ والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا

قوله في الوقف اذا وقف على فعل في اخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني تحذف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن فيرد ما حذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما اذيل في الوصل بسببها من الواو والياء فقط كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي اومن الواو والياء مع النون بعدها كما تقول في هل تضربن وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بنا على انهم قدروها معدومة من اصلها عند عروض الحذف لعدم لزومها للفعل لخلاف التنوين فان الوقف على جاني قاض جاني قاض على الافصح بغير رد الياء لكون التنوين لازمة فكانها ثابتة مع عروض الحذف قوله والمفتوح ما قبلها اذا وقف عليها تقلب الفا نحو اضربا في اضربن كقوله ۞ وذا النصب المنصوب لا تعبده والله فاعبدا لا تعبد الشيطان والله فاعبدا وقري قوله تعالى لنسفعا بالناصية بالالف على اجراء الوصل مجرى الوقف وهذا اخر ما اردنا تعليقه من شرح نجم الايمة الرضي رحمه الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد خيرته من خلقه محمد وعلى اله الطاهرين وسلم تسليما ۞

وافق الفراغ من رقم هذا الكتاب المبارك ضحوة يوم الجمعة سابع شهر ربيع الاول من شهور سنة ثلاث وسبعين والف وذلك بخط مالكه الفقير الى كرم الله ورحمته على سعيد بن جميل العمري تقبل الله منه ومن جميع المومنين ما دعلوا من الخير وجعل هذا التحصيل من العلم المنتفع به انه جواد كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم